مدخل إلى علم السياسة

المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٠٩/٨/٣٧١٨

(ردمك) : ISBN 978-9957-416-15-7

المركز العلمي للدراسات السياسية
ص . ب ٢٣٥١ عمان ١١٩٥٣ الأردن
هاتف : ٠٥٥١٩٣٠٧-٦-٩٦٢ + فاكس : ٠٥٥١٩١٠٧-٦-٩٦٢+
البريد الإلكتروني : acps@acps.edu.jo
الموقــع الإلكتروني : www.acps.edu.jo

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ٢٠١٠

مدخل إلى علم السياسة

تأليف

أ .د . أحمــــد سعيــد نوفــل

أستاذ العلوم السياسية

جامعة اليرموك الأردنية

أ . د . محمد صفي الدين خربوش

أستاذ العلوم السياسية

جامعة القاهرة

أ . د . جــــلال معـــوض

أستاذ العلوم السياسية (سابقاً)

جامعة القاهرة

المركز العلمي للدراسات السياسية

المحتويات

إهداء

إلى أساتذتي في العلوم السياسية
الذين استفدت من علمهم . . .
وإلى زملائي الذين تشرفت بمشاركتهم
التدريس في الجامعات العربية . . .
وإلى الطلبة والباحثين العرب الذين
أتمنى أن يتابعوا مسيرتهم العلمية
من أجل تحقيق مستقبل أفضل
لهم ولأمتهم العربية

أحمد سعيد نوفل
(المؤلف الرئيس)

المقدمة

إن اهتمام المواطن العربي المتزايد بالقضايا السياسية لا يعني أنه أصبح سياسياً ، وكذلك الأمر بالنسبة لطالب العلوم السياسية الذي يتخرج من الجامعة بهذا التخصص ، ليس بالضرورة أن يمارس العمل السياسي ويصبح سياسياً . كما هو حال دارس الطب الذي سيعمل طبيباً بعد التخرج ، ودارس الهندسة الذي سيعمل في مجال الهندسة ، والمحامي الذي يدرس القانون . ومع ذلك ، لقد زاد الاهتمام بتخصص علم السياسة في العقدين الأخيرين ، ولم تعد تخلو منه معظم الجامعات العربية . إلا أنه من الملاحظ ، أنه لم يصاحب الاهتمام بتدريس علم السياسة ، زيادة أو إضافة حقيقة في تأليف ونشر الكتب والأبحاث النظرية التي تتناول هذا الحقل العلمي . بل إن بعض الكتب التي قام بتأليفها أساتذتنا – منذ ما يزيد عن أربعة عقود– ما زالت تعتبر بمثابة المراجع الرئيسية في المكتبات العربية التي يعود إليها الطلبة والباحثون خلال دراستهم .

وبالرغم من تزايد الاهتمام في تأليف الكتب الجامعية المتخصصة في العلوم السياسية ، والتي صدرت في السنوات الأخيرة في الدول العربية ، ومن خلال تدريسي للعلوم السياسية في عدة جامعات عربية وأجنبية طيلة ربع قرن ، لاحظت أن أن هناك ضرورة لوضع الطالب العربي للتفكير والبحث عن المعرفة بنفسه بشكل يقوده للتفكير المنهجي في المعلومة التي يحصل عليها قبل اقتناعه بها واستخدامها . ومن هنا كان من ضرورة توفير مؤلفات علمية حديثة في مجال العلوم السياسية تركز على الجوانب الحديثة للمعرفة من جهة ، وتطوير القدرات ومهارت التفكير العلمي للطالب .

إن فكرة تأليف كتاب حديث يتناول المباديء الأساسية في العلوم السياسية التي تهم الأستاذ والطالب والباحث ، حيث ركزنا على أهمية معرفة الاتجاهات

الحديثة في دراسة العلوم السياسية في الجامعات الأجنبية ؛ لأن دراسة مبادىء العلوم السياسية يعني إعطاء القارىء فكرة واضحة عن أهم الجوانب التي يعالجها هذا التخصص ، ليس من خلال دراسة الفكر السياسي والعلاقات الدولية والنظم السياسية بحسب ، بل من معرفة التطورات التي صاحبت الاهتمام المتزايد لهذا التخصص في الجامعات الكبرى ؛ مع الأخذ بعين الاعتبار الإضافات التي يقدمها ، كالعولمة ، وصراع الحضارات ، وحقوق الإنسان ، والنظريات الحديثة في العلاقات الدولية .

وفي الواقع فإن هذا الكتاب يأتي من ضمن مشروع كبير يقوم به ويشرف عليه المركز العلمي للدراسات السياسية ، بالتعاون مع جامعة اليرموك ؛ لسد النقص الحاصل في الكتاب الجامعي المتخصص في العلوم السياسية ، حيث سبق أن أصدر المركز في السنوات الماضية عدة مؤلفات تتناول قضايا نظرية وعلمية في العلوم السياسية .

ويحتوي الكتاب على أربعة فصول : يتناول **الفصل الأول** مبادىء علم السياسة ، وتطوره ، وعلاقته مع العلوم الأخرى ، وفي **الفصل الثاني** يبحث في الفكر السياسي العام وتطوره ، منذ بداية نشأته ، مروراً بالفكر السياسي الشرقي القديم إلى الفكر السياسي الغربي المعاصر ، وانتهاء بالفكر السياسي الإسلامي والعربي . ويعالج **الفصل الثالث** النظم السياسية ، وقد ساهم في كتابته المرحوم الأستاذ الدكتور جلال معوض من قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وبعد وفاته – رحمه اللّه – أكمل الأستاذ الدكتور صفي الدين خربوش – من نفس القسم – كما قد بدأه المرحوم . ويبحث هذا الفصل في عناصر الدولة ، وأنواع الحكومات . والأحزاب السياسية . ويبحث **الفصل الرابع** في العلاقات الدولية وتطورها ، النظريات التقليدية (القوة ، والنظم ، واللعبة ، والسلوكية) والنظريات الحديثة (الليبرالية الجديدة ، والخضر ، والجندر) وفي بعض المفاهيم الحديثة التي دخلت في العلاقات الدولية ، كالإرهاب ، وحقوق الإنسان ، والتدخل الدولي الإنساني ، والتفاعلات الدولية .

وفي الختام أسطر كلمة شكر خاصة للمركز العلمي للدراسات السياسية ، على اهتمامه الكبير في نشر الكتاب الجامعي في العلوم السياسية ؛ لكي يسد الاحتياجات المتزايدة للطلبة والباحثين العرب في هذا التخصص ، والذي كان

لمساندته ودعمه الكبيرين أكبر الأثر (أو الأفضل) في صدور هذا الكتاب . والشكر الموصول للباحث مدحت ماهر - من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - على مشاركته في كتابة صفحات الفكر الإسلامي .

لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نقدم للقارىء المباديء الأساسية والمفاهيم الحديثة في العلوم السياسية ، لكي يكون مرجعاً أساسياً ، ويسد النقص في الكتب الجامعية العلمية في الوطن العربي .

الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل
(المؤلف الرئيس)
أستاذ العلوم السياسية - جامعة اليرموك الأردنية
عمان - أكتوبر ٢٠٠٩

الفصل الأول
مبادىء علم السياسة

المبحث الأول: مفهوم علم السياسة

معنى السياسة

يتأثر كل إنسان بالسياسة دون أن يدري ، وذلك من خلال متابعته لنشرات الأخبار ، ومعايشته لقضايا تمسه بشكل مباشر كقضايا الديمقراطية والنظم السياسية ، وعلاقته كفرد بالسلطة والأحزاب السياسية ، ومشاركته في الانتخابات . ومن هنا تأتي أهمية معرفة خفايا علم السياسة الذي يبحث في جميع ما له علاقة بالفرد والدولة والنظام السياسي . ومع أن علم السياسة يعتبر مصطلحا جديدا نسبيا ، بالمقارنة مع العلوم الأخرى ، إلا أن الفكر السياسي ـ الذي هو جزء من هذا العلم ـ قديم جدا منذ أن بدأ الانسان يفكر بسعادته وفي البحث عن الحياة الأفضل . ويقوم علماء السياسة بدراسة وتحليل الظواهر والأحداث والعمليات السياسية ، والبحث في المؤسسات التي قد تساعد في تفسير السلوك السياسي ، ويتفق علماء السياسة على أن علم السياسة يتميز بخاصيتين اثنتين :[(١)]

١ . أنه يتضمن عمل قرارات مشتركة لمجموعة أو مجاميع من البشر .

٢ . يمارس بعض الأفراد في المجموعة سلطة تتراوح بين التأثير الإيجابي والقمع للأعضاء الآخرين لغرض تطبيق تلك القرارات .

واشتقت كلمة السياسة عند العرب من الفعل الثلاثي (ساس) يقال : ساس القوم بمعنى تولى أمرهم ، وعندما يقال سوّس فلان أمر القوم أي : ملك عليهم . كما أن السياسة – حسب ما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور – مشتقة من كلمة :

---

(1) Robert J. Jackson , and Doreen Jackson, **An Introduction to Political Science** . third ed., Prentice Hall Allyn & Bacon Canada, Scarborough, Ontario , 2000. p.6.

«سوس» التي تعني الرياسة ، ويقال : ساسوهم سوساً ، أو إذا ساسوه قيل : سوّسوه ، وساس فلان الأمر أي سيسه وقام به وتولى شأنه ، وسوس القوم فلاناً أي : جعلوه يسوسهم ، ويقال : سوّس فلان الأمر أي روضه .(١)

وجاء في مقدمة ابن خلدون « . . سياسة الملك والسلطان تقتضي أن يكون السائس وازعا بالقهر وإلا لم تستقم سياسته»(٢)

وتعتبر الخنساء أول من استعمل كلمة السياسة في الأدب العربي إذ قالت :

ومعاصم للهالكين وساسة قوم محاشد(٣)

كما قال كعب بن جميل يمدح سعيد بن العاص :

تسوس الذي ما ساس قبلك واحدا

ثمانين ألفا دار عين وحرا(٤)

وتعني السياسة هنا القيادة . واستعملت السياسة في معان كثيرة أخرى كقول زياد بن أبيه : «لا ينبغي لنا أن نسوس الناس سياسة واحدة»(٥)

ومفهوم كلمة سياسة (العربية) يختلف عن المعنى الأصلي لكلمة Politique (الفرنسية) وPolitic (الإنجليزية) ، التي تعني (السياسة المدنية) ، فقد راجت كلمتا السياسة المدنية والعلم المدني والعلم السياسي لدى بعض الفلاسفة في العصور الوسطى ، الذين تأثروا بالفلاسفة اليونانيين . ولو ترجمنا Science Politique (الفرنسية) و Political Science (الإنجليزية) لكانت الترجمة الصحيحة هي (العلم المدني) أو (علم المدينة) ، ولكن علماء السياسة منذ القرن التاسع عشر ترجموا العبارتين ترجمة حرفية دون أن ينتبهوا لأصلهما اليوناني ؛ ولهذا غلب استعمال عبارة (علم السياسة) أو (العلوم السياسة) على عبارة (العلم المدني) أو (علوم المدينة) .

ويعود أصل كلمة سياسة باللاتينية إلى الإغريقية ، حيث تعني (بوليس) Polis ، أي : المدينة أو التجمع السكاني ، و(بوليتيا) Politeia ، التي تعني الدولة ، أو

---

(١) ابن منظور ، **معجم لسان العرب** ، المجلد الثاني ، بولاق ، المطبعة الأميرية ، ١٨٨٩ ، ص ٢٣٩ .

(٢) ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٨١ ، ص ١٥١ .

(٣) **ديوان الخنساء** ، صفحة ٦٢ ، وأحمد الشايب ، **تاريخ الشعر السياسي** ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ١٣٣ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) كتاب **اللؤلؤة الأولى من العقد الفريد** ، لابن عبد ربه ، ص ٦٧ .

النظام السياسي ، أو المواطنة .[١]

واستخدمها الفلاسفة الإغريق كأفلاطون ـ الذي يعتبر أبا الفلسفة السياسية ـ وأرسطو ـ أبو علم السياسة ـ الذي قال : إن «الإنسان بالطبيعة حيوان سياسي» ، وذلك للدلالة على إدارة التجمعات البشرية ، والسلطة ، والقوانين ، وحاجة الإنسان إلى غيره من الأفراد ، وأهمية وجود مؤسسة اجتماعية Polis . وقد تطور المفهوم من المدينة إلى الدولة التي تمثل المدينة City State . واعتقد أرسطو أن أفضل الطرق أمام الإنسان لتقوية قدراته الفردية ، والوصول إلى أرقى أشكال الحياة الإنسانية ، هو التفاعل السياسي في وضع مؤسسي أي (الدولة) .

التعريف بعلم السياسة

لا يوجد تعريف واحد وشامل لعلم السياسة ؛ بسبب تشعب القضايا التي يعالجها ، إلا أن الباحثين يتفقون على أن علم السياسة هو علم «المراجعة المنهجية المستمرة» ، وعلم النقد المنهجي الدائم للمُسَلَّمات السياسية . كما أن تعريف علم السياسة يختلف من عصر لآخر ، فمثلا : معجم ليتره Littré (الفرنسي) عرف السياسة بأنها : «علم حكم الدول» . بينما عرفها معجم روبير (Robert) بأنها : «فن حكم المجتمعات الإنسانية» . والفرق واضح بين التعريفين . وهناك اتفاق على أن الحكم هو الموضوع الرئيسي لعلم السياسة . ويصبح التعريف الحديث لعلم السياسة – حسب البروفيسور الفرنسي موريس دوفرجيه (Maurice Duverger) – بأنه : «يشمل حكم الدول ، وحكم المجتمعات الإنسانية الأخرى» . وتعرف الإنسكلوبيديا البريطانية علم السياسة بأنه : «علم حكم الدول ، أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات التي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى»[٢] . إلا أن بعض علماء السياسة عرفوا علم السياسة على أساس أنه يعني السلطة ، وأن له علاقة بالدولة والفرد .

وأكد هانز مورجانثاو (Hans Morgenthau) في كتابه «السياسة بين الأمم» Politics Among Nations على أن «السياسة الدولية تشبه كل سياسة ، وهي صراع

---

(١) مارسيل بريلو ، **علم السياسة** ، ترجمة محمد برجاوي ، بيروت ، منشورات عويدات ، ١٩٨٣ ، ص٢٠ .

(٢) موريس دوفرجيه ، **مدخل إلى علم السياسة** ، ترجمة سامي الدروبي وجمال الأتاسي ، دار دمشق ، (من دون تحديد سنة النشر) ص٧ .

من أجل القوة والسيطرة» .[1]

وعرف مارسيل بريلو (Marcel Prelot) علم السياسة بأنه : «المعرفة المنهجية المنظمة لشؤون الدولة ، وعلم حكم الدولة» .[2]

كما أن ديفيد إيستون (David Easton) عرف علم السياسة بأنه : «علم التخصيص السلطوي للقيم» ولا يعني إيستون بالقيم بأنها المثاليات الأخلاقية ، بل الفوائد والفرص التي يقيمها ويرغب بها الأفراد ، وطبقا لهذا التعريف ، فإن السبب في وجود علم السياسة في المجتمعات يتمثل في القول بأن الموارد محدودة ، والممتلكات ذات القيمة ـ مثل الغنى والراحة والمكانة ـ هي نادرة وموزعة بشكل غير متساو ، مما يؤدي إلى نشوء الخلافات والصراعات بين الأفراد والمجتمعات ، في الوقت الذي يحاولون فيه إقناع رغباتهم في الحصول عليها . ومن أجل حل مشكلة توزيع القيم والموارد ، يجب حل تلك الصراعات . ولذلك فإن السياسة ـ حسب رأي إيستون ـ هي محاولة حل الصراع ، مما يدل على أنها ـ أي السياسة ـ لا تنتهي أبدا ، لأن كل قرار لحل الصراع تنأ عنه علاقات جديدة بين الموارد والتوقعات ، وتقود هذه بدورها إلى المزيد من الصراعات والمزيد من السياسة .[2]

وتأكيدا لما وصل إليه إيستون ، فقد بلغت ثروة ثلاثة أشخاص في عام ٢٠٠٦ ، أكثر من الناتج المحلي الاجمالي لـ (٤٨) دولة من الدول الأكثر تخلفا في العالم ، كما يمتلك (١٦) فردا ثروة أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لشبه القارة الصحراوية ، ويمتلك (٤٨) فردا موجودات تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للصين ، ويمتلك (٢٢٥) فردا في العالم ثروة أكثر من ترليون دولار ، وهي مساوية للدخل السنوي لحوالي نصف سكان العالم الأكثر فقرا ، أي (٢,٢) مليار شخص .

أهمية علم السياسة ومجالات اهتمامه

يتساءل البعض عن أهمية علم السياسة ، وعما إذا كان يستحق فعلا الدراسة والاهتمام به كبقية العلوم الأخرى ، وللإجابة على هذا السؤال ، يعرف علم السياسة

---

(1) Hans Morganthau , **Politics Among Nations** , New York , Alfred A. Knof, 1978, p.13

(٢) مارسيل بريلو ، **علم السياسة** ، ترجمة محمد برجاوي ، الطبعة الثالثة ، منشورات عويدات ، ١٩٨٣ ، ص ١٢ .

(3) Robert J. Jackson, and Doreen Jackson, Op. cit., p.9.

بأنه غاية ووسيلة في الوقت نفسه ؛ غاية لأنه يبحث بشكل منهجي عن الحقيقة السياسية ، والبحث عن الحقيقة هو هدف الإنسان منذ أن بدأ يفكر ويتأمل الظواهر الطبيعية التي حوله ، وهو وسيلة لغاية أخرى ، هي تحسين المصير الإنساني نحو الأفضل ؛ لأن الإنسان يتطلع ـ كما قال أرسطو ـ بغريزته نحو المعرفة ، وإلى تحسين الحال الذي يجد نفسه فيه .

ويظهر في علم السياسة ـ أكثر من أي علم آخر ـ التلازم ـ كما هو عند الإنسان ـ بين التطلع إلى المعرفة والحقيقة ، والتطلع نحو الأفضل ـ أي إلى السعادة والخير ـ . كما أن السياسة تعتبر أكثر العلوم اتصالا من قريب أو بعيد بجميع المعارف التي لها علاقة بالإنسان وبالنظام السياسي الذي يعيش فيه .

ويحاول علماء السياسة فهم الظواهر السياسية ؛ من أجل تحسين قدرتهم على الاختيار الأفضل بين البدائل المتاحة أمامهم ، والمشكلة التي يحاولون أن يجدوا حلا لها ، وهي نفسها التي يهتم بحلها المجتمع الدولي ، فإذا وجد مجتمع معين يريد أن يحقق أهدافا معينة ، فإن علم السياسة يهتم في وصف وتحديد السبل الأفضل والممكنة لتحقيق تلك الأهداف ، كما أن عالم السياسة يحدد الوسائل الأفضل لتحقيق «أهداف لم يحددها هو ، فهو يتصرف على أساس أن الأهداف محددة وما عليه إلا تقديم وسائل لتحقيقيها» .(١)

ويهتم عالم السياسة ، ببعض القضايا في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، وفي انتشار الأسلحة النووية ، وحتى في تشجيع السياحة لكل الدول ذات الأماكن السياحية ، وهذا يدخل في إطار اهتمام علم السياسة بالمشكلات السياسية الخارجية للدولة ، وفي القضايا التي تشمل القانون الدولي ، ودوره في تحقيق السلام العالمي ، وتقليل فرص الحروب الدولية وموضوعات نزع السلاح . ومن هنا تأتي أهمية دراسة علم السياسة ؛ لمعرفة ما يدور حولنا من قضايا ، وخلق المواطن الصالح الذي يعرف واجباته وحقوقه .

---

(١) روبرت بلاتزكراف الابن و جيمس دوكارثي ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة د .وليد عبد الحي ، بيروت ، دار كاظمة للنشر والترجمة ، والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥ .

الغاية من تدريس علم السياسة

يرى ماكس فيبر Max Weber أن الوظائف السياسية الرئيسية - كالوظيفة القيادية ، أو التشريعية ، أو التنفيذية - تعتبر من أنبل الوظائف التي يمكن أن يقوم بها الإنسان . وليس بالضرورة إذا ساءت السياسة في زمان ما أن نصدر حكما مطلقا على السياسة والسياسيين ؛ فالأنبياء مارسوا السياسة وهم يبشرون بدياناتهم ، وهناك العديد من السياسيين الذين خدموا أوطانهم وشعوبهم ، ودفعوا حياتهم دفاعا عنها ، ولهذا فإن دراسة السياسة بشكل علمي ومنهجي يساعد على إمكانية توجيهها وجهة الخير والحياة الفضلى للبشرية ، ولا بد من دراستها لإزالة النظرة السلبية للسياسة على ضوء التجربة الإنسانية بكاملها .(١)

وعلاقة عالم السياسة مع الظاهرة السياسية ، كعلاقة الطبيب مع الظاهرة المرضية ، فالأصل في الجسم الإنساني الصحة لا المرض ، ومرض الجسم يعتبر حافزا للطبيب لتفهم العلة المرضية ؛ لكي يبحث عن علاج لها يعيد للجسم عافيته ، ويمكنه من القيام بوظائفه بشكل سليم . والعالم السياسي يقترب من المشكلة السياسية محاولا قبل ـ كل شيء ـ أن يتفهم أسبابها بشكل علمي ودقيق ، وينتقل بعد ذلك إلى وصف العلاج الناجح ليعيد له ـ للجسم السياسي ـ عافيته السياسية .(٢)

وعن أهمية علم السياسة في الجامعات ، فقد وضع علماء أمريكان دراسة عن أغراض تدريس علم السياسة في الولايات المتحدة ، جاء فيها : أن الهدف الرئيسي هو تربية المواطن الصالح ، والتوسع في تفهم العلاقات الدولية ، والإعداد لوظائف الإدارة العامة الداخلية والخارجية . ومن المعروف أن علماء السياسة الأمريكان هم أول من اهتم بتدريس علم السياسة في الجامعات كعلم منفصل عن العلوم الأخرى .(٣)

وهناك دراسة أخرى مهمة أعدها الأستاذ روبسون W.A.Robson ، ونشرتها منظمة اليونسكو الدولية في باريس ، حول الأغراض المتوخاة من تدريس علم السياسة في مختلف أنحاء العالم . ويرى روبسون أن معظم دول العالم التي انتشر

---

(١) د . حسن صعب ، **علم السياسة** ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥ .

(٢) محمد فؤاد شبل ، **الفكر السياسي** ، الجزء الأول ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ، ص ١٠ .

(3) Goals for Political Science , **Report of Committee for the Advancement of Teaching** , New York , American Political Association , Inc., 1955 .

فيها تدريس علم السياسة لا تحدد غايات هذا التدريس تحديدا واضحا . ومع ذلك فإنه بالإمكان القول إن هذا الهدف يتراوح بين غايتين هما : الإسهام في تكوين التربية العامة في المجتمع ، والإعداد للوظائف العامة المهمة في الدولة . ويلخص روبسون - في دراسته - الغاية من علم السياسة بأنه : «تحليل الأفكار والأعمال السياسية وتفسيرها في سبيل الإسهام في تحسين مستوى حكم البشر ، وتزداد أهميته إذا ما نظرنا إليه كعلم يستهدف دراسة معضلات السياسة والمشاكل التي تواجهها الإنسانية ومحاولة إيجاد الحلول لها بين الأمم ، كيف تحافظ على الأمن والسلام ، وكيف تحول دون استخدام البحث العلمي في هذا العصر الذري استخداما يؤدي إلى هدم الحضارة الإنسانية ، وكيف يستطيع أن يجد الوسائل اللازمة لمراقبة التوسع في ممارسة السلطة الاقتصادية المراقبة التي تقتضيها المصلحة العامة ، بحيث لا تشمل المبادرة الفردية ولا تتناقص الإنتاجية؟ كما يبين لها الطرق التي يمكن للحكومات أن تعتمدها لرفع مستوى المعيشة لتفادي البطالة ، وضبط الأوضاع الاقتصادية ، وتلبية التطلعات إلى المساواة الاجتماعية دون التخلي عن الحريات المكتسبة ، أو التوقف عن محاولة اكتساب حريات جديدة ، ويبين لها - أيضا - كيف يمكن للعمل السياسي أن يعزز الحس المشترك بين المواطنين ، وأن يشجع الرجال والنساء على مضاعفة جهودهم في سبيل خير الجميع .(١)

ويبقى أن الهدف من تدريس علم السياسة هو إعداد الإنسان لمسؤوليات وتحديات العصر الذري بمختلف وجوهها الفردية والقومية والدولية . وتدور تلك المسؤوليات في العالم المتقدم حول إعداد المواطنين لصيانة السلام العالمي ، واستخدام الطاقة الذرية وغيرها من الطاقات العلمية استخداما سلميا ، والمشاركة في أن تصبح الحرية والعدالة والرفاهية حقائق فعلية في حياة جميع البشر . وتتناول إعداد المواطن للحكم الذاتي ، وتعويده نظام التناوب القانوني والسلمي للسلطة ، وتحريره من التخلف وبقايا الاستعمار ، ورد الاعتبار الإنساني لشخصيته وحياته ، ويعني ذلك أن «مسؤولية علم السياسة الأساسية هو هداية الإنسان إلى الطريق السياسي الذي يهدف إلى الحياة السعيدة في ظل الحرية والعدالة والكرامة والسلام» . (٢)

---

(1) W.A.Robson , **Les Science Politiques** , Paris, Unesco, 1955 .

(٢) د . حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

المبحث الثاني : نشأة و تطور علم السياسة

تطور علم السياسة عبر القرون في عدة مجالات متقاربة ومترابطة مع العلوم الأخرى ، كالفلسفة ، والتاريخ ، والقانون ، والاقتصاد . وكان يعتبر جزءا من تلك العلوم ، ولكنه وصل – خلال السنوات العشرين الأولى من القرن العشرين – إلى مرحلة أمكن المناداة باستقلاله عن العلوم الأخرى . وعلى الرغم من تطور علم السياسة في القرن الماضي ، إلا أن مؤرخي هذا العلم اتفقوا على أن الفلاسفة اليونان هم آباؤه ومؤسسوه الأوائل ؛ لأنهم كانوا أول من مَنْهَج المعرفة السياسية . ومع أن حضارات الشرق الأدنى تعتبر أقدم من حضارة اليونان في أساطيرها وحكمتها وتشريعاتها القانونية ، إلا أنها لم ترتفع بها إلى المستوى المنهجي للمعرفة . ولم يكتف الفلاسفة الإغريق بتسجيل ما تلقوه ، أو تطويره ، ولكنهم أرادوا أن يحللوا علة المعطيات التي تعلموها ، والاهتداء بالعقل .

ويرى بعض الكتاب أن علم السياسة مر بثلاث مراحل في تطوره :

١ . المرحلة الدينية : حيث كان العالم يعزي الظواهر السياسية فيها إلى أسباب إلهية أو قدرية ودون أن يحللها . ولا شك أن النظريات السياسية التي تقول بالأصل الإلهي للدولة هي أحسن مثال على ذلك .

٢ . المرحلة الميتافيزيقية (ما وراء الطبيعة) : التي تمتاز بالاهتمام الدائم بالعلل الأولى ، والنتائج الأخيرة لما تلاحظه من وقائع وظواهر سياسية ، وهي صفة أساسية لكل فكر ميتافيزيقي . ويتضح ذلك في السياسة عند الحديث عن أصل الدولة ، رغم قلة المعلومات المتوفرة حول ذلك ، دون أن يثبت أو يبرهن عما إذا كان للأصل ـ موضع النقاش ـ أي تأثير مباشر على شؤون الدول القائمة .

٣ . المرحلة الوضعية : وهي مرحلة بذلت فيها الجهود العلمية للوصول إلى القواعد التي تساعد في عملية توجيه الشؤون السياسية ، والتي برر فيها الفكر استنتاجاته ببرهان الوقائع المستقرأة .[١]

واهتم الفلاسفة الإغريق بقضايا الحكومة والديمقراطية منذ القدم ، وبحثوا في أفضل أنواع الحكومات ، ومعايير الحياة الجيدة التي يريدونها ، وناقشوا بعض الإشكاليات الفكرية التي ما زالت تعالج إلى الآن في الفكر السياسي ، كالعدالة ، والمساواة ، والقوة ، والديمقراطية . وبحث هيرودوتوس (Herodotus) ـ المؤرخ الإغريقي

(١) هشام آل شاوي ، جامعة بغداد ، مقدمة في علم السياسة ، ١٩٦٨ ، ص١٥ .

في القرن الخامس قبل الميلاد ـ في الحكومات طبقا لثلاثة أنواع ، وهي : الملكية ، والارستقراطية ، والديمقراطية ، اعتمادا على ما هو عدد الناس الذين يرتبطون بسلطة اتخاذ القرار السياسي .

وجاءت أفكار سقراط (Socrates) وتلميذه أفلاطون (Plato) وأرسطو Aristotle لتعبر عن نقطة تحول جديدة في تاريخ التفكير الفلسفي والسياسي . [(١)]

وإذا اعتبرنا أفلاطون أبا الفلسفة السياسية ، فإن أرسطو Aristotle أبٌ لعلم السياسة ؛ حيث يعود إليه الفضل في تحويل علم السياسة من المحاورة (أفلاطون) إلى المحاضرة . [(٢)]

وتطور علم السياسة من الفلاسفة الإغريق إلى الرومان الذين اهتموا بالقانون في الدولة الرومانية الواحدة (شيشرون) ، وبالمواطنة العالمية . وجاءت المسيحية التي كانت تنظر للقضايا السياسية من خلال اللاهوت . ومن أشهر الفلاسفة المسيحيين القديس أوغسطين (St.Augustine) في كتابة (مدينة الله) ، والقديس توما الإكويني (St.Thomas Aquinas) ودانتي (Dante) في كتابة عن (الملكية) . واهتم علم السياسة في الإسلام بعد ذلك بالدولة من خلال الشريعة الإسلامية . ومن أهم المفكرين الإسلاميين : الفارابي ، وابن أبي ربيع ، وابن رشد ، وابن خلدون ، الذي يعتبر وحده من حيث تأثيره في علم الاجتماع والسياسة بمثابة فلسفة مستقلة .

ويعتبر المفكر الإيطالي نيكولا ميكافيلي (Machiavelli Niccolo) ، الرائد الأول لنشأة علم السياسة الحديث ؛ ولذلك يسميه البعض بأنه أبو علم السياسة الحديث . واستطاع ميكافيلي أن يحقق ما لم تحققه الفلسفة اليونانية ، ألا وهو استقلال علم السياسة عن الأخلاق والدين . [(٣)]

وتطور علم السياسة بعد ميكافيلي على يد علماء السياسة الفرنسيين جان بودان(Jean Bodin) ومونتسكيو (Montesquieu) ودي توكفيل(De Tocqueville) الذين عالجوا قضايا السيادة والدستور و الديمقراطية . ومع دخول البشرية القرن السابع

(١) محمد فؤاد شبل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧ ـ ١١٢ .

(٢) حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ٧ ، وللمزيد من المعلومات ، راجع هوميروس **الإلياذة** ، ترجمة دريني خشبة ، بيروت ، دار العودة ، (من دون عام النشر) .

(٣) ميكافيلي ، **الأمير** ، تعريب خيري حماد ، بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٦٠ ، ص ١٤٤ .

عشر ازدهرت المناقشات الفكرية حول ممارسة سلطة الدولة . وأنتجت هذه الفترة مفكري العقد الاجتماعي أمثال توماس هوبز (Thomas Hobbes) الذي كان يناصر الحكومة المطلقة المستندة على العقد الاجتماعي ، والتي تربط جميع المواطنين تحت ظل ملك يحميهم من أنانيتهم . وجون لوك (John Locke) الذي وصف الناس بأنهم متساوون وأحرار مستقلون .وجان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) صاحب مقولة أن الإنسان ولد حرا ، وأن تلك الحرية انتُزِع جزء منها من أجل مصلحة الإرادة العامة . (١)

وحدث تطور مهم في علم السياسة بعد الثورة الصناعية في أوروبا ، ونشوء صراع طبقي بين طبقات المجتمع . واستخدم فريدريك إنجلز (Friedrich Engels) ، وكارل ماركس (Karl Marx) ، علم السياسة لدراسة التاريخ والاقتصاد والصراع بين الدول والشعوب . وتناول ماركس الظاهرة السياسية في ضوء أو نطاق التطور المادي ، وفهم التطور في ضوء حركة الديالكتيك .

وتطور علم السياسة إلى أن وصل مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين إلى علم مستقل عن العلوم الأخرى ، وأصبحت الجامعات تدرسه في كلياتها كعلم قائم بذاته ، وأُنشئت المدرسة الحرة للعلوم السياسية في باريس عام ١٨٧٢ ، ومدرسة لندن للاقتصاديات وعلم السياسة . إلا أن الجامعات الأمريكية كانت من أوائل الجامعات في العالم التي اهتمت بتدريس علم السياسة ، وأُنشيء أول قسم للعلوم السياسية في جامعة كولومبيا في عام ١٨٨٠ ، واستمر تدريس العلوم السياسية لعدة سنوات في أقسام التاريخ والاقتصاد على أساس أنه اقتصاد سياسي ، وانتشر بعد ذلك تدريس العلوم السياسية في أقسام مستقلة في الجامعات الأمريكية ، حيث توجد حاليا أكثر من ألفي جامعة تدرس علم السياسة في كلياتها .

واستمر تطور العلوم السياسية في القرن العشرين ؛ حيث أثرت التطورات في علم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد على تفكير علماء السياسة . وفي الثلاثينات من القرن الماضي تم إعادة توجيه العلوم السياسية بدراسة السلوك السياسي للنخب السياسية . وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ علماء السياسة بالاعتماد على ميادين الرياضيات والإحصاء للمساعدة في تحليل البيانات السياسية ، حيث أصبح علم السياسة يعتمد على ميادين أخرى ؛ مما زاد من الاهتمام بعلم السياسة بعد مساعدة منظمة اليونسكو

(1) Robert J. Jackson , and Doreen Jackson, **Op.cit**., p.28.

الدولية على تأسيس (الجمعية الدولية لعلم السياسة) عام ١٩٤٩ ، التي عقدت ندوة دولية لدراسة مناهج علم السياسة في فلورنسا بإيطاليا عام ١٩٥٣ ؛ لمناقشة التفاعل بين المنهجية الاستقرائية الأمريكية والمنهجية القياسية الأوروبية . وعم تدريس علم السياسة في معظم الجامعات في العالم ، وتوسعت حقوله إلى تخصصات فرعية تتناول كل منها فرعا من فروع السياسة الأربعة : العلاقات الدولية ، والنظم السياسة ، والفكر السياسي ، والإدارة العامة .[١]

ومن خلال تتبع تطور علم السياسة يلاحظ حدوث تطور كبير في نهاية القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين في كيفية الفهم الأفضل للعلوم السياسية . وتشير دراسات أجرتها المجلات الأكاديمية المتخصصة في العلوم السياسية إلى وجود تطور في الطريقة العلمية مع الدراسات الوصفية في دراسة المؤسسات والعمليات السياسية ، وقاد ذلك إلى إطلاق مصطلح ما بعد السلوكية في العلوم السياسية على هذه الفترة .[٢]

ومن جهة ثانية ، فقد تطورت دراسة العلوم السياسية في الوطن العربي ، وأصبح من النادر وجود جامعة عربية لا تدرس علم السياسة في كلياتها ، وكانت جامعة القاهرة من أوائل الجامعات العربية التي تدرس علم السياسة كتخصص مستقل في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ عام ١٩٦٤ . ويدرس الطلبة العرب العلوم السياسية في الجامعات العربية ، إما كتخصص وحيد في كلية مستقلة ، كما هو في كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد ، أو تخصص مشترك مع تخصص الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسة في جامعة القاهرة ، أو تخصص مستقل في كليات الحقوق والقانون ، كما هو في الجامعة اللبنانية وفي المغرب العربي ، أو في كليات الآداب ، كما هو الحال في جامعة اليرموك / الأردن ، أو من ضمن تخصصات مختلفة في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية ، كما هو في الجامعة الأردنية وجامعة الكويت ، أو في معاهد متخصصة ومستقلة ، كما هو في الجزائر .

المبحث الثالث : علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

ينتمي علم السياسة إلى العلوم الاجتماعية ، التي تضم إلى جانب علم السياسة

---

(١) موريس دو فرجيه ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٥٨ .

(2) Robert J. Jackson , and Doreen Jackson, **Op. cit** ., p.41.

سبعة علوم أخرى هي : الجغرافيا (Geography) ، والتاريخ (History) ، وعلم الاجتماع (Sociology) ، وعلم الإنسان (Anthropology) وعلم النفس (Psychology) ، وعلم الاقتصاد (Economics) ، وعلم الاتصالات (Communications) . وتشترك كل هذه العلوم بدراسة السلوك الإنساني . وتعتبر السياسة من أكثر العلوم اتصالا مع جميع المعارف التي توصل إليها الإنسان في ظل مختلف الأنظمة السياسية ؛ إذ تعتمد تلك العلوم اعتمادا كبيرا في تقدمها أو تخلفها على النظام السياسي ، فمثلا إن علم الفيزياء يرتبط تقدمه برغبة النظام السياسي نفسه ، وإذا أراد بعض علماء الفيزياء إجراء الاختبارات والتجارب من أجل امتلاك القنبلة الذرية أو الطاقة النووية ، فإنهم لا يستطيعون ذلك دون موافقة وتشجيع من قبل النظام السياسي ، وكذلك الأمر مع بقية العلوم الأخرى .

علم السياسة وعلم الاجتماع :

يعتبر البعض أن علم السياسة هو جزء من علم الاجتماع ؛ على أساس أن علم الاجتماع يهتم بدراسة الكتل الاجتماعية ، والكشف عن الحقائق والقوانين في الحياة الاجتماعية بشكل عام ، بينما علم السياسة - وهو علم اجتماعي في الأساس - يهتم بدراسة علاقات الإنسان السياسية ، التي هي جزء من حياته الاجتماعية فقط . ومع أن النسق الاجتماعي متعدد ومتفاوت ، وقد يتسع أحيانا ليشمل المصالح التجارية والعلاقات الدينية ، ويصغر أحيانا أخرى في إطار العائلة الواحدة ، إلا أن تنظيمات علم الاجتماع لا تهتم بحدود الدولة ، بينما تدخل الدولة في مجال دراسة علم السياسة . ولهذا فإن اهتمامه محصور بجزء معين من المجتمع ، ينظر إليه كوحدة سياسية منظمة ، بينما علم الاجتماع أوسع وأشمل .(١)

ومن جهة أخرى ، فقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة بعض المؤسسات غير الرسمية في الدولة كجماعات المصالح ، والرأي العام ، ومنظمات المجتمع المدني ، وتكويناتها ، وتأثيرها على النظام السياسي ، بينما اهتم علماء السياسة بدراسة تأثيرات التوزيع الديمغرافي على الاستقرار السياسي وعلى الظواهر السياسية . كما أن علم السياسة يقدم لعلم الاجتماع الحقائق المتعلقة بتنظيم نشاطات الدولة كجزء من

(١) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، **المدخل في علم السياسة** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٢ ، ص ٩ .

التشكيل العام ، بينما يقدم علم الاجتماع لعلم السياسة معلومات مهمة عن أصل السلطة ، والمؤسسات السياسية ، وقوانين الضبط الاجتماعي . وبما أن الإنسان حيوان سياسي -من وجهة نظر علم الاجتماع- فإن علم الاجتماع يشرح أسباب ذلك ومسبباته ، ويظهر كيف تتأثر حياته السياسية بانتمائه إلى تنظيمات اجتماعية أخرى .

علم السياسة والفلسفة :

لا شك أن علاقة علم السياسة بالفلسفة علاقة قديمة ، إلى حد أن موضوع هذا العلم استمر وقتا طويلا ملحقا بالفلسفة ، ولهذا فإن مجال البحث فيه هو من شأن الفلاسفة على اعتبار أنه يدور حول مسألة خير المجتمعات السياسية وأفضل الطرق لتحقيق ذلك . ولقد كان واضحا ذلك عند أفلاطون ، والفارابي ، وهوبز ، وغيرهم من فلاسفة السياسة . إلا أنه يجب عدم الخلط بين فلسفة السياسة وبين النظرية السياسية ،ومن ثم علم السياسة ؛ لأن موضوع فلسفة السياسة يهدف إلى الكشف عما ينبغي أن يكون عليه نظام المجتمع السياسي لكي يصبح مجتمعا فاضلا ، وتحقيق مجتمع مثالي . بينما تهتم النظرية السياسية بنقل الظواهر المتباينة التي تقع فعلا في عالم السياسة إلى نطاق العلم بعمل العقل ، فالنظري في علم السياسة لا يشغله ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع السياسي ، وإنما ينظر في واقعه مستبشرا بوصفه أمرا واقعا غايته الكشف عن جوهره وعن القوانين التي تبين علاقة السببية (ارتباط الأسباب بمسبباتها) بين ظواهره ، بينما لا تنطلق فلسفة السياسة من ذلك الواقع ، وإنما تبدأ من عقيدة الفيلسوف وإيمانه بما ينبغي أن يكون عليه المجتمع السياسي .(١)

علم السياسة وعلم النفس :

توطدت العلاقة بين علم السياسة وعلم النفس بعد الحرب العالمية الثانية ؛ حيث أصبحت نظم الحكم الديمقراطية في العالم تركز على الرأي العام ، واهتم علماء السياسة بتفسير الظواهر السياسية بواسطة علم النفس ، ومع ازدياد تأثير الرأي العام على النظام السياسي أصبحت الوسائل المؤثرة على الرأي العام تنال اهتمام علماء السياسة . ولكي تعمل الحكومات المختلفة بنجاح عليها أن تكيف نفسها لأفكار ومفاهيم الذين تحكمهم ، إلا أن الشعوب تختلف في استعدادها السياسي وأمزجتها ؛

(١) محمد طه بدوي ، **أصول علوم السياسة** ، الطبعة الرابعة ، الاسكندرية ، المكتب المصري للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ ، ص ٦١ .

مما يعني أن أنظمة الحكم التي تناسب شعبا معينا ليس بالضرورة أن تناسب الآخرين . كما بات من المعروف ـ من أجل فهم مواقف بعض القادة السياسيين ـ أنهم بحاجة إلى محللين نفسيين أكثر من المحللين السياسيين ؛ بسبب صعوبة تحليل مواقفهم السياسية .

ويؤكد جيمس برايس في دراسته عن الديمقراطية المعاصرة «أن جذور السياسة مغروسة في علم النفس وفي دراسة العادات والقابليات الحرفية للبشر» .[١]

علم السياسة والأخلاق :

يعتبر علم الأخلاق – الذي يهتم بالسلوك الإنساني ، كالخطأ والصواب ، والشر والخير ، والرذيلة والفضيلة ـ على علاقة مباشرة مع علم السياسة الذي يهدف إلى تحقيق الحياة الأفضل للإنسان ؛ ولهذا فإن المفاهيم الأخلاقية مهمة لعلم السياسة ، ومرتبطة به منذ بداية تكوين التجمعات البشرية الأولى . ومع تطور الحضارة وتصادم المصالح البشرية ـ الفردية والجماعية ـ ابتعدت مفاهيم الفرد الأخلاقية عن الأخلاق السياسية ، التي تحولت إلى القوانين ، وأصبح من الممكن التفرقة بين مفاهيم الخير والشر عن طريق الرادع الاجتماعي والرادع السياسي – أي القوانين ، ولكن العلاقة بين القانون والأخلاق استمرت عن طريق القوانين الوضعية التي غيرت مقاييس المجتمع الأخلاقية ، إلا أن المعايير الأخلاقية ما زالت هي القوة التي تحدد من خلالها المثل التي يعمل من أجلها الإنسان .[٢]

علم السياسة والقانون :

توجد علاقة وثيقة بين القانون العام وعلم السياسة ، وعلاقة أوثق بين علم السياسة والقانون الدستوري ؛ لأن كلاً منهما يدرس نظام الدولة ونظام السلطة فيها . وغالبا ما تكون العلوم القانونية مجال البحث الذي يبحث فيه علم السياسة ؛ فالقانون الدستوري ـ بالذات ـ يهتم بالنظم السياسية ، وله علاقة مباشرة بعلم السياسة ، ويدخل ضمن اهتماماته . ولا يقتصر الأمر على تسلط العلوم القانونية على طريقة معالجة الموضوعات السياسية فقط ، بل يصل الأمر إلى أن يقع علم السياسة كله في مجال البحث الخاص بالقانون الدستوري .

---

(١) هشام آل شاوي ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) المرجع نفسه .

ويدرس علم السياسة في بعض الدول ، كفرنسا وسويسرا وألمانيا ، مع القانون في تلك الجامعات .

وعلى الرغم من تلك العلاقة بين علم السياسة والقانون الدستوري ، إلا أنه توجد بعض الفروقات بينهما :

١ . القانون الدستوري هو الذي يعين القواعد التي تنظم السلطة ، ولكن علم السياسة هو الذي يحلل السلطة نفسها . أي أن القانون يحلل جانبا من جوانب السلطة ، ولكن السياسة تدرس السلطة من جميع جوانبها ، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو تاريخية .

٢ . القانون الدستوري يدرس النظام المثالي للدولة ، أو النظام الذي يرى مشرعه أنه مثالي ، أما السياسة فتدرس النظام الفعلي القائم في الدولة ، بغض النظر إن كان قريبا أو بعيدا عن النظام المثالي .

٣ . القانون الدستوري يهتم بدراسة النصوص التي يضعها المشرعون ، أما السياسة فهي تنظر إلى الحوادث التي قد تحدث نتيجة لتلك النصوص .

ولهذا فإن ميدان علم السياسة أوسع نطاقا من ميدان علم القانون ، وذلك من حيث :

١ . **الموضوعات** : وذلك أن القانون يتناول بالدراسة والتحليل المنظمات السياسية التي وضعت لها قواعد مثل السلطة التشريعية ، بينما يدرس علم السياسة المنظمات التي نظمها القانون ، وكذلك المنظمات والظواهر التي لم يصنع لها علم القانون قواعد معينة ، كالأحزاب السياسية ، والرأي العام .

٢ . **نطاق الدراسة** : لأن القانون لا يدرس سير العمل في المنظمات السياسية ، إلا إذا كانت تعمل وفقا للقانون ، أما السياسة فهي تدرس سير العمل في تلك المنظمات سواء أكانت تطبق القانون أم تخالفه .[١]

علم السياسة والتاريخ

يكمل علم السياسة وعلم التاريخ كل منهما الآخر ؛ لأن عالم السياسة ينظر للتاريخ كمصدر للمعلومات التاريخية التي تخدم أبحاثه ، والمؤرخ ينظر لعلم السياسة

---

(١) عبد الحميد متولي ، **الوسيط في القانون الدستوري** ، د .ن الإسكندرية ، ١٩٦٥ ، ص ص ٢١ ـ ٣٠ .

كمحلل للأحداث التاريخية ، إلا أن علم السياسة لا يهتم بالناحية الروائية للتاريخ ، ولا يهتم بالتاريخ السياسي . كما أنه من الصعب فهم المؤسسات السياسية إلا عن طريق إطارها التاريخي ، وأسلوب تطورها ، والمدى الذي ذهبت إليه في تحقيق غايات وجودها ؛ ولهذا فإن علم السياسة يختار من وقائع التاريخ ما يساعده على تفهم طبيعة الدولة ، وعلى صياغة القواعد الأساسية العامة لها . ويمكن القول إن علم السياسة هو ثمرة التاريخ ، وأن التاريخ هو جذور علم السياسة .(١)

علم السياسة والاقتصاد :

هناك تداخل كبير بين علم السياسة والاقتصاد ؛ فقوانين الدولة تهتم كثيرا بقضايا الملكية والعقود والمؤسسات الاقتصادية ، وتلعب التجارة الدولية والشؤون الاقتصادية والمالية دورا مهما في العلاقات الدولية ، كما يهتم الاقتصاد بنشاطات الدولة في علاقاتها بالثروة ؛ لأن العملة والضرائب والصناعات الحكومية وما شابه ذلك تكون أرضا مشتركة لاهتمام علم السياسة والاقتصاد ، إذ ينظر الاقتصاد إليها كأنواع معينة من نشاط الإنسان كالثروة ، بينما ينظر إليها علم السياسة كوظائف معينة للإدارة الحكومية ، إلى جانب أن الأمور الاقتصادية تؤثر تأثيرا ملموسا على تنظيم وتطور الدولة وأوجه نشاطها المختلفة .

وعلى الرغم من علاقة علم السياسة بالاقتصاد ، إلا أن الآراء اختلفت حول مدى هذه العلاقة وطبيعتها ، إذ توجد نظريتان في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة ، الأولى النظرية السيكولوجية (الدافع الأولي في الإنسان) ، والثانية هي النظرية الطبقية ؛ لأنها تفسر التاريخ كصراع طبقي .

النظرية السيكولوجية :

ترى هذه النظرية أن الدافع الاقتصادي هو السبب الرئيسي لسلوك الأفراد ، أو على الأقل لتلك الأفعال ذات القيمة السياسية . ولكن ما هو معنى هذا الدافع الاقتصادي؟ هل هو الرغبة في تحصيل المال؟ علماً أن الرغبة في الحصول على المال ليست لأن للمال قيمة بحد ذاته ، بل لأنه يسهل لنا التمتع بأشياء أخرى ، كالحصول على ما نريد من طعام أو قوة أو نجاح .

(١) هشام آل شاوي ، مرجع سبق ، ص ٢٠ .

النظرية الطبقية :

يحدد البناء الاقتصادي للمجتمع بصفته الأساس الذي يرتكز عليه بناء المجتمع ـ حسب هذه النظرية ـ جميع المؤسسات التي تعبر عن مقاصد وغايات سياسية . ويعني الأساس الاقتصادي الطريقة التي تنظم الإنتاج والتوزيع للمواد المستهلكة وغير المستهلكة التي يتداولها المجتمع . وترى هذه النظرية أن أصحاب الصناعات ورجال الأعمال يحاولون دائماً التأثير في السياسة العامة للدولة . ويتوقع أنصار هذه النظرية زوال الدولة في النهاية ؛ لأنها – أي الدولة ـ عبارة عن أداة استغلال للطبقات الكادحة ، تضطرهم إلى قبول استغلالهم من قبل الطبقة الرأسمالية ، بسبب حاجتهم المادية لذلك .

علم السياسة وعلم الجغرافيا :

أصبحت دراسة الجغرافيا بأنواعها البشرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، ضرورة للعلوم السياسية ؛ لأن الموقع الجغرافي والمناخ والموارد الطبيعية تؤثر على شكل الدولة وقوتها ونظامها السياسي ، كما أن موقع الدولة الجغرافي يلعب دورا مهما في قوة الدولة وفي استراتيجيتها وتعاملها مع الدول الأخرى ؛ لأن الدول التي تقع على البحر ، أو تتكون من الجزر ، تختلف في توجهاتها عن الدول التي تقع أراضيها في الداخل وتحيط بها اليابسة من جميع الجهات ؛ ولهذا فإن علم السياسة اقترب كثيرا ـ خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية ـ من الجغرافيا .

ميادين العلوم السياسية

تتناول العلوم السياسة العديد من الفروع والحقول ، منها : النظرية السياسية (Political Theory) ، والفلسفة السياسية (Political Philosophy) ، والحكومات الفدرالية (Federal Governments) ، والمحلية (Local Governments) ، والإدارة العامة والسياسة العامة (Public Administration and Public Policy) ، ومناهج العلوم السياسية (Methodology) ، والحكومات السياسية المقارنة (Comparative Governments or Politics) ، والعلاقات الدولية (International Relations)[1] .

(1) Robert J. Jackson , and Doreen Jackson, **Op. Cit**., P. 40.

والنظرية السياسية والفلسفة السياسية هما مفهومان يستخدمان في البحث في أفكار المفكرين السياسيين . ويطلق أحيانا على الفلسفة السياسية نظرية القيمة أو النظرية المعيارية (Normative theory) ؛ للتمييز بينها وبين النظرية التجريبية أو العلمية (Empirical / Scientific) ؛ لأنها ـ الفلسفة السياسية ـ مهتمة بالقيم والمعايير والأخلاق . وأما النظرية السياسية فهي مهمة ؛ لأنها تستخدم في تفسير وتخمين الظواهر السياسية .

ويتناول الباحثون الحكومات من حيث وظيفة الحكومات الفدرالية والمحلية ضمن نطاق دولة واحدة . ويبحثون كذلك في دراسة المؤسسات السياسية كمؤسسة الرئاسة والسلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، وفي السلوك السياسي للنخب الحاكمة والمشاركين في العملية السياسية .

وتهتم الإدارة العامة والسياسة العامة بدراسة الجوانب الإدارية للحكومة ، وتحليل السياسة العامة ، وتقييم السياسات في ميادين الدفاع والصحة والتعليم وتطوير الموارد . أما الإدارة العامة فهي تهتم في كيفية صياغة هذه السياسات وتنفيذها ، ضمن بنية تحتية بيروقراطية واسعة للحكومة .

وتبحث المنهجية السياسية ، على وجه الخصوص ، بالنظرية التجريبية أو العلمية . ويحاول أنصار هذه النظرية استخدامها في جميع جوانب المواضيع السياسية ، بجعل دراسة السياسة صارمة وعلمية مثل دراسة العلوم البحتة ، واستعمال التحليل الإحصائي في دراساتهم السياسية .

ومن ميادين العلوم السياسة الأخرى الحكومات السياسية المقارنة ، وهي حقل واسع يضم تقسيمات متنوعة وفرعية . فهي تمثل دراسة السياسات الكبرى للدولة ، ومقارنة تلك السياسات والحكومات مع دول أخرى . وبعض تلك الدراسات تتجه -مثلا - إلى دراسة حكومات الدول النامية ، وحكومات جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا ، ومقارنتها مع دول متقدمة أو دول أوروبية ؛ لأنه عن طريق المقارنة يمكن فهم وتقييم مزايا ومشاكل النظام السياسي .

وأما العلاقات الدولية ـ كحقل من حقول العلوم السياسية ـ فإنها تتناول مواضيع السياسات الخارجية للدول ، والمنظمات الدولية ، والقانون الدولي ، والتفاعلات بين الدول الاقتصادية والسياسية والثقافية ، والصراعات بين الدول .[١]

(1) Robert J. Jackson , and Doreen Jackson, **Op.,cit**. p.41.

الفصل الثاني
الفكر السياسي العام

مقدمة:

بهبوط الإنسان إلى الأرض برزت ظاهرة «الفكر الإنساني» صادرة عن خاصّة التفكير التي فُضِّل بها الإنسان عن سائر الكائنات الأرضية ، فالإنسان كائن ناطق ؛ أي **مفكِّر** . ومن خاصّة التناسل تكاثرت أعداد البشر ، ونشأ «المجتمع البشري» ، واكتشف الإنسان أنه اجتماعي ومدني بحكم الطبع والغريزة[١] . واتسعت الجماعة الأولى وتقطعت في الأرض أممًا وشعوبًا وقبائل ، وتباعًا اتضح اختلاف العقول والإرادات ، وتنوع الحاجات والرغبات ، وتباين القدرات والمكنات ، وما يرتبط بذلك عادةً من تنافس وتغالب وتنازع ، ومن احتياج إلى تعاون وائتلاف سواء بين الأفراد أو الجماعات . ومن هنا نشأ مفهوم «**الأمر العام**» ؛ أي المشترك داخل المجموعة البشرية الواحدة وفيما بينها وبين سائر المجموعات ، والذي لا يخص فردًا أو فئة ما . واشتمل هذا الأمر العام على مصالح مشتركة ينبغي تحقيقها وحفظها ، وأيضًا تضمن مضاراً ومخاطرَ عامة يجب دفعها ومنعها ، ووظائفَ متسعة ينبغي توزيع الأدوار فيها ؛ فقامت الحاجة إلى من **يقوم على هذا الأمر العام بما يصلحه** – فردًا كان أو فريقًا . وبذلك نشأت «السياسة» نشأة طبيعية ، وظهر الحُكم والحاكم والسلطة والمسؤولية العامة ، وتطور المجال السياسي – وجودًا وتنظيمًا – وتطور معه «**فكر**» يتعلق بتأسيس هذ المجال ، وتسييره ، وإصلاح ما يفسد منه ؛ وهو ما عرف **بالفكر السياسي** .

امتزج الفكر السياسي عبر التاريخ بمجالات الفكر الأخرى ، وإن لم يمنع ذلك من إمكانية تمييزه ودراسته بصفة خاصة . فقد فكّر الإنسان منذ بدء خلافته في الأرض

---

(١) وذلك مصداقًا لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (٤/١)–النساء :١ ، وقوله جل شأنه : ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاء بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ (٢٥/٥٤)–الفرقان : ٥٤ .

واستعماره فيها في سائر شؤون حياته ، وصاحبَ كلَّ ممارسة فكرٌ يرتبط بها ؛ فكان من ذلك فكر اجتماعي ، وفكر اقتصادي ، وآخر ديني وتربوي وإداري وقانوني وحربي ، وكذلك فكر سياسي . كلُّ صنف منها تعلَّق بمجال من مجالات الحياة وقضايا : تصويرًا وتطويرًا . وفي الواقع ، دائماً ما تداخلت هذه المجالات فيما بينها تداخلاً كبيرًا ؛ بحيث إن التمييز بينها إما هو تمييز دراسي نظري بالأساس ، أو بغرض التركيز على جانب منها لغاية معينة .

ومن ناحية أخرى ، فقد تميز مع الزمن الفكر السياسي المعمّق ، الذي يكرس فيه إنسان أريبٌ وقته وذهنَه للتدبر في ناحية من نواحي الحياة السياسية ، ومحاولة بناء رؤية مرتبة تتعلق بهذا الأمر ، ثم قد يتلاقى مع غيره ويشكل تيارًا فكريًا ، أو يتميز عن مناظريه تميز ذلك الفكر المعمق عن مجرد التفكير العادي الذي يتعاطاه أكثر الناس بلا تعميق ولا تنظيم ولا مراكمة .

ولذا أصبح **الفكر السياسي** هو نتاج عمليات ذهنية خاصة ، متراكمة ومتصلة بالواقع ، قام بها بعضٌ من النابهين عبر العصور ، وفي ظروف عمرانية وحضارية (سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية) مختلفة ؛ من أجل تصوير الحياة السياسية ، أو حلِّ معضلة من معضلاتها ، أو تحريكها نحو مَثَل أعلى . وبذلك كان الفكر السياسي نتاج عمل «المفكر السياسي» ، وكانت أكثر دراسته تتم عبر دراسة هذا **المفكر وسياقه** الطبيعي والتاريخي والحضاري والفكري .

وفيما يلي نتناول الفكر السياسي العام وتطوره في مبحثين : يتناول المبحث الأول التعريف بالفكر السياسي وأهمية دراسته ، ويتناول المبحث الثاني تطور الفكر السياسي ؛ حيث ينقسم إلى مطلبين : يعرض أولهما للفكر السياسي القديم والوسيط ، بينما يعرض الثاني للفكر السياسي الحديث والمعاصر .

المبحث الأول- التعريف بالفكر السياسي وأهمية دراسته

بدأ النظر في السياسة فكرًا حرًا قبل أن يصير علمًا في قوالب محددة ، واستمر كذلك إلى أن برزت الحاجة إلى تخصيصه بالدرْس والمراكمة وتدوين القوانين المتعلقة بالحياة السياسية ، فصار يقال : «**علم السياسة**» ، وأصبح «الفكر» مغذّيًا رئيسًا لهذه الدراسة السياسية المنظمة ومباحثها . ولكن الفكر السياسي احتفظ لنا بالأسئلة الكبرى التي طرحها عبر التاريخ المهتمون بالظاهرة السياسية ، ومحاولاتهم للإجابة

عن هذه التساؤلات فيما يتعلق بالدولة ونشأتها ووظائفها ، وعلاقات الحاكمين بالمحكومين ، وقضايا العدالة والحرية ، والنظام والاستقرار والثورة ، والحرب والسلام ، وطرق بناء السلطة وتداولها وإنهائها ، وإدارة الدولة ، وأنواع الدول ، وغيرها .

وفي هذا التمهيد ، نقف لنتساءل : ما هو الفكر السياسي؟ وما علاقته (فصلاً ووصلاً) بالحقول المعرفية المشابهة له من مثل : الفلسفة السياسية ، والنظرية السياسية؟ وما موقعه من خريطة العلوم السياسية الراهنة؟ وما أهمية دراسة الفكر السياسي بالنسبة لدارس العلوم السياسية وغيره؟ وذلك قبل أن نتعرض للأفكار السياسية الجزئية وتطورها ، ونماذج من أهم المفكرين الذين حفظ التاريخ ذكرهم .

أولاً- التعريف بالفكر السياسي:

ثمة عددٌ كبير من التعريفات التي تحاول تمييز مفهوم الفكر السياسي عما قد يشتبه به من عناصر المعرفة السياسية ؛ فبعض العلماء من أمثال د .حامد ربيع يفرقون في المجال السياسي بين ما هو «فكر» وما هو «نُظُم» وما هو «حركة» ، دون أن يستبعد التأثير المتبادل بين الدوائر الثلاث[1] . فالحياة السياسية تشتمل على : «نُظم» من أشخاص ومؤسسات ، حكامًا ومحكومين ، تدور داخلهم وبينهم «أفكار» ، وتقع بينهم «أحداث» ؛ **فالفكر هو مداد القلم السياسي** .

ومن جهتها ترى الأستاذة الدكتورة حورية مجاهد أن الفكر السياسي هو جماع الأفكار السياسية ، وأن «الأفكار السياسية هي نتاج عقل الفيلسوف السياسي أو المفكر السياسي ، وهي في الحقيقة نتاج لتفاعل عقله مع مجتمعه . . . فالفكر السياسي يتناول التنظير والتفكير في السلوك البشري -والسلوك السياسي- في إطار الحياة السياسية»[2] . ومن ثم يبرز تمييز الفكر عن النظرية ذات التجريد والعمومية ،

---

(١) د .حامد ربيع ، **التراث الإسلامي ووظيفته في بناء النظرية السياسية** ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، د .ت) ، ص ٢٨ . وانظر : د .سيف الدين عبد الفتاح ، **الاتجاهات الحديثة في الفكر السياسي الإسلامي** ؛ (في) : د .علي الدين هلال ، د .محمود إسماعيل محمد (تحرير) ، **اتجاهات حديثة في علم السياسة** ، (القاهرة ، المجلس الأعلى للجامعات- اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، ١٩٩٩) ، ص ص ٧-٨ .

(٢) د . حورية توفيق مجاهد ، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦) ، ص ٩ .

وعن الأيديولوجية ذات الطابع التنفيذي والعملي ، وعن العقيدة ذات الطابع الجماهيري[١] . وهذا التعريف ينبه إلى عناصر ثلاثة للفكر السياسي : الأفكار ، وعقلية المفكر ، والتفاعل مع الواقع السياسي والعام بكيفية ما .

وبينما يرى بعض الدارسين أن الفكر السياسي يدل على عملية «إعمال العقل فيما له اتصال بالسلطة . .»[٢] ، ينظر بعض آخر إلى «الفكر السياسي» باعتباره لقبًا على مادة تُدَرس أو فرع من فروع العلوم الإنسانية ، يتمثل في «الإحاطة بالأفكار السياسية وتطورها وانعكاساتها»[٣] .

والملاحظ أن «الفكر السياسي» -أيّاً كان التصور الذي يقدمه له الباحثون- لا يتسنى الإمساك به مجرّدًا ، بل يُدرَك حين يتجسّد في «**نصوص**» تعبر عن مضمون هذا الفكر ، وتفصح عن مغازيه وخصائصه . هذا ، وإن ثمة من يفضل -من أمثال المدرسة الاستشراقية- أن يدرس هذا الفكر من خلال الممارسات العملية لا النصوص ، حيث يُعتمد على الممارسات التاريخية ، أو تُدمج مع النصوص دمجًا حتميًا أكثر منه بيانيًا[٤] ، بينما يحبذ كثيرون الاقتراب من هذا الفكر من طريق «النص» أو «الخطاب» ، مع مراعاة أحوال البيئة التي أحاطت بالمفكر دون تحكيمها في تبرير اختياراته تحكيمًا حاسمًا .

وبناء عليه ؛ فالفكر السياسي لا يقف عند حد دراسة الأفكار السياسية من خلال النصوص وحسب ، بل يتطرق إلى دراسة المفكر ، وعصره ، وتأثره بالبيئة الحاضنة ، وتأثيره فيها ، ودراسة مناهج تكوين هذه الأفكار والجدالات التي تقوم حولها ، وعلاقة كل ذلك بتعميق فهمنا نحن للظاهرة السياسية عامة ولواقعنا السياسي الراهن وإشكالاته بصفة خاصة . ومن ثم ينبغي على دارس الفكر السياسي أن يُعنى **بالأسلوب المقارن** : بين فكر وفكر ، وبين مفكر وآخر ، وبين عصر وآخر ،

(١) المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٢) د . مصطفى محمود منجود ، **اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في قرن** ، حولية أمتي في العالم : (الأمة في قرن : عدد خاص) ، الكتاب الثاني ، (القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٢) ، ص ص ١٢-١٥ .

(٣) د . مهدي محفوظ ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث** ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) ، ص ٥ .

(٤) انظر على سبيل المثال : مونتجمري وات ، **الفكر السياسي الإسلامي : المفاهيم الأساسية** ، ترجمة صبحي حديدي (بيروت : دار الحداثة ، ط١ ، ١٩٨١) ، ص ص ٥- ٦ .

وبين منظومة معرفية وفكرية ارتبطت بسياق ما ومنظومة مقابلة . وذلك على نحو ما تجري المقارنة - مثلاً - بين فكر سياسي ذي مرجعية دينية (يهودي ، أو مسيحي ، أو مسلم) وآخر يرفض المرجعية الدينية (مادي حسي ، أو عقلاني بحت ، أو علماني شامل) ، أو بين فكر سياسي مثالي وآخر واقعي وعملي .

فالفكر السياسي يبدأ من «النسق المعرفي العام» للمفكر ، ورؤيته الكلية للوجود والعالم ، ثم نظريته الخاصة عن الوجود السياسي كما يتصوره وكما يفضل أن يكون ، ثم بالأخص تطبيق ذلك على واقعه ليصل إلى بناء موقفه من السياسة الفعلية وأهلها ، وإشكالاتها في عصره .

وعليه فالذي نقصده بالفكر السياسي هو : **مجموع الأفكار وطرائق التفكير التي عبَّرت عنها نصوص لمفكرين -قدماء ومحدثين- عُنوا بالمجال السياسي والظاهرة السياسية كشأن عام مرتبط بظاهرة الحكم العام .**

ثانيًا- شبكة علاقات الفكر السياسي

كما أشرنا حاولت بعض التعريفات تمييز مفهوم الفكر السياسي عن مفاهيم قريبة منه مثل : الأيديولوجية ذات الخاصة التنفيذية والعملية ، والعقيدة السياسية التي لا تقتصر على مفكر فرد أو مدرسة معينة . لكن توضيح ماهية الفكر السياسي يحتاج إلى مزيد من بيان علاقته بالحقول المعرفية التي تشتبه معه ؛ وذلك من أجل تحديد موقع الفكر السياسي من خريطة العلوم السياسية المعاصرة .

وتتعدد الآراء في تحديد هذه العلاقات بين هذه الحقول : بين الأعم منها والأخص ، والأقرب منها إلى الواقع والأبعد ، والمشترك منها بين عامة الناس وما ينفرد به فرد أو تتميز به مدرسة . ويمثل الشكل التالي الرأي الأشهر في ترتيب هذه العلاقة :



فقد جرت العادة على اعتبار التفلسف السياسي هو الأعم والأكثر تجريدًا وانفرادًا ، بالنسبة للفكر الذي مبدؤه في التفلسف ، وتمامه في معاركة الواقع ومشاركة آخرين في خط فكري جامع .

فالفلسفة السياسية غالبًا ما تتمثل في ممارسة عبقرية تجرّد الظاهرة السياسية العامة إلى مكوناتها الأساسية وعللها البعيدة ، وتسعى من خلال منهج منطقي برهاني إلى تكوين رؤية لأصول الوجود السياسي -في إطلاقه وعمومه- سواء في واقعه أو فيما يجب أن يكون عليه . ومنها الفلسفة الوصفية والفلسفة المعيارية . لكن الفكر السياسي هو مشاركة في مشكلة العصر ، واستجابة لما يعتور الحياة السياسية من تحديات بدرجة غير كاملة من التجريد التعميم ، وإن لم يتناول بالضرورة الوقائع الجزئية واليومية على نحو ما يفعل المؤرخون أو باحثو العلوم السياسية المعاصرون .

يلتقي المفكر السياسي مع الفيلسوف في أصل عملهما : أي البناء الذهني للسياسة ، لكن مدخل الفيلسوف وطريقته أكثر تجريدًا ، ومُخرَج المفكر وموضوعه أكثر تجسيدًا وتحديدًا ؛ حيث يقدم رؤية لحل إشكال معاصر ، وإن أمكنَ لمن يأتي بعده (المفكر) أن يجرد هذا الحل إلى نظرية علمية أو رؤية فلسفية قابلة للتطبيق على حالات متعددة . وكثيرًا ما يمارس المفكر تفلسفًا في مقدمات عمله ، بينما يقدم الفيلسوف فكرًا سياسيًا في خواتيمه ، وقد يندرج هذا في ذاك بما يصعب على الدارس تمييزه .

أما بالنسبة للنظرية السياسية فهي عمل من يسمى بـ«المنظِّر السياسي» . وحتى عهد قريب كان المنظِّرون هم الفلاسفة ، لكنّ تطور نظرية «العلم» ، وتحول علم السياسة إلى القالب الوضعي ثم إلى تخصص أكاديمي يشتمل على نظريات موضوعة بطريقة الاستقراء (تشبهًا بالعلوم الطبيعية) ، مهّد لقيام وظيفة خاصة هي وظيفة «التنظير العلمي» . وبهذا فالتنظير هو عملية بناء النظريات ، والنظريات هي المقولات الأساسية التي يقوم عليها بنيان علم السياسة . فعلم السياسة الوضعي -الذي يرمي إلى : «الوصف والتحليل والتفسير للواقع والتنبؤ بمآلاته»- يحتاج إلى أرضية من القوانين والنظريات والنماذج النظرية التي تساعد في القيام بهذه المهام الأربع . والنظريات هي مقولات أقل وثوقيةً من القوانين ، تمكّن من وصف الظاهرة وتحليلها ، وتفسير ما يقع منها ، واستشراف ما يمكن أن يقع في إطار معين . والذي يجتهد في إنتاج هذه النظريات هو المنظِّر ، ودراسة هذه النظريات هو فرع النظرية السياسية .

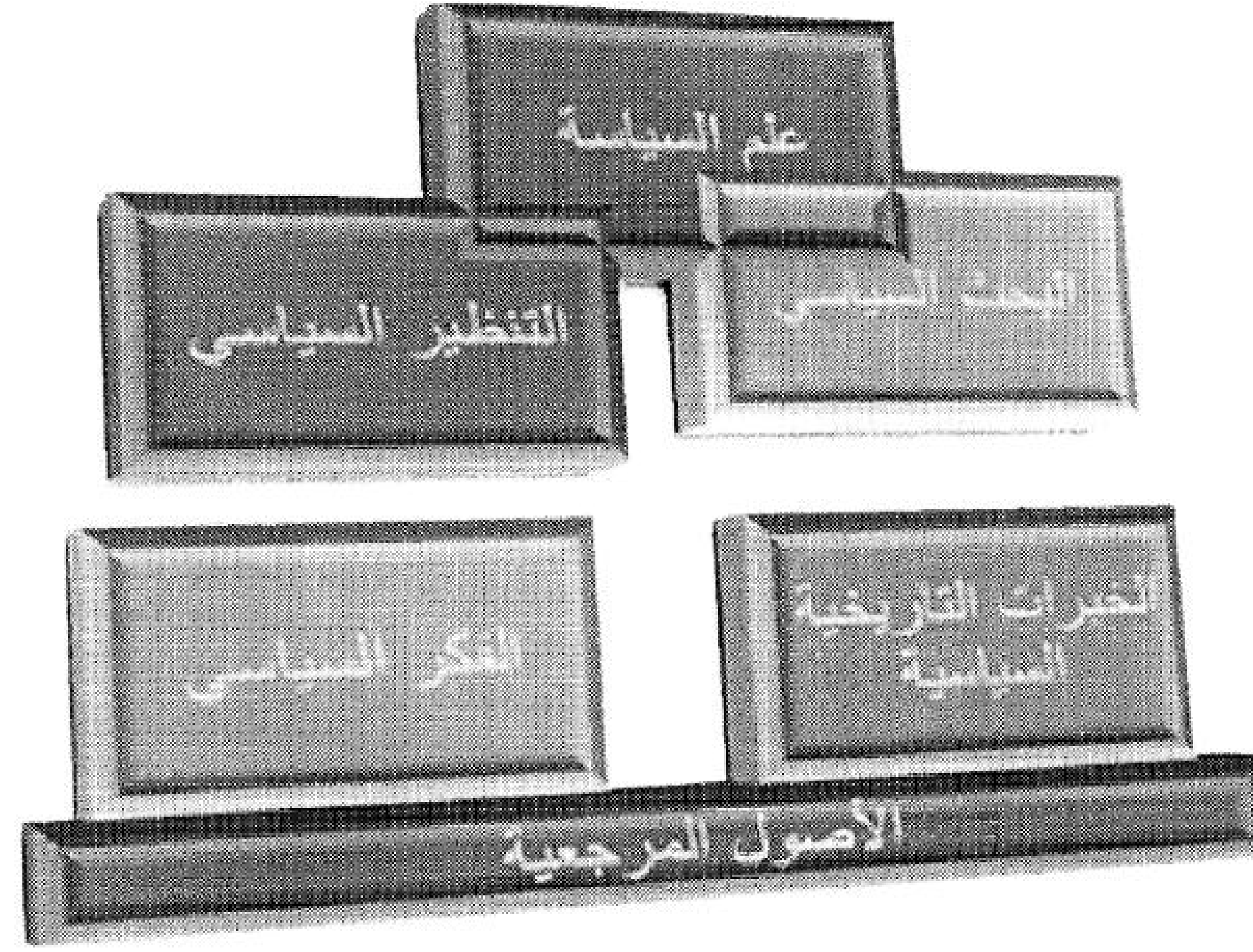
ومن ثم فالنظرية تشبه الفلسفة من جهة تجريد المنتَج ، وتشبه الفكر من جهة واقعية المَنهَج . وتختلف النظرية السياسية عن الفكر السياسي في الميل إلى القالب العلمي الأكاديمي في منهجها ومنتجها ، بينما يتسم الفكر السياسي بدرجة أعلى من التحرر من هذه القوالب - على نحو ما أشرنا أعلاه . ويمثل المفكر السياسي على المستوى النظري وصلةً ووسطًا بين التفلسف والتنظير ، بينما على المستوى العملي والواقعي قد يجتمع في العمل أو النص الواحد الطرائق الثلاث : التفلسف ، والتنظير ، والتفكر السياسي .

ويؤثر ذلك التداخل -ولا شك- على دراسة الفكر السياسي ، خاصة أن التمييز بينه وبين هذه الحقول المشابهة ليس محل اتفاق بين الدارسين ، وهذا يتأثر بالفلسفة العامة التي يتبناها الدارس ، وبالأخص في تعريفه لعلم السياسة نفسه . فالذي يتبنى المفهوم الوضعي التقليدي لعلم السياسة قد يقلل من قيمة التفلسف والتفكر السياسي باعتبارهما ممارستين غير علميتين : الأول يراه تجريديّاً ، وقد يصفه بالمثالية (الأقرب إلى الخيال واليوتوبيا) ، والثاني يرى فيه سيولة وتحيزًا وذاتية تتعارض مع مفاهيم الدقة والضبط العلميْين والموضوعية ؛ ومن ثم يفضل الوضعيون التنظير الاستقرائي -وبالأخص الإمبريقي عند غُلاتهم- على العمل الفلسفي أو الفكري ، وقد لا يقبلون الفكر السياسي إلا باعتباره موضوعًا للدراسة ليس فيه منهج علمي للبحث السياسي .

أما المنظور الحضاري لعلم السياسة فلا يُنكر شَرْطيْ الضبط والدقة ولا الخاصَّة الواقعية ولا المنهجية الاستقرائية ، لكنه -أيضًا- ينفتح على حقائق : السعة المعرفية ، والتعددية المنهجية ، والسمة القيمية والمعيارية ، والمنهجية الاستنباطية التي تقدمها الأنشطة العقلية المختلفة ؛ ومن ثم يشجع هذا المنظور انطلاق الفكر السياسي العميق وإبداعاته ، ويعُدّه من أهم مصادر التأصيل والتنظير والتجديد للمجال السياسي وللعلوم السياسية ؛ بحيث يقع الفكر السياسي في ذلك بين الأصول المرجعية من جهة ، والممارسات التاريخية من جهة أخرى[١] ، فيما يمكن توضيحه في الشكل التالي :

---

(١) راجع : د .نادية محمود مصطفى وآخرون ، **المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام** . تقديم : د .طه جابر العلواني ، (القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩٦) ، ص ص ٦٤- ٧٨ .



هذا ، وقد اشتملت المنظومة الحديثة للعلوم السياسية ، التي قامت في ظل سيادة الدولة-القومية ، على ثلاثة أفرع رئيسة ؛ هي : النظم السياسية المقارنة ، والعلاقات الدولية ، والفكر السياسي . وانضم إلى دراسة الفكر السياسي كل من حقلي الفلسفة والنظرية السياسية . واشتمل الفكر السياسي على مدارسات في عموم الظاهرة السياسية أو في قضايا كل من الفرعيْن الآخرين : (النُّظم والعلاقات) ، لكن مع التركيز على البعد الفكري والمعنوي المتعلق بأسئلتهما الأساسية ، واستعراض أهم الرؤى والمفاهيم التي قدمها الفلاسفة والمفكرون عبر التاريخ في مثل هذه الأسئلة . هذا مع وجود حالة متصاعدة من المراجعة والتجديد في هذه التصنيفات والوصل بينها .

ثالثًا- أهمية دراسة الفكر السياسي:

كما سبق أن قلنا ، فإن مطالعة تطور الفكر السياسي تطل بالدارس على كيفية تفكر الإنسان عبر مسيرته المديدة في قضايا السياسة الكبرى : بدءًا من تأسيس الفضاء السياسي ، وتدبير شؤونه ، وإصلاح مفاسده ، مرورًا بطرق بناء السلطة وبناء شبكة علاقاتها مع الفرد والمجتمع ، وتأسيس وظائف الدولة في الداخل والخارج ، وصولاً إلى موقع ذلك من النواحي النفسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، وموضعه من القيم والدين والمقاصد الإنسانية العليا . وتبين ما يتولد عن هذا الفكر من رؤى وآراء ومدارس فكرية وفلسفية ومناهج منتظمة أفاد منها علم السياسة وفروعه المختلفة حين برز في صورته الراهنة .

ومع سيادة النظرة الوضعية لعلم السياسة عبر الجزء الأكبر من القرن العشرين ، فقد وردت مقولات تشكك في فائدة دراسة الفكر السياسي في العلوم السياسية ، ووضعه في نفس مرتبة دراسة العلاقات الدولية والنظم السياسية . لكن الدراسة العلمية لأي مجال دراسي تقتضي بيان ما تفيده دراسته ، وما يعود على الدارس من ثمار ونفع ؛ ولهذا كان لا بد من التذكير بأن دراسة **الفكر السياسي** وتطوره له وجوه عديدة من الأهمية ؛ منها :

١) الاستفادة الذهنية من دراسة وتحليل الآراء المختلفة والمتنوعة في مواضيع سياسية هامة ، ما زالت تواجه البشرية ، كالديمقراطية ، والعدالة ، والحرية .

٢) معرفة التطور الحضاري والفكري الإنساني والسياسي ، منذ العصور القديمة حتى الآن .

٣) فهم التطور الذي مرت به الفلسفة ـ بشكل عام ـ والفلسفة السياسية ـ بشكل خاص ـ من أجل فهم أفضل للنظم السياسية .

٤) معرفة اهتمامات الفكر البشري بالجوانب السياسية التي تهم الإنسان وصراعه مع السلطة ، وتنظيم ومنهجة الأفكار السياسية من قبل المفكرين السياسيين .

٥) فهم أدوات العلاقة بين الحاكم والمحكومين ومؤسسات الدولة السياسية المختلفة ، والإجابة على التساؤلات عن طبيعة الدولة ، وأدواتها ، وسلوكها ، والقواعد والمثل التي تنظمها .

٦) دراسة طبيعة الترابط بين الفرد ومجتمعه ، وحاجاته ودوافعه ، وطرق التعبير عنها ، والضوابط الاجتماعية والسياسية التي تحكم مثل هذا الترابط ، وما تتبعه من وسائل هادفة نحو الحصول على قيم معينة تخدم ذلك .

٧) البحث في أشكال القوانين والحقوق الواجب تطبيقها في العلاقة بين الفرد والدولة ، وفيما ما هو كائن أو ما يجب أن تكون عليه طبيعة تلك القوانين والحقوق .

٨) قضية الالتزام والالتزام السياسي ، والتساؤلات التي تثار عن كيف ولماذا تقوم النزاعات بين الأفراد حيال مجتمعهم السياسي؟

هذا ، ويعد تناول **التطور التاريخي للفكر السياسي** أحد أشهر طرق دراسة هذا الفكر وأكثرها كفاءة . وهو يقع بين ثلاثة أساليب : إما أن يُبدأ أساسًا بتناول المفكرين وسياقاتهم ، ثم نتبين تطور أفكارهم من خلال مقالاتهم ونصوصهم ، أو تتوجه العناية

الأساسية إلى الأفكار السياسية نفسها ومقالاتها ، مستتبعة التنويه بالمفكرين وظروفهم الواقعية ، أو تكون الدراسة الأساسية عن طريق النصوص وتحليلها . ونحن نرجّح الطريقة الأولى ؛ لمناسبتها للمرحلة الدراسية ؛ فهي أيسر وأوضح ، وإن كانت الثانية والثالثة فيهما عمق ودقة .

وفي المبحث التالي نستعرض بصورة إجمالية وموجزة التطور العام للفكر السياسي عبر التاريخ : القديم والحديث ، من خلال الإشارة إلى أهم الأفكار السياسية التي طرحها **مفكرو العصور** والحضارات المختلفة(*) .

المبحث الثاني- تطور الفكر السياسي

اتفق دارسو السياسة على أن الفكر السياسي ممتد في أعماق التاريخ . وقد وصل إلينا الكثير من مواده العامة والمختلطة بغيرها والمتخصصة ، سواء كانت أصلية من تصنيف كاتبها ، أو كانت مدرجة في مدونات المؤرخين أو الشراح وأمثالهم .

هذا ، وإن الدرس الأول والمهم في دراسة تاريخ الفكر السياسي هو ضرورة العناية بقضية **التوثيق** ؛ أي التحقق من نسبة الأفكار إلى أصحابها وعدم انتحالها أو لصقها بغيرهم . والتوثيق منهج علمي أساسي في التعامل مع النصوص ووثائقها . فأكثر الأفكار السياسية القديمة قد انقطعت سلسلة روايتها أو شرحها عبر تلميذ عن أستاذ ، وكثير من الوثائق أتى عليها الدهر بالضياع ، أو فُقد بعض أجزائها ، أو جرى الإدخال عليها أو التحريف والتصحيف وما شابه . ومن هنا يأتي تعدد الآراء في نسبة أفكار ما إلى مفكرين وحضاراتهم أو نفيها عنهم . ثم أضف إلى التوثيق الحاجة إلى اعتماد **منهج في فهم هذه النصوص** ، والمقارنة بينها ، والاستفادة منها .

وقد اختلف علماء السياسة في تحديد اللحظة الزمانية والبقعة المكانية الأولى التي يمكن أن ننسب إليها نشأة الفلسفة السياسية والفكر السياسي ؛ فمعظم الدارسين الغربيين يرون أن الفكر السياسي نشأ في بلاد الإغريق خلال الألف الأخيرة قبل ميلاد المسيح عليه السلام ، بينما يبتعد كثيرون بالنشأة إلى الحضارات الشرقية الموغلة في القدم ، وإن كان أكثر نتاجها الفكري السياسي جاء غير مستقل عن فلسفاتها الدينية والقيمية والاجتماعية العامة .

(*) نركز هنا على الحضارات غير الإسلامية ؛ إذ يتم تخصيص مقام خاص لتناول الفكر السياسي الإسلامي .

وقد جرت الكثير من الاتجاهات على التحقيب الزماني لهذا الفكر بين قديم وحديث ، بيد أن هذا لا يعني ضرورة تفضيل الحديث على القديم بدعوى حتمية «التقدم الخطي للأفكار» ، أو أن الفكر الحديث ينسخ القديم أو يجبّه ولا ينهض إلا على أشلائه ؛ فقد تعايشت الأفكار السياسية موروثها ومحدثها ، وتجددت أفكار كانت عريقة في القدم ، ولا زالت أفكار سياسية أزلية يجري إعلاؤها على ما عداها أو خالفها (من مثل : الديمقراطية الأثينية ، والعدالة الأفلاطونية ، والحق الطبيعي ، والحرب العادلة ، ودولة القانون ، وقواعد المالية العامة ، والثورة ، والشورى ، وأحكام الديار ، وأصل العلاقات بين الدول ، وآداب الحروب ، وغيرها) . كما لا يزال الفكر السياسي الحديث والمعاصر في أغلبه يناقش ذات القضايا التي خاض فيها الأقدمون من قبيل طبيعة السلطة ، ومواصفاتها ، والعلاقة بين الدين والعمل السياسي ، والموازنة بين الحرية والمساواة والعدالة ، ووظائف الدولة ، وأصل العلاقات بين الأمم .

وفي هذا المقام نتناول **تطور عموم الفكر السياسي الإنساني** : شرقيه وغربيّه عبر مرحلتين (في مطلبين ، يفصل بينهما التغير الكبير الذي طرأ على مفهوم السياسة وعلم السياسة -في الغرب الأوروبي- منذ ما يعرف بصلح ويستفاليا ١٦٤٨م فصاعدًا ، وظهور الفلسفة الوضعية للعلم منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي . وهاتان المرحلتان هما : مرحلة الفكر السياسي القديم والوسيط ، ومرحلة الفكر السياسي الحديث والمعاصر .

المطلب الأول- الفكر السياسي القديم والوسيط

يمتد هذا الفكر إلى نحوٍ من ثلاثة آلاف سنة قبل ميلاد المسيح (عليه السلام) وألف أخرى بعده ، وذلك بطول حضارات الأرض وعرضها . ولا شك أن ما وصلَنا منه لاً يعبر بحال عن تفاصيل هذه الأحقاب وعمق امتدادها ، لكنّ قدرًا مجزئًا منها يكفي للتعرف على عموم التطور في كيفية تفكر الإنسان في الشأن السياسي ، ومشتركات العقليات والبيئات ، ومفترقاتها بين الأمس واليوم .

ومن عموم ما وصلنا عما قبل العصر الحديث يمكن استخلاص سمات عامة لهذا الفكر الإنساني استمرت واستقرت في هذه الأحقاب ، منها :

١- العناية العالية بالأمور الدينية (رسالية أو وضعية) ، وضآلة مساحات الإلحاد في الوجود الإلهي أو الإنكار المطلق للغيب ، لصالح غلو أسطوري في أحايين كثيرة .

٢- امتزاج المفاهيم والنظريات الاجتماعية العامة -ومنها السياسية- بالنظريات الميتافيزيقية(*) والدينية والأخلاقية .
٣- غلبة الطابع المَلكي الوراثي في الحكم ، وارتباطه غالبًا بالفلسفة الإنسانية وبالنظرية الدينية السائدة ، ومحاولة أكثر الملوك تأسيس الشرعية السياسية على أرضية دينية وروحية وتشريعية .
٤- تنوع أشكال الوجود السياسي من القبيلة والمدينة والدولة والإمبراطورية والأمة ، وتنوع أنماط الروابط السياسية التي تشكل كل كيان منها ، ومن ثم تحدد طبيعة العمليات السياسية التي تقع بين الراعي أو المِلك والرعية .
٥- شهود هذه الأحقاب بعثات الأنبياء ، ونزولِ الرسالات والكتب الإلهية على إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد (عليهم جميعًا الصلوات والسلام) ، وتأثر الفكر العام والسياسي بهديْهم ودعواتهم ، لا سيما عبر «التوحيد» الذي هو تحرير للعباد من عبادة العباد ومن أَسْر الأساطير والخرافات ، وإيقاظ للنفوس لتنهض للقيام بالأمانة التي حَملَها الإنسان .
٦- بروز نماذج كبرى من النظم السياسية الشهيرة ، التي دار حولها جدال ، وترعرع في دراستها فكر سياسي كبير ؛ من قبيل النموذج الطغياني : الفرعوني ، والنمروذي ، والروماني ، وبعض القيصري ، والكسروي ، والنموذج الرشيد والتجديدي والإصلاحي ، مثل : يوسف ، وداود ، وسليمان (عليهم السلام) وذي القرنين ، وبلقيس ، ومثل : أخناتون ، وحامورابي ، وغيرهم .
٧- بروز أسماء كبيرة من المفكرين السياسيين الذين جمع أغلبهم بين الممارسة العملية والتأليف الكتابي ، وإن غلب على الكثيرين منهم التعبير الشفاهي ، ونَقَلَه عنهم آخرون . وهؤلاء الأعلام هم الذين تعتمد عليهم دراسة الفكر السياسي وتطوره .

ونظرًا لأن أكثر النصوص التي راجت كانت من حضارة **الإغريق** ؛ فيمكن استعراض أفكار نماذج من مفكري العصرين القديم والوسيط على ثلاث مجموعات : الفكر الشرقي القديم ، والفكر السياسي الإغريقي ، ثم فكر العصر الوسيط في أوروبا(**) .

(*) نقصد بالميتافيزيقا الأفكار الذهنية التي ليس لها مقابلات واقعية خارج الذهن ، والتي يبتدعها عقل المفكر أو الفيلسوف في برج عاجي .

(**) توازَى قطاع عريض من هذا الفكر الأوروبي الوسيط مع المرحلة الإسلامية الأولى .

(١) الفكر السياسي في حضارات الشرق القديم:

يشتهر في هذه المجموعة ما نُقل عن حضارات مصر وبابل وفارس والهند والصين، وما نقلته الكتب السماوية عن رسالات الأنبياء وقصصهم، وأبعادها السياسية، فيما يعد نبأ موسى وفرعون والخبرة اليهودية نموذجًا جيدًا في التعبير عنها. هذا ويشار إلى أن أفكار بعض هذه الحضارات قد بادت وأصبحت لا يرى إلا مساكنها، من مثل الحضارة الفرعونية، والبابلية، والفارسية، بينما شهدت حضارات أخرى استمرارية واتصالاً إلى يومنا هذا، كحضارتي الهند والصين، والنموذج اليهودي؛ حيث اتصل الفكر السياسي الحديث بقديمه، وقد تصعب دراسة الأول دون التعرف على معالم الثاني.

وقد تعرضت دراسات عديدة لنظم الحكم والعلاقات الدولية في هذه الحضارات، ونحن فقط نسلط الضوء على نماذج من مفكريها، وما أنتجته قرائحهم من أفكار تتعلق بالشأن السياسي.

أ) الفكر المصري القديم:

على خلاف الحضارات المزامنة، عُرفت الحضارة المصرية القديمة بلقب حكامها، فعرفت **بالحضارة الفرعونية**. وفي هذا إشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه الشأن السياسي في تأسيس هذه الحضارة، وصبغها بالصبغة الخاصة بها. وقد شهدت مصر العديد من الأنبياء الذين مروا بها من لدن إبراهيم، ويعقوب، ويوسف، وموسى، وهارون (عليهم السلام)، الذين تعرضوا لملوكها وبرزت في قصصهم بعض خصائص نظم الحكم التي عاصروها، والتي اتفقت في اختلاف دين الملك فيها عن شريعة النبي.

ويرى كثير من الباحثين أن مصر القديمة قد شهدت أعرق نظام سياسي متكامل الأركان من حيث: وضوح كيان الدولة بحدوده السياسية شبه الثابتة، ومركزية السلطة، وهيراركية (تسلسل وتدرج) المؤسسات الحاكمة وانتشارها عبر الإدارات المحلية، وتقسيمها الإقليمي، وبروز المناصب والوظائف السياسية المختلفة، وما صاحب ذلك من خطاب سياسي ناضج من قبل الملوك والكهنة والحكماء ونماذج من أفراد الشعب، برز فيهم فكر سياسي متقدم.

وقد نُقلت العديد من الوثائق المعبّرة عن هذا الفكر السياسي المتنوع عبر مسيرة هذه الحضارة، تأثر بما تبقى منه مفكرو الإغريق والرومان. ومن أهم المفكرين

السياسيين في مصر القديمة نقف عند :

*** بتاح حتب Btahhotb :**

عاش في فترة ٢٧٠٠ سنة قبل الميلاد ، أي قبل أفلاطون بألفي سنة ، وألفَّ كتاب مخطوطة الحكمة ، بعد أن اعتزل الحكم ، إذ كان حاكم ورئيس وزراء ممفيس . واشتغل في التعليم ؛ لأنه كان يعتبر نفسه من الحكماء . وتحدث في كتابه عن الحياة الصالحة ، التي تتصف بها سعادة الإنسان ، معتمداً على الأعمال الأخلاقية . ووجه كتابه لابنه مخاطبا إياه : «عش في دار الرقة والشفقة فيأتي إليك الرجال يحملون الهدايا بأنفسهم» . و طالب بتواضُع العالم مع الجاهل ؛ لأن المعرفة لا حدود لها ، إلى جانب أنه لا يوجد فيلسوف يملك الحكمة الكاملة . وقال : «يا بني لا تتحدث بخشونة وتتسرع ، واحذر أن تخلق أعذاراً بكلمات ، وتعلم أن تختط لنفسك طريقاً مشتركاً بين عواصف الحياة» . وآمن بتاح حتب بإله واحد ، والصراع بين الخير والشر ، والثواب والعقاب ؛ ولهذا اعتبر بأنه يمثل الوجه المشرق لحكمة مصر القديمة .[١]

وهكذا ، تتبدى أمارات الرؤية النقدية للحياة التي عاصرها بتاح حتب : عواصف وصراع بين خير وشر ، وأن التربية والتعليم صارت من مداخل الإصلاح وأهم من الإصلاح السياسي المجرد ؛ ربما لأنها أيسر بالنسبة له من الإصلاح المباشر للسلطة السياسية التي اعتزلها .

يرى جيمس هنري بريستيد أن حِكَم «بتاح حتب» تمدنا بأقدم نصوص موجودة في أدب العالم كله للتعبير عن السلوكَ المستقيم ، وتلخص لنا مقداراً كبيرًا من أدب ذلك العصر . فحينما شعر ذلك الوزير المسنّ بضعفه الناشيء من تقدمه في السن ، -كما ذكر هو في مقدمة حكمه- طلب إلى الملك أن يسمح له بتعليم ابنه (أي ابن الوزير) ليعده للقيام بأعباء الواجبات الحكومية ؛ حتى يكون مساعدًا لوالده وخلفًا له ، وقد وافقه الملك على ذلك ، وحينئذ كتب الوزير الكبير حكمته الغزيرة في ثلاث وأربعين فقرة تحتوي على نصائح مختلفة المواضيع ، دارت بين الأخلاق الخاصة

---

(١) ملحم قربان ، **محاضرات في الفكر السياسي : العصور القديمة والوسطى** ، بيروت : الجامعة اللبنانية ، دون تاريخ ، ص ٣١ ، وانظر محمد عزيز نظمي سالم ، **الفكر السياسي في الإسلام** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٥ .

وسلوكياتها ، الأخلاق العامة والسلوك الرسمي ، ومن ثم اشتملت على رؤية سياسية ثاقبة ، وعلى تصور لبناء الدولة خاصة في عالم أشخاصها وقيمها[١] .

يقول بتاح حتب : «**إذا كان رئيسك فيما مضى من أصل وضيع فعليك أن تتجاهل وضاعته السابقة ، واحترمه طبقا لما وصل إليه ؛ لأن الثمرة لا تأتي عفوًا**» . وفي المقابل : «**إذا أصبحت عظيمًا بعد أن كنت صغير القدر ، وصرت صاحب ثروة بعد أن كنت محتاجا . . . فلا تنسين كيف كان حالك في الزمن الماضي ، ولا تفخر بثروتك ، التي أتت إليك من الإله**» . إلى أن يقول : «**إذا كنت حاكما فكن شفيقا حينما تسمع كلام المتظلم ، ولا تسيء إليه قبل أن يغسل بطنه ويفرغ من قول ما جاء من أجله . . . وإنها لفضيلة يزدان بها القلب أن يستمع مشفقا**»[٢] . وهو يؤسس الدولة على العدالة التي هي أم الفضائل ، ويجعل مقصد السياسة والحياة هو سعادة الإنسان ، فيما يمثل صورة عتيقة من فكر أفلاطون والفارابي وابن ماسكويه .

فقد ختم بتاح حتب نصائحه لابنه : «**تأمل! إن الولد النجيب الذي يهبه الإله** يقوم بأداء أكثر مما يؤمر . فهو يقيم الحق وقلبه يسير على صراطه ، وبقدر ما تصل إلى ما وصلت إليه أنا إليه سيكون جسمك سليمًا ، ويكون الملك مرتاحًا إليك في كل ما يجري . . . فقد بلغتُ العاشرة بعد المئة ، والملك قد حباني بمكافأة تفوق كل مكافآت الأجداد ؛ **لأني أقمت العدل للملك حتى الممات**» . وهكذا ارتبطت السياسة بالأخلاق وبالدين والغيب والآخرة والحساب والعقاب والمسؤولية في الفكر المصري القديم .

وإذ كان أحد ألقاب الملك «وسركاف» هو «مقيم العدالة» فهذا يدل على أن حكَم «بتاح حتب» المذكورة كانت ذات مكانة راجحة لدى الجهات العليا حتى في أيام شبابه[٣] . واستمر تداول هذه التعاليم والاقتباس منها عبر قرون هذه الحضارة ، حتى إن بريستيد نفسه عثر مع أحد فلاحي الأقصر على حجر فيه اقتباسات من

---

(١) جيمس هنري بريستيد ، **فجر الضمير** ، ترجمة : د .سليم حسن ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١) ، ص١٤٣ وبعدها .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٤٣-١٥٢ ، وانظر د .مصطفى النشار ، **الخطاب السياسي في مصر القديمة** ، (القاهرة : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٨) ، ص ص ٣٤-٣٥ .

(٣) بريستيد/ مرجع سابق ، ص ١٥١ .

الحِكَم كتبت بعد ١٥٠٠ سنة من وفاة بتاح حتب[(١)] .

وينضم إلى هذا المفكر الوزير ملكٌ مفكرٌ مجهولُ الاسم من إهناسيا (بني سويف حاليًا) ، ظهر بعد عصر بتاح حتب بنحو ٤٠٠ سنة ، وترك لابنه «مريكارع» **رسالة في سلوك الملك** سميت «تعليم موجه إلى مريكارع» ، وهي مدونة على بردية محفوظة الآن بمتحف لنينجراد ، اشتملت على أفكار مهمة في سياسة البلاد الداخلية ، وحفظ العلاقات السلمية الخارجية ، وأمور الدين والآخرة والقضاء .

*** القروي الفصيح وشكاواه :**

ومما اشتهر في الفكر السياسي المصري القديم نص محفوظ عرف بقصة القروي (أو الفلاح) الفصيح . وتشتمل قصة القروي الفصيح على خطاب شكوى كبير (تسع شكاوى) يكشف عن فكر سياسيّ شعبي ناضج ، صاغه أحد أدباء العصر الإهناسي في الدولة الوسطى (بعد عام ٢٥٠٠ ق .م) لقصة وقعت قبل النص بقليل ، تعرض فيها قروي بسيط للظلم ، فراح يتوجه إلى ظالمه ثم إلى الحاكم بمرافعات تتضمن أطرافًا من أصول الحكم وقيمه الأساسية من العدالة والنصفة ، وأثر الجور في تفتت البلاد وسخط العباد ، وأخذ يضرب الأمثال لموقع الراعي من الرعية ، وموقع موظفي الدولة منها ، وحال الطبقات والحياة الإدارية والسياسية ، وبيان العلاقة بين السياسة والإدارة العامة ، أو على حد قول بريستيد : «**عجز أولئك الموظفين الأمناء إذا لم يكن يشد أزرهم ملك عادل رؤوف**» .

وكان مما ختم به القروي شكاواه ونصائحه ضرورة أن تكون القيم واقعًا وإلا فقدت قيمتها : « . . . **على أن العدل عندما يكون قائمًا يكون حقيقة عدلا ؛ لأن العدالة (يعني ماعت) أبدية ؛ فهي تنزل مع من يقيمها إلى القبر عندما يوضع في تابوته ويثوي على الأديم ، واسمه لا يمحى من الأرض ؛ بل يذكر بسبب عدله . وهكذا تكون استقامة كلمة الله**»[(٢)] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٢) بريستيد ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٧-٢٠٧ ، ويعرض د .النشار له تحليلا مفصلا للشكاوى التسع في : **الخطاب السياسي** . . . ، مرجع سابق ، ص ص ٨٧-١١٢ .

※ الحكيم إيبوور أو إبور Ebour :

ظهر في تلك الفترة التي تلت انهيار الدولة القديمة (حوالي ٢١٩٠-٢٠٧٠ق .م) ، قريبًا من عصر الفلاح الفصيح . ويصفه بعض دارسي المصريات القديمة بأنه أحد الأنبياء الاجتماعيين ، الذي لم يكتفِ بالشكوى ، إنما ألف نصًا تمثيليًا مؤثرًا ، انتقد فيه أحوال عصره نقدًا مريرًا مفعمًا بالغضب ، مصورًا نفسه يلقي عريضة الاتهام هذه (نحو ثلثي الخطاب : عشر صحائف من أربع عشرة) بين يدي ملك عصره ، وبحضور جمع ربما كانوا الحاشية ، منتهيًا بالنصيحة والتحذير من الإهمال في الإصلاح ، ليلي ذلك رد قصير من جانب الملك ، ثم تعقيب قصير من قبل الحكيم .

وقد مثل هذا الخطاب فكرًا سياسيًا بالأساس ؛ إذ عرض لصورة عصره الفوضوية من زاوية مسؤولية السياسي عنها : فالحكومة تجمدت ، «**وقوانين قاعة العدل قد ألقي بها ظِهْريًا ، فصارت تدوسها الناس بالأقدام في المحال العامة . .**» . مشيرًا إلى انقلاب كافة الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وسيادة اليأس والإحباط ، وفساد الأخلاق ، وانعدام الأمن ، وشيوع القتل والتقاتل ، وكثرة الغارات الأجنبية على البلاد ، وانحطاط التجارة الخارجية .

وبدا أنه تأرجح بين اليأس والأمل ، الدعوة للإصلاح من جهة والدعاء على قومه ونفسه من الجهة الأخرى : «**ليت الناس يفنون ، فلا يحدث حمل ولا ولادة ، وليت البلاد تخلو من الغوغاء ؛ حتى يقضى على الشجار**» ، «**ليتني رفعت صوتي في ذلك الوقت ، . . . فالويل لي ؛ لأن البؤس عم في هذا الزمان**» . لكنه يعود متطلعًا إلى مستقبل مشرق ؛ حيث الحاكم الأمثل العادل الذي حكم مصر في يوم من الأيام : «**فهو يطفيء لهيب (الحريق الاجتماعي) ، ويقال عنه إنه راعي كل الناس ، ولا يحمل في قلبه شرًا . وحينما تكون قطعانه قليلة العدد فإنه يصرف يومه في جمع بعضها إلى بعض . . . فأين هو اليوم؟ هل هو بطريق المصادفة نائم؟ انظر إن بأسه لا يرى . . .**»(١) .

ومن هنا نتبين أن الفكر السياسي في مصر القديمة كان معبرًا عن عصره ، وقام بنقده ، ودعا إلى التغيير والإصلاح ، وتطرق إلى الأسس اللازمة لهذا ، سواء أنتجه

---

(١) بريستيد ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٧-٢١٤ . وتسمى مقالة إيبوور الآن «بردية ليدن» اصطلاحاً بعد نقلت إلى متحف ليدن . وقد سماها بريستيد «تحذيرات إيبوور» وأطلقت عليها كلير لالويت «مرثيات إيبوور» وأطلق عليها النشار «تحذيرات ونبوءات إيبوور» : د .النشار ، مرجع سابق ص ص ١١٥-١٣٧ .

سياسي محنك ، أو إنسان بسيط ، أو أديب ذكي . لكن من الجدير بالذكر أنه رغم الاستمرارية الخاصة لدولة وادي النيل ومركزيتها وصورتها السياسية العامة ، إلا أن الفكر السياسي المصري الحديث لا يمثل بحال امتداداً لفكر الحضارة الفرعونية .

ب) الفكر السياسي البابلي:

ظهرت دولة بابل الأولى بالعراق خلال النصف الأول من الألف الثانية قبل الميلاد ، فالعصر البابلي القديم هو العصر الذي تولت فيه إحدى السلالات السامية الحكم في بلاد بابل منذ القرن التاسع عشر حتى القرن السادس عشر قبل الميلاد ، وكان أبرز شخصياتها وأكثرها شهرة هو الملك حمورابي . ويعتبر العصر البابلي القديم من أغنى فترات تاريخ بلاد ما بين النهرين بالمصادر والوثائق التي زودتنا بها أعمال التنقيب الأثري – على نحو ما يقرر هورست كلينكل[(١)] .

*** حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق .م) :**

حكم حمورابي نحوًا من ثلاثة وأربعين عامًا ، وكان سياسيًا وعسكريًا عظيمًا . ورغم المكانة المرموقة التي تمتع بها حمورابي في عصره ، فقد اختفى اسمه من الذاكرة بعد سقوط بابل باختفاء الرُّقم الكتابية الطينية (المسمارية) ، ونسيانها ؛ فلم يُشِر إليه هيرودوت الذي زار بابل ووصفها في القرن الرابع ق .م ، ولا غيره من المؤرخين ، حتى إن العهد القديم الذي يحوي الكثير عن بابل وآشور لم يذكر حمورابي بشيء . وبعد غفوة دامت نحو أربعة آلاف عام عاد اسم حمورابي يتألق في النصوص المسمارية ومسلته الشهيرة التي اكتشفها المنقبون الأثريون في سوزا عاصمة عيلام في جنوب إيران بين عامي ١٩٠١ و ١٩٠٢ . وقد دونت على هذه المسلة القوانين والتشريعات التي استنها حمورابي لشعبه خلال حكمه لبلاد بابل .

فبعد أن سيطر على جميع مدن بابل الكبرى ، وطد الوحدة السياسية في البلاد ، وأمَّن الاستقرار بمزيد من الفتوحات ، وبإدارة سياسية وقضائية ناجحة جعلت الروح

---

(١) د .هورست كلينكل ، **حمورابي البابلي وعصره** ، ترجمة : محمد وحيد خياطة ، (دمشق : دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر ، ط١ ، ١٩٩٠) ، ص ص ٢١-٢٥ .

القومية مرتبطة بالحياة الدينية[١] . شرع يدون فكره ورؤيته السياسية في صورة «التشريع والتقنين» ، أو ما عرف **بشريعة حمورابي** ؛ وبذلك مثَّل خطوة متقدمة عن أدب النصيحة المصري ، وخطاب الشكوى والانتقاد ، وسابقةً لتوجه سياسي إغريقي ثم -بالأخص- الروماني من بعده .

عبّر فكر حمورابي عن سمات السياسة في بيئته ووقته ؛ فالدين أس وأساس ، وقيم العدل والمساواة معيار وميزان ، والحزم والشدة والجدية في معاملة الفساد والشر والانحراف والعدوان هي سمة توجهه السياسي . فمع أن الأصل هو السلطة الملكية ، فإنها لم تكن ملكية مطلقة اللسان واليد فيما تقول وتفعل ؛ بل حرصت على إشهار ما تتقيد به من قوانين باسم الإله : فالملك الذي يعمل لصالح الإله «العلي» هو الذي ينشر القوانين ، وطاعة القانون الإلهي هي في احترام هذه القوانين ، وفي انتهاكها مجلبة للغضب الإلهي . والعقاب للمتمرد دنيوي وأخروي ، وذلك عام لطبقات المجتمع الثلاث : الأحرار من النبلاء وكبار الموظفين ومالكي الأراضي ، الفقراء الذين يُدْعَون «الموشينكو» (وأصلها المسكين) ، العبيد . وقد تضمنت قوانين حمورابي تنظيما للعلاقات بين هذه الطبقات ، وقيودا على اقتناء العبيد واستعمالهم وعلى محاولات الاستعلاء من الأغنياء والأقوياء ، وكذلك أعمال الاحتيال والخداع من قبل الفقراء وأصحاب المهن[٢] .

ويتألف متن هذه الشريعة من مقدمة ، ونص ، وخاتمة ، في وحدة عضوية متماسكة . توضح المقدمة المصدر الديني للقوانين التي وضعها حمورابي نفسه ؛ فالإله هو الذي اختاره ليكون رسوله ومنفذ مشيئته : «ليجسد العدالة على الأرض ، ويقضي على البغاة والمفسدين ، وليأخذ حق الضعيف من القوي ، وليكون مثل الشمس التي تشرق فوق الرؤوس السود ، وتنير لهم معالم الطريق على الأرض» . وفي نهاية مقدمته يعرف بنفسه : «أنا حمورابي ، العابد الورع والعبد الذليل للآلهة الكبيرة . . . عندما طلب مني مردوك [أو مردوخ] أن أنظم الناس وأكون قائدا للبلاد نشرت العدالة بين الناس ، وحققت الحق ، وجلبت السعادة للبشر ؛ آنذاك شرعت

---

(١) مارغريت روتن ، **تاريخ بابل** ، ترجمة : زينة عازار وميشيل أبي فاضل ، (بيروت-باريس : منشورات عويدات ، ط٢ ، ١٩٨٤) ، ص ص ٣١-٣٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٢-٣٦ .

مايلي : « . . .» ثم أخذ يسرد قوانينه التي قسمها الناقلون المحدثون إلى ٢٨٢ مادة[١] .

وتضمنت قوانينه أمور القضاء ، والحكم بالدعاوى ، وعقوبات شهادة الزور ، وتجريم التعدي على الملكية سواء العامة أو الخاصة ، وتوزيع الثروات من مثل إقطاعيات الجند ، وأحكام استئجار الأراضي الزراعية والبيوت ، والقروض ومتعلقاتها ، وأحكام الأسرة والزواج والتبني ، وواجبات الأبناء تجاه الآباء ، ومبدأ المعاملة بالمثل ، والغرامات المالية ، ومشاكل العمل والعمال ، والرق والاسترقاق والتحرير . وكان مما ورد فيها :

المادة ٨ :« **إذا سرق رجل إما ثورًا أو شاة أو حمارًا أو خنزيرًا أو قاربًا فإذا كان الشيء المسروق يعود للإله (المعبد) أو للقصر فعليه أن يدفع غرامة ثلاثين ضعفًا ، وإذا كان يعود إلى مولى فعليه عشرة أضعافه ، وإذا لم يملك السارق ما يجب فإنه يعدم» . المادة ١٤ : «إذا سرق رجل ابنًا صغيرًا لرجل (آخر) ، فيجب أن يُعدم» . «المادة ١٦ : «إذا خبّأ رجل في بيته إما عبدًا هاربًا أو أمة هاربة تعود إلى القصر أو إلى موالي ولم يستجب لصوت المنادي ، فصاحب البيت هذا يُعدم» . «لمادة ٢١ : «إذا أحدث رجل ثغرة في دار ما من أجل السرقة فإنه يُعدم أمام تلك الثغرة ويدفن في الجدار» . المادة ٢٥ : «إذا شبّت النار في بيت رجل وذهب رجل لإطفائها ، فحطت عينه على حاجة بيتية تعود لصاحب البيت ثم أخذ الحاجة البيتية العائدة لصاحب البيت ، فإن هذا الرجل يلقى في تلك النار» . المادة ٣٣ : «إذا وافق رئيس أو عريف على تخلف جندي عن حملة الملك ، وقبِل أجيرًا وأرسله عوضًا عنه في حملة الملك فإن هذا الرئيس أو العريف يُعدم» . المادة ٥٩ : «إذا قطع رجل شجرة في بستان رجل من دون موافقة صاحب البستان فعليه أن يدفع نصف ثمنها من الفضة»**[٢] .

ولا شك أن هذه النصوص تستدعي الكثير من النقد والرفض ؛ لقسوتها وتطرفها ، وأحيانا لطبقيتها وانحيازها ، لكن أول ما يستفاد منها في دائرة الفكر السياسي أنها عبرت عن استعمال متقدم لأداة التشريع لتحقيق إرادة السلطة السياسية ، سواء كانت هذه الإرادة فردية أو عامة ، وما حرص عليه الملك المفكر من تدبيج تقنينه بديباجة تجمع بين الشرعية الدينية والمصحة الشعبية وتظهره بمظهر مقبول ، هذا بالإضافة إلى اتصال المجالات الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية بالمجال السياسي اتصالاً قويًا .

---

(١) د .هورس كلينكل ، **حمورابي البابلي وعصره** ، مرجع سابق ، ص ص ١٨١-١٨٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٩٧-٢٤٨ .

ج) الفكر السياسي الفارسي القديم:

قامت الحضارة الفارسية وفلسفتها الأساسية على صراع الثنائية الكبرى : الخير والشر ، أو النور والظلام . فظهرت بها ديانات وثنية وظلامية ، وأخرى أقرب إلى التوحيد والشرائع السماوية . وفي الأخيرة ترد القصة الزرادشتية ، التي تعد المميز للفكر الأساسي لهذه الحضارة فيما قبل الميلاد . هذا وقد لحق الفكر السياسي الفارسي في العهد الساساني (من القرن الثالث الميلادي إلى الفتح الإسلامي) تطور كبير لا سيما في أداء الملوك الساسانيين ووزرائهم وحكمة عدد منهم ، التي اقتبس منها مفكرو الإسلام الكثير ، بالإضافة إلى استفادة الخلفاء من نظمهم ودواوينهم في بناء الدولة الإسلامية[١] .

*** زرادشت (نحو ٦٦٠-٣٨٥ ق.م) :**

ترددت حول مولده ونشأته الروايات التي وقف منها المؤرخون بين مؤوِّل ومكذِّب إلى درجة الشك في وجود شخصه . لكن الأمر الذي اتسع فيه الخلاف بين دارسي الزرادشتية هو طبيعة ما جاء به زارادشت وحقيقته : هل هو نبوة موحاة؟ أو فلسفة عاقلة وفكر إصلاحي؟ أو الهرطقة جديدة تمثل تعديلاً أسطوريًا على ما كان سائدًا في وقته من أساطير وغموضيات؟[٢]

تعلم في صباه العقيدة والزراعة وتربية الماشية وعلاج المرضى ، وشارك في معالجة الجرحى من الجنود وقت الحرب . وحين انتشرت المجاعة ، واشتد المرض ، وازدادت الفاقة في جميع أنحاء فارس بسبب الحرب ، تطوع زرادشت ليضع جهده وخبرته في خدمة الفقراء والمرضى من أبناء وطنه . ومن خلال مباشرته لأوجاع الناس التي لا تنتهي بدأ يتساءل : من أين تجيء كل هذه الشرور إلى العالم . .؟!

فقرر اعتزال الناس فترة من الوقت في جبل «سابلان» ، حيث ظل وحيداً يفكر ويحاول فك سر هذا العالم ، حتى انقدحت في ذهنه فكرة اعتقد بها أنه وقف على

---

(١) راجع **نصيحة الملوك** للماوردي ، **والتبر المسبوك** للغزالي ، **وسراج الملوك** للطرطوشي .

(٢) د . كامل سعفان ، **معتقدات آسيوية : العراق- فارس- الهند- الصين- اليابان** ، (القاهرة : دار الندى ، ط١ ، ١٩٩٩) ، ص ص ٩٠-١٣٨ .

وانظر : أحمد علي عجيبة ، **دراسات في الديانة الوثنية القديمة** ، القاهرة ، دار الآفاق العربية ، ط١ ، ٢٠٠٤م) ، ص١١٣ .

مصدر الخير والشر، وأحاط علمًا بسر الحكمة. وجوهر فكرته هو: كما أن الليل والنهار لا يمكن أن تتغير طبيعتهما، فكذلك الخير والشر. الخير لابد أن يكون خيرًا دائمًا، والشر لابد أن يكون كذلك. وعليه جاء زرادشت محاربًا الوثنية وعبادة الأرواح الشريرة التي كان عليها الإيرانيون ومن حولهم. ولما عاد من رحلته أخذ يدعو الناس باسم «أهورا مزدا» للخروج من الظلام إلى النور، ومن الشقاء إلى السعادة، ومن الشر إلى الخير. وظل يجد في طلب النفوس المستعدة لتلقي الحكمة التي أوحيت إليه، إلى أن اعتنق الملك «كتشاسب» تعاليم زرادشت، وآمن بالإله الواحد الحكيم، وبزرادشت نبيًا، فأقبل الناس على الدين الجديد، حتى اعتنق الزرادشتية معظم أهل إيران وما جاورها، خاصة بعض بلاد الهند وبعض بلاد اليونان[١]. هذا وقد قضى زرادشت نحبه في سنة ٥٨٣ ق.م وهو في نحو السابعة والسبعين من عمره، في إحدى الهياكل المقدسة في بلخ، قتل وهو يقوم على خدمة النار في أثناء غارة للطورانيين على بلاد إيران[٢].

ولا يمكن اعتبار زرادشت مفكرًا سياسيًا بحيث نورد نصوصه المعبرة، إنما تردد بين داعية دين أو فيلسوف وجود[٣]. لكن دعوته هذه اتصلت بالسياسة وأثرت فيها. فمن جهة، أكدت سيرته على قاعدة (الناس على دين ملوكهم) حين وجهها بعد جهد لسلطان عصره، وأكد على أهمية العلاقة بين المفكر والسلطان. ومن جهة أخرى، أسهمت رؤيته في حل الإشكال العقدي الديني الذي كان سائدًا حينئذ، والذي كان يشي بسيادة الجبرية، ونسبة الشرّ إلى القدر، ووجوب التسليم له أو الاحتجاج به على عدم الفاعلية.

ومن ثم أتاحت الزرادشتية أفقًا لبروز قيم واضحة تحكم الدولة، وساعدت على إعادة بناء المفاهيم السياسية في بقية عهد الكيانيين الذين ظهر فيهم زرادشت، ثم الإخمينيين من كورش الكبير وقمبيز الثاني ودارا الكبير، حتى أعاد الساسانيون

---

(١) انظر: سعدون الساموك، **موسوعة الأديان والمعتقدات الدينية**، الجزء الثاني (الرياض، دارالمناهج، ط١، ١٨٢٢هـ)، ص ص٨٠-٨١.

(٢) انظر: علي عبد الواحد وافي، **الأسفار المقدسة في الديانات السابقة للإسلام**، (القاهرة: مكتبة نهضة مصر، ٢٠٠٣م)، ص١٥٤-١٥٥.

(٣) كامل سعفان، مرجع سابق، ص ١٣١.

إحياءها مع الكثير مما زاده الشراح المجوس[١] . وعلى الرغم من انحراف الديانة في هذه الإمبراطورية من بعد زرادشت إلا أن القيم السياسية المثالية كانت حاضرة لدى العديد من ملوكها .

ترك زرادشت مجموعة من الأسفار المقدسة يطلق عليها اسم (الأبستاق) -وهو تعريب لكلمة (الأفستا) التي تعني المتن أو الأصل أو السند ، ويشتمل على أكثر من ألف فصل مقسمة على واحد وعشرين سفرًا ، تحوي تفصيلاً لعقائد الديانة الزرادشتية وعباداتها وشرائعها وتاريخها . واعتُبر الأبستاق وحيًا إلهيًا وليس من وضع زرادشت[٢] ، ولم يبقَ منه الآن سوى خمسة أسفار ، هي : سفر الجاثات ، وسفر اليسنا ، وسفر الفديداد ، وسفر الفسبرد ، وسفر اليشتات ، وخردة أفستا[٣] ، ومن ترانيمه[٤] :

ترنيمة ١١/٤٦ : (الذين يقدمون التضحيات ، والأمراء المشعوذون / قد أخضعوا البشر لنير سيادتهم / ليدمروا الوجود بواسطة أعمال الشّر / سوف يلقون العذاب بأرواحهم وضمائرهم / عندما يأتون إلى البرزخ / وإلى الأبد سينزلون في مقر الشر) .

ترنيمة ٢٠/٣١ : (الذي يساند الرجل التقي سيظهر / له المجد المقبل . ويأيها الأشرار الظلام المخيم المقيم / والطعام الرديء ، والعويل / لمثل هذا الوجود ستقودكم

(١) المرجع السابق ، ص ١١٨ . وانظر في تطور حكومات هذه العهود : علي ظريف الأعظمي ، **تاريخ الدولة الفارسية في العراق** ، (بغداد ، مطبعة الفرات ، ١٩٢٧) ، من البداية حت ص ٤٠ .

(٢) وقد فقدت جميع نسخ الأبستاق بعد غزو الإسكندر لفارس سنة ٣٣٠ق .م ، وفقدت معها تفاسيره والمؤلفات التي كانت تشتمل على شيء من أجزائه . ولم يظل لها أثر إلا في حوافظ الموابذة والفقهاء الذين يتناقلونها فيما بينهم ، وينقلها الناس عنهم مشافهة . وفي النصف الأخير من القرن الميلادي الأول شرع «فولوجبس الأول» ملك فارس -من الأسرة البارثية- في تدوين ما بقي من حوافظ الناس في الأبستاق . وأكمل عمله هذا في القرن الثالث الميلادي الملك أردشير -مؤسس الدولة الساسانية- وبلغ ما تم تدوينه في هذين العهدين واحداً وعشرين سفرًا ، تشتمل على ثلاثمائة وثمانية وأربعين فصلاً من فصول الأبستاق . وكما فقد الأبستاق القديم فقد الأبستاق الذي دون في عهد البارثيين والساسانين . انظر : **الأسفار المقدسة** ، مرجع سابق ، ص ص١٥٦-١٥٧ .

(٣) انظر : كامل سعفان ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨-١٢٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٣٣-١٣٧ .

ضمائركم / التي تملى أعمالكم) .

ترنيمة ٢٢/٣١ : (تلك الأشياء واضحة للرجل ذي البصيرة / إن الذي يعرف سيادة الحق / من خلال العقل الخير / والذي يدعمه بالكلمة والفعل / سيكون ، أيها الرب الحكيم ، ضيْفَك المكرّم) .

هذا ، وقد أشرنا إلى أن هذه النماذج المذكورة من الفكر القديم قد انقطع حبل تواصلها ضمن بقاعها وعبر خلائفها ، بيد أن ثمة حضارات أخرى اتسمت باتصال أسبابها وجريان أفكار أسلافها في خلفها إلى اليوم ، ومنها النموذجان : الصيني والهندي .

د) الفكر السياسي الصيني:

من الواضح أن الصين مثلت فعلاً شرقًا قاصيًا بعيدًا ، انكفأ على نفسه ، وزهد الآخرون في الوصول إليه[(١)] . فقد عرفها المسلمون منذ مطلع دولتهم ، ورمزوا بها لبعد المسافة فقالوا : «اطلبوا العلم ولو في الصين» ، وذكرها ابن خلدون في مقدمته ضمن أقاليم العالم السبعة ذكرًا عاديًا ، وكذلك الغربيون سموها بالشرق الأقصى ، وكانت أكثر المعرفة بها تتعلق بالتجارة والصناعات . لكن العصر الحديث شهد ازديادًا في الاهتمام بالصين تاريخًا وفكرًا وفلسفة وديانات وحاضرًا ، وأشاد بها فلاسفة أوروبا القرن الثامن عشر من أمثال ديدرو وفولتير وبالغوا في إظهار الإعجاب بها ، فقال فولتير : «لقد دامت هذه الإمبراطورية أربعة آلاف عام دون أن يطرأ عليها تغير يذكر في القوانين ، أو العادات ، أو اللغة ، أو في أزياء الأهلين . . وإن نظام هذه الإمبراطورية لهو في الحق خير ما شهده العالم من نظم»[(٢)] . هذا ، ويعتبر كونفوشيوس أبرز قادة الفكر

---

(١) هـ . ج . كريل ، **الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماو تسي تونج** ، ترجمة : عبد الحميد سليم ، مراجعة : علي أدهم ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨) ، ص ص ١١-٢٣ .

(٢) ول ديورانت ، **قصة الحضارة** ، المجلد الثاني (٤/٣) ، الجزء الرابع : الشرق الأقصى - الصين ، ترجمة : محمد بدران ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١) ، ص ٩ . وراجع : جون كولر ، **الفكر الشرقي القديم** ، ترجمة : كامل يوسف حسين ، مراجعة : د . إمام عبد الفتاح إمام (الكويت : سلسلة عالم المعرفة : ١٩٩ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، صفر ١٤١٦هـ/يوليو ١٩٩٥) ، ص ص ٣٣١-٣٣٣ .

الصيني القديم الذين قدموا فلسفة وفكرا اجتماعيا حازت السياسة منه حيزًا ملحوظًا ، وهو أكثر فلاسفة الصين الذين استمر صيتهم وفكرهم ساريًا إلى اليوم ؛ ومن ثم نخصه بالدراسة الموجزة .

*** كونفوشيوس (٥٥١ - ٤٧٩ ق .م) :**

في نهايات الألف الثانية قبل الميلاد كانت الصين مكونة من مجموعة هائلة من ممالك صغيرة ، تعترف بولاء ضعيف ، وتدفع رسوماً إقطاعية لإمبراطور واحد هو : (الكاهن الأعظم الملقب بابن السماء) . وبعد سقوط حكم أسرة شانج في ١١٢٥ ق .م ، خلفتها أسرة تشو في الحكم ، ففوضت السلطة الإدارية لزعماء القبائل والنبلاء ، وقدمت مساحات الأرض مقابل الصداقة والتعاون ، فسادَ النظامُ الإقطاعي . وعندما لم يستطع حكام تشو السيطرة على الحكام الإقطاعيين ثارت القلاقل وتردت الأوضاع ، وأصبح التآمر والعنف طابعاً للحياة السياسية آنذاك ، فغلبت النفعية على الأخلاق ، وساد الغش والخداع . وفي ظل هذا العصر ، الذي اتسم بالتفكك السياسي والاجتماعي والتردي الأخلاقي ، ظهر المُعلم كونج-فو-دزه أو كونج المعلم أو «**كونفوشيوس**» في القرن السادس قبل الميلاد .

نشأ كونفوشيوس بين عامة الناس في ظروف متواضعة ، وشغلته معاناتهم بشكل بالغ وأسِف لهم ، ومن جهة أخرى واتته الفرصة ليرى عن قرب حياة الأرستقراطيين ؛ فنقم عليهم ووصمهم بالتطفل ؛ حيث «يمتلئون من الطعام طوال اليوم في حين أنهم لا يستعملون عقولهم في أي سبيل على الإطلاق»[(١)] . ومع أنه قد عرك السياسة ، وتولى بعض الوظائف الإدارية ، إلا أن المطاف آل به إلى تفضيل التدريس وتربية تلاميذ لكي يصبحوا صالحين للوظائف العامة وبناء الحكومة الصالحة . وقد مارس التوجيه العام في كل تحركاته ، وصار يشبه مصلِحًا مبشِّرًا بمذهب أخلاقي عملي جديد .

كان تعليمه شفهيا ؛ لذا فأكثر ما وصلنا من أخباره كان عن طريق أتباعه ومريديه -على حد قول ول ديورانت . ومع هذا ينسب إليه أنه ترك خمسة مجلدات كتبها أو أعدها للنشر بنفسه ، وأصبحت تعرف في الصين بـ«الجنجات الخمسة» أو «كتب

---

(١) كريل ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

القانون الخمسة» : كتاب المراسم (آداب اللياقة) ، وكتاب التغيرات (في ما وراء الطبيعة) ، وكتاب الأناشيد (حكمة وأخلاق) ، حوليات الربيع والخريف (تاريخ موطنه الأصلي : لو) ، ثم خامسها وأوصلها بالفكر السياسي : الشو-جنج ؛ أي التاريخ ، الذي تضمن سير الملوك الأقدمين وحكمهم ، بما يشبه مزايا الأمراء في التراث الإسلامي . وكتبها بأسلوب المعلم المهذب للشباب(١) .

علم تلاميذه أن الحكومة الظالمة أشد وحشية من الوحوش الضارية ، وأجاب أحد الأمراء حين سأله عن الحكومة الصالحة بأنها تكون حيث يكون الأمير أميرا ، والوزير وزيرا ، والأب أبًا والابن ابنًا . وفي البداية رفض المناصب ، لكنه بعد خمسة عشر عاما من التعليم للشباب عاد وقبل منصب قاضي قضاة مدينة جونج-دو ، ثم نائب وزير الأشغال العامة في «لو» ، ثم زيرا لمكافحة الجريمة . وفي كل هذا تقول الروايات أن الفساد تنحى واختفى ، وأن الخيرات والفضائل سادت ، حتى صار كونفوشيوس «معبود الشعب» . ثم أخرج من المنصب العام بالمكيدة ، وانتقل إلى رحلة تجوال أشبه بالتشرد ثلاثة عشر عاما إلى أن تبدلت أمور الدولة ، وجاء من أكرمه وأعاده إلى موطنه حيث قضى سنواته الخمس الأخيرة في شبه عزلة أدبية ، يقرأ ويكتب ، إلى أن وافاه الأجل وهو في الثانية والسبعين من عمره(٢) .

وقد اختلف حول الفلسفة الدينية والغيبية عند كونفوشيوس بين من جعله «لاأدريًا» منصرفًا عن شؤون ما وراء المشهود ، وبين من جعله امتدادًا وتطويرًا للفكر الديني الصيني القديم . والأظهر أنه كان فيلسوفًا أخلاقيًا بالدرجة الأولى ، وفي إطار حركته من أجل الإصلاح الأخلاقي لمجتمعه كان الإصلاح السياسي هو ذؤابة رؤيته وقمتها . ففي التعليم الأكبر (أو كتاب العلم العظيم الخاص بنظام الحكم) ينقل عنه :

«**إن القدامى الذين أرادوا أن ينشروا الفضائل في أنحاء الإمبراطورية قد بدؤوا بتنظيم ولاياتهم أحسن تنظيم ، ولما أرادوا تنظيم ولاياتهم بدؤوا بتنظيم أسرهم ، ولما أرادوا تنظيم ولاياتهم أسرهم بدؤوا بتهذيب نفوسهم ، ولما أرادوا أن يهذبوا نفوسهم بدؤوا بتطهير قلوبهم . . .**» . وإلى فساد هذه المتتالية يعزو كونفوشيوس فساد الحكم والعالم وصراع الدول . فربط بين صلاح الأسرة وصلاح المجتمع ، وبين هذا وصلاح الحكم ، وبين العدالة السياسية في الداخل وسيادة السلام

(١) ديورانت ، مرجع سابق ص ص٤٩-٥١ ، كولر ، مرجع سابق ، ص ص٣٣٤-٣٣٥ .
(٢) ول ديورانت ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠-٥١ .

في الخارج ، والراحة والسعادة في العالمين . إنه يعتمد على بناء «الإنسان الأعلى» أو الكامل : الذكي الشجاع المحب للخير ، فيما أشبهه بعضهم باليوتوبيا والفكر المسيحي المثالي[١] .

رحب كونفوشيوس بقانون الولاء والسمع والطاعة في الأسرة والدولة ، لكنه قدم عليه المبادئ والأخلاق باعتباره شرطًا لاستمرار هذا القانون ، فلا طاعة لوالد ولا لحاكم في مخالفة المباديء ، ولكنه لم يقل صراحة بحق الثورة والانقلاب بل بشجاعة المقاومة . وكان يرى أن للحكومة ثلاث وظائف أساسية ؛ هي على الترتيب من حيث الأهمية : ثقة الرعية بالرعاة ، والكفاية من الطعام ، والكفاية من الأمن . فإذا قدر لها أن تتخلى عن أمر منها فالثالث ، ثم الثاني ، أما إذا لم يكن للناس ثقة في حكامهم فلا بقاء للدولة . ومن ثم فالقدوة الصالحة هي عماد القيادة السياسية الراشدة ، يليها حسن اختيار الأعوان للمناصب : «**استمل الصالحين المستقيمين ، وانبذ المعوجين ، وبهذه الطرقة يستقيم المعوج**» . ولا سبيل إلى جذب الصالحين إلا بصلاح الحاكم الأعلى نفسه .

لقد خلف كونفوشيوس جماعة من فلاسفة الصين الذين راكموا على فلسفته تارة بالتعميق وتارة بالتعديل ، من أمثال : موتزو ، ومنشيوس ، إلا أن الكونفوشية ظلت الإطار المميز للتفكير السياسي الصيني عبر العصور وإلى اليوم[٢] .

هـ) الفكر السياسي الهندي القديم:

مثلها مثل الصين ، عانت الهند من الجهل بها وغموض المعلومات المتداولة عن تاريخها وفكرها وأديانها وحكمة حكمائها ؛ كما أن وجه التشابه يمتد إلى صلة الحاضر بالماضي والتراث ، فإذا كانت الشيوعية الماوية (نسبة إلى ماو تسي تونج) قد حرصت على الانتساب إلى فكر كونفوشي ، فإن دستور أكبر ديمقراطية في العالم من حيث العدد يزعم أن جذوره تقبع في القرى التقليدية والمعابد البوذية . لقد أيدت الكشوف الحديثة قيام مدنية راقية في السند إبان تشييد المصريين لهرمهم الأكبر ، وكانت لها صلات تجارية ودينية بسومر وبابل ، واستمرت لأكثر من ثلاثة آلاف عام . وقد كانت الخاصة الأوضح للمجتمع الهندي فيما قبل الميلاد هي توزيع الأعمال وفق

(١) ديورانت ، ص ص ٥٤-٥٥ . وكولر ، ص ٣٥٨ .

(٢) انظر : كريل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٤ وما بعدها .

التقسيم الطبقي ، والعكس : أي تقسيم الطبقات وفق المهن : (١) الكشتارية : المقاتلون في القمة ، (٢) البراهمة : الكهنة ، وهاتان هما الطبقتان المتنافستان على السؤدد والنفوذ ، (٣) الفيزيا : التجار والأحرار ، (٤) الشودرا : الصناع ، وهم معظم السكان الأصليين ، (٥) الباريا : المنبوذون : وثنيون تقليديون وأسرى وعبيد ، وقد تحولوا من جماعة صغيرة إلى طبقة كبيرة العدد عبر التاريخ .

وإلى جانب التركيب المجتمعي الخاص تأتي الديانة أو الديانات الهندية : العقائد والتعاليم والممارسات ، لتمثل الوجه الآخر الأكثر بروزا في النموذج الحضاري للهند . ولقد أشارت الأسفار الدينية الأساسية للهنود (أسفار الفيدا) إلى تطور الديانة الهندية باتجاه تكثير المعبودات ، وترتيبها ، وتوزيع التخصصات عليها ، بالإضافة إلى أفكار متراكمة عن وحدة الوجود ، وتناسخ الأرواح ، وقرابين النار ، وكم هائل من الطقوس والترانيم التي تختلط فيها العبادة بالسحر ، ورجاء البراهما ، وقوى خيرة مع ممالأة الشياطين وقوى الشر الخفية . ومن ثم كثر على جوانب هذا التكوين الديني متشككون وعدميون وسوفسطائيون وملاحدة وديانات بغير إله ، إلى أن ظهر «المستنير» : جوتاما أو بوذيساتاوا أو المعلم بوذا[١] .

*** بوذا (٥٦٣-٤٨٣ ق.م)**

يروي البوذيون روايات خارقة عن حمل أمه فيه وولادته أشبه بما وقع لبعض النبيين مثل عيسى -عليه السلام- كما يروون كيف انتقل من رفاهة لا كدر فيها أعدها له أبوه الأمير على إحدى بقاع الهند : كابيلا فاستو عند سفح الهيمالايا ، إلى الصحراء زاهدا متأملا ، تاركا أباه وزوجه وابنه الرضيع ، بعد أن شاهد لأول مرة كهلا ، وتأمل في معنى الشيخوخة ثم المرض فالموت ، وشعر بضرورة معرفة كنه المعاناة الإنسانية وطريق الخلاص منها ، فعاش متقشفا أشد التقشف ، متقللا من الطعام إلى أقصى مدى ، إلى أن تجلى له أن تعذيب النفس ليس هو السبيل لما يريد ؛ فعاد إلى مزيد من التأمل والنظر في قضايا الحياة الكبرى : فتأمل الولادة والموت ، والخير والشر ، والتعاقب الكوني بين ليل ونهار ، وجوع وشبع ، وطرحت أمامه فكرة أن الولادة قدوم من معاناة إلى أخرى ، وأن الموت انقطاع لهذه المعاناة لكنه تعقبه ولادة ، فوصل بين

---

(١) ول ديورانت ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ص٩-٦٥ . وجون كولر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤-٦٥ ، ٧٧-٨٣ .

الميت والمولود بالتناسخ لاسيما للمخطئين الذي يحتاجون إلى الحياة للتكفير عن سيئاتهم ، بينما الذين رجحت حسناتهم اتصلوا باللانهائي : البراهما . وإن سبيل الخير والحسنات والاتصال بالعلوي هو : السكينة الذاتية : النرفانا . ومن هنا قام يبشر الناس بالسعادة والخلاص في النرفانا ، التي أصاب معناها الغموض عبر العصور(١) .

وأيًا كانت فلسفته الدينية ، وسواء كان مؤمنا بالإله أو ملحدًا لاأدريًا ، وسواء كان ما يروى عن شخصه حقائق أو أساطير ، فإن بعضًا من التعاليم والأفكار المنسوبة إليه كانت ذات تأثير في الفكر والنظام السياسي في الهند ؛ فهو لم يهاجم نظام الطبقات هجوما صريحا ، لكنه دعا إلى المساواة المتكافلة ، كما هاجم الكهنة المتسلطين والمخادعين ، فيقول لتلاميذه : «**انتشروا في الأرض كلها ، وانشروا هذه العقيدة ، قولوا للناس إن الفقراء والمساكين ، والأغنياء والأعيان ، كلهم سواء ، . .**» . لقد كان فكره موجهًا إلى الإنسان وإلى النفس بخاصة ؛ متصورًا أن سائر مكونات الحياة الخاصة والعامة والسياسية تبدأ من هذا المدخل .

ومن ثم فقد انقسم أتباع بوذا بعد رحيله بنحو أربعة قرون بين السلبية الاجتماعية والإيجابية ؛ أي إلى مدرسة النرافادا التي ركزت على الخلاص الفردي ، والمهايانا التي هدفت إلى أن يصبح الفرد «بوذيستفا» ؛ أي بوذا المنتظر الذي يساعد الآخرين على القضاء على المعاناة ، على النحو الذي سار عليه بوذا . لكن التأثير السياسي لهذه الفلسفات قد تراجع عبر الزمن اللهم إلا من خلال المكانة المتجددة لكهنة المعابد البوذية .

(٢) الفكر السياسي في حضارات الغرب القديم والوسيط:

أ) الفكر السياسي الإغريقي:

الإغريق هم اليونانيون القدماء الذين سكنوا المنطقة شمال بحر إيجة ، وظهرت بينهم نماذج من الفلسفة الناضجة والحياة السياسية المتنوعة ، واشتهر عدد كبير من فلاسفتهم ، لعل أهمهم الثلاثي المتصل : سقراط ، وأفلاطون ، وأرسطو . كما كانت «الدولة-المدينة» هي أبرز نماذج نظمهم السياسية ، لاسيما في أثينا وأسبرطة . لقد ظهرت العديد من الشواهد على استفادة الإغريق من الفكر السياسي الشرقي القديم وتأثرهم به ؛ إذ كانوا أحدث من كافة النماذج السابقة ، بيد أنهم أضافوا إليها الكثير

(١) ول ديورانت ، مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ص٩-١٢ . وجون كولر ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤-٤٦ .

من إبداع أذكيائهم وخبراتهم الخاصة . لقد حظي المجال السياسي باهتمام واسع ضمن مجالات كثيرة اعتنى بها مفكرو الإغريق ، وتميز إنتاجهم فيها بدرجة عالية من المنطق العقلي ، والتنظير المتنوع بين منهاج الاستنباط ومنهاج الاستقراء . وفي الوقت الذي يتباهى الغرب الحديث بما قدمه أسلافه وأنهم بعيدًا عن ميتافيزيقا الشرق وأديانه قد أبدعوا فكرًا منظمًا ومعمقًا ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن المسلمين -بالأخص- كانوا أهم من كشف عن الإسهام اليوناني في سائر المجالات ، وأفادوا منه ، وقدموا له نقدًا رصينًا .

وبصفة عامة فقد تأثر الفكر السياسي الإغريقي بواقع نظمهم السياسية ، وبطريقة خاصة في التفكير يمكن الإشارة إلى أهم خصائصها فيما يلي :

١- غلبة المنهجية المنطقية العقلية ، التي تقوم على ترتيب الفكر السياسي في صورة مقدمات وعلاقات ونتائج ، وتشيد النظرية على أساس من القياس المنطقي .

٢- تمثل مفهوم الدولة المحدودة ، ذات الإقليم معين الحدود والشعب والهيئة الحاكمة : فقد انقسم السكان إلى مواطنين أحرار ، وأجانب ، وعبيد . واقتصر العمل السياسي والمشاركة في الشأن العام على المواطن الحر المولود من أبوين يونانيين ؛ بحيث يتجه بعد بلوغ الثامنة عشرة إلى أداء الخدمة العسكرية لمدة عامين ، ثم يصبح عضوا في الجماعة السياسية ؛ أي مواطنًا له حق الممارسة السياسية . أما الأجانب فهم محرومون من المساهمة في الحياة السياسية ، وإن احتفظوا بمكانة اجتماعية وإمكان التجنيس . أما العبيد (ثلث السكان) فقد ترك لهم العمل دون السياسي ؛ لكي يتفرغ الأحرار للعمل السياسي .

٣- تنوع أنظمة الحكم بين مدينة وأخرى في العصر الواحد ، وشيوع المقارنات بحثًا عن النظام السياسي الأمثل ، ومعايير المفاضلة بين هذه النماذج . وقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة التحول السياسي بين أنظمة مختلفة : ملكية ، وأرستقراطية ، وديمقراطية ، وعسكرية ، وغيرها .

٤- علو أهمية الفرد ، وإن اقتصر هذا على الأحرار دون الأرقاء ، وجعل الرباط السياسي المجرد عن الدين أو القبيلة أو الدم أو اللغة أو ما إليه هو الرباط الأساس الذي تقوم عليه الدولة وعلاقات المواطنين بعضهم البعض وبالكيان السياسي .

ومن أهم مفكري اليونان الذين كان لهم إسهام في الفكر السياسي يمكن أن نشير إلى أفلاطون ، وأرسطو ، وسقراط .

سقراط Socratet (٤٧٠-٣٩٩ ق .م .)

ولد في أثينا ، وعاش فيها في الفترة التي خسرت فيها مدينته الحرب مع إسبارطة . يعتبر -مع أفلاطون وأرسطو- واضعي أسس الفلسفة الغربية ، وأشهر فلاسفة العالم ، وإن كان لا يمثل فكراً سياسياً متكاملاً . اتهم بمعاداة النظام السياسي الأثيني ، وإفساد شبان أثينا بأفكاره ، وازدراء الآلهة ؛ مما جعلهم يعدمونه بسبب رفضه التراجع عن مبادئه ، وهو في السبعين من عمره . وقد توسلت إليه زوجته وأصدقاؤه بأن يفر من السجن ناجيا بنفسه فأبى ، وشرب السم أمامهم ، مطمئن النفس راضياً . ومع أنه لم يترك وراءه أي مؤلف ، إلا أنه اشتهر بمحاوراته الديالكتيكية مع تلامذته وعلى رأسهم أفلاطون ، وهي أسلوب (التصارع الفكري) ممثلاً بالسؤال والجواب . وهو صاحب القول المأثور : (اعرف نفسك) (١) .

واهتم بالأخلاق ، والعدالة كأساس للحكم الصالح ، وطالب بأن يكون الحكم في أيدي الحكماء ؛ لأن الحكم السليم مصدره العلم الحقيقي ؛ ومن هنا نشأ عداؤه للديمقراطية التي يكون فيها الحكم بأيدي غير الحكماء .

أفلاطون Plato (٨٢٤ - ٧٤٣ ق .م .)

هو أحد تلامذة سقراط ، حيث تعلم منه المنطق العام للتفكير ، ومبدأ العدالة في الحكم الصالح . و يعتبر من أهم الفلاسفة الإغريق ، عايش أفلاطون فترة حرب طروادة ودمار وسقوط أثينا التي عاش فيها . ولد في أسرة أرستقراطية ، وكان لديه الرغبة في ممارسة العمل السياسي . أصيب بالإحباط من الهزائم التي منيت بها بلاده (أثينا) ، ومن إعدام أستاذه سقراط . ولم يعد يحتمل البقاء فيها بعد إعدام معلمه . وجاب مناطق البحر المتوسط لمدة (١٢) عاماً إلا أنه عاد إليها بعد ذلك ، وأنشأ الأكاديمية عام ٣٨٧ ق .م ؛ لتعليم السياسة والفلسفة . عالج في محاوراته موضوعات مختلفة كالرياضيات ، و السياسة ، والتربية ، والحب ، والصداقة ، والفضيلة . ووضع أشهر محاوراته في كتاب الجمهورية The Republic ، الذي رسم فيه صورة للمدينة الفاضلة كما تخيلها وتمناها ، معلناً أن لا صلاح للجنس البشري إلا إذا أصبح الفلاسفة حكاماً أو أصبح الحكام فلاسفة . وسيطر عليه في شبابه التفكير

(١) للمزيد من المعلومات : انظر أفلاطون ، **آخر أيام سقراط** ، ترجمة أحمد الشيباني ، بيروت ، دار الكاتب العربي ، (دون تاريخ) .

الخيالي أو التصوري ، حيث بدأ من مسلمات كان يراها الأفضل لحكم أثينا ، كما جاء في كتابه الجمهورية ، وانتهى بعد أن تقدم به السن إلى دراسة الواقع الإنساني ؛ ولهذا فقد أصبح أكثر واقعية في كتابيه القوانين والسياسي .(١)

ورفض أفلاطون في كتابه (الجمهورية) الأنظمة السياسية التي كانت قائمة في عصره ، وخاصة النظام الديمقراطية الأثيني . وتعرض إلى المجتمع وتنظيمه والحكم المثالي ، ولهذا وضع دستورا سياسيا يحقق العدالة . وطالب أن تتوافر في المدينة الفاضلة التي يريدها شروط الكمال لكي تحقق على الدوام العدالة .(٢) وبناء على ذلك فقد قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات يحقق تواجدها الانسجام : الأولى (تقابل الشهوانية عند الفرد) تشمل العمال والحرفيين وأرباب العمل ، والثانية (تقابل النفس المنفذة عند الفرد) تشمل الجنود والحراس والحكام ، والثالثة (تقابل النفس العاقلة أو المفكرة ومحلها الرأس) وتتكون من الفلاسفة . ويتحقق الانسجام داخل المجتمع إذا قامت كل طبقة بوظيفتها . وبرأيه فإن المدينة ستكون عادلة إذا قام كل فرد بأداء وظيفته ، وكان الفرد عادلا بقدر عدالة مساهمته في المدينة العادلة . ومن أجل تحقيق الانسجام الكلي في المجتمع يجب توافر أمرين : الأول أن تكون السلطة في يد الفلاسفة ، الثاني : أن تتحقق الوحدة في المجتمع باتباع نظام خاص للتعليم وإلغاء الملكية ، والأسرة . والفلاسفة لا يخضعون ـ برأي أفلاطون ـ للقانون . والتعليم تتولاه الدولة وليس السفسطائيون ، وهو إجباري وعام للجنسين . وبرأيه فإن التعليم يجب أن يحقق تهيئة كل فرد للعمل الذي يلائمه والطبقة التي ينتمي إليها ، كما يهدف إلى صقل مواهب الموهوبين . ونظام التعليم يعطي الفلاسفة حق القيادة العلمية كما أعطاهم من قبل القيادة السياسية . وبما أن الأسرة تمثل -في تصوره- نوعاً من الملكية ؛ فقد طالب بإلغائها أيضا ، وبأن يكون الأطفال ملكا للدولة ، تقوم النساء على تربيتهم كوظيفة عامة يقمن بها .(٣)

وبعد ٣٠ سنة من كتاب الجمهورية ألف أفلاطون كتاباً أكثر واقعية هو (القوانين) ، وقبله بخمس سنوات أصدر كتاب (السياسي) عام ٣٦٥ ق .م . تضمن

---

(١) صدقه يحيى فاضل ، مرجع سابق ، ص ص . ٢١٢ ـ ٢٢٦ .

(٢) للمزيد من المعلومات انظر : **أفلاطون (جمهورية)** ، ترجمة حنا خباز ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٦٩ .

(٣) للمزيد من المعلومات انظر : مصطفى غالب ، **أفلاطون** ، بيروت ، دار الهلال ، ١٩٧٩ ، ص ص١٣-٢٤ .

النظام التعليمي ، ورؤيته للسلطة السياسية ، وأنها تشبه بسلطة الأب على أفراد عائلته أي بالسلطة الأبوية) ، كما عاد وأكد على أهمية وجود القوانين في الدولة ؛ لأنها أفضل من نظام عادي . وأراد أفلاطون في كتاب القوانين ، تنظيم الملكية الفردية وليس منعها -كما حصل في الجمهورية ، وذلك من أجل التفاوت الصارخ بين الطبقات ، وظهور عدم مساواة كبيرة في الثراء .(١)

أرسطو Aristotle (٣٨٤-٣٢٢ ق . م .)

كان والده طبيباً ، وجاء من خارج أثينا ، والتحق في الأكاديمية التي أسسها أفلاطون ، باعتبارها أفضل مكان للدراسات العليا المتقدمة ، واستمر تلميذاً عند معلمه **٢٠** سنة ، وترك أثينا بعد وفاة أفلاطون ، اختير في عام **٣٤٣** ق .م . ليكون معلماً للإسكندر المقدوني عندما كان أميراً صغيراً .

ميز أرسطو بين الأخلاق والسياسة ، وجعل السياسة علماً مستقلاً ؛ أي أنه فصله عن الأخلاق مخالفاً لمعلمه أفلاطون ؛ لأن أرسطو لم يوافق أفلاطون الاعتقاد بالخير المطلق المجرد الشامل ، فقد اعتقد أرسطو بأن لكل فئة من المخلوقات خيراً خاصاً بها . أما العلم الذي يعالج الخير الأقصى للإنسان فهو السياسة . وقسم أرسطو أنواع الحكم إلى ثلاثة أقسام ، بناء على مبدأين رئيسيين : عدد الأفراد الذين يحكمون ، وغاية الحكم .

عدد الأفراد في السلطة	نوع الحكم المثالي	نوع الحكم السيئ
شخص واحد	الملكية	الطاغية
قلة من الأشخاص	الأرستقراطي	أوليغاركي
مجموعة من المواطنين (كلهم)	البوليتي (الدستوري الأنسب)	الديمقراطي

واهتم أرسطو بتوزيع الثروة عند تقسيمه للمجتمع إلى طبقات ، على أساس أن وجود الثروة وامتلاكها شرطٌ أساسيٌ للحياة الاجتماعية والسياسية . ورفض مفهوم أفلاطون للشيوعية ، على الرغم من اعترافه بأن مساواة الثروة قد تحقق بعض المنافع بتلافي المنازعات ، ولكنه في المقابل قد تؤدي إلى ظلم الأغنياء ؛ لأنه يمنعهم من

(١) صدقه يحيى فاضل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٨ -٢٤٠ .

زيادة ثروتهم .

وما يؤخذ على أرسطو أنه برر العبودية ، ووصفها بأنها علاقة بين مطيع لآمر ، وأن بعض الناس خلقوا بطبيعتهم أي بحكم قواهم العقلية والجسدية ليكونوا عبيداً ، ولكنه يرفض أن يستعبد إغريقي إغريقيا آخر ، ويرى بتفوق الإغريق على البرابرة عقلياً وجسدياً وهذا ما يرفضه السفسطائيون .

السفسطائيون : Sophists

لم يتبع السفسطائيون فلسفة معينة ، ولكنهم طالبوا بتوجيه المعرفة نحو الإنسان . ومن أشهر مفكريهم **بروتاغورس** Protagoras الذي يعتبر أول سفسطائي وأشهرهم . قال بأن الإنسان هو مقياس كل شيء ؛ ومن أجل ذلك اعتبر أول الإنسانيين . اتهم بالمروق عن الدين الذي كان سائدا في أثينا ؛ فأحرقت كتبه ، ونفي من أثينا حوالي عام ٤١٥ قبل الميلاد . كان هدفه أن يجعل من العناية بالضعفاء مبدأ قوياً ، والتي حارب بها أنصار المدرسة المادية الفيزيائيين . ومن مؤلفاته : (الحقيقة) التي شرح فيها أهم أفكاره . وجورجياس Gorjyas الذي كان أستاذا في فن الخطابة ، ولم يهتم بالأدبيات والسياسيات ؛ بل كان همه الأوحد مهاجمة الفلسفة الفيزيائية (المادية) ، ومحاولاته تلك ساعدت على الاعتقاد بأن الدراسة الفضلى للإنسانية هي معرفة كيفية دراسة الإنسان . وأنتيفون Antivon الذي كتب في عدة مواضع لها علاقة بالفكر السفسطائي كتفسير الأحلام ، والسياسي والحقيقة ، أما ما يميز أفكاره فهي الواقعية . وقد استخدم مفهوم الطبيعة في اتجاهين : الأول : ليقلل من قيمة القانون الوضعي الذي تستند إليه الدولة . والثاني : ليقلل من التمييز الذي كانت سائداً بين الإغريق والبرابرة .

الكلبيون : Cynicism

أطلقت عليهم هذه التسمية لأنهم زهدوا بالحياة والعالم وعاشوا عيشة الكلاب . وتعود أصولهم إلى الأجانب والمنفيين في المدن الإغريقية ، ولهذا فقد عاشوا خارج نطاق رعاية الدولة لهم في القرن الثالث ق .م . واعترضوا على دولة المدينة ، وعلى تقسيم الطبقات الاجتماعية في المدن الإغريقية . واعتنقوا سياسة التهرب ، وابتعدوا عن كل ما اعتاد الناس أن يسموه خيرات الحياة ، ودعوا إلى إزالة الفوارق الاجتماعية

بين الناس . ونبذ أحد أبرز زعمائهم (أنتستينس) ثروته ؛ لكي يحيا حياة فقر كمتسول جوال ومعلم للفلسفة . ولهذا فقد اعتبروا فلاسفة الطبقة العاملة . وكان مسلكهم ومظهرهم غريب ، لا يهتمون بملابسهم التي كانت بالية ؛ ولهذا فإن الكلبي لا يكترث بالحياة المتمدنة . وهم يرون بأن الجميع متساوون ، الفقير والغني ، الإغريقي والبربري ، المواطن والأجنبي ، الحر والعبد . .إلخ . ومن أهم مفكريهم : أنتستينس وديوجينس ، ألَّفَا كتابا مشتركا في السياسة ، دعوا فيه إلى الشيوعية المثالية ، التي تختفي فيها الملكية والزواج والحكومة .

الرواقـــيـــة Stocism

تعتبر من أهم المدارس الإغريقية التي استمرت وانتقلت للفلسفة الرومانية ، بعد أن تحول الفكر السياسي من المدن الإغريقية إلى روما التي أخضعت العالم لسلطتها . وأسس القبرصي زينون المدرسة الرواقية ، ويطلق عليهم هذه التسمية أو (أصحاب الرواق) ؛ وذلك لأنهم كانوا يلتقون في رواق معين .

والرواقية من أهم المدارس الفكرية التي سادت في تلك الفترة ، وقد مرت بثلاث مراحل على فترة ستة قرون : الرواقية الأولى : وكانت في القرن ٣ ق .م ، والرواقية المتوسطة : كانت على صلة مع السياسيين ، وهم رجال الفكر الروماني ، والرواقية الرومانية : تمركزت في روما في العصر الثاني للميلاد أيام نيرون وسنيكا .(١)

تفاعل الفكر الإغريقي والقانون الروماني وتأثيرهما على الفكر السياسي :

- كان حوض البحر الأبيض المتوسط في بداية القرن الأول قبل المسيح يعتبر مجتمعاً واحداً بعد الفتوحات التي قادها الإسكندر في الشرق ، وانهيار الدولة المدينة الإغريقية ، ولعدم وجود الدول القومية . وجاءت الإمبراطورية الرومانية لتخلف الإمبراطورية المصرية والمقدونية والممالك الشرقية . وكانت الرواقية قد دعت إلى المواطنة العالمية والدولة العالمية والقانون الطبيعي . وفي ظل الاستقرار الذي حدث في الإمبراطورية الرومانية برزت المعتقدات الرواقية إلى حيز الوجود ، وأصبح لها وزن واحترام .(٢)

(١) صدقة يحيى فاضل ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

(٢) للمزيد من المعلومات عن الفكر السياسي الإغريقي ، انظر اميل برهييه ، **تاريخ الفلسفة ـ الفلسفة اليونانية** ، ترجمة جورج طرابيشي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ .

وتفاعل القانون الروماني مع مباديء الرواقيين في خلق وتطبيق نظرية المجتمع الشامل . كان القانون الروماني في المدينة قانون مدينة لدولة ملكية ، يطبق على عدد محدود جداً من المواطنين الذين يطبقونه عليهم ، وكأنه جزء من تراثهم المدني . وحدث صراع بين هؤلاء وبين الطبقة المحرومة . ونتيجة توافر جنسيات مختلفة على روما من الدول المحتلة فقد عالج الرومان الأمر بتعيين قاض للنظر في القضايا التي يثيرونها . ونشأت مجموعة من القوانين تنبع من الأخلاق العامة ، والمعاملة التشريعية ، والمنفعة العامة ؛ مما دفع القيصر كاراكولا إلى تعميم المواطنة الرومانية .

ب) الفكر السياسي الروماني:

كان الفكر السياسي الروماني بعيداً عن الفلسفة بقدر قربه من العمل ، ولهذا فإن أهمية أي نظام سياسي - برأيهم - تأتي من قدراته الإنجازية قبل أهميته الفكرية والسياسية . وظهر من الرومان رجال سياسة أكثر من مفكرين سياسيين . وتطور النظام السياسي من دول مدينة إلى جمهورية وانتهى بإمبراطورية مترامية الأطراف . وتضاءلت الأفكار السياسية بالمقارنة مع ما كان عليه عند الإغريق ، للأسباب التالية :

١) غلبة النزعة العملية على النزعة التأملية .

٢) وجود روما وحدها ، ولم تكن هناك مقارنة بين نظامها وغيرها من المدن .

٣) اتساع الإمبراطورية الرومانية ، وما ترتب عليه من غرور وعدم الاهتمام بالمسائل الفكرية .

شيشرون Ceceron (١٠٦-٣٤ق .م)

أرستقراطي المولد ، عاصر القيصر Cecar ، ارتبط مع الطبقة العليا الرومانية من شيوخ وقناصل ورجال فكر ، إلا أنه كان يرى بضرورة إجراء إصلاحات في روما ، مثل مشاركة سياسية لمن ينتسبون لنظام الفرسان . درس شيشرون القانون الروماني ، وتاريخ روما ، والفكر الإغريقي وفلسفتهم ، وكان خطيباً جماهيرياً ومحاسباً مشهوراً بتفوقه ، وتقلد مناصب عديدة منها وظيفة القنصل . وحملت أعماله أسماء مؤلفات مفكر آخر هو أفلاطون . وكتب مؤلفات عديدة إلا أن أهمها كتاب (الجمهورية) الذي يتناول أفضل الدساتير وأفضل المواطنين . وكتاب (القوانين) الذي تضمن مشروعاً لدستور روما ، وكتاب الخطابة الذي تضمن ثقافة وفلسفة الخطيب رجل الدولة . بالإضافة إلى

العديد من الخطب والمقالات . وظهر في كتاباته بحثه المستمر عن طبيعة المجتمع الإنساني ، وكذلك طبيعة ودور القانون ، وظهور فكرته عن العدالة . [١]

ويقوم فكر شيشرون على أساس أن الشيء العام هو الشعب ، ومن هنا كانت تسمية الدولة بالشيء العام الذي يخص الشعب ، والشعب في نظره يختلف عن كل تجمع عرضي أو مؤقت لجماعة من البشر . وقدم فكرته عن القانون على أساس وجود علاقة بين القانون والآلهة ؛ لأن الآلهة أودعت عند الإنسان وحده دون سائر الكائنات ، بسبب امتلاكه للعقل . وهذا برأيه شيء عظيم ؛ لأنه لا يوجد في السماء والأرض ما هو أكثر ألوهية من العقل عندما يكتمل ويشتد عوده ويطلق عليه اسم الحكمة ، وهذا العقل ليس هو الأفضل فقط ، ولكنه يوجد عند الإنسان والآلهة . لذلك كانت هناك علاقة عقلانية بين الإنسان والآلهة . ولأنه يوجد العقل لديهما فإنه يوجد لديهما ـ أيضاً ـ العقل السوي La Droite Raison ، وهذا الأخير ليس سوى القانون .

وتأثر شيشرون بالفكر الرواقي من مبدأ المساواة بين البشر وانتهى متأثراً بأفلاطون وغيره من الإغريق إلى تقرير وجود بعض الأشخاص الذين لهم طبيعة عالية .وعرض في كتابه (الجمهورية) فكرته عن نظام سياسي مختلط ، وإن كان يحاول إبراز عناصر معينة بعضها أكثر تفصيلاً ، مثل : تنظيم السلطات وتوازنها . وبالنسبة له فإن أفضل الدساتير هو الذي تجتمع فيه ثلاثة أنواع من الحكومات : (الملكية ، والأرستقراطية ، والشعبية ، (الديمقراطية) . ويرى أن السلطات تخضع للقانون ، وأن المواطنين يطيعونها رضاء للحاكم الذي يردع المواطن الثائر والمذنب بالغرامات أو بالحديد والنار .

سينيكا Cynica (٥ ق .م . ـ ٦٥ م)

كان خطيباً مشهورا ورواقيا حاول أن يتعاطى السياسية ؛ ولهذا فقد تنقل في عدة وظائف من مدرس إلى وزير للإمبراطور نيرون الذي حكم عليه فيما بعد بالقتل بتهمة الخيانة . كتب مئة رسالة إلى صديقه لوسيليوس عن الأسباب التي تجعله كرواقي يعتزل العمل العام . وعلى الرغم من أنه رواقي كشيشرون ، إلا أنه توجد فوارق بينهما فيما يتعلق بالحرية ؛ فقد كان يرى أن هذا حلم لا يدعمه الواقع ؛ لأن الأحداث في

(١) إبراهيم أباظة وعبد العزيز الغنام ، **تاريخ الفكر السياسي** ، بيروت ، دار النجاح ، ١٩٧٣ ، ص ص ٩٠ - ٩١ .

عصره كانت أكثر سوداوية وعبوساً منها في عصر شيشرون . كما أنه أظهر بعض التطلعات الدينية واعتمد على الدين ، بينما كان شيشرون علمانيا .

ج) الفكر السياسي الأوروبي في القرون الوسطى:

حيث واكبت القرون الوسطى الأوروبية ، التي عرفت بعصور الظلام ، عصور الازدهار الإسلامية التي تأسست على رسالة دينية شاملة ، وخبرة سياسية قياسية ، وأصالة فكرية متفاعلة مع ما استخرجه المسلمون من تراث الفرس واليونان وغيرهم . ونتناول في هذا المبحث الفكر السياسي المسيحي ، والفكر السياسي في عصر النهضة و الإصلاح الديني .

ج-١) الفكر السياسي المسيحي :

تأثر الفكر السياسي الغربي بنشأة المسيحية والكنيسة في أوروبا ، وتطور الفكر السياسي الرواقي العالمي إلى الفكر السياسي المسيحي . وخلال ثلاثة قرون تحولت المسيحية من دين تؤمن به مجموعة لا وزن اجتماعياً أو سياسياً لها إلى عقيدة الدولة الرومانية . وانتشرت الديانة المسيحية في أوروبا في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية الرومانية في أوج عظمتها . و قد بدأ تأثير هذه الديانة في النواحي الدينية والاجتماعية فقط ، ولم تهتم كثيرا في البداية بالنواحي السياسية . وكانت بداية انتشار المسيحية بين صفوف الطبقات الدنيا في المجتمع التي آمنت بهذه الديانة ، كنتيجة طبيعية لدعوتها لمبدأ المساواة بين كل الناس . ومع مرور الوقت ، وحين بدأت الإمبراطورية الرومانية في الضعف والانهيار تدريجياً ، أخذت المسيحية في الانتشار بين كافة الطبقات . ولكن حتى تلك اللحظة بقي تأثير المسيحية بعيداً عن الحياة السياسية ؛ نتيجة لإيمان آباء الكنيسة الأوائل بضرورة إطاعة الحاكم . وبقي الوضع كذلك إلى أن اعترف الإمبراطور قسطنطين بالمسيحية كديانة رسمية ، إذ بدأت بعد ذلك بالازدهار ، وأصبحت الديانة الوحيدة المسموح بها . وتخلت الدولة عن نظرية حرية العقيدة التي كانت سائدة في بداية ظهور الكنيسة ، وتزايد دور الكنيسة مع ضعف الإمبراطورية الرومانية ، وتناقصت سلطة الأباطرة بحيث أصبحت سلطة الكنسية موازية لسلطة الإمبراطور ، واتجه دور الكنيسة إلى المحافظة على الوحدة والنظام ومحاربة الفوضى داخل الإمبراطورية التي كانت تسير في طريق الانهيار .

طبيعة الفكر السياسي المسيحي:

اهتم الفكر السياسي المسيحي بالأفكار التالية :[1]

١- اعتقد المسيحيون بوجود قانون أعلى من القانون الوضعي ، وأطلقوا عليه اسم (القانون الإلهي) ، وهو لا يختلف عن القانون الطبيعي الذي تحدث عنه الرواقيون وشيشرون .

٢- اعتقد المسيحيون أن العالم كله يخضع لقانون واحد كما يخضع لحكومة واحدة ، وهذه الفكرة -أيضاً- لا تختلف عن فكرة الرواقين بخضوع الناس للقانون الطبيعي .

٣- نادت المسيحية بالمساواة التامة بين الأفراد ، وقالت إن هذه المساواة إن تعذر قيامها في العالم الزمني فهي حقيقة بالنسبة للعلاقة بين الأفراد والخالق ، ولا فرق بين هذا وما قاله الرواقيون وفلاسفة الرومان وما أراد القانون الروماني أن ينفذه عملياً ؛ إذ نادى بالمساواة بين جميع الأفراد أمام القانون . وقد عالج الفكر المسيحي الموضوعات السياسية التالية :

١ . **الطاعة** : دعت المسيحية إلى طاعة الحاكم واحترامه ، وهذا مستمد من قول السيد المسيح : «**ما لقيصر لقيصر وما لله لله**» ، ومن قول الرسول بولس : «إن الطاعة واجب فرضه الله على المسيحيين» . فالحاكم ليس سوى رسول الله للناس ليعملوا الخير أما من عمل شرا فليتوقع العقاب ، الذي سيكون بأمر الله جزاء للآثمين . والحاكم هو ظل الله ، يرعى كل شيء بأمره ، وعلى الفرد أن يعطيه ماله ، وأن يدفع له الجزية . وتعتقد المسيحية بأن طاعة الحاكم ليس معناها طاعة الشخص بل طاعة المركز الذي يشغله .

٢ . **انقسام الولاء** : منذ دخول المسيحية إلى أوروبا والمسيحيون يعانون من مشكلة تعرضوا لها وهي مشكلة انقسام الولاء ، فاحترام السلطة الشرعية إذن كانت فريضة لم ينكرها المسيحيون ، إلا أن المسيحي كان خاضعاً لنوع من الالتزام الثنائي ؛ فهو مطالب بإعطاء ما لقيصر لقيصر(الحاكم) ومطالب بإعطاء ما لله لله . ولذلك تحتم على المسيحي أن يدين بالولاء لسلطتين : سطة دينية يمثلها الإمبراطور ، وسلطة الله التي تمثلها الكنيسة . وإذا حدث تضارب بين واجب المسيحي نحو الحكم مع واجبه نحو ربه فعليه القيام

---

(١) أحمد محمد الأصبحي ، **تاريخ الفكر السياسي** ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الجزء الأول ، ص . ٤٢٢ .

بواجبه نحو الخالق دون المخلوق . ولقد كان احتمال قيام مثل هذا التنازع وارداً كما تبين عند سينيكا الذي يضع الواجبات المدنية في المقام الثاني .

آراء بعض المفكرين المسيحيين الأوائل

القديس أوغسطين St.Augustine ٣٥٤-٤٣٠ [١]

ولد أوروليوس أوغسطين في الجزائر ، من أب وثني وأم مسيحية ، في الوقت الذي كانت فيه الإمبراطورية الرومانية تواجه مجموعة من الضغوط والهجمات الخارجية . بدأ حياته منحرفاً ، كل همه الاستمتاع في الحياة . وأهم آراء أوغسطين الفلسفية يتضمنها كتابه (مدينة الله) الذي أراد به الدعوة إلى الدفاع عن المسيحية ضد الوثنيين الذين يزعمون أن المسيحية كانت سبباً في انهيار الإمبراطورية الرومانية . واقتبس أوغسطين فكرة انتماء الفرد إلى مجتمعين أو دولتين في وقت واحد ، وصاغها في قالب يلائم الديانة المسيحية ، فقال إن الإنسان مكون من عنصرين هما : الروح والجسد ؛ ولذلك ينتمي إلى وطنين : هما الأرض والسماء ، وهذا يحتم أن تكون أمور الناس قسمين : أموراً دنيوية مصدرها الجسد ، وأموراً دينية مصدرها الروح . والفكرة ليست جديدة في ذاتها بالنسبة للفلسفة السياسية ، وإنما الجديد فيها أن أوغسطين قد اتخذها أساساً لفهم تطور التاريخ البشري . فهو يرى أن تاريخ البشرية وليد الصراع والتنافس بين مجتمعين : الأول : هو المجتمع الدنيوي الذي تسيطر عليه قوى الشر الناجم عن غرائز الإنسان الجسدية البحتة ، ومن مظاهرها : الجشع ، وحب التملك . والثاني : هو المجتمع الديني ، أو مدينة الله ، وتسيطر عليه قوى الخير المستمد من الروح ومن مظاهرها : حب السلام ، والعمل على الخلاص الروحي . ويطلق على المجتمع الثاني اسم (مملكة المسيح) . ويرى أن هذه المملكة تمثلت في الكنيسة والإمبراطورية المسيحية .

ويعتقد أوغسطين بأن الدولة الحقة هي التي تقوم على المسيحية ، وقال بأنه إذا ما اعتنقت الدولة الديانة المسيحية فإن الكنيسة ستكون هي الحاكمة وتكون الدولة حينئذ دولة وكنيسة في نفس الوقت ، وهي القادرة على تحقيق العدالة . وقد دافع عن وجهة نظره هذه بشدة ، وبرر سبب إصراره على أن تكون مجموعة الأمم مسيحية ؛ وهو إيمانه بعجز الدولة عن إقامة العدالة ما لم تكن مسيحية ؛ لأنها إذا كانت غير مسيحية فإنها لا تعطي الله نفسه حقه في العبادة ، ولن تكون عادلة .

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، ص٣٢٢ .

القديس توما الإكويني (1274-1227) St. Thomas Aquinas[١]

يعتبر من أهم المفكرين السياسيين في أوروبا في العصور الوسطى ، ومن الذين تأثروا بالتراث الإغريقي والروماني والإسلامي ، نشر مؤلفاته في الفترة ما بين (١٢٦١ ـ ١٢٧٢) . ورفض فكرة أساسية في التفكير المسيحي التقليدي عن الدولة كان قد وضعها من قبل تسعة قرون القديس أوغسطين ،والتي تقول إن بروز المجتمعات السياسية إلى الوجود جاء حصيلة سقوط الإنسان ، وأنها مظهر اصطناعي عن خطاياه . وعزز الإكويني هذا الاعتقاد بالنظرية الأرسطوطاليسية القائلة إن الإنسان هو حيوان سياسي واجتماعي بحكم الطبيعة ؛ على أساس أن المجتمع سابق للفرد ، وأن الإنسان يحيا في المجال الأوسع والذي يضمه مع جيرانه تحت حكم مشترك ، وأن المجتمعات البشرية لم تقم نتيجة الفتوحات والعقد الاجتماعي ، ولا قامت لمجرد الحفاظ على الاستقرار أو لحماية المصالح ؛ بل لأن البشر بالطبيعة هم أعضاء فيها . ولأن الحياة الإنسانية السليمة مستحيلة ، ما لم يكن البشر أعضاء في وحدات سياسية . وعندما يقول إن البشر فرض عليهم أن يكونوا في المجتمع ، فإن ذلك يعني بالنسبة للإكويني ـ وهو المسيحي ـ القول إن الله هو الذي رسم ذلك . وأن الغرض من وجود المجتمع هو تحقيق الخدمات المتبادلة التي تؤدي إلى تحقيق حياة فاضلة .

حاول الإكويني الجمع بين الإيمان بالمسيحية والعقل الذي تحدث عنه أرسطو . ومفهومه للحياة الاجتماعية والسياسية جزء لا يتجزأ من تصميمه الشامل للكون أو نظرته الشاملة للعالم . ورأى أن مصدر السلطة هو الله ، ولكنها ـ أي السلطة ـ هبة ليس للحاكم فقط بل للجميع بغية تحقيق خيرهم وكمالهم . ولهذا فإن الحاكم لا يستطيع أن يجمع الضرائب إلا بمقدار ما يخدم ذلك المصلحة العامة . وعلى الحاكم أن يدير أعمال جميع الطبقات في المجتمع بطريقة ينتج عنها السعادة والفضيلة ، وهذا يؤدي إلى حياة خيرة ، وهذه من مهمات الكهنة وليس الحكام . ومهمة الحاكم هي تأمين العدالة والسلام ، فيؤسس بذلك للمملكة السماوية ؛ لأن الحياة السياسية الاجتماعية هي سبب مساهم في تحقيق الهدف النهائي ، وهي الحياة السماوية . والحكومة يعود أساسها إلى طبيعة الإنسان ، وأما السلطة السياسية فمرجعها الله .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٣٣٤ .

مقارنة بين أوغسطين والإكويني

* يعتبر الفكر السياسي عند الاثنين متشابهاً من حيث إنه مزيج من علم الأخلاق عند مفكري العهد القديم والمسيحية ، وعلم ما وراء الطبيعة عند اليونان .
* أوجه الخلاف بينهما ، هو عندما يقيم أوغسطين أخلاقه على دعائم نظرية المثل عند أفلاطون ، بينما يتخذ الإكويني من نظرية الصور عند أرسطو دعامة لأخلاقه . وهذا يعني أن أوغسطين متأثر بأفلاطون ، والإكويني بأرسطو . وإذا تساءلنا ماذا يعني ذلك؟

- يعتقد الاثنان أن أفضل مراتب الخير الذي يقوم به الإنسان هو الجهاد في سبيل الوصول إلى الكمال الإلهي . ولكنهما يسلكان طرقاً مختلفة نوعاً ما لتحقيق ذلك الكمال . أوغسطين يذهب إلى إن الرجل الصالح يقلد مثال الخير الموجود في السماء ليقتدى به جميعاً ، وهذا قريب من نظرية أفلاطون في المثل . أما الأكويني ، فيقول إن الرجل الصالح يتطور طبقاً لصوره الخير التي تساعده إلى بلوغ ما يسمو إليه ، وتساعده ـ أيضاً ـ الأعمال الخيرة على بلوغ مرحلة تطور أسمى .
- يتفق الاثنان على أن أخلاق الكتب السماوية ضرورية للحياة الصالحة ، والخير هو الغاية أو العلة التي تستهدفها الطبيعة كلها . والخير برأيهما هو تناسق وانسجام بين عوامل متعددة ومتنافرة . ويعتبر الأكويني مفكراً غير منازع للكنيسة الكاثوليكية حتى يومنا هذا .

ج-٢) الفكر السياسي في عصر النهضة والإصلاح الديني

ليس من السهل انتقال الفكر السياسي من عقلية القرون الوسطى إلى الحديثة ؛ لأن لكل فترة بيئتها وخصوصيتها . ومع ذلك هناك بعض الاهتمامات المشتركة في المرحلتين ، كالبحث عن الحقيقة والديمقراطية والعدالة . إلا أن الفكر السياسي الحديث تميز بصفتين أساسيتين : هما تضاؤل سلطة الكنيسة أو الدين ، وانتشار العلم ، إذ أصبح الفكر أكثر علمانية بعكس ما كان عليه في الفترة الوسطى إذ كان يميل إلى الأمور الدينية .

نيكولو ميكيافيلي Niccolo Machiavelli (١٤٦٩- ١٥٢٧)

فيلسوف وسياسي إيطالي ، ولد في فلورنسا من أبوين فقيرين ، ومع ذلك فقد

وفق إلى تولي مناصب إدارية ودبلوماسية رفيعة في الجمهورية الفلورنسية ، إذ عمل سكرتيراً في وزارة الخارجية ، ونحي عن عمله بعد عودة آل مديتشي إلى الحكم سنة (١٥١٢) . اشتهر بنظريته السياسية التي تعرف بالميكيافلية ، والتي بسطها في كتابه (الأمير) The Prince عام (١٥١٣) ، والذي أهداه إلى الدوق لورنزو كي يحصل على عطفه . وألف كتبا أخرى منها : «فن الحرب ، المطارحات ، تاريخ فلورنسا» ، وكتابا لم ينشر (خطب العقد الأول) ، وكتابا آخر «الخطب حول إصلاح دولة فلورنسا» . وعمل في سن (٢٩) في وظيفة قانونية لمدة (١٤) سنة في فلورنسا ، وأفادته هذه الوظيفة في مواجهة الحقائق الدبلوماسية وجهاً لوجه ، وعرف المؤامرات والخدع السياسية ودور القوة السياسية . ووجد أن الكنيسة مسؤولة عن الفوضى في إيطاليا : (إننا مدينون للكنيسة بانقسام بلدنا) . وأن الكنيسة لا تملك القوة لتوحيد إيطاليا ، ولا تسمح للآخرين أن يفعلوا ذلك .

عالج ميكافيلي في كتابه(الأمير) موضوع قيام الدولة ، وانحلالها ، والوسائل التي يستطيع الساسة أن يجعلوها دائمة وقوية . وبحث الكتاب ، الملكيات المطلقة أو الحكومات المطلقة ؛ لأنه وضع أفكاره في كتابه من أجل هدف خاص هو خدمة آل مديتشي . والذي نصح فيه الحاكم بعدم الاكتراث باستخدام وسائل غير أخلاقية لتحقيق أهدافه السياسية ؛ على أساس أن الحكم يتوقف على القوة والحيل . وناقش كتاب الأمير المزايا الأخلاقية التي على الأمير أن يستخدمها بمهارة لإدراك غايات الحكم . وكتب في السياسة ، على اعتبار أنها غاية بحد ذاتها . والكتاب خال من سمات الابتكار الأصيل ؛ لأنه وصف لواقع سياسي موجود لدى الساسة . إلا أنه اعتبر ثورة في التفكير السياسي بالمقارنة مع ظروف تلك الفترة ، فقد تنكر للألوهيات والأخلاقيات ، وبرر استعمال الأمير للقوة من أجل بقائه في السلطة ، ولهذا طرح شعار «الغاية تبرر الوسيلة» كفلسفة لسياسة دراسة فن الحكم أكثر منها كنظرية في الدولة ؛ لأن اهتمامه السياسي كان في كيفية توطيد عملية آليات الحكم بالقوى التي تولد السلطة الحكومية وتطبقها . كما أنه كان يرى القضايا السياسية من وجهة نظر الطبقة الحاكمة وليس الطبقة المحكومة ؛ مما جعله يضع جل اهتمامه بالوسائل التي تجعل الحكومات قوية ، وتضخيم تلك القوة . وابتعد عن العاطفة والعواطف ، وقال : «إن الأمراء الذين قاموا بأعمال عظيمة ورائعة كان عندهم اعتبار زهيد للأمانة واحترام العهود . فقد تمكنوا بالرياء والخداع من خلق التخبط في عقول البشر ، بينما

أولئك الذين جعلوا الإخلاص أساس معاملاتهم هلكوا هلاكاً مريعا» . (١)

حركة الإصلاح الديني

اهتمت هذه الحركة الإصلاحية بعلاقة الإنسان بالله ، وبشكل خاص بالوسائل والذرائع التي تمكن الإنسان من السعادة الأبدية في العالم الآخر . ودار نقاش واسع حول أيهما أهم :

أ) حق الضمير في تقرير المصير : حيث طالبت بحق المواطنين بالإيمان والعبادة من دون تدخل من البابا ، وقالت بحق الإنسان وحده في تقرير هذا الأمر . وطالبت الحركة بتقليص سلطة البابا ، وأن تصبح السلطة المدنية هي المسؤولة عن أملاك الكنيسة . وتطورت الحركة من إصلاح ديني إلى مشكلة سياسية ، بعد أن أصبح من حق المواطنين نقد السلطة الدينية ، وأصبح من حقهم ، أيضاً ، انتقاد الأمراء بعد أن استغل الأمراء الحركة الإصلاحية لإظهار عيوب السلطة الدينية .

ب) حق الشعب في مقاومة الطاغية : وربطت الحركة فكرة الإصلاح الديني والمعتقدات الدينية بحق الشعب في مقاومة الحاكم الطاغية ، على أساس أن الحاكم هو إنسان يحق للمواطنين الثورة ضده دون الخوف والاعتقاد أنه ـ أي الحاكم ـ ظل الله في الأرض حسبما كانت الفكرة السائدة لدى الكنيسة في العصور الوسطى . ومن أهم المفكرين في حركة الإصلاح الديني كل من مارتن لوثر وجان كالفن .

مارتن لوثر (١٤٨٣- ١٥٤٦)

كان مارتن لوثر من رجال الدين الذين ثاروا على تدخل الكنيسة في الأمور الدنيوية ، وأراد تقليص نفوذها ونفوذ البابا في قضايا الحكم ، وفي العلاقة بين الحاكم والمواطنين . واعتبر أهم الإصلاحيين ، وانتقد رجال الدين والترف الذي كانوا يعيشون فيه ، وأيد السلطة المدنية / الأمراء ، بينما عارض سلطة البابا . وقال لوثر إنه ليس من الصواب مقاومة المسيحي لحكومته إن كان عملها عادلا أو غير عادل . واعتبر أمراء هذا العالم بمثابة آلهة «**أفضِّل أميراً يخطي على شعب يعمل الصواب والإصلاح**

---

(١) انظر : Niccoloe Machiavelli , **The Prince** , Trans . by G. Bau , (Penguin edu.Harmondsworth ,1961.

وليس من ثمة أفعال أفضل من طاعة من هم رؤساؤنا وخدمتهم ؛ ولهذا فإن العصيان خطيئة أكبر من القتل» .

وأثارت اللوثرية سؤالا مهما ، هل الصراع هو ضد الملك أو هو ضد سلطته المطلقة أو هو ضد حقه الإلهي بالحكم ؟(١)

جان كالفن (؟ ـ ١٥٦٤)

كان جان كالفن معادياً لليبرالية رجعياً أكثر من لوثر ، وعارض الوحدة بين الدولة والكنيسة ؛ لأنه أراد أن يحرر الدولة من نفوذ الكنيسة . ولا تعني الأخلاقيات بالنسبة إليه أن تحب الآخرين بل أن تحافظ على النظام النفسي واحترام الآخرين . ورأى أن الهدف من الحكم (السلطة الزمنية) هو تشجيع عبادة الله ، والخضوع للكنيسة ، وأن تكون الحياة متمشية مع المجتمع البشري ، كالتجانس بين الناس والسلام المشترك . وهذا يعني أن كالفن أراد أن يكون للدولة علاقة في تطبيق الأخلاق وفي النظام العام في الوطن . واعتقد أن الخضوع ليس للملك بل للمنصب الذي يتولاه (الطاعة العمياء) . وأن قانون الإله لا سبيل لتبديله ، وهو ملزم للملوك والرعية . وأن الحاكم الشرير يرتكب جريمة عصيان ضد الله ؛ ولهذا فإن إنزال العقاب بحاكم هو من اختصاص الرب وليس الرعايا . (٢)

جان بودان (١٥٢٩ ـ ١٥٩٦) (٣)

مفكر سياسي فرنسي ، ألف كتاب (ستة كتب عن الجمهورية) عام (١٥٧٦) ، وضع فيه أفكارا سياسية بعيدةً عن التحزب الديني ، وذلك في الوقت الذي كانت تخوض فيه أوروبا حربا دينية . واعتبر كتابه من أهم الكتب السياسية في عصره ، وذلك بسبب أنه أخرج فكرة السلطة ذات السيادة من اللاهوت ، أي من نظرية الحق الإلهي ، إلى تحليل للسيادة وإدراجها في النظرية الدستورية . وكان بودان من أنصار بقاء الملك فوق المذاهب الدينية والأحزاب السياسية . وأيد مع أنصاره الذين كانوا

(١) أحمد محمد الأصبحي ، مرجع سابق ، ص ٤٥٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤٥٥ .

(3) Iain Mclean , **Oxford Concise Dictionary of Politics** , Oxford University Press, 1995,p.39.

يعرفون باسم (السياسيين) حق وجود أديان مختلفة في الدولة الواحدة ، وكانوا يفضلون أن تظل المملكة في سلام بدون الرب ، على أن تكون في حرب مع وجوده . أراد في كتابه توفير مبادىء النظام والوحدة التي يجب أن تقوم عليها دولة يسودها النظام . ودرس القانون دراسة تاريخية مقارنة ، ودخل في خلاف مع القانونيين ؛ لأنهم أرادوا دراسة القانون الروماني فقط . وطالب بدراسة القانون والسياسة في ضوء بيئة الإنسان المادية والمناخ والتضاريس .

وجاءت شهرة بودان من أفكاره التي وضعها حول مبدأ السيادة ؛ لأنها تميز الدولة عن أية مؤسسة أخرى قد تؤلفها مجموعة من العائلات ، وهذا من أقوى دعائم المفهوم الحديث للدولة ، ولذلك اعتبرت أفكاره من ميزات الفكر السياسي الحديث . وعرف السيادة بأنها : (السلطة العليا على المواطنين ، وهي السلطة غير المحدودة بالقانون) .

المطلب الثاني- الفكر السياسي الحديث والمعاصر

يعتبر هذا الفكر محدوداً من الناحية الزمنية حيث لا يتجاوز معشار عُمر الفكر القديم والوسيط ؛ ومع ذلك فإن المتوفر منه لاسيما في الفترة المعاصرة هو من الكثرة والوفرة بمكان ؛ الأمر الذي قد يزهّد كثيرًا من الباحثين في الأول لصالح الثاني . وكما سبق ذكره ، ثمة لحظتان يمكن جعلهما بداية الفكر السياسي الحديث بالنسبة لنا : الأولى لحظة أوروبية خالصة تجري محاولات تعميمها على العالم لتصير لحظة عالمية ؛ وتتمثل في صلح ويستفاليا ١٦٤٨م ، والتي اعتبرت نهاية لعصر الإقطاع وبداية لنشأة **الدولة-القومية** التي انبنى على أساسها فيما بعد عالم ما بعد الاستعمار الأوروبي ، وأصبحت الدولة-القومية سمة عالمية واقعة . واللحظة الثانية يفترض أنها غير غربية ، وهي تتنوع بين الحضارات والأمم ، لكنها تتصل باللحظة الأوربية حيث تمثل الانتقال من التواصل مع التراث الخاص بكل حضارة إلى حالة التفاعل مع الفكر الأوروبي الوافد في ظل الظاهرة الاستعمارية ، فصارت لحظة الحداثة يؤرخ لها بدخول الأفكار السياسية الأوروبية إلى ساحات الحضارات الأخرى وفرضها على الواقع الثقافي للأمم .

وبالرغم من هذا فيصعب إنكار النشاط والكثافة اللتين اتسم بهما الفكر السياسي الغربي (الأوروبي ثم الأمريكي) في القرون الأخيرة ؛ الأمر الذي أثر في سائر الحضارات والبقاع ، وصار فهم الفكر السياسي في العالم مشروطًا بفهم تطور

الفكر الغربي الحديث . من هنا يجري التركيز في هذا المقام على الفكر السياسي الحديث والمعاصر في نموذجه الغربي : الأوروبي ثم الأمريكي .

ويمكن بداية الإلماح إلى أهم السمات العامة لهذا الفكر على النحو التالي :

١- العناية العالية بالواقع السياسي الذي يعيشه المفكرون ، ورصد خصائصه ومحدداته ، ومحاولة تفسير التحولات السياسية بعيدًا عن الدين والفلسفة والتاريخ . ومن ثم الحرص على فصل المفاهيم والنظريات الاجتماعية والسياسية عن الميتافيزيقيا والأخلاق .

٢- غلبة النزوع الديمقراطي والجمهوري ، والعمل على تقييد النظام المَلكي الوراثي في الحكم ، وربط هذا غالبًا بالفلسفة الإنسانية السائدة والمتعلقة بالحرية والمساواة وبروز مفهوم المواطنة : أي الاشتراك المتساوي في الوطن ، ومحاولة تأسيس الشرعية السياسية على أرضية عقلانية تعاقدية . ومن هنا جاء الاحتفاء بنظريات العقد الاجتماعي ، ومفاهيم الديمقراطية ، وتداول السلطة ، والمعارضة ، والفصل بين السلطات ، والليبرالية ، والمجتمع المدني ، وحقوق الإنسان .

٣- الاستخفاف بأشكال الوجود السياسي ما قبل الدولة من القبيلة والمدينة ، وتراجع أنماط الروابط السياسية السابقة التي وصفت بالتقليدية ، واعتبار أن التقدم أو التحديث السياسي يستلزم تجاوز الأطر الموروثة .

٤- الانقلاب على المفهوم المسيحي القروسطي للعلاقة بين الدين والسياسة لصالح مفهوم «العلمانية» ؛ بمعنى الفصل التام بين المجالين السياسي والديني ؛ الأمر الذي تصاعد وترسخ مع الزمن حتى صار أحد شروط الحداثة السياسية والتنوير .

٥- بروز مفهوم العالم أو المجتمع الدولي ، والسعي الدؤوب من المفكرين لطرح مشروعات سلام دائم وتنظيم العلاقات السلمية بين الدول والتقليل من عوامل اندلاع الصراعات والحروب . ورغم هذا فلم تزل البشرية تعاني المزيد من العنف السياسي المحلي والدولي ، وإن كان تحت غطاءات وتبريرات مستجدة .

٦- ظهور الأيديولوجيات السياسية الكبرى التي دعت البشرية للانطواء تحت ألويتها ، وحشدت المؤيدين لإعادة بناء الأوضاع السياسية ؛ بحثًا عن عالم أفضل يحقق قيمًا معينة ؛ من الحرية او المساواة أو العدالة أو الاستقلال .

٨- بروز أسماء كبيرة وكثيرة من المفكرين السياسيين الذين لم يشترط فيهم الجمع

بين الممارسة العملية والفكر النظري ، وإن غلب على الكثيرين منهم التأليف الكتابي أكثر من التعبير الشفاهي الذي غلب على السابقين . وهؤلاء الأعلام هم الذين تعتمد عليهم دراسة الفكر السياسي وتطوره .

لقد تطور الفكر السياسي الحديث في أوروبا الغربية منذ منتصف القرن السابع عشر عبر سلسلة العقد الاجتماعي في تأسيس الدولة (هوبز ، لوك ، بودان) ، ثم المدرسة القانونية في تكوين الدولة ، تسييرها في القرن الثامن عشر (مونتسكيو) ، فعصر الأيديولوجيات ومنها الماركسية الشيوعية (كارل ماركس) . وصولاً إلى المدرسة الأمريكية التي رسخت الليبرالية الديمقراطية ، ثم البراجماتية والواقعية السياسية . وفي الختام نشير إلى تطورات الفكر الأمريكي بين صدام الحضارات ونهاية التاريخ والمحافظين الجدد ، وما توجه إليها من انتقادات ، وما تلمح إليه من العودة إلى تديين السياسات الداخلية والخارجية في عالم اليوم .

توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679)

فيلسوف إنكليزي ، أيد الحكم الملكي المطلق ، وقال بأن الناس أنانيون بطبعهم ، وأنهم -تلافيا للفوضى- دخلوا في عقد اجتماعي تعهدوا بموجبه بطاعة الحاكم . من آثاره ثلاثيته الشهيرة : في المواطن ، De Cive (عام ١٦٤٢) ، وفي الجسد De Corpore (عام ١٦٥٥) والإنسان De Homine (عام ١٦٥٨) . ترك الدراسات الكلاسيكية التي كان يدرسها في اكسفورد من قبل واتجه لدراسة العلم والفلسفة .

اعتقد هوبز أن النظام الملكي هو أكثر أنواع الحكم استقراراً وانتظاما ، إلا أن أنصار الملكية في بريطانيا وجدوا في تأييد هوبز للملكية إضرارا بالملك ؛ لأنه لا يتفق مع اعتقاد آل ستيوارت في الشرعية ، بل إنه اتهم بأنه من أنصار الجمهورية (كروموبل) .

وكانت فلسفة هوبز عبارة عن اندماج علم النفس والسياسة مع العلوم الطبيعية الدقيقة . وأظهر في كتابه الوحش - أو الإله الزائل (ليفاياثان Leviathan) الذي كتبه لملك فرنسا عام (١٦٥١) ، نوعا من الإلحاد بسبب مذهبه المادي . وعندما عاد إلى بريطانيا أراد رجال الدين تقديمه للمحاكمة بتهمة الإلحاد . وقيل عن ليفاياثان آراء متضاربة ، وبأن هوبز كتبه ليدافع عن الحكم المطلق لآل ستيوارت . وقال آخرون إنه كان يعني كروموبل مؤسس أول جمهورية في تاريخ بريطانيا . وبدلاً من أن يساهم في تخفيف الصراع بين أنصار الملكية وأنصار الجمهورية زاد من حدة الصراع لانقسامهم

حول ما كتب .

ويقول هوبز في كتابه بأن الحكم الصالح هو الحكم الفعال ، وبأنه يخسر كثيراً من قيمته الفكرية بمعزل عن هذه الحالة . وعن القانون وسلطة الحكومة ،يرى أنه من الصعب وجود أي سبب منطقي لأن يطيع المواطن القانون ويحترم السلطة ، سوى الأمل بأن تصرفا كهذا يخدم مصلحة الفرد أكثر مما يخدمها سواه .[١]

جون لوك (1632-1704) John Locke

فيلسوف إنكليزي ، اشتهر بدعوته إلى التسامح الديني وبدفاعه عن حقوق الإنسان الطبيعية . عارض نظرية الحق الإلهي ، وقال بأن الاختبار أساس المعرفة . تأثر بآرائه التحررية كثير من رجال الثورتين الأميركية والفرنسية . ساهم في الفكر السياسي من زاويتين : الفكرية والمنهجية .

وقال إن الحكومة مسؤولة تجاه المجتمع الذي تحكمه ، وأنها موجودة من أجل تحسين أحوال الشعب ، وأن المجتمع الإنساني هو حقيقة لا أسطورة (كما قال هوبز) ، والسبب في ذلك ـ أي أنه حقيقة ـ يعود إلى أن المجتمع مؤلف من مهمات ، وأن الفرد والمجتمع يعملان عملاً قيماً من الوجهة الاجتماعية ، بتوجيه من الحكومة من أجل خدمة المصلحة العامة في نطاق القانون الذي يحول المجموعة إلى مجتمع موحد . وهذا يتعارض مع هوبز الذي يفسر المجتمع بالرجوع إلى الاكتفاء الشخصي أو إلى سد حاجات الفرد . أي أن المجتمع حسب رأي هوبز يتكون من أشخاص ذوي دوافع أنانية ، يلجؤون إلى الحكومة والقانون من أجل حمايتهم من الآخرين الذين لا يقلون عنهم أنانية ، بغية الحصول على أكبر كمية ممكنة من المكاسب . إلا أن لوك اضطر أحياناً إلى الاستعانة بأفكار هوبز فيما يتعلق بالقانون الطبيعي ، الذي فسّره على أساس مصالح فردية شخصية . وبرأي لوك ، فإن القانون الطبيعي يستند إلى دعوى الفرد بأن له حقوقا تخلق معه ولا يمكن فصلها عنه . وتلك الحقوق هي الحق بالملكية الخاصة والحياة والحرية .[٢]

---

(١) فضل الله محمد إسماعيل ، **رواد الفكر السياسي الغربي الحديث** ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ١١ ـ ٢٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ٢٩ ـ ٤٦ .

١ . ويرى لوك أنه من أجل حماية حقوق الأفراد تؤلف الحكومة ، ولكن قبل ذلك يؤلف المجتمع المدني (بالمقارنة مع الحالة الطبيعية) . والمسؤول عن الانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني هو العقد الاجتماعي . وأنه من الممكن بعقد آخر يؤلف في المجتمع المدني حكومة بناء على رغبة الأكثرية .اهتم لوك كما لم يهتم مفكر سياسي آخر بتبرير المعتقد الديمقراطي الذي يعطي الأكثرية حق حكم البلد .(١)

جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau (1712 - 1778)

كاتب وفيلسوف فرنسي ، ولد في جنيف ، واعتبره بعض النقاد الوجه الأبعد نفوذا في الأدب الفرنسي الحديث والفلسفة الفرنسية الحديثة . ومهدت مقالاته ورواياته في اندلاع الثورة الفرنسية وانبثاق الحركة الرومانتيكية في آن معا . عرف بتمجيده للطبيعة عامة وللطبيعة البشرية خاصة . أشهر آثاره كتاب «في العقد الاجتماعي» Du contrat social الذي كتبه عام (١٧٦٢) ، و«أميل» الذي كتبه في نفس العام .

العقد الاجتماعي : حاول روسو أن يجمع بين سلطة السيد من جهة والحقوق الطبيعة للمواطن الفرد من جهة ثانية ، ولكنه قدم سلطة الحاكم على حق الفرد أحياناً . (الحق الذي يتمتع به كل فرد بالنسبة لأملاكه هو أدنى من الحق الذي يتمتع به المجتمع بالنسبة للجميع) . ويرى أن الإنسان اكتسب في المجتمع الحرية المدنية التي هي جوهرياً حق أدبي ، ونسي الحرية الطبيعية ، الحرية التي قد يتصف بها بلغة مجازية حيوان معزول . وإن الحرية الطبيعية لا تنعدم بفعل العقد الاجتماعي ، بل هي تتحول من نوع من الحرية إلى نوع آخر . وهذا هو أحد مبررات الانتقال من حالة طبيعة يتمتع فيها الإنسان بالحرية والمساواة إلى حالة اجتماعية يخضع فيها لاعتبارات وقيود ومحددات لسلوكه . (٢)

كانت له آراء ثورية عرضته للهجوم من معارضيه . واهتم بقضية عدم المساواة ، وكتب بحثاً عن «جذور وأسس عدم المساواة بين البشر» ، ووصف وصفاً طبيعياً افتراضياً حالة الإنسان الطبيعية حيث تمتع البشر بالمساواة وإن لم تمنحهم الطبيعة

(١) ملحم قربان ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٥ .

مواهب متساوية ، إذ لم يكن أحد خاضعا لأحد ، والكل منعزل عن الآخر . وتلا هذه الفترة بالحقبة التي سماها روسو (الحقبة الذهبية) عندما تآلف البشر بحكم عوامل جيولوجية ، وحيث سادت الحياة الاجتماعية البدائية . وقال روسو بأن الصراع الناشيء عن الملكية الخاصة دفع بالأغنياء إلى ابتكار نظام قانوني كمدخل لحماية ممتلكاتهم . (١)

وأدرك روسو بأن العودة إلى الحياة البدائية والمساواة حيث يسود الإنسان (المتوحش النبيل) مستحيلة ، ولكنه بحث في كيفية تخفيف الظلم الناتج عن عدم المساواة الاجتماعية . واقترح في سبيل ذلك المساواة في الحقوق والواجبات السياسية ، واحترام الإرادة العامة ، وأن لا تعتدي الإرادة الخاصة للأغنياء على حرية الآخرين ، وأن يسود المجتمع نظام تعليم عام وتوجه بموجبه ثقافة الأطفال نحو الإخلاص للوطن والتقشف .

وبحث روسو في العقد الاجتماعي ، في كيفية انتقال الإنسان من حالة الحرية إلى حالة التقيد ، ورأى أن تحقيق المساواة التامة متعذر . وشرح طبيعة العقد الاجتماعي بين الفرد وغيره من الأفراد ـ أي المجتمع والدولة ـ حيث يتم الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المتحضرة عبر تنازل الفرد عن حريته الطبيعية بمحض إرادته للمجتمع – أي الإرادة العامة ـ التي يكون افرد فيها جزءا فاعلاً فيها . ويحصل بالمقابل على الحرية المدنية في إطار قواعد عمل وطبيعة الإرادة العامة . وهكذا فإن العقد الذي تم التوصل إليه بحرية من قبل الجميع يسمح للفرد بأن يرتبط بالمجموع ، وأن يحتفظ بحرية إرادته في نفس الوقت ؛ لأن اتباع الأهواء هو العبودية ، أما إطاعة القوانين التي أسهم الفرد في تشخيصها وسنها فهي الحرية .

واستوحت الثورة الفرنسية من أفكاره الشيء الكثير ، ويمكن رد المبادئ الأساسية للثورة الفرنسية (حقوق الإنسان في الحرية والأخوة والمساواة) إلى روسو ، حتى إن بعض المفكرين الأوروبيين اعتبر روسو بأنه هو السبب الرئيسي في قيام الثورة الفرنسية .

---

(١) فضل الله محمد إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٨١ ـ ١٢٤ .

مونتسكيو Montesquieu (1689 - 1755)

كاتب وفيلسوف فرنسي ، يعد أحد أبرز الفلاسفة السياسيين في القرن الثامن عشر . أهم آثاره كتاب «رسائل فارسية» Lettres Persanes الذي كتبه في عام (١٧٢١) ، ونشره باسم مستعار ، وسخر فيه من المؤسسات الفرنسية الاجتماعية والسياسية في عصره . واهتم بالفلسفة والتاريخ ، وقام برحلة إلى إنجلترا ، وعاد وكتب كتاباً عن (آراء عن أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم) نشره باسم مستعار أيضاً . وأصبح هذا الكتاب جزءاً من دراسة ظهرت عام (١٧٤٨) تحت عنوان «روح القوانين De l'Esprit des Lois» ، وقد درس فيه طبيعة الدولة وعلم القانون ، وكان له أثر بعيد في تطور الفكر السياسي . وأثار الكتاب ردود فعل واسعة ومعارضة ، مما جعله يرد على منتقديه بكتاب آخر سماه (دفاعا عن روح القوانين) ، وحقق نجاحاً كبيراً .

أراد مونتسكيو أن يبين الأسباب الكامنة وراء وجود قوانين معينة في بلد معين وفي لحظة معينة ، وصلة هذه القوانين بالمناخ والبيئة والعادات وغيرها من العناصر السائدة في المجتمع . ووجد أن كل قانون له ما يبرره ؛ لأن كل قانون يتصل بعنصر من عناصر الحقيقة المادية أو الأخلاقية أو الاجتماعية . كما أن كل القوانين يفترض وجود علاقات بينها ، وأن ترابط هذه العلاقات ونظامها هو الذي يشكل روح القوانين . وهذه الروح تكمن كما يقول : «في مختلف العلاقات التي يمكن للقوانين أن تقيمها مع الأشياء ، علاقات مع دستور الحكومات والأخلاق والمناخ والدين والتجارة» . وسمحت تلك الآراء بالانتقال إلى تحديد العلاقات بين القوانين من جهة وطبيعة ومبدأ الحكومات من جهة أخرى ، معتبراً أن القوانين الخاصة تصدر عن المبدأ كما يصدر مجرى الماء عن المنبع . [(١)]

وتعتبر نظرية الحكومات التي بدأ فيها كتابه روح القوانين من أكثر نظرياته شهرة إلى جانب نظرية فصل السلطات ، فهو يميز بين طبيعة الحكومات ؛ أي ما يكونها ، ومبدأ هذه الحكومات ؛ أي ما يحركها ، واستعرض ثلاث حكومات :

أ ـ **الحكومة الجمهورية** : وهي الحكومة التي يملك الشعب فيها بأكمله أو جزء منه حق السيادة ، ويتفرع عنها نظامان : الجمهورية الديمقراطية ، والجمهورية الأرستقراطية . **والجمهورية الديمقراطية** : يمارس فيها جميع المواطنين حق السيادة . **والجمهورية الأرستقراطية** : يكون حق السيادة فيها لعدد قليل من

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٥٣ ـ ٧٤ .

الأشخاص ، وتقوم على الاعتدال في ممارسة اللامساواة .

ب- **الحكومة الملكية** : وهي حكومة الفرد الواحد ، إلا أن الملكية برأيه لا تتطابق مع الاستبداد ؛ لأن الملك يحكم وفق قوانين تطبق بواسطة سلطات وسيطة .

ج- **الحكومة الاستبدادية** : هو النموذج الوحيد الذي يدينه مونتسكيو بشدة . وفيها يحكم الفرد الواحد حسب رغباته دون قواعد وقوانين .

ويظهر مونتسكيو تفضيله للنظام الملكي الأرستقراطي ، وهو ما تمنى أن يسود . وكان أقل اهتماماً بشكل الحكومة من اهتمامه بالمؤسسات ، وأقل اهتماماً بالمؤسسات من اهتمامه بالأخلاق . فالنظرية السياسية عنده هي توازن القوى (لا يوقف السلطة عند حدها سوى السلطة) . ففصل السلطات والأجسام الوسيطة واللامركزية والأخلاق هي وحدها الكفيلة بمنع السلطة من الجنوح نحو الاستبداد وإقامة حكومة معتدلة . وأصبح مبدأ فصل السلطات الذي نادى به ، نظرية دستورية تنادي بها جميع الأنظمة الديمقراطية .(١)

كارل ماركس Karl Marx (١٨١٨- ١٨٨٣)

فيلسوف اشتراكي ألماني . بدأ حياته معارضاً لهيجل ، ولكنه أصبح من أكثر المخلصين لفلسفته ، بعد أن استخدمها وقلبها رأساً على عقب . وحصل على الدكتوراه ، عمل في الصحافة الثورية ، ونشر عدة مقالات عن حرية الصحافة ، عرف عنها بأنها كانت ثورية وحماسية . وجعل من مقالاته قوة في الدفاع عن الاشتراكية ، وهاجم الاستبدادية البروسية ؛ مما دفع بالحكومة إلى إغلاق الجريدة التي عمل فيها .(٢)

زار لندن عام ١٨٤٧ ، ونشر فيها مع أنجلز في العام التالي (البيان الشيوعي) في الوقت الذي كانت تعيش فيه أوروبا شرارة الحرب الأهلية في سويسرا . وعندما عاد إلى بروكسل طردته حكومتها ؛ لأنه كان يؤيد العمال البلجيكيين . وذهب إلى باريس ، وانتخب رئيسا للجنة المركزية للعصبة الشيوعية الإنجليزية - الفرنسية - الألمانية ، التي بدأت تنمو في أنحاء أوروبا . ولكن الحكومة الفرنسية طردته ـ كما فعلت من قبل الحكومتين البلجيكية والسويسرية . واتجه إلى إنجلترا ، وبقي فيها (٤٣)

(1) Iain Mclean , **op. cit**., p.218

(2) Ibid, p . 311.

عاما حتى آخر عمره . وكان مصدر دخله العمل كمراسل أوروبي لجريدة هيرالد تريبيون الأمريكية ، ولكن ما كان يحصل عليه لم يكن كافيا له ولأسرته المكونة من زوجة وأربعة أطفال . وقدم له صديقه أنجلز المساعدة المادية خلال وجوده في لندن ، التي عاش في أفقر أحيائها . وكتب في هذا الوقت الصعب المجلد الأول من كتاب رأس المال ، حيث كان يقضي وقته بمكتبة المتحف البريطاني ، وإعداد المجلدين الآخرين الذين قام انجلز بتكملتهما بعد وفاته .[١]

وتعرف الماركسية بأنها نظرية الاشتراكية العلمية ، منسوبة إلى ماركس المنظم الرئيسي للحركة العمالية الأوروبية في زمانه . والذي اعتبر الصراع الطبقي بأنه المحرك الرئيسي للتاريخ ، وأن جميع ظواهر التاريخ هي بمثابة تعبير عن هذا الصراع . وكتب في بيان الحزب الشيوعي يقول : «إن تاريخ كل المجتمعات لم يكن حتى يومنا هذا سوى تاريخ لصراع الطبقات» .[٢] ولهذا فإن الماركسية ، تهدف إلى بناء مجتمع لا طبقي ، وإن المجتمع الشيوعي اللاطبقي ، هو حصيلة الصراع الطبقي وتتويج اكتمال تطوره . وأن دكتاتورية البروليتاريا (العمال) ما هي إلى طور للانتقال نحو إلغاء الطبقات .[٣]

ويقول ماركس بأن ما يميز الرأسمال في الممارسة الاقتصادية البرجوازية هو استثمار كمية معينة من القيمة ، بحيث تتنامى القيمة الموظفة وتزيد عما كانت عليه قبل الاستثمار ، وهذه الكمية التي تزداد هي ما تعرف بفائض القيمة . وهكذا فإن حركة الرأسمال تبدو في جوهرها على أنها تنمية لكمية نقدية ، وشكل متطور من التداول النقدي . ويقسم ماركس الرأسمال الإنتاجي إلى قسمين :

وسائل إنتاج – قد تكون ثابتة أو متداولة مثل الآلات أو مواد أولية ، وهي وسائل تستهلك خلال العمل . وإلى أجور ، وهي ثمن قوة العمل التي يشتريها الرأسمال لأجل معلوم . ويسمي ماركس القسم الأول من الرأسمال الإنتاجي (الرأسمال الثابت) ويسمي الثاني (الرأسمال المتحول) . وإن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يمكن أن يتطور إلا على أساس إنتاجية كافية للعمل ؛ وهذا يعني أن نتيجة استخدام العمل المأجور ، يؤدي إلى أن تفيض كمية القيمة التي تنشأ من كل عمل إنتاجي عن قيمة قوة العمل نفسه . بعبارة أخرى ، إن جزءاً فقط من العمل المنفق ضروري لإعادة إنتاج

(1) Ibid, pp.311- 312

(2) Ibid, p.312.

(3) Ibid, pp. 157- 163.

قوة العمل البشرية المستعملة (أي المستهلكة) في استمرار العمل ، أما باقي العمل المنفق فيفيد في إنتاج فائض منتوج . أي أن جزءاً فقط من القيمة المنتجة حديثاً يمثل ما في البضائع التي يتعين على العامل أن يستهلكها ليعيد إنتاج قوة عمله ، بينما يؤلف الباقي فائض القيمة . ولفائض القيمة حدٌ أعلى يتمثل بقدرة الطبقة العاملة على العمل ، وحدٌ أدنى يتمثل بقيمة قوة العمل في لحظة بعينها .(١)

سادسا) الفكر السياسي الأمريكي المعاصر

انتقل الفكر السياسي الغربي من أوروبا إلى القارة الأمريكية الشمالية بعد الحرب العالمية الثانية . واهتم الفكر السياسي الأمريكي بقضايا العلاقات والصراعات الدولية . ويعتبر هنتنجتون و فوكاياما من أهم المفكرين السياسيين في السنوات الأخيرة ، هنتنجتون بنظرية صدام الحضارات ، و فوكاياما بنظرية نهاية التاريخ .

صموئيل فيليب هنتنجتون Sammuel P. Huntington

ولد في عام (١٩٢٧) في ولاية مينيسوتا ، وتخرج من جامعة يال الأمريكية ، ولكنه حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد التي يعمل فيها حالياً . ويعتبر هنتنجتون من أكثر علماء السياسة الأمريكيين شهرة ، بسبب آرائه المحافظة والمثيرة للجدل . وبدأت شهرته في نهاية القرن الماضي عندما كتب مقالة توقع فيها أن يتحول الصراع الدولي من صراع بين القوميات إلى صراع بين الحضارات . و كان قد عبر عن أفكاره بشأن مسألة الهجرة في آخر كتبه الذي صدر في شهر مايو (أيار) عام ٢٠٠٤ تحت عنوان (من نحن؟ تحديات تواجه الهوية القومية الأمريكية) ، وهو يحاول من خلاله أن يحدد الملامح الرئيسية لمفهوم (الهوية القومية الأمريكية) ، والمخاطر التي من المتوقع أن تواجهها بلاده من استمرار الهجرات من أمريكا الجنوبية إلى الولايات المتحدة . والخشية من أن تولد تلك الهجرات تقسيم الولايات المتحدة إلى شعبين ، وثقافتين ، ولغتين . وقد أثار الكتاب ردود فعل واسعة داخل الولايات المتحدة وخارجها ؛ بسبب الأفكار اليمينية العنصرية التي تناولها في كتابه ، مما يضيف بعداً آخر للجدل الذي بدأ ولم ينته منذ أن كتب مقالته المشهورة بعنوان (صدام الحضارات) الشهيرة .(٢)

---

(1) Ibid, p. 157j 267J- 293.

(2) www.**al-Majallah** .com list News, 29\3\2007

وكتب مقالته في عام ١٩٩٣ في مجلة (فورين أفيرز Foreign Affairs) الأمريكية المعنية بالأبحاث المتعلقة بالشؤون السياسية الدولية .(١) وأعاد هنتنجتون التعبير عن أفكاره بشكل أكثر توسعا عام (١٩٩٦) في كتابه (صدام الحضارات وإعادة تصنيع النظام العالمي الجديد) . واعتقد أن العالم بعد انتهاء الحرب الباردة يشهد تغيراً ملحوظاً في هويات الشعوب ورموز تلك الهويات ، من هلال وصليب وأعلام وسواها ، ويعتبر أن الصراع القادم سيكون صداماً بين الحضارات ، وسيشكل أخطر تهديد للسلام في العالم ، وأن النظام الدولي المبني على الحضارات هو الضمان الأكيد ضد حرب عالمية حضارية وليست أيدلوجية ولا سياسية أو اقتصادية .(٢)

ويرى أن الدول القومية في زمن ما بعد الحرب الباردة تبقى هي الوحدات الرئيسية الفاعلة في الشؤون العالمية في ضوء عالم ينقسم لثماني حضارات أساسية ، وهي (الحضارة الصينية [الكونفوشيوسية] ، الحضارة اليابانية ، الحضارة الهندية [الهندوسية] ، الحضارة الإسلامية ، الحضارة الأرثوذكسية ، الحضارة اللاتينية ، الحضارة الغربية ، الحضارة الإفريقية) .(٣)

ويرى هنتنجتون أن الحضارة الغربية ستضمحل في عملية بطيئة قد تستغرق أربعمائة سنة ، وهي نفس مدة نهوضها إذا لم تتخذ الإجراءات الملائمة لحماية نفسها ، وأن أدلة بدء الاضمحلال قد ظهرت ؛ لأن الغرب كان يحكم ما يقارب نصف مساحة الأرض (٢٥,٥ مليون ميل مربع في عام ١٩٢٠) لتنخفض في سنة (١٩٩٣) إلى (١٢,٧) مليون ميل مربع ، كما أن الغرب سيطر على (٤٨٪) من سكان العالم عام ١٩٢٠ ، بينما لم يعد يسيطر على أي شعوب خارج أقاليمه ، وأصبح يحتل سنة (١٩٩٣) المرتبة الرابعة بعد الحضارات الصينية والإسلامية والهندية من حيث عدد السكان ، بعد أن أصبحت الشعوب غير الغربية أكثر صحة ، وتحولت نحو المدن والتعليم مما سيترك آثاراً هامة ، ومثال ذلك : أن روزفلت استطاع المحافظة على عرش شاه إيران عندما كانت نسبة المتعلمين (١٥٪) ، بينما لم يستطع أحد في (١٩٧٩) أن

---

(1) Sammuel.P.Hantington, "**Conflicts of civilizations** ".Foreign Affairs 16 (1993) .

(٢) صموئيل هانتنجتون ، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** ، ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف ، ، الجماهيرية العربية الليبية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ . ص ص ٦٣-٦٤ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ص ١١٠-١١٤ .

يمنع الثورة الإيرانية من تحقيق أهدافها بعد أن أصبحت نسبة المتعلمين (٥٠٪) .[١]

إن أشد ما يخشاه هنتنجتون على الحضارة الغربية هو الخطر القادم من تحالف بين الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية ، خاصة في ظل التطور الاقتصادي للحضارة الصينية ، والنمو السكاني للحضارة الإسلامية ، ويأتي مصدر التهديد القادم من هذا التحالف ؛ لأنهما الحضارتان الوحيدتان اللتان لا يمكن إدماجهما في الغرب وترفضان عملية التغريب ، أما باقي الحضارات فإنه من الممكن احتواؤها وإذابتها في الحضارة الغربية .

وأما الحضارة الإسلامية فإنه يرى استحالة احتوائها لكون الإسلام دينا وأسلوب حياة ، ولأن الدولة القومية لا تنسجم مع الاعتقاد بسيادة الله وصدارة الأمة ، ولأن الانبعاث الإسلامي كحركة ثقافية واجتماعية وسياسية ستشكل خطرا على الحضارة الغربية بسبب نظرة العداء التي يحملها المسلمون لها ، ولميلهم للعنف ؛ كون الإسلام ـ كما يبدي هنتنجتون ـ نشر بحد السيف ، كما أن الزيادة في حكومات ذات اتجاه إسلامي والمؤسسات الإقليمية والقوانين والمصارف الإسلامية والمنظمات الإسلامية التي تدعم العمل السياسي ، وتقدم خدمات اجتماعية وثقافية حتى في الغرب بتمويل من الدول الإسلامية الغنية بالنفط ، وازدياد فئة الشباب ، من شأنه أن يشكل المحرك الرئيسي للثورات ضد الحكومات الموالية للغرب التي تحكم بعض الدول الإسلامية ، ويرى أن السبب في ذلك يكون أيضاً في أزمة الهوية التي تنتج عن الاتصالات ، وأجهزة الإعلام ، وارتفاع بنسبة التعلم ، والهجرة من القرى ، وتجد هذه الأزمة حلا لها في الدين .[٢]

نقد أفكار هنتنجتون :

تعرضت أفكار هنتنجتون في صراع الحضارات إلى نقد شديد داخل الولايات المتحدة وخارجها ، وذلك للأسباب التالية :[٣]

١- تقسيم العالم الحديث ، فقد سبقه إليه أرنولد توينبي ؛ حيث قسمها إلى ٢١

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ١٧٢-١٧٥ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ٢١٩-٢٢٣-٢٢٦ .

(٣) محمد عابد الجابري ، **قضايا في الفكر المعاصر** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ص ٨٤- ١١٠ .

حضارة ، بادت ولم يبق منها –وفق تصوره– إلا سبعا ، تتجه نحو الانهيار .

٢– هذا التقسيم يثير تساؤلات حول التوقيت : لماذا بعد انتهاء الحرب الباردة؟ هل هو البحث عن عدو جديد للحفاظ على وضعية القوة العظمى ، وتبرير استمرار سياسيات تكديس القوة؟

٣– غموض معايير التصنيف للحضارات وعدم منهجيتها ، علاوة على عدم انتظام أسلوب الكتاب ، واضطراب تحليلات وتكرار أفكاره ، ومحاولته الدؤوبة لإثبات حضارية الصراع القادم بلا دليل علمي .

٤– التركيز غير المبرر على الحضارة الإسلامية ، وإصدار الأحكام المطلقة عليها ، بتحيز واضح ضدها ، ودعوات صريحة لمواجهتها بحدود دامية .

فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama :

كاتب ومفكر سياسي ، أمريكي الجنسية ، من أصول يابانية ، من مؤلفاته الكتب التالية : (نهاية التاريخ والإنسان الأخير ، والانهيار أو التصدع العظيم ، و أمريكا على مفترق طرق– الديمقراطية والقوة وتركة المحافظين الجدد) . أفكاره قريبة من أفكار تيار المحافظين الجدد وفكرة هيمنة الولايات المتحدة على العالم ، قبل أن يغير تلك الأفكار عام (٢٠٠٧) ، وينتقد سياسة المحافظين الجدد والرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush) الابن ، ويطالب باستقالة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بسبب سياسته في العراق .

وظهرت نظرية فوكوياما التي تقول بأن الديمقراطية الليبرالية تشكل نهاية التاريخ ، أي أنها نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية ، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري . ويوضح ما يقصده بكلمة التاريخ بأنه عملية مفردة متلاحقة وتطورية تصل إلى النهاية ، وهو ذات الفهم للتاريخ لدى هيجل وكارل ماركس ، وإن كان الأول يرى أن نهاية التاريخ هي الديمقراطية ، بينما يرى الأخير أنها الماركسية(1) .

ويرى فوكوياما أن النظام الرأسمالي الحر سيقود إلى الليبرالية السياسية ، ويعرف الليبرالية السياسية بأنها : «قاعدة قانونية تعترف بحريات وحقوق معينة للفرد غير خاضعة لسيطرة الحكومة» . ويقصد بالحقوق المدنية والسياسية والدينية ، أما

(1) Francis Fukyama, **The End of History and the Last Man** , New York, Avon Books, 1992, pp. 8-9.

الديمقراطية فإنه يعرفها على أنها : «الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في أن يكون لهم نصيب في السلطة السياسية ، أي حق كافة المواطنين في الاقتراع والمشاركة في النشاط السياسي»[١] .

وينظر فوكوياما إلى الإسلام على أنه أيديولوجية متماسكة كالديمقراطية والشيوعية ، وأن له معايير أخلاقية خاصة به ، ونظريته المتصلة بالعدالة السياسية والاجتماعية لها جاذبية يمكن أن تكون عالمية . ويرى أن الديمقراطية انتصرت في أنحاء كثيرة من العالم الإسلامي ، ويرى بأن الإسلام ليس له جاذبية خارج المناطق التي كانت في الأصل إسلامية رغم أن خمس سكان العالم يدينون بالإسلام ، فإنه ليس بوسعهم تحدي الديمقراطية الليبرالية في أرضها ، بل إن العالم الإسلامي يبدو أشد عرضة للتأثر بالأفكار الليبرالية ، وقد اجتُذِبت بالفعل عدد من الدول الإسلامية ؛ كون الديمقراطية محط اهتمام جميع الشعوب .

ويرى فوكوياما أن العالم سينقسم إلى قسمين : الأول تخطى التاريخ (عالم ما بعد التاريخ) ، والثاني لا يزال غارقاً في التاريخ . وستكون العلاقات في الدول التي تخطت التاريخ مرتكزة على الاقتصاد كونه المحور الرئيسي للتفاعل بين هذه الدول . ويمكن تخيل أوروبا الديمقراطية متعددة الأقطاب ، وتهيمن عليها قوة اقتصادية ألمانية ، وسيكون التنافس بين الدول اقتصادياً لا عسكرياً ؛ لأن الديمقراطية استطاعت أن تشبع حاجة الإنسان في الحصول على الاعتراف ، وإن كانت الدول القومية ستستمر في عالم ما بعد التاريخ إلا أن العقلانية الاقتصادية ستؤدي إلى تآكل المظاهر التقليدية للسيادة من خلال توحيد الأسواق والإنتاج[٢] .

الانتقادات التي وجهت لنظرية نهاية التاريخ :

لقد أثارت نظرية نهاية التاريخ جدلاً واسعاً ومناقشات كثيرة وتعرضت للانتقادات ، ولعل أبرز هذه الانتقادات هي :

١ . إن فوكوياما ـ وهو مسؤول التخطيط السياسي بوزارة الخارجية (سابقا) ، والباحث السياسي الاستراتيجي الأمريكي ـ اعتقد أن التاريخ في الطريق لنهايته بمجرد انهيار الاتحاد السوفيتي ، متجاهلاً وجود أي بديل آخر أو أي تغيير قد يحدث

---

(1) Ibid., p. 54

(2) Ibid., p 42.

على الصعيد السياسي ومستقبل القوى الإسلامية والتكتلات الإقليمية ، مما جعل البعض ينظر إلى المرحلة المقبلة على أنها مرحلة البداية لا النهاية(١) .

٢ . إن هذه النظرية تشكل غطاءً فكرياً يجسد انتصار النظام العالمي الجديد في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ، متجاهلاً هوة الشمال والجنوب التي زادت اتساعاً ، وبروز القوميات والعرقيات ، وعدم اعتبار أي حدث من الأحداث العالمية أنه ذو أهمية من شأنها التغيير في نظريته ، ودون أن يتطرق لضحايا المجاعات والحصار باسم الشرعية الدولية التي نادى بها النظام العالمي الجديد ، مما جعله نظاماً دولياً قائما على أساس مادي يعاني من أزمة شرعية .(٢)

٣ . ظهور عدائيته للنظام الاشتراكي بشكل بارز مع انحياز وتمجيد للنظام الديمقراطي الرأسمالي ؛ مما ينفي عن فوكوياما الصفة الموضوعية(٣) . ويرى شطب النظرية الماركسية من التاريخ ، والاستفادة من انهيار الاتحاد السوفييتي ، وتأكيد انتصار الليبرالية السياسية والاقتصادية .(٤)

٤ . ارتكاز فوكوياما بتحليله على البعد المركزي الأوروبي ، ورؤية التطور البشري وكأنه خاضع للعالم الأوروبي وأن أوروبا هي المؤثر على هذا التطور ، دون إقامة أي اعتبار للدول الأخرى ، واعتباره أن اتباع الديمقراطية الرأسمالية شرط للانتقال لعالم التقدم ، وكأنه تعميم إجباري لشروط الغرب المنتصر .

٥ . إن الديمقراطية التي يدافع عنها فوكوياما لم تستطع إيجاد حل للمشكلات التي واجهتها – كالتمييز العنصري أو المشكلات الدينية في العالم الثالث– ، وإن كان يدعي أن الخلل في عدم تطبيق مباديء الديمقراطية لا في المباديء ذاتها ، ولذلك فإن الدول غير الديمقراطية هي فقط من ستعاني منها .

واعترف فوكوياما متأخرا بالأخطاء التي ارتكبها بتأييده للمحافظين الجدد ،

---

(١) إبراهيم بوتشيش ، حول مسألة نهاية التاريخ : تأملات في أطروحة فوكوياما ، **مجلة أبحاث ودراسات** ، ١٩٩٩ . ص ٢٣ .

(٢) برهان زريق ، النظام العالمي الجديد ومسألة نهاية التاريخ ، **مجلة الوحدة** ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٥٨-١٥٩ .

(٣) حسين نشوان ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٤) سالم لبيض ، من الاستشراق إلى نهاية التاريخ : الفكر الغربي والآخر ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢١١ ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٢٢٧ .

وتراجع عنها في كتابه الجديد الذي كتبه في مطلع عام (٢٠٠٧) ، بعنوان : (أمريكا على مفترق طرق : الديمقراطية والقوة وتركة المحافظين) الذي قدم فيه نقداً ذاتياً وهجوماً شديداً على سياسة المحافظين الجدد في العالم ، وفي العراق على وجه التحديد .

المحافظون الجدد في الولايات المتحدة

مجموعة من المثقفين الأمريكيين ، استطاعوا أن يؤثروا بـ«مراكز التفكير» Think Tanks الأمريكية إلى أن وصلوا البيت الأبيض في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن . وتعود جذورهم الفكرية إلى الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وعدائهم للشيوعية . بدأت منذ أواخر الستينات ، وتطوير أفكارهم واتجاهاتهم التي أصلت لحركة محددة المعالم للمحافظين الجدد . ومع أن أفكارهم تعكس فكر القلة في المجتمع الأمريكي ، إلا أنهم يمثلون جزءا مهما من النخب السياسة الأمريكية . وتؤكد أفكار المحافظين الجدد على القومية الأمريكية والوطنية الأمريكية . ويؤمنون بالقيم والأمة الأمريكية على أنها القوة الأعظم في العالم ، وأن لها رسالة تريد أن تفرضها على الكون . ويعتقدون أن تلك القيم وهي : الديمقراطية والحرية ، تصلح لجميع شعوب العالم ، ولو عن طريق القوة الحربية . وأنه ليس من قبيل الصدفة أن يكون الله أو التاريخ قد جعل من أميركا أقوى قوة في العالم . فليس قدرها أن تكون أمة ذات رسالة فحسب ، بل قدرها -أيضاً- أن تكون أمة مالكة للقدرة على أداء هذه الرسالة . ويؤمن المحافظون الجدد باستثنائية الأمة الأمريكية بوصفها الأمة الكبيرة الوحيدة في التاريخ التي تتطابق مصلحتها الخاصة مع مصلحة الخير الكوني .

ولقد كتب اثنان من ألمع مفكري اليمين المحافظ الجديد ، وهما وليم كريستول ولورانس كابلان في كتابهما المعنون «طريقنا يبدأ من بغداد» ، أن تميز النظام السياسي الأمريكي ، القائم على مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة ، تجعل من الولايات المتحدة» نموذجاً للعالم بأسره ؛ «لأن ما يميز الفكرة الأمريكية هو صدورها عن مثل أعلى كوني ، لا عن نزعة قومية ضيقة مؤسسة على الأرض والدم» . وأن هذا الأمر يجعل لها الحق في التدخل في الوقت المناسب لفرض تلك القيم . ويرى المحافظون الجدد أن أفكارهم تختلف عن أفكار التوسعية الكولونيالية التي مارستها القوى

الاستعمارية التقليدية في العالم ؛ لأن بلادهم لا تسعى إلى توسيع أراضيها بل إلى نشر أفكارها . وتلك الأفكار مقبولة من البشرية قاطبة ؛ لأن محورها حبّ الديمقراطية وحقوق الإنسان . وعليه لا يتردد المؤلفان في أن يضيفا : «ليس على الولايات المتحدة أن تكون دركي العالم أو شريفه فقط ، بل عليها -أيضاً- أن تكون منارته ودليله . ويرجع ويل هاتن ، مؤلف كتاب «العالم الذي نحن فيه» نفوذ المحافظين الجدد إلى عاملين أساسيين : انهيار الليبرالية الأمريكية ، ووقوع الديمقراطية الأمريكية تحت تأثير أموال الشركات الأمريكية . (١)

ويتوزع المحافظون الجدد على مجموعتين : سياسية تحتل مناصب متنفذة في الإدارة الأمريكية ، كديك شيني نائب الرئيس الأمريكي ، ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد ، ونائبه بول ولفوفيتز ، وريتشارد بيرل . ومجموعة ثانية تضم باحثين وصحافيين ومراكز دراسات ، أمثال إيرفنج كريستول ، أحد الآباء المؤسسين للمحافظين الجدد ، وألف كتاباً عام (١٩٨٣) «تأملات أحد المحافظين الجدد» ، وضع فيه أهم أفكار المحافظين الجدد . و نورمان بودهورتز / رئيس تحرير المطبوعة اليهودية «كومنتري» ، الذي يعتبر من أهم المنظرين للفكر الأمريكي المحافظ .

ومن أهم أفكار المحافظين الجدد :(٢)

١ . يؤمنون بالحرب الوقائية لتحقيق النتائج المطلوبة .

٢ . يؤيدون مبدأ الإمبراطورية الأمريكية وسيطرتها على العالم .

٣ . يؤمنون بأن الكذب أمر ضروري لكي تحيا الدولة .

٤ . يعتقدون بأن الحقائق المهمة حول كيفية إدارة المجتمع لا بد أن تظل بيد النخبة الحاكمة ، ولا بد من إخفائها عن الذين لا يملكون الشجاعة للتعامل معها .

٥ . لا يؤيدون مبدأ الحيادية في شؤون السياسة الخارجية .

٦ . يؤمنون بأن الإمبريالية إذا كانت تقدمية بطبيعتها فهي أمر جيد .

٧ . يؤيدون استخدام القوة الأمريكية لفرض المثل والقيم الأمريكية ، وأن القوة لا تعني استعمالها للدفاع عن أمن البلاد فقط .

٨ . يطالبون بإعادة رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط ، واستخدام القوة لتحقيق ذلك .

---

(١) أميمة عبد اللطيف ، **المحافظون الجدد** ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٢١ .

أسس الفكر السياسي الإسلامي

مقدمة: ما الفكر السياسي الإسلامي؟

سبق أن عرّفنا بالفكر السياسي العام ، ومنه نمهد لتحديد مقصودنا من الفكر السياسي الإسلامي .

فالفكر اجتهاد عقلي بشريّ في الأمور النظرية والواقعية ، قد يتصل بالمطلق الديني ، لكنه -على كل حال- لا يُسوَّى بالأصول العامة المطلقة . والفكر السياسي هو أحد ميادين الفكر الإنساني ، يتميز بتركيزه على دراسة الظاهرة السياسية : تدبير الأمر العام ، والحكم بالحق ، ورعاية الخلق . ولا يخلو فكر سياسي من أصولٍ يبنِي عليها ، ومقاصد يرمي إليها ، ومرجعية يزن مخرجاته على كفتيها ، ولا قيام له بغير ثوابت يرتكز عليها ومتغيرات يتفاعل معها . . . هذه من لوازم الفكر السياسي العامة ، وإنما تتباين أصنافه وتتنوع أطيافه باختلاف هذه المكونات التأسيسية وتعدد أشكال فهمها بين الخبرات البشرية .

والفكر السياسي هو نتاج عمل مفكرين ، وترجمة لأنساقهم المعرفية (تصوراتهم عن الوجود والحياة) ومنظوراتهم المنهجية . ومن ثم **فالفكر السياسي الإسلامي هو مجموع الأفكار وطرائق التفكير المتعلقة بالظاهرة السياسية ، والتي قدمها علماء ومفكرون عبر عصور الإسلام** . وقد انبنى هذا الفكر من خلال تفاعل العقل المسلم مع ثلاث نواحٍ : مع الأصول المرجعية (من القرآن والسُّنة) ، ومع البنى المنهجية التي أنتجتها معارفُ إسلامية أساسية ، بالإضافة إلى التفاعل مع البيئة الحضارية والواقعية التي عاش في ظلها هؤلاء الفلاسفة والفقهاء والمفكرون .

ومن ثم قام بنيان الفكر السياسي الإسلامي على أعمدة أساسية مشتقة من هذه النواحي ، وهي تمثل ثوابت الرؤية الحضارية الإسلامية ، وأصول نسقها التصوّري ، ومنهجيتها العلمية العامة في التعامل مع : النصوص الإلهية والبشرية من ناحية ، ومع : الحياة الواقعية من ناحية أخرى ، والمجال السياسي منها بخاصة . ومن وراء هذه الأسس الثوابت برزت تفاصيل وآراء مفكري الحضارة الإسلامية لتحديد : ماهية السياسة ، وطبيعة الظاهرة السياسية ، وأصول بناء الدولة ، ونظام الحكم ، والعلاقات والتفاعلات داخل الدولة وفيما بينها وبين الدول الأخرى ، وتصور النظام العالمي ، وموقع الدين والثقافة من ذلك ، بالإضافة إلى موضع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية من هذه القضايا . وقد اتفقوا على أمور من هذه ، واختلفوا في بعضٍ منها .

هذا وقد جرت عادة الكاتبين المعاصرين على ذكر عدد محدود من المباديء العامة للفكر السياسي الإسلامي باعتبارها تُجمل أسسه وأركانه ، وهذه المبادىء على قلتها الشديدة والابتسار غالبا في عرضها ، يؤخذ عليها انفراط عقدها ، وافتقادها لرؤية ناظمة تعبر عن عموم الإسلام نفسه من جهة وعن خصوص المجال السياسي من جهة أخرى .

وبناء عليه ، نحاول في هذه المساحة المحدودة أن نعرض رؤيةً موجزة لأهم أسس الفكر السياسي الإسلامي ضمن **منظومة أصول الفقه الحضاري**[1] . والتي تتضمن استعراضًا لأهم أركان الرؤية السياسية الإسلامية ، وخريطة مداخل الفكر السياسي الإسلامي ، ومنظومة قضايا الفكر السياسي الإسلامي (الخلافة نموذجًا) .

أولاً- أركان الرؤية السياسية الإسلامية

لقد تأسست الرؤية الإسلامية -التراثية والحديثة- للظاهرة السياسية على أركان عدة يمكن الإشارة إلى عدد منها على النحو التالي :

(١) هوية إرادية منفتحة :

الهوية هي علاقة الذات بمحضنها ، ومن ثم تحدد موقع الذات مما هو خارج هذا المحضن . وتتميز الهوية في الرؤية الإسلامية بالسمة الاختيارية ؛ حيث يختار الإنسان محضنه الذي يقنع بالانتماء إليه ، ولا تعتمد الهوية بالأساس على عناصر حتمية ولا موروثة . وسؤال الهوية (من نحن؟) ممتد في الإسلام بدءاً من هوية الوجود المحيط (وكون الإنسان مخلوقًا لخالق) إلى هوية الفرد في مجتمعه ، مرورًا بالهوية السياسية والحضارية للدولة والمجتمع والأمة .

فالكيان السياسي -مهما صغر أو كبر- هو أحد تجليات «الوجود الجماعي» الذي لابد للإنسان أن يحدد موقعه منه ، وموقفه تجاهه . وهذا الكيان تتعدد صوره ، لكنه في الرؤية الإسلامية يتمحور حول « **الأمة**» : ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ

(١) أصّل لها بعض المنظّرين المعاصرين باعتبارها نموذجًا أقدر على استيعاب أصول الرؤية الإسلامية في السياسة وغيرها . انظر : د .سيف الدين عبد الفتاح : **مدخل القيم : نحو إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام** ؛ (في) : د .نادية محمود مصطفى (إشراف عام) : **مشروع العلاقات الدولية في الإسلام** ، (القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩٧) .

فَاعْبُدُونِ ﴾ (الأنبياء ٢١/٩٢) . والهوية السياسية هي التي تحدد موضع الفرد -المقيم في كنف الأمة- من الدولة والأمة والعالم وسائر دوائر الانتماء ، وتوثق ذلك بالدين باعتباره منطق التفكير في شؤون النفس والجماعة وموقعهما من الوجود . وهي هوية منفتحة لم تشهد مفاضلةً على أساس من عنصر أو لون أو جنس أو لغة ، لكن الدين أسٌّ فيها يجمع على التوحيد ، ويميز للتحرير والبيان والتحديد . فالإسلام هوية دينية لأهله ، ومرجعية حضارية لمن عاش في ظلاله .

ومن الملاحظ أن قضية الهوية الحضارية لا تبدو بارزة في التراث السياسي الإسلامي بقدر ما تتسع مساحتها في الفكر الحديث . ويرجع ذلك غالبًا إلى أن الهوية كانت في عصور الإسلام السابقة من عالم المسلّمات التي لا إشكال ولا مراء فيها ، بينما اليوم تشهد سجالات ومناظرات واسعة . فقد أدى الاحتكاك الأخير بالحضارة الغربية من موقع المغلوب إلى طرح سؤال الهوية (من نحن؟) بعنف ، وفرضه على ساحة الفكر عبر الأمة ولنحو قرنين من الزمن . ومن هنا ظهرت الأطروحات القومية والقطرية والإثنية والطائفية ، بالإضافة إلى الفكرة العولمية ، ومقولة الانتماء لعالم واحد ، واختلط فيها البعد السياسي المضيق بالبعد الحضاري الواسع أيما اختلاط . واقتحمت الرؤية العلمانية التي تدعو لفصل الدين عن الهوية كثيرا من هذه الأطروحات . ونتج عن هذا جدال واسع فيما بين دوائر الانتماء هذه ، وفيما بينها وبين دائرة «**الأمة الإسلامية**» ؛ واعتُبرت انتماءات متنافية لا متكاملة .

وفي هذا يمكن القول إن الرؤية الإسلامية لهوية الدولة وانتمائها وهوية الأفراد والجماعات داخلها تبرز بعديْن أساسيْن : البعد العقدي ، والبعد الوظيفي :

- فالعقيدة الإسلامية ، بمفهومها الواسع ، وتصورها للإله والكون والإنسان والحياة تعد القاعدة التي تشكل للمسلمين وللدولة والسياسة الإسلامية صورتهم الجوهرية . وهي تجعل المؤمنين إخوة وأمة واحدة مهما نأت بهم الأقطار أو حالت بينهم الحدود السياسية المصطنعة ؛ ومن ثم تفرض عليهم السعي الدائب للوحدة والتضامن .
- أما الطائفة والعِرق والمذهب فهي حلقات هوية وظيفية ؛ أي توظف في إطار المرجعية الإسلامية ؛ فتحتضنها الدولة-القطر- ولا تمنع تواصلها عبر الأمة بل العالم . والقوميات المختلفة (من العربية والهندية والتركية والفارسية والزنجية والأوروبية وغيرها) مساحات انتماء مقبولة ما لم تتعارض مع الانتماء العقدي . وعلى الأمة المسلمة أن تعمل على الاستفادة من انتظام هذه الانتماءات الفرعية

فيما يحقق التماسك العام للأمة ويحول دون تفرقها . وكذلك فإن الإنسانية الآدمية الشاملة هي مرمى دعوة الإسلام ، وهي الساحة الحضارية الأوسع لحركة الدول الإسلامية : أمةً وفرادى[1] .

والخلاصة أن «الأمة» هي مكمن الهوية السياسية الإسلامية ، وفيها وحولها تتلاقى انتماءات أخرى ، توظف وفق مرجعية الأمة ومقاصدها العليا ومصالحها الحيوية .

(٢) عقيدة سياسية دافعة :

الإسلام عقيدة وشريعة[2] . والسياسة وإن كانت قضية معاملات وتشريع -كما عرضها مفكرو الإسلام- وليست من أصول الدين ، لكنها -شأنها شأن كل مجالات الحياة- لابد لها من أصول عقدية وتصورات معرفية . تتجلى هذه الأصول في عدد من العناصر منها :

- الإيمان بأن العلاقة السياسية لا تقتصر على ثنائية الحاكم والمحكوم ، بل لها بُعد متصل بالله تعالى : من وحي وغيب ، ودنيا وآخرة ، يمثل دافعًا للفاعلية والإنجاز وتحمل الأمانة والمسؤولية . ومن ثم الإيمان بأن الحكم المطلق ليس إلا لله ، وأن الحكم النسبي (البشري) يجب أن يتبع المطلق (الإلهي) . وليس لحكومة أو حزب أو فرد أن يدعي أن له أن يفعل ما يشاء بلا مسؤولية ولا مساءلة ، وأن يمنع الناس من رفع المنكر أو حفظ المعروف .
- الإيمان بتساوي الناس -حاكمهم ومحكومهم- أمام الله تعالى ، وأن كلاً منهما مسؤول أمام الله تعالى عن واجباته داخل الدائرة السياسية ، وأن السياسة تكليف للطرفين ، كما جاء عن النبي ﷺ : «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» .
- والعقيدة لا تقتصر على تأسيس السياسة والدولة ، وجعل الوحي مصدرًا للتأسيس والتشريع فقط ، بل تمتد لتؤصل لأوسع مفهوم للحرية والاختيار ، والعدالة والمساواة ، والمسؤولية والمشاركة . فدعوة الإسلام هي تحرير للعباد من عبادة العباد ، ومحاربة لمفهوم «**الطاغوت**» الذي يتمثل في الاتباع الأعمى والمطلق من محكوم لحاكم وما أشبه . وليس لمسلم أن يخضع لطاغوت ، ولا أن يرضى بذلك . فـ(لا

(١) طارق البشري : **بين العروبة والإسلام** ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٨ .

(٢) محمود شلتوت ، **الإسلام عقيدة وشريعة** ، القاهرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ .

طاعة لمخلوق في معصية الخالق) . وليس لجنس أو قومية أو عنصر أن يدعي أحقيته بالحكم والسلطان من دون الناس ، فالسمع والطاعة قرينة بالمعروف ولو لمخلوق ذميم الخلقة .

من هنا كانت العقيدة دافعة إلى التزام القيم ، وإقامة بنيان الدولة ، وإجراء العملية السياسية على منهاج مستقيم ، يعتبر فيه كل مسلم نفسه راعيًا لنفسه ولغيره ، وأنه سوف يُسأل أمام الله تعالى عما استرعاه .

ويتحرك هذا الأمر نحو الدولة فتصير لها سمة عقدية ، ووظيفة عقدية[(١)] بما يتجلى في سياسات وممارسات نحو أفرادها وطوائفهم ، ونحو أمتها من مثل النصرة والموالاة والمعاونة ، ونحو العالمين من الدعاء إلى الخير ، والتعاون على البر ، والمدافعة لما هو شر وضير . فالدولة الإسلامية محملة برسالة الهداية للخلق والإحقاق للحق ، على نحو ما قام به رسول الله ﷺ داخل دولته مع المسلمين ومع اليهود ، وخارجها حين نصر حلفاءه ، ودعا ملوك الدول وأمراءها بدعاية الإسلام .

هذا ، وقد سرت هذه المعاني في الفكر السياسي الموروث وصبغته صبغًا ، وجرى إبرازها بوضوح في الفكر المعاصر ردًا على فكرة علمانية الدولة وفصل السياسة عن الدين والدين عن السياسة ، ودعوى ثيوقراطية الدولة الإسلامية على نحو ما جرى في العالم الغربي حديثًا .

(٣) مرجعية دستورية رافعة :

وإذ تقرر أن السياسة تكليف ، فهو تكليف رافع لمقام الإنسان والإنسانية . والسياسة من ثم فرع عن حقيقة أن الله تعالى استخلف الإنسان في الأرض ؛ ليوحد ربه ، ويزكي نفسه ، ويعمر حياته وأرضه ، يقول تعالى : ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (٦١/١١) – هود . وهذا هو معنى الأمانة التي لاقت من الإنسان مناسبة وقبولاً فحملها : ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (٧٢/٣٣)–الأحزاب .

هذا المعنى الاستخلافي شامل لجميع مجالات الحياة : الاقتصادية والاجتماعية

(١) حامد عبد الماجد ، **الوظيفة العقدية للدولة الإسلامية** : دراسة منهجية في النظرية السياسية ، القاهرة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٩٣ .

والنفسية ، ويبرز بوضوح في الشأن السياسي ، حتى إن **الأمانة والخلافة** تحولتا إلى مصطلحين سياسيين رئيسين في الكتاب والسُّنة وفي الفقه والفكر . فقال تعالى للأمراء : ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (٥٨/٤) – النساء ، وقال رسول الله ﷺ لأبي ذر عن الولاية : «**إنها أمانة**» . وقال : «إذا ضيعت **الأمانة** فانتظر الساعة . قيل : وكيف إضاعتها؟ قال : **إذا وسد الأمر إلى غير أهله**»– الحديث ، والأمر –هنا– هو الحكم . وفي **الخلافة** قال جل ذكره لداود عليه السلام : ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ **خَلِيفَةً** فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (٢٦/٣٨)–الآية . وسمى رسول الله ﷺ الحكام من بعده بالخلفاء ، منهم راشدون وغير راشدين .

وقد اتفق علماء الإسلام على أن بناء الدولة واجب بالنقل وبالعقل ، وعلى أن «الحكم السياسي العام» موضع تكليف ومقامٌ شريف ، شُرع لخلافة النبي ﷺ في حراسة الدين على أصوله المستقرة ، ضد الفتنة والبدعة ، وفي سياسة الدنيا بمقتضى هذا الدين : مبادئه وأحكامه . ومن هنا ترسخ المعنى الوظيفي (التكليفي) للسلطة ، خلافًا لما كان سائدًا من قبل ، في أنظمة أخرى من اعتبار السلطة حظوة ومرتعًا .

ومن هنا اشترط الفقه السياسي الإسلامي في مَن يتولى أمر المسلمين «العلمَ المفضي للاجتهاد» ، وأُمر السلطانُ بالتعلم الديني والدنيوي ؛ لكي يُمكنه الاجتهاد في المستجدات والنوازل بطريقة شرعية ، وأُمر الحاكم بسؤال أهل الذكر فيما لا يعلم ، وبمشاورة أهل الخبرة في سائر أمره وفي صنع القرار السياسي . فإن فعلَ وإلا بقيت المرجعية ونصوصها التي هي بيد الكافة حاكمة وشاهدة عليه بالتقصير والقصور . وعلى قدر التقصير تكون معاملة الأفراد والجماعات ، فلا إقرار لباطل ، ولا طاعة في معصية ، ولا تعاون في إثم ولا عدوان .

واجتمع في هذا التشريع السياسي سمات الشمول والعموم ؛ فاتسع للأزمنة والأمكنة والأحوال المتباينة . ولا زال فقهاء المسلمين يتابعون كل عصر وما يطرأ فيه من جديد الحوادث والأوضاع ، ويمدون الساسة بالرسائل والخطابات ، والكتب والمشورات التي توضح الإطار الشرعي الواجب للحركة السياسية ، وما ينبغي على

الدولة أداؤه ، وما يحق لها استيفاؤه ، فظهر من ذلك أدب غزير على المستوى الدستوري ، والأصولي الفقهي ، والرسائل الفقهية العملية ، وعلى مستوى الفتوى والقضاء[1] .

(٤) قيم إنسانية حاكمة .

الرؤية الإسلامية بعامة رؤية قيمية واقعية ، لا تغرق في المثاليات المحلّقة ولا تسلم بالأمر الواقع أيًا كان . بل تقوّم الواقع بمعايير واضحة وترشد إلى تحقيق الممكن من الإصلاح . وفيما يلي نشير إلى جانب من منظومة القيم الإسلامية التي يؤسس عليها الفكر السياسي الإسلامي :

- ففي أعلى سلم القيم الإسلامية يبرز «**التوحيد**» ؛ فهو عقيدة وقيمة ومقصد ومعيار . وكون التوحيد قيمة وحكمة في المجال السياسي هو الذي يمنح الدولة صبغتها وميزتها ووظيفتها على نحو ما أشرنا .
- ومن التوحيد يتجلى دور الدولة في بناء إنسانها وإعلاء **قيمة الإنسان** على البنيان ، وهذه هي **قيمة التزكية** . والتزكية السياسية تشتمل على عمليات التنشئة والتربية ، وتحرير الوجدان ، وغرس روح الإيجابية والفاعلية في الشعوب والأفراد ، والدفع إلى المشاركة في الساحة السياسية : تأييدًا لحق أو مطالبة به ، أو رفضًا لباطل ، أو تقويمًا لاعوجاج ، أو تعبيرًا عما يعتقد الفرد أو الجماعة أنه صواب وضروري .
- يتصل بهذا بناء الممارسة السياسية على **قيمة العمران** أي إعمار الأرض . ففي المجال العام يتم تخصيص الموارد وتوزيعها بين الناس والوظائف العامة المختلفة ، ويتم توجيه المال والثروات والجهود والأفكار باتجاهات مختلفة يمكن أن تعمّر ويمكن أن تفسد . والسياسة الإسلامية عمرانية بالبديهة ؛ فالله لا يحب الفساد ، ولا يحب المفسدين ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي وعن الإفساد في الأرض بعد

---

(١) على المستوى الدستوري (**الأحكام السلطانية للماوردي** ، وقرب منه حديثًا **فقه الدولة الإسلامية للقرضاوي**) ، والأصولي الفقهي (**الغياثي** للجويني ، وقرب منه د .عبد المجيد النجار ود .سيف الدين عبد الفتاح) ، **والرسائل الفقهية العملية** (**السياسة الشرعية** ، والحسبة لابن تيمية وقرب منه . . . . كتابات عدة في السياسة الشرعية لعبد الوهاب خلاف مثلاً) ، وعلى مستوى الفتوى والقضاء (**الطرق الحكمية** لابن القيم **وإعلام الموقعين** له وقرب منه حديثًا . . . من مدرسة القضاء الشرعي) .

إصلاحها . فالسياسة التي تجور على الأرض – منارها أو زرعها أو حيوانها أو مائها أو هوائها أو سائر ما بث فيها من الخيرات ، ولا ترعى كون الأرض عند المسلمين مسجدا وطهورا – هي سياسة منحرفة ومخالفة .

- وتمثل هذه الثلاثية القيم الإطارية العامة التي تحتضن القيم السياسية وتفرز شبكتها الخاصة : وعلى رأسها قيمة العدل في الحكم ، **والمسؤولية والرعاية ، والالتزام بالواجبات** قبل استيفاء الحقوق . وتحت هذه المظلة تتراتب منظومة واسعة الأطراف من القيم السياسية الإسلامية من : **الحق ، والرحمة ، والتراحم ، والرعاية ، والأمانة ، والمساواة ، والتكافؤ ، والحرية ، والشفافية ، والفاعلية ، والجماعية ، والعزة ، والتواضع الإنساني ، والتطاوع ، والتعاون ، والتدافع ، والنزوع الخيري ، والوسطية ، والاعتدال ، والاستقامة . . . وغيرها** .

ولا شك أن منظومة القيم الإسلامية قد تتلاقى مع قيم حضارات ومذاهب أخرى قديمة وحديثة ، الأمر الذي يشير إلى طبيعتها الإنسانية وقابليتها العالية لتأسيس مشترك إنساني عالمي ، لكن هذا لا يمنع تمايز القيم الإسلامية من جانب آخر ؛ ألا وهو جانب مرجعية الوحي السالم من أي تحريف . ومن ثم تتصل هذه القيم السياسية الإسلامية بالمطلق ، وتعتصم به من التلبيس والتلاعب بمعانيها حسب الأهواء .

(٥) مقاصد عليا حافظة : (سقف العمل السياسي)

المقصد هو الهدف والغاية . والسياسة مقاصد ووسائل ، والوسائل تأخذ أحكام المقاصد ، والأمور بمقاصدها . من هنا عُني العلماء ببيان مقاصد السياسة وارتباطها بمقاصد الشريعة . ففي التعريف الشهير **للإمامة** -كما أشرنا إليه- يتضح أنها وسيلة موضوعة لوظيفة (خلافة النبوة) ، ومن وراء هذه الوظيفة يسعى الساسة إلى **مقصد** كبير مكون من شقين : حفظ الدين بمعناه الجامع ، وتدبير أمر الدنيا بما تشتمل عليه من عام وخاص على الوجه الذي أصَّل له الأنبياء – عليهم السلام .

وترتبط مقاصد السياسة ارتباطًا وثيقا بالمقاصد العامة للشريعة في ضرورياتها التي لا غناء عنها ، وحاجياتها التي تتعسر الحياة بدونها ، وتحسينياتها التي بها جمال الأمور وتمامها . فحفظ الدين والنفس والعرض (أو النسل) والعقل والمال هي جماع مقاصد الشرع والسياسة معًا . ووظائف الدولة إنما هي تحقيق الحفظ لهذه المجالات

الخمسة الشاملة ؛ سواء بدرء المضار والمفاسد عنها وحمايتها على حالتها الصحية ، أو بجلب المنافع والمصالح المتعلقة بها وترقيتها وتنميتها . والمتأمل في جوهر العمل السياسي يجده لا يخرج عن هذا الإطار ، خاصة إذا ما استَوعب جيدًا السعة الدلالية لتعبيرات الدين والنفس والنسل والعقل والمال باعتبارها تشغل حيز الحياة الإنسانية برمتها .

وإذا كان فلاسفة المسلمين من أمثال الكندي والفارابي وابن رشد قد جعلوا «**السعادة**» هي الغاية الإنسانية والسياسية العليا ، فإن تفصيل مفهوم «**السعادة**» تجلى أشمل ما يكون على يد علماء الأصول والفقهاء والنصحاء الذين رتبوا أعمال الدولة وإدارتها لتتجه نحو سعادة الدارين . وإذا كان الحكماء قد جعلوا «الفضيلة» هي وسيلة السعادة وسبيل إدراكها ، فإن علماء المقاصد ترجموا ذلك في ضوء معالم الشريعة وتعاليمها إلى قواعد وأحكام .

ومن خلال المقاصد ترتب الدولة أولويات سياساتها ؛ وتزن أعمالها بفقه موازنات متماسك : فلا يقدم أمر تحسيني على أمر ضروري ، ولا ما يمكن تداركه على ما معجل ويفوت بفوات وقته ، ولا تقدم سياسة تجلب المنافع على سياسة تدفع مفاسد أشد منها . وتتحول المقاصد إلى ثقافة توجه المجال العام والسياسي - حكومةً ومجتمعًا وأفرادًا - فلا ضرر ولا ضرار ، بل الضرر يزال ، ولا يزال بما هو أشد منه ، بل يرتكب أخف الضررين ، والميسور لا يسقط بالمعسور . . . إلى آخر هذه القواعد التي تتعانق فيها المقاصد والقيم والسنن ، وتقوم بعدد من الوظائف المحورية في الساحة السياسية ، نشير إليها في **مستويين** :

- **معرفي** : يتعلق بالتربية السياسية على التفكير بالمقاصد ، وتشكيل الوعي العام على أساس العناية بالأهداف ونفي العبثية ، وإرساء معنى الميزان والاتزان وقابلية السلوك للمعايرة والتقويم .
- **عملي** : حيث توفر المقاصد أرضية ضرورية لتأسيس المجتمع السياسي ، وتدوير عجلة إدارته ، ورسم علاقات مكوناته ، وتحديد الأولويات وإدارة الأزمات ، وحل الصراعات التي تقع بين الدولة والمجتمع وبين سائر القوى السياسية ، وفق معيار عام وعقلاني يتفق مع المرجعية العامة للدولة .

(٦) سنن شرطية قاضية (قوانين الحركة السياسية) .

السنن هي القوانين ومعادلات الحركة في الكون وفي النفس الإنسانية والحياة الاجتماعية . وقد شهدت مسيرة العلوم السياسية الحديثة حرصًا وتركيزًا شديدًا على محاولات استخلاص قوانين الحياة السياسية وآليات الحركة والممارسة فيها ؛ الأمر الذي أسفر عن كثير من الإنجازات والإخفاقات معًا . وفي هذا المضمار نُبذت الأديان والفكر الديني ؛ بزعم أنه منصَبٌّ على المثال والماينبغيات (ما ينبغي أن يكون) دون عناية بما هو كائن وكيف يكون (أي القوانين المفسرة للواقع) . ومن جانب آخر اتهمت رؤية المسلمين للسنن بأنها تعلل بالقضاء والقدر ومن ثم تبرر التواكل والعجز والكسل والاستسلام للطغاة والمستبدين .

والواقع أن جانب السنن في أصول الرؤية الإسلامية يوضح سمة الجامعية والشمول في هذه الرؤية : بين كائن وواجب ، وبين إيمان بقدر إلهي وحفز لفاعلية بشرية ، أي بين إيمان وعمل . فإلى جانب العقيدة والشريعة والقيم والمقاصد تبرز السُّننية وما تقوم عليه من إيمان بالعلِّية والسببية والاطراد والانتظام الكوني ، المبني على الإيمان بحكمة الإله ، وانتفاء العبثية عن أفعاله سبحانه ، لتشير إلى هذه الطبيعة المركبة للعقل السياسي المسلم .

وفي المجال السياسي حرص مفكرو الإسلام على استخلاص الكثير من السنن المفسرة لما هو واقع ، والمنبهة على ما يحتمل وقوعه ، والمقومة للسلوك ، والموجّهة نحو الإصلاح . وأوضح العلماء أن سنن الله تعالى ماضية وعامة ، وأنها شرطية قاضية . فهي ماضية لا تتبدل ولا تتحول سواء في الكون المادي أو في الحياة الإنسانية والاجتماعية ، وهي عامة لا تحابي ولا تجامل أحدًا ، ولا يستثنى من قضائها أحد ، ولا يدفع حكمَها أحد . ومن ثم تتساوى أمامها دولة المسلمين مع سائر الدول والأمم ، ولا يعفي الإسلام أهله من مضي قانون الله تعالى السنني عليهم ﴿ . . . إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءاً فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ (١١/١٣) . ثم هي سنن شرطية قاضية ؛ تقضي بشرطها ، وليست من باب الجبريات ولا الحتميات التي لا دور للإنسان فيها ، بل تقوم على الفعل الإنساني والجزاء الإلهي : من فعل كذا من خير أو شر قوبل بكذا مما يكافئه ويعادله ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا . . .﴾ (٧/١٧) – الإسراء . وما ربك بظلام للعبيد .

ومن سنن السياسة التي أشار إليها العلماء سنن تتعلق بدولة العدل ودولة الظلم ، وسنن التأسيس والبقاء والنماء ، وسنن العطالة والهلاك والفناء ، وسنن الاستبدال ، وسنن التدافع ، وسنن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وسنن التغيير والإصلاح ، وسنن التبديل والإفساد ، وسنن العزة والتمكين ، وسنن الوهن والهوان والمذلة ، وسنن التدبير والتسيير والتأثير . وسنن النصر والهزيمة ، وسنن الغنى والفقر ، وسنن التعاون والتعادي ، وسنن العلو في الأرض ، وسنن الوحدة ، وسنن التفريق .

وأفصح القرآن الكريم والسنة النبوية عن الكثير من سنن الاجتماع السياسي ، كما تتجلى في معرض قص أنباء السابقين : الملأ من قوم نوح ومن عاد وثمود ومدين ، وفرعون وهامان وقارون ، ونماذج داوود وسليمان وملكة سبأ وذي القرنين ، وعزيز مصر أيام يوسف ، وأصحاب الكهف وأصحاب الأخدود ، ومواقف بني إسرائيل وطالوت وجالوت ، ومواقف المسلمين مع نبيهم ومع أعدائهم وانتصاراتهم وهزائمهم .

وقد عني المسلمون عناية خاصة بسنن العدل والظلم في النظام السياسي الداخلي ، وسنن التمكين والانهزام في العلاقات مع الدول الأخرى . واصطبغ الفكر السياسي الإسلامي بهذه الصبغة السننية التي تضافرت مع التشريع وأحكامه في تشكيل هذا الفكر ؛ بحيث يمكن أن يوفر المدخل السنني منهجية لقراءة التراث والواقع الإسلامي (وغير الإسلامي) : فكرًا وممارسة ؛ وأن يصف ويفسر ويحلل ويقوِّم بناء على رؤية واضحة .

(٧) أمة جامعة :

سبق أن أشرنا إلى أن «الأمة» هي مكمن الهوية والانتماء الأساس في الفكر الإسلامي ، وأنها وعاء تحقيق العقيدة وتطبيق الشريعة وتجلي القيم والمقاصد ، وبالأخص على المستوى الحضاري والسياسي . والأمة مفهوم قابل للتعميم على غير المسلمين ، ويشير به القرآن الكريم إلى سائر أصناف الخلق الجماعية : ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم . . .﴾ (٣٨/٦)-الآية . لكنّ «الأمة» بالمعنى السياسي تشتمل على ثلاثة عناصر متداخلة متكافلة : الدين ، والحضارة ، والسياسة .

فالأمة دينياً تعني أن العالم كان أمة واحدة ثم اختلفوا ؛ لينقسم العالم من منظور الدعوة الإسلامية إلى أمتين كبيرتين : أمة استجابة ينتمي إليها كل من استجاب لله

الخالق والرسول الخاتم، وأمة دعوة يتوجه إليه المسلمون برسالة السماء والكلمة السواء ﴿تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ اشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (٣/٦٤). وسبيل المؤمنين مع غيرهم هو أنهم يدعونهم إلى الله على بصيرة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن، إلا الظالمين منهم فلهم شأن آخر.

والأمة الإسلامية بهذا تمتد في التاريخ من آدم أبي البشر فصاعدًا، مارة بمواكب الأنبياء وأتباعهم، إلى أن تكتمل لبناتها بالرسالة المحمدية الخاتمة. وتمتد أرضًا إلى كل موضع فيه مسلم؛ لا تعترضها جغرافيا ولا تاريخ ولا عنصر ولا لغة ولا قومية ولا ثقافة خاصة ولا سياسة. ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (٢١/٩٢).

ولكن هذه الأمة الإسلامية -أصلاً وتاريخًا وواقعًا- اكتنفت ملأً ومذاهب من غير المسلمين ومن أجناس شتى، وقامت تجربة الصهر والتعايش فيها لتنتج حضارة صبغت هذه الأمة بصبغة إنسانية بارزة، فصارت **الأمة حضاريًا** تحتوي بالإضافة إلى ثوابتها مجالاً لحركة الأقوام والنِّحلَ ومشاركتهم في الحياة العامة وفق نظم متعددة. فبينما تقتصر الأمة الدينية على المسلمين، فإنها حضاريًا تتسع لغير المسلمين، وتقدم نموذجًا فريدًا للتعايش السلمي الذي انضبط بالمرجعية أحيانًا وقصر فيها أحيانًا أخرى.

أما من الناحية السياسية فقد عاشت الأمة المسلمة -بالمعنى الديني والحضاري معًا- أحقابًا طويلة في ظل كيان سياسي جامع -سواء بقوة أو بوهن- باسم «الخلافة» و«الإمامة الكبرى». وقام الفكر السياسي الإسلامي عبر العصور في كنف هذا المفهوم؛ مميِّزًا بين الخلافة من جهة والملك والسلطان من جهة أخرى؛ إذ الخلافة شرعية وطوعية في تأسيسها وسيرتها، بينما الملك عضوض، والسلطان جبري. وكذلك ميزوا بين خلافة راشدة وأخرى أقل رشدًا وثالثة فسقت واشتدت وطأتها. ويشهد مفهوم «**الخلافة**» اليوم -ومنذ سقوط آخر الخلافات الكبرى: العثمانية **١٩٢٤م**- نقاشًا واسعًا بين دعاة له ومنكرين، ومحاولات توفيقية لاستعادته في صور مختلفة (عصبة أمم، أو كمنويلث، ...) حفاظًا على الأصل الكبير: **وحدة الأمة**.

وأيًا كان الموقف من الخلافة، فإن التحدي الأكبر أمام وحدة الأمة يتمثل فيما دسه الاستعمار الأوروبي في الأمة من «دول-قومية» قطرية، ونظم حكم وأوضاع داخلية وبينية متنافية تستعصي على مطالب التقارب والتضامن، فضلا عن إمكانات

التوحيد والاندماج . وإذا كان المفهوم الديني للأمة لا يزال يشهد حضورًا من خلال مؤشرات عديدة ، فلقد تراجع المفهوم –سياسيًا وحضاريًا– في قطاعات من الوعي العام إلى الدرجة التي استدعت محاولاتٍ وجهودًا واسعة لإعادة التأصيل له ، والمدافعة عنه .

ثانيًا- خريطة مداخل الفكر السياسي والإسلامي وخصائصها:

تشتمل خريطة الفكر السياسي الإسلامي على عدد من المداخل الرئيسة التي تمثل المسارات الأساسية للكتابة التراثية في السياسة من منظور إسلامي ، وتعتبر أساسات للعديد من خطوط التأليف المعاصر . وقد اشتهر في كل مدخل منها مجموعة من الكتب والكاتبين نطل على بعض من أهمها :

١- المدخل الفلسفي (نموذج الفارابي في آراء أهل المدينة الفاضلة) .

الفلسفة السياسية عبارة عن ممارسة تأملية عميقة في الواقع السياسي وأصوله ، ومحاولة لسبر غور الظاهرة السياسية العامة وما تحتها من جزئيات . وقد كانت أوائل الكتابات السياسية القديمة ذات منزع فلسفي ، سواء منها ما ورد عن فلاسفة الشرق في مصر والصين والهند وفارس والعراق ، أو ما اشتهر من فلسفة الإغريق والرومان .

ويعد أبو نصر محمد بن محمد الفارابي (ت :٣٢٩هـ) من أبرز فلاسفة الحضارة الإسلامية الذي أسهموا في الفكر السياسي ، وتجلت في كتاباته خصائص الطريقة الفلسفية في تناول المجال السياسي . ولد الفارابي بمدينة تدعى فاراب في بلاد ما وراء النهر ، وإليها ينسب ، ونشأ في بغداد حيث كان أبوه يعمل جنديًا . وفي بغداد درس الفارابي العربية والفلسفة والمنطق والطب ، ثم انتقل إلى دمشق فحلب ؛ ليستقر في بلاط سيف الدولة الحمداني . اشتهر الفارابي بفيلسوف المسلمين ، وبالمعلم الثاني ؛ لنبوغه في علوم اليونان ، وبخاصة الفلسفة والمنطق ، ولكثرة شروحه لكتب أرسطو الذي عرفه فلاسفة العرب بالمعلم الأول ،لكنه اشتهر –أيضًا– في الموسيقى : صناعة للآلات (مثل القانون) وتأليفًا وأداءً للألحان ، وأجاد لغاتٍ عدة .

نقل الفارابي الكثير من كتابات أفلاطون وأرسطو واقتدى بهما في الأسلوب وفي أكثر أفكاره وراكم عليها ، وقد استعار الفارابي أسلوب التجريد منهما لكي يرسم صورة الدولة في عصره ، ويوجهها إلى غاية (السعادة) من طريق (الفضيلة) . فكما

فعل أفلاطون يعبر الفارابي عن الدولة باسم «**المدينة**» ، ويعتبرها وحدة بناء «**الأمة**» التي هي بدورها وحدة بناء المعمورة . ويشيد معمارًا متكاملاً للدولة يتألف من :

(١) **مثالٍ أو ناموس مرجعي أشبه بالشريعة التي يأتي بها نبي** (أو الحكمة التي يُلهمها فيلسوف) وهو واضع النواميس ؛ ومن ثم فالنبوة هي الرئاسة الأولى المؤسِّسة للدولة . وإدراج النبوة هنا من أمارات اعتماد الفارابي على مصادر حضارته الإسلامية ، وعدم اكتفائه بما تعلمه عن اليونانيين . لكن مفهومه للنبوة اعتورته بعض المشكلات من مثل القول بأنها مقام يمكن أن يُكتسب بالرياضة الروحية والنفسية . لكن الشيء المهم في هذا الصدد هو اشتراك المدخل الفلسفي مع سائر مداخل الفكر السياسي الإسلامي في التأكيد على أهمية الإطار المرجعي (أي الدستور) في تأسيس الدولة ، وتصنيف الدول والأمم على حسب موقعها من المرجعية المثلى (الشريعة) بين : أمة فاضلة حققت الفضيلة ؛ حيث جمعت بين المعرفة بالشريعة والإيمان بها ، والتبني لها والالتزام بتطبيقها ، وأمم من دون ذلك لم تحقق الفضيلة : فإما جهلت من الأصل ، وإما عرفت وبدلت ، وإما اتبعت غير الهدى فضلت ، وإما عرفت ولم تلتزم ففسقت .

ومن هنا انقسمت الأمم عند الفارابي إلى قسمين كبيرين : **فاضلة** ، **وجاهلية** (أو جاهلة) . ثم تنقسم الجاهلية بين أربع : جاهلة ، وضالة ، ومبدلة ، وفاسقة . على نحو ما سيتبين .

(٢) والمكون الثاني للدولة : **طبقة رئاسية فُطرت على طباع القيادة** ، يؤسسها واضع النواميس ، ويقودها فيما بعده عضو رئيس ، أهم خصائصه أنه يقتفي أثر المؤسس الأول ، (فيما يقارب تعبير الفقهاء عن الإمامة بأنها خلافة عن النبوة) . واتفق الفيلسوف في هذا –أيضًا– مع سائر مفكري الإسلام الذين أوجبوا الإمامة بالنقل ، وأيدوا ذلك العقل والواقع . وتختلف الرؤى في توصيف الرئيس عند الفارابي ، فتارة تراه أشبه بإمام المسلمين المستقيم على منهاج النبوة ؛ أي الخليفة الراشد الجامع لفضيلتي العلم والعمل ، وتارة أخرى تراه أشبه بالحاكم الأفلاطوني ؛ أي الفيلسوف .

والذي يترجح عندنا أن الفارابي لم يكتف بنقل النموذج الأفلاطوني (وإن بدت كثير من مقولاته كذلك ، لا سيما تسميته الرئيس بالفيلسوف ، وتأكيده أنهما بمعنى واحد وتسويته الفيلسوف بواضع النواميس ، وحديثه عن الفطر الجاهزة

باعتبارها شرائط منتهية وناجزة) ؛ فارتباطه بالمعين الإسلامي يتضح حين يصرح بأن الفيلسوف لا تكفيه حكمته الفلسفية لكي يضطلع بمنصب الرئاسة العليا ، حيث تعوزه قدرات عملية ومهارات سلوكية وقيم روحانية ، ويشترط فيه مواصفات أقرب إلى شروط الماوردي في أحكامه السلطانية (من العلم والعدل وسداد الرأي وسلامة الأعضاء والشجاعة) ، وحين يجعل الحاكم تابعًا للمؤسِّس الأول ، الذي هو غالبًا نبي مرسل ، وحين يطعّم رؤيته بجانب صوفي روحاني لا تجده واضحًا عند اليونانيين .

(٣) **وجمهور عامل** : مفطور على الخدمة بدرجاتها ، وليس له من متطلبات القيادة العليا ما يؤهله لها . إن استطالة حديث الفارابي عن فطر رئاسة وفطر خدمة قد يحمل على أنه عنصرية أو طبقية أرستقراطية جامدة ، وقد ينظر إلى رؤيته على أنها يوتوبية تخيلية أو تفكير بالتمني ، ولكن يمكن أن يحمل هذا التصنيف على أنه ينبه إلى مراعاة الاستعدادات والقابليات فيمن يشغل المناصب وتسند إليه الوظائف ، وأن المشكلة تكمن في طريقة تعبير الفلاسفة عن تنظيراتهم حيث يتداخل الوصف والتقرير مع الطلب والتوجيه .

فالفارابي -في مقام الأخلاق- يقرر بإطلاق وتعميم قوِّيْين أن الأخلاق مكتسبة تمامًا ليس منها شيء مفروضًا على الإنسان ؛ وذلك في الأخلاق الحميدة والذميمة سواء ؛ ومن ثم فالمجال مفتوح للترقي والانتقال بين المقامات الرأسية والأحوال الأفقية . ومن ثم فالطبقات إنما هي طوائف ووظائف ، وكلها مهمة ، ولكن بعضها أهم من بعض : فأهم الأعمال -عنده- ما تعلق بأمر الدين (الروح) ، ثم الحكمة (المعرفة) ، ثم اسياسة ؛ لذا فالطبقة الأولى تتكون من الشرعيين والحكماء والساسة ، ثم الخطباء والشعراء والكتبة ، ثم المجاهدين ثم المهنيين ثم الماليين .

(٤) والمكون الرابع والجوهري للدولة هو : **مقصد أعلى** : وهو «السعادة» أو «السعادة القصوى» . فالإنسان الفرد ، والاجتماع الإنساني ، ومنه السياسي -مهما كان- يرمي إلى نيل ما يحب ودفع ما يكره ، وما يحبه هو الخير ، وأعلى الخير هو السعادة . ويبدو أن هذا ليس موضع اختلاف بين الناس ، ويتفق فيه الواجب مع الواقع . إنما يقع الاختلاف في تعيين السعادة ، وتحديد حقيقتها ، فهناك السعادة الحقيقية وهناك السعادات الزائفة . ومن الزيف جعلُ السعادة الصغيرة أو التي

هي خطوة ووسيلة في مقام السعادة الكبرى النهائية . والسعادة النهائية لدى الفارابي هي سعادة الروح بترقيها إلى مقام سماوي ، بحيث تنفصل عن الجسد وطينيته وتصبح جوهرًا خالصًا مثل الملائكة والعقول السماوية ، وبالأخص ما أسماه -نقلاً عن أرسطو- **بالعقل الفعال** . (وهاهنا تلبيسات ومفاهيم مغلوطة اتبع فيها الفارابي تعبيرات أرسطو وأفكار أفلاطون ، وقرر عن الغيب دعاوى ما أنزل الله تعالى بها من سلطان ، علاوة على مخالفات صريحة للوحي) .

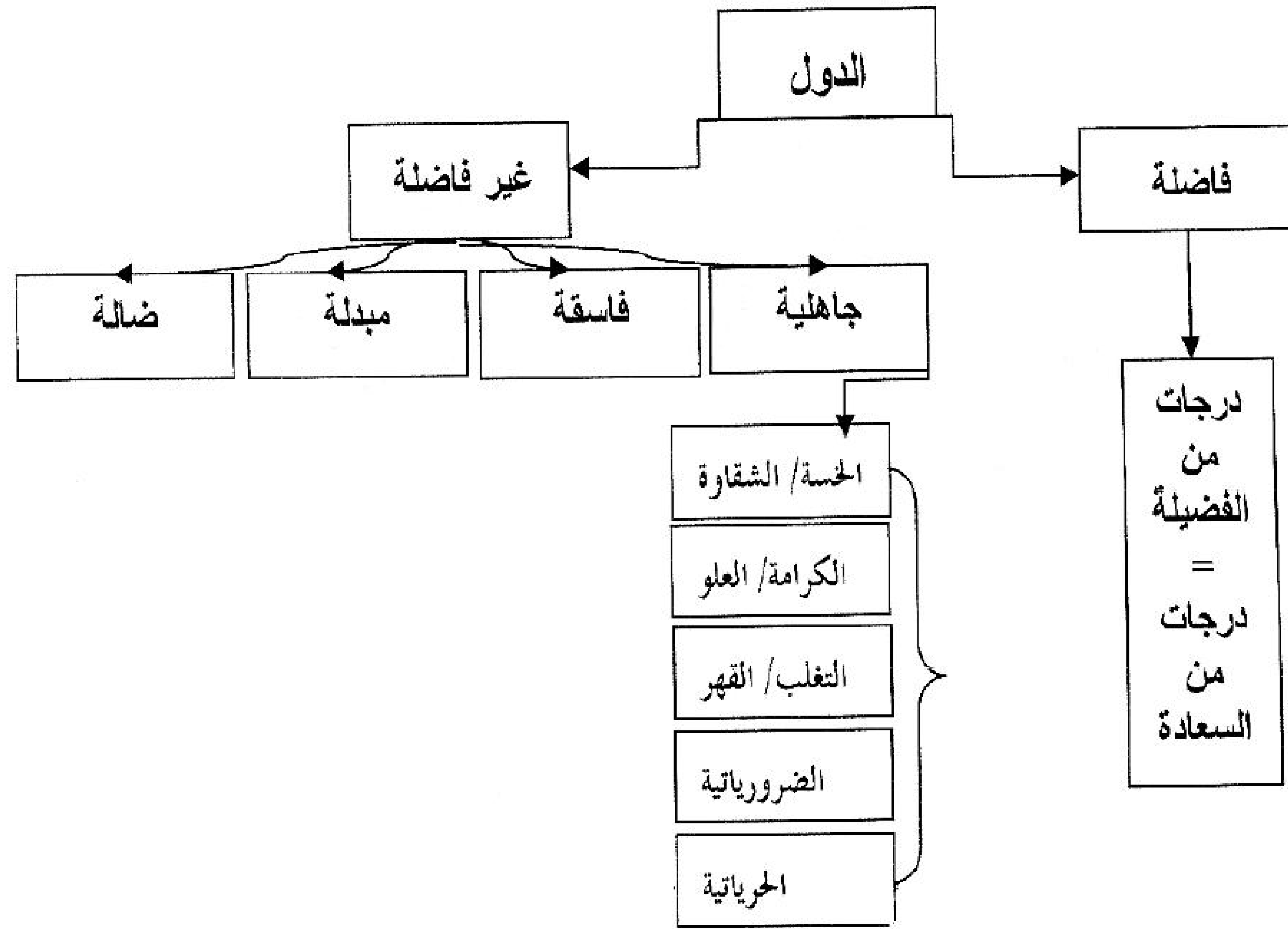
المهم في هذا المقام هو اشتراك الفارابي مع الفقهاء والمفكرين في **غاية الدولة** ، وأن غايتها تتلاقى مع غاية الفرد والخلق ، وأن هذه الغاية تتصل بالله تعالى وأمر السماء ، وأن سعادة الروح مقدمة على سعادة البدن حين تتعارضان ، وأن الجانب النفسي والإرادي من دعائم البناء السياسي التي لا يجوز إغفالها .

لكن اقتراب الفارابي من المصدر الإسلامي في هذا الجانب الغائي يبدو ضعيفًا ، ولا يشفع له اقتراب معاني ما ذكر من المقررات الإسلامية ، فالظاهر أنه قد اكتفى منه بما ناسب منقولاته عن اليونانيين ، بينما ترك من التفصيلات الإسلامية الكثير ، ولم يبدُ حريصًا على أن يستفيد من الوحي في بيان السعادة بمعنى الرضوان الإلهي الأكبر وما يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه . هذا فضلاً عن التزامه بالصياغات (وبدرجة أقل : الألفاظ) المأخوذة عن اليونانيين رغم ما تتسم به أحيانًا من إغراب وغموض .

(٥) **وقيم أساسية** : فالطريق الذي ينبغي سلوكه لتحقيق مقصد الدولة لا يتمثل في استراتيجيات ثابتة أو سياسات متعينة بل في **نوعية** هذه السياسات . وهذه النوعية تتحدد **بالقيم** التي جماعها قيمة **الفضيلة** – والفضيلة هي التزام الشريعة أو المرجع : وعيًا وعزمًا وسعيًا . وتتجلى الفضيلة – ضمن نظام الفارابي السياسي – في إقامة ميزان العدل ، واستيفاء الحقوق ، وأداء الأمانات ، والتعاون على الخير ، والتدافع ضد الشر ، والتسالم العام داخل الدولة وفيما بين الأمم ، ومراعاة مقتضيات الإنسانية المضادة للبهيمية . فالدولة الفاضلة دولة إنسانية قيمية ، وسائر الدول الجاهلية تقع بين حالتي الغابة والحظيرة : يسودها المكر والخداع أو التهارج أو القهر . والقيم يجب أن تتجسد أولاً في رأس الدولة : الحاكم والنخبة ؛ فهم المضغة التي إن صلحت صلح الجسد كله ، والأمر بعكسه .

وبناء على قيمة الفضيلة ، تتأسس الدولة أو المدينة الفاضلة ، وتستبين النماذج المضادة لها .

(٦) النظام العالمي بين الدولة الفاضلة ومضاداتها : إذا كانت المدينة الفاضلة الخالصة -**كما يقدمها الفارابي**- هي رؤية نظرية ، فهي بذلك مثال ومعيار تقاس عليه الدول المتحققة في أحوالها الواقعية . فالدولة الفاضلة لها درجات ، ولها أيضًا مضادات بناء على موقف هذه الدول من السعادة والفضيلة ، فيما يمكن إجماله في الشكل التالي :



إذا كان التفلسف قد ابتعد بالفارابي عن وصف الواقع وصفًا مباشرًا على عادة البحوث الحديثة والتأريخ السياسي ، فإن هذا لا يقلل من قيمة ما قدمه . فقد شيد رؤية منهجية عامة يمكن أن تفسر الكثير من أحوال الصلاح والفساد التي تمر بها الدول والنظم السياسية ، وفي طرحه دعوة لإعادة الاعتبار للتأمل العميق ، والغوص فيما وراء الظواهر لتجلية الحقائق التي تحكم العملية السياسية .

٢- المدخل الفقهي (الماوردي في الأحكام السلطانية والولايات الدينية) .

الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية . وهو لبّ علوم الحضارة الإسلامية ؛ فهو تفصيل أحكام الشريعة وفق الفهم المنهجي لعلمائه . بُني على منهاج رئيس وعميق هو علم أصول الفقه ، الذي يعده بعضهم علم المنهجية الإسلامية الأعظم والأنضج ، بالإضافة إلى استمداد الفقه ، من علوم القرآن (التفسير وغيره) وعلوم الحديث النبوي (الرواية والدراية والشروح) ، وعلوم اللغة وغيرها . وأثرًا عن الشريعة الإسلامية وخصائصها اتسم الفقه بالشمول لسائر مجالات الحياة الإنسانية الفردية والجماعية ، ومنها المجال السياسي ؛ فقد كان الفقهاء هم أبرز من كتب في السياسة عبر عصور الإسلام ، سواء ضمن أبواب المصنفات الفقهية الجامعة من مثل المبسوط والمغني والمجموع . . . في أبواب الإمارة والإمامة ، والحكم والقضاء ، والحسبة ، والجهاد ، وخلافه ، أو في مصنفات مستقلة خاصة بالشأن السياسي ؛ من مثل ما كتبه أبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو الحسن الماوردي وأبو يعلى الفراء وأبو المعالي الجويني وابن جماعة وابن تيمية وابن القيم وغيرهم .

ويعد الإمام أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (ت :٤٥٠هـ) وكتابه «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» أشهر شيء في هذا الباب . وهو القاضي الشافعي الكبير ، ولد بالبصرة (٣٦٤هـ) ونشأ بها ، ودرس علوم الإسلام واللغة والأدب وبرع فيها ، وكان أبوه يعمل ببيع ماء الورد فلُقّب به . وانتقل إلى بغداد للتدريس ، ثم عمل بالقضاء وبالسفارة ، وخالط الحكام والساسة في العصر العباسي الثاني حين كانت الدولة البويهية تسيطر على مقاليد بغداد . وكتب في العقيدة والتفسير والفقه واللغة والأدب ، ولكنه اشتهر بكتاباته السياسية العديدة ، مثل : قوانين الوزارة ، وأدب القاضي ، ونصيحة الملوك ، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر ، ويضم إليها كتابه الماتع «أدب الدين والدنيا» ، ولكن أشهرها -كما أشرنا- كتاب «الأحكام السلطانية» الذي يمثل أنموذج «الفقه الدستوري للدولة الإسلامية» . وهو الذي نركز عليه .

وعلى الرغم من نزعة عقلية وأدبية شديدة الوضوح في منهجية الإمام الماوردي ، فلا يمكن تقريبه أو تشبيهه من التفلسف السياسي الذي مثله الفارابي ، لاسيما في كتابه «الأحكام السلطانية» الذي التزم فيه -بكل وضوح وثبات- طريقةَ الفقهاء في سرد الأحكام الشرعية المتعلقة بكليات السياسة وجزئياتها ؛ مما يبرر اختياره ممثلاً

للمدخل الفقهي في الفكر السياسي .

يتصور الماوردي الدولة جسدًا وروحًا ، والجسد له رأس ورقبة وأطراف وجذع ووسط . فروح الدولة دينها بأوسع معاني الدين بما يشتمل عليه من عقيدة وتشريع وقيم ومقاصد ، ويركز في هذا على التشريع . أما الجسد فهو مكونات البنيان السياسي من الإمام ، الذي هو مركز الدائرة ورأس الأمر ، فالأعوان (من الوزراء وأمراء الأقاليم ، والعمال على المهام من القادة العسكريين والقضاة والنقباء والمحتسبين وعمال الخراج والمظالم والشرطة) ، فالرعية التي هي محل الرعاية والتدبير ، فالمعارضون في الداخل (الخوارج والبغاة والمفسدون) والأعداء في الخارج .

في رؤية واقعية ووصفية أحيانًا يؤكد الماوردي بدهية هذا التكوين السياسي ، لكنه يحرك الآلة التشريعية ليبين ما ينبغي أن يكون عليه أمر كل جزء منها : من شروط الإمام وواجباته وحقوقه ، وشروط الوزراء والأمراء والعمال ، وواجبات كل صنف منهم ، وصلاحياته ، وطرائق التولية والتعيين والاختيار ، ومواصفات عمليات الترشيح والاختيار بالبيعة والقائمين بها من أهل الإمامة وأهل الحل والعقد ، وأساليب العزل والإعفاء والاستعفاء (الإقالة والاستقالة) ، وواجبات الإشراف والرقابة من الرئيس للمرؤوس ، وحدود التفويض والإنابة . هذا بالإضافة إلى التأكيد على الأخلاق والآداب التي ينبغي أن يتحلى بها أصحاب الولايات .

في البداية يُرسى الماوردي مباديء الكليات السياسية المهمة ؛ من مثل : أن الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا (به) ، وأن الساسة بحاجة إلى العلماء وإلى العلم الشرعي ؛ ليعرف «السياسي» طرفي القضية : حقوق الدولة فيستوفيها وواجباتها فيوفيها ، وأن الأصل في تولي السلطة هو الرضا والاختيار بين الحاكم وممثلي الأمة والشريعة من أهل الاختيار (الحل والعقد) ، وأن الأحوال الاستثنائية التي تخالف الأصل يتم احتواؤها تشريعيًا لا بما يقرها بل بما يحركها نحو التزام الأصل قدر المستطاع من باب (**اتقوا الله ما استطعتم**) .

وبناء على هذه الكليات يناقش الماوردي بكل وضوح قضايا حرجة في النظام السياسي الإسلامي ساعتها وإلى اليوم ؛ من مثل : ولاية العهد والتوريث ، وتولي الحكم بالتغلب والاستيلاء ، وحالة الفراغ القيادي ، وما يجب وما يجوز وما يحرم في ذلك وفق اجتهاده . ويتوسع في بيان المسائل الجزئية المتعلقة بأحكام القضاء والجهاد وإقامة الحدود والتعازير ، وعدالة التوزيع السياسي للمزايا (الأعطيات والصدقات) .

ومن الجدير بالذكر أن كتاب الأحكام السلطانية هذا كتب مثله القاضي أبو يعلى الفراء الحنبلي (٤٥٨هـ) معاصر الماوردي ، حتى اعتبروهما كتابا واحدا ، وحاول بعضهم نسبته إلى أحدهما دون الآخر . لكن من المفيد في هذه المسألة الانتباه إلى أن اختلاف مذهبي الإمامين (شافعي وحنبلي) واشتراكهما في وظيفة واحدة (القضاء- وكان الماوردي قاضي القضاة) وتعاصرهما (والمعاصرة حجاب كما يقال) واقتراب الماوردي من السلطة دون الفراء ، كل ذلك لم يبدُ له أثر بارز في آرائهما الفقهية ، الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على أن التفكير المنهجي كان في مرحلة عافية وانتشار ، وأن التعصب المذهبي لم يكن بارزا عند الأئمة الكبار .

وإذا كان أبو يوسف في الخراج قد كشف عن أساسات المالية العامة في الدولة الإسلامية وقواعدها ، وفصَّل محمد بن الحسن في السير الكبير في بيان أصول العلاقات السياسية والعسكرية الخارجية للدولة المسلمة ، فإن الماوردي -في أحكامه السلطانية- يعد أبا الدستور الداخلي للنظام السياسي الإسلامي ، والذي وصله بالخارج في مهام الحماية والأمن والجهاد . وقد حاول الجويني (٤٧٨هـ) فيما بعد إعادة إنتاج هذا الدستور بطريقة أقرب إلى طريقة **الأصوليين** ؛ بالتركيز على كليات الأحكام وقواعدها العريضة التي تمكِّن الحكام والساسة وقادة الشأن العام من الاجتهاد تحت مظلتها ، ومن الواضح أنه كان يطل على ما كتبه الماوردي مدركًا اختلاف الطريقتين . ومما يذكر في هذا أن الجويني نقم على الماوردي ، ولمزه أكثر من مرة ، خاصة في اجتهاد الماوردي وتجويزه تولية الذميين وزارة التنفيذ .

ورغم سعة الكتابة الفقهية في السياسة ، فإن أكثرها مال إلى العناية بجانب من جوانبها أو وظيفة من وظائفها ، كالحسبة ، والقضاء ، والجهاد ، وقسمة الأموال ، كما أن كثيرا منها اتخذ صورة الرسائل المختصرة إلى الأمراء والولاة . وتعد رسالة الشيخ ابن تيمية (٧٢٨هـ) «السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية» من أبدع ما كتب في هذه الصورة وأجمعه ، وتعد بيانًا موجزًا لما ورد في أحكام الماوردي ، لكنها تتميز عما سبقها بمزية مهمة اتسم بها ابن تيمية ومدرسته ؛ ألا وهي الميل إلى التأسيس للنظرية السياسية العامة من الكتاب والسُّنة مباشرة ، ثم التدليل على ما يورده من الجزئيات أيضا بالكتاب والسُّنة وأقوال المتقدمين من السلف . وعلى أثره كتب تلميذه ابن القيم «الطرق الحكمية في السياسة الشرعية» .

٣- المدخل الأخلاقي (الطرطوشي في سراج الملوك نموذجا) .

هو المدخل الأخلاقي ، أو أدب النصيحة ، أو المدخل القيمي النصحي ، أو مرايا الأمراء . يمثل المعلَم الثاني من معالم الفكر السياسي الإسلامي ، حتى لقد اعتبره بعض الدارسين جماع هذا الفكر ومحوره . وهو صنف من الكتابة ينطلق من قول النبي ﷺ : «**الدين النصيحة . قلنا لمن؟ قال : لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم**»- رواه مسلم عن تميم الداري . فقد اعتنى مفكرو الإسلام وعلماؤه بتوجيه النصيحة إلى الملوك والسلاطين والأمراء ، وكثرت الكتب التي جاءت تحت عناوين النصيحة . ولم يكن كتبة هذا الأدب فقط مثقفين أدباء يجيدون صنعة القول والكتابة وحسب ، بل كانوا علماء دين وفقهاء شريعة في نفس الوقت ؛ ومن ثم تجد تداخلاً وتماسكًا واضحًا بين هذا المدخل وسابقه . فمن يطالع مصادر أدب النصيحة ومصادر المدخل السابق (الفقهي) يجد أن الفقه هو النصيحة ، وأن النصيحة هي الفقه . ومن ثم فلن نعدم في الخطاب الأخلاقي النصيحي استكمالاً لأطراف من أمور الفقه السياسي .

ومن هذا المدخل كتابات عديدة مثل : «التاج في أخلاق الملوك» للجاحظ ، وكتاب «السلطان» لابن قتيبة الدينوري ، و«آداب الملوك» للثعالبي ، و«نصيحة الملوك» المنسوب للماوردي و«أدب الدين والدنيا» ، و«تسهيل النظر وتعجيل الظفر» في أخلاق الملك وسياسة الملك له ، و«الذهب المسبوك في وعظ الملوك» للحميدي ، و«الإشارة في تدبير الإمارة» للمرادي ، ولأبي حامد الغزالي : «التبر المسبوك في نصيحة الملوك» ، و«فصل الحلال والحرام» من إحياء علوم الدين له ، و«سراج الملوك» للطرطوشي ، و«الرسالة الحمدونية» لابن حمدون ، و«الشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء» لابن الجوزي ، و«العقد الفريد للملك السعيد» لابن طلحة القرشي .

ونقف أمام الطرطوشي (٥٢٠هـ) وكتابه «سراج الملوك» . فالطرطوشي هو أبو بكر محمد ابن الوليد الفهري ، فقيه سلفي صوفي ، اجتمعت فيه شروط أدب النصيحة بامتياز : من العلم ، والورع ، والزهد ، والشجاعة ، والبلاغة[١] ، وكتابه عمدة في بابه ،

---

(١) يقول عنه ابن خلكان في وفيات الأعيان : (**وكان إماما عالما عاملا زاهدا ورعا دينا متواضعا متقشفا متقللا من الدنيا راضيا منها باليسير . وكان يقول : وإذا عرض لك أمران أمر دنيا وأمر أخرى فبادر بأمر الأخرى يحصل لك أمر الدنيا والأخرى . . . ولما دخل على الأفضل شاهنشاه ابن أمير الجيوش . . . بسط مئزرا كان معه وجلس عليه ، وكان إلى جانب الأفضل رجل نصراني ==**

وهو أكثر استغراقًا من غيره في النصح السياسي ، والعناية **بالحقوق** والتحريج فيها إلى درجة التوسع في النقل للآثار المرسلة والضعيفة لكنها معقولة المعنى مستساغة المبنى . ويمكن أن يعد الطرطوشي من أهم مؤسسي **علم نفس السلطة** ، ولكن جهده هذا لَمّا يُخدم الخدمةَ المناسبة بعدُ . فهذا الخطاب يعد من **أصول علم النفس السياسي** الذي أُهملت صيغته الأخلاقية لصالح الصياغة الوضعية الحديثة الخالية من التوجيه والمواجهة ، والتي لا ترى من السياسة إلا معملاً لإثبات قضايا نظرية لا علاقة لها بالواقع ومتطلبات إصلاحه .

والطرطوشي في كتابه هذا يحيل الأخلاق السياسية إلى علم له مبادؤه ومعالمه ، ونظرياته ونماذجه الوصفية والتفسيرية والنقدية ، فيما لا يتسع المقام لبسطه . **ويحسن إيراد نموذج من هذا الأدب يبين طريقته وخصائصه** . يقول الطرطوشي : «**الباب السابع والثلاثون : في بيان الخصلة التي فيها ملجأ الملوك عند الشدائد ومعقل السلاطين عند اضطراب الأمور وتغيير الوجوه والأحوال :**

«أيها الملك إذا اعتجلت الأمور في صدرك واضطربت عليك القواعد ، ومرجت في قلبك وجوه الآراء» ، وتنكرت عليك المعارف ، واكفهر لك وجه الزمان ، ورأيت آثار الغير ، فلا تغلبنك خصلتان : اترك للناس دينهم ودنياهم ولك الزمان من طوارق الحدثان وما يأتي به الملوان ؛ فقد ترى أن المأمون قال في آخر موافقته مع أخيه الأمين : قد نفذت الأموال وألحت الأجناد في طلب الأرزاق . فقال المأمون : بقيت لأخي خصلة لو فعلها ملك موضع قدمي هاتين ، قيل له : وما هي؟ فقال : والله إني لأضن بها على نفسي فكيف على غيري؟ فلما خلص له الأمر سئل عن تلك الخصلة فقال : لو أن الأمين نادى في جميع بلاده أنه قد حط الخراجات والوظائف السلطانية وسائر الجبايات عشر سنين ، ملك علي ، ولكن

== فوعظ الفضل حتى بكى وأنشد (يا ذا الذي طاعته قربة ⁕ وحقه مفترض واجب) (إن الذي شرفت من أجله ⁕ يزعم هذا أنه كاذب) ، وأشار إلى النصراني فأقام الأفضل من موضعه ، وكان الفضل قد أنزل الشيخ في مسجد شقيق الملك بالقرب من الرصد ، وكان يكرهه فلما طال مقامه به ضجر ، وقال لخادمه إلى متى نصبر؟ اجمع لي المباح ، فجمع له فأكله ثلاثة أيام ، فلما كان عند صلاة المغرب قال لخادمه : رميته الساعة . فلما كان من الغد ركب الأفضل فقتل ، وولي بعده المأمون بن البطائحي ، فأكرم الشيخ إكرامًا كثيرًا ، وصنف له كتاب «سراج الهدى» وهو حسن في بابه ، وله من التصانيف : «سراج الملوك» ، وكتاب «بر الوالدين» ، و«كتاب الفتن» ، وغير ذلك ، وله طريقة في الخلاف) .

الله غالب على أمره . . . . ودخل تحت هذه الترجمة أمر اتفق عليه حكماء العرب والروم والفرس والهند وهو أن يصطنع وجوه كل قبيلة والمقدمين من كل عشيرة ، ويحسن إلى حملة القرآن وحفظة الشريعة ويدني مجالسهم ، ويقرب الصالحين والمتزهدين وكل مستمسك بعروة الدين . وكذلك يفعل بالأشراف من كل قبيلة والرؤساء المتبوعين من كل نمط ؛ فهؤلاء هم أزمة الخلق ، وبهم يملك من سواهم . فمن كمال السياسة والرياسة أن يبقي على كل ذي رياسة رياسته ، وعلى كل ذي عز عزه ، وعلى كل ذي منزلة منزلته ، فحينئذ تكون لك الرؤساء أعوانًا ، ومن دانت له الفضلاء من كل قبيلة فأخلق به أن يدوم سلطانه ، والعامة والأتباع دون مقدميهم وساداتهم أجساد بلا رؤوس ، وأشباح بلا أرواح . . . .»(١) .

ويقتبس الطرطوشي في مواضع من كتب الماوردي وغيره ؛ بما ينم عن سمة التراكم والتواصل في هذا التراث السياسي . ثم إن في هذا النص التنبيه على أن الحقوق لا تستوفى عادة عبر علاقة صماء بين الفرد والدولة ، فبينهما هيئات وسيطة يمثلها قادة الرأي والحركة في المجتمع ، وهو المجتمع الأهلي الذي أرساه المسلمون وعاشوا به زمنًا طويلاً .

وفي المدخل النصيحي ما يشبه التودد المصلحي واصطناع المعروف من الدولة إلى العامة ، ليس على سبيل الرشوة السياسية بل من باب إحقاق الحقوق وتأليف القلوب لكي تستقر الدولة وتستكمل السياسة والرياسة ، وأن يراعى في ذلك الوصول إلى «المواطنين» عبر القنوات التي يألفونها ، لا أن يلغي المعهود لصالح انفراد استبدادي أو تجديد موهوم ، على نحو ما تم في أنظمة حديثة باسم التنمية والتحديث والإصلاح الهيكلي .

ومن ثم يشير الطرطوشي إلى أن السلطة ليست فردًا وإن بدت هكذا . فالسلطان بالأعوان والمقربين مقتد ومتأثر . ومن ثم فإن نوعية هذه النخبة وأخلاقيتها والتزامها قيم العدل والحق والصلاح يمثل شرطًا ضروريًا لكي تجد الحقوق الإنسانية المتعلقة بالأفراد سبيلها إلى النفاذ والتحقق . كما أن هؤلاء القادة المتبوعين يتوجه إليهم خطاب بأن يتحملوا مسؤوليتهم في تحقيق الاتصال الفعّال بين السلطات وعامة

---

(١) أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي ، **سراج الملوك** ، حققه وضبطه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد فتحي أبو بكر ، تقديم د . شوقي ضيف ، المجلد الثاني ، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ط١ ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م) ، ص ص ٤٥٤-٤٥٧ .

الناس ، وأن يكونوا عن الضعفاء مدافعين ، وللمظلومين منصفين ، وللسلطان والمتنفذين ناصحين . لعل أحدًا يمكن أن يصل بين هذا المفهوم الشائع في أدب النصيحة وفي بعض الفقه من أهمية السياق المحيط بالسلطة وأصحابها في عمليات الإصلاح والتوجيه والتأثير الإيجابي على صانعي القرار على نحو ما قد يرام من الأحزاب السياسية والنقابات وما يسمى جماعات المصالح .

ثم يقول : «**الباب التاسع والثلاثون في مثل السلطان العادل والجائر : مثل السلطان العادل مثل الياقوتة النفيسة الرقيعة في وسط العقد ، ومثل الرعية مثل سائر الشذر فلا تلحظ العيون إلا الواسطة ، وأول ما يبصر المبصرون وينقد الناقدون الواسطة ، وإنما يثني المثنون على الواسطة ، وكلما حسنت الواسطة غمرت سائر الشذر فلا يكاد يذكر ؛ . . . ومثل السلطان الجائر مثل الشوكة في الرجل ، فصاحبها تحت ألم وقلق ويتداعى لها سائر الجسد ، ولا يزال صاحبها يروم قلعها ويستعين بما في ميسوره من الآلات والمناقيش والإبر على إخراجها ؛ لأنها في غير موضعها الطبيعي ، ويوشك أن يقلع بالأجرة ، فأين غرر الياقوت من شوك القتاد؟ . . .**»[١] . والمهم في هذا المقام هو استعمال أدب النصيحة مفهوم «المثل» المقابل لمفهوم «النموذج» في العلوم الإنسانية الحديثة ، مع الاعتراف بالفارق ، لكنه وسيلة لإجمال المعرفة إجمالاً مفيدًا وتجسيدها للنظار والناظرين . ومن ثم فإن استعمال الرمز والمثل والقصة من مقويات الخطاب السياسي المتوجه إلى النفوس وجوانياتها ؛ بغية إعانة الإنسان على نفسه قبل أي شيء . وها هنا بدا خطاب النصيحة يتحرك في مساحة يهدرها الخطاب السياسي المعاصر ، رغم أهميتها . تتعلق بالتربية والتنشئة السياسية والتعليم والتأهيل المعنوي للساسة وأرباب المناصب؟

ينهض هذا الخطاب الأخلاقي بالتالي بدور التمهيد اللازم **لثقافة سياسية فاعلة** ، وترسيخها في أعماق النفوس ، كأن الطرطوشي يضيف إلى وجوب المعرفة العميقة والالتزام الشرعي والتراحمية التي تؤسسها التعاليم الفلسفية والفقهية والأخلاقية (المداخل الثلاثة) ضرورة أن تصبح هذه الأمور حالاً دائمة لإنسان هذه الدولة ، وأن يجاهد نفسه ألا تنفلت من بين ضلوعه معاني المراقبة والمحاسبة والمسؤولية أمام الله تعالى قبل الخلق (أو بالتعبير المعاصر : قبل المواطنين) . وهو أمر يجب أن يكتنف دعوات الإصلاح التي تتسابق إليه الدول النامية اليوم تحت راية

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٤٦٠-٤٦١ .

الإصلاح الديمقراطي ، باعتباره مناخًا إنسانيًا واجبًا قبل أن يكون «مقررًا دراسيًا» في سياق الوضع التعليمي الراهن غير المحفز .

ومما يشار إليه في هذا الصدد أن الطرطوشي أهدى هذا الكتاب إلى المأمون بن البطائحي الذي أخرجه من السجن بعد وفاة الأفضل بن بدر الجمالي الذي كان قد اضطهده وحبسه ؛ مميزًا بذلك بين إسداء النصيحة العالمة الصادقة وبين الاكتفاء بتملق السلطان ومديحه . ومن ثم فلم يكن هذا النمط من الخطاب من باب الوعظ غير المؤثر ؛ بل الأقرب أنه إعمالٌ للكلمة في مخاطبة «**النفس**» التي تحكم الناس والتي تعارك السياسة .

٤) المدخل العمراني (ابن خلدون في مقدمته) .

ابن خلدون (٨٠٨هـ) هو عبد الرحمن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد الحضرمي الأشبيلي التونسي المولد ، ثم القاهري ، المالكي ، عالم أديب مؤرخ حكيم . ولي كتابة السر في فاس ، ورحل إلى غرناطة وبجاية في الأندلس ، واعتقل ، وتقلبت به الأحوال إلى أن رجع إلى تونس فأكرمه سلطانها ثم وشي به عنده ، ففر إلى الشرق ، وولي قضاء المالكية بالقاهرة ، وكان ممن رافق العسكر إلى تيمورلنك ، وتوفي بالقاهرة . وقد اشتهر بمقدمته .

وفي المجال السياسي اتخذ ابن خلدون طريقةً متميزة تبدأ من المؤرخ ، وتمر بالفقيه والأديب ، لكنه يتجه إلى وجهة أخرى ؛ وهي : **بيان النواميس الاجتماعية والسياسية التي تحكم الكثير من ظواهر هذا الميدان** . يمكن أن يقرب ذلك من التفلسف السياسي ؛ لاشتراكهما في النظر العميق في الواقع العام ، والبحث عما وراء الأحداث من علل ومناطات تفسر الواقع وتستشرف المتوقع ، **وتؤسس للحكمة السياسية** . بيد أن الحكمة التي ينشدها ابن خلدون تتميز بالخاصّة العملية على خلاف الحكمة النظرية التي رأينا الفارابي يمهد أرضيتها .

والحكمة العملية الخلدونية مشربة بخصائص التراث السياسي الإسلامي العامة من : القيمية ، والغائية ، والعملية ، والواقعية ، المرتبطة بالمصدر الموحى ومنهجية فهمه .

تلفت القراءة الأولية لمقدمة ابن خلدون الانتباه إلى أن مفهومه **للإنسان** لا يقتصر على المسلم ، وإن لم يجرده من الدينية مطلقًا ، لكنه ركز على صفات عامة لا

تتعلق غالبًا بالفرد بقدر ما تتصل بالجماعة والدول والطور التاريخي والحضاري الذي تمر به من جهة والظروف المادية والمعنوية التي تحيط بهذه الجماعة وتأثير ذلك على علاقات عناصرها ، وعمليات الأخذ والعطاء المتبادلة بينهم ، لا سيما العلاقة بين الراعي وأرباب الملك من جهة والرعية وأرباب الصنائع والمعايش من جهة أخرى ، بالإضافة إلى علاقة الأمة برمتها حضارياً بالأمم المتصلة بها .

وابن خلدون من ثم يتميز بحكاية الحال لا فقط الدعوة إلى المثال . فمنطلقه التاريخي ، وغايته التقنينية (السُّننية) تجعلنا أمام حالة علمية منهجية متميزة ، تبتعد كثيرًا عن الصبغة القانونية الإنشائية (الآمرة الناهية) ، وتقترب كثيرًا من الخطاب الوضعي في العلم الإنساني الحديث ، مع الفارق الشديد المتعلق بالمرجعية .

ينطلق ابن خلدون من معرفة فقهية عميقة نحو معارف واقعية منشودة : « . . . لما تبين أن حقيقة الخلافة نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا ، فصاحب الشرع متصرف في الأمرين : أما في الدين فبمقتضى التكاليف الشرعية التي هو مأمور بتبليغها وحمل الناس عليها ، وأما سياسة الدنيا فبمقتضى رعايته لمصالحهم في العمران البشري . وقد قدمنا أن هذا العمران ضروري للبشر وأن رعاية مصالحه كذلك ؛ لئلا يفسد إن أهملت . وقدمنا أن الملك وسطوته كاف في حصول هذه المصالح . نعم إنما تكون أكمل إذا كانت بالأحكام الشرعية ؛ لأنه أعلم بهذه المصالح . فقد صار الملك يندرج تحت الخلافة إذا كان إسلامياً ويكون من توابعها . وقد ينفرد إذا كان في غير الملة . وله على كل حال مراتب خادمة ووظائف تابعة تتعين خططًا ، وتتوزع على رجال الدولة وظائفَ ، فيقوم كل واحد بوظيفته حسبما يعينه الملك الذي تكون يده عالية عليهم ، فيتم بذلك أمره ، ويحسن قيامه بسلطانه . وأما المنصب الخلافي (من الخلافة) ، وإن كان الملك يندرج تحته بهذا الاعتبار الذي ذكرناه ، فتصرفه الديني يختص بخطط ومراتب لا تعرف إلا للخلفاء الإسلاميين»(١) .

ومن هذا المدخل يميز بين الوظائف الخلافية (من الخلافة) ، أي التي هي مقتضى الطلب الشرعي ، الوظائف (الملكية) التي استحدثها الملوك والسلاطين غير العالِمين بالأحكام سياسة وتحقيقًا لمقاصد رأوها ، وفرضها عليهم تطور العمران والاجتماع

(١) عبد الرحمن ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ، تحقيق حامد أحمد طاهر ، (القاهرة : دار الفجر للتراث ، ط١ ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م) ، ص ٢٧٦ .

البشري . وبناء عليه يتجاوز ابن خلدون حديث الأحكام المتعلقة بالعدالة[١] واستيفاء الحقوق العامة ومؤسساتها -وهو الفقيه القاضي المالكي المستوعب لها- ليتتبع قصة تطور هذه المؤسسات في التاريخ الإسلامي حتى وقته هو ؛ بما يبين كيف كانت الأمور تتراوح بين صعود وهبوط ، كما تتراوح بين خلافة على المنهاج ، وسلطنة ومُلك حين تكون السياسة عقلية مستقلة عن الاستهداء بالوحي . فيقول عن القاضي : «**وأما أحكام هذا المنصب وشروطه فمعروفة في كتب الفقه ، وخصوصا كتب الأحكام السلطانية . إلا أن القاضي إنما كان له في عصر الخلفاء الفصل بين الخصوم فقط ، ثم دفع لهم بعد ذلك أموراً أخرى على التدريج بحسب اشتغال الخلفاء والملوك بالسياسة الكبرى . واستقر منصب القضاء آخر الأمر على أنه يجمع مع الفصل بين الخصوم استيفاء بعض الحقوق العامة للمسلمين بالنظر في أموال المحجور عليهم من المجانين واليتامى والمفلسين وأهل السفه ، وفي وصايا المسلمين وأوقافهم وتزويج الأيامى عند فقد الأولياء على رأي من رآه ، والنظر في مصالح الطرقات والأبنية وتصفح الشهود والأمناء والنواب ، واستيفاء العلم والخبرة فيهم ، بالعدالة والجرح ليحصل له الوثوق بهم ، وصارت هذه كلها من تعلقات وظيفته وتوابع ولايته . وقد كان الخلفاء من قبل يجعلون للقاضي النظر في «المظالم» ، وهي وظيفة ممتزجة ، من سطوة السلطنة ونصفة القضاء . وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين ، وتزجر المعتدي وكأنه يمضي ما عجز القضاة أو غيرهم عن إمضائه . ويكون نظره في البينات والتقرير واعتماد الأمارات والقرائن ، وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق ، وحمل الخصمين على الصلح ، واستحلاف الشهود وذلك أوسع من نظر القاضي . . . .**»[٢] .

وبالمثل يتحدث عن هيئة الشرطة والحسبة وديوان المظالم وغيرها ؛ ليوضح أن تطور إعمال العدالة قد ارتبط بطبائع أهل كل زمان ، وسعي الساسة لمواكبة المستجدات ووصلها بما كان ، فانتقلوا من الفصل القضائي العادي بالبينة التي هي

(١) للعدالة عند ابن خلدون مدلول خاص باعتبارها مصطلحًا ، فيقول : «**العدالة : وهي وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه . وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم ، تحملا عند الإشهاد ، وأداء عند التنازع ، وكتبا في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معاملاتهم . .**» ، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٧٩-٢٨٠ .

الشهود وبالأيمان ، إلى نظر المظالم بإجراءات مزيدة في الزجر وطلب المزيد من الأدلة وتمحيصها ، ثم إلى العقوبات الزاجرة حتى قبل ثبوت الجرائم .

ومن ثم فالقوانين التي يعنى بها ابن خلدون في فهم الدول السلطانية والملوكية التي أخذت من تاريخ المسلمين أكثر قرونه ، ليست القوانين الشرعية والمسالك الاتباعية ، إنما هي قوانين العمران وسنن الملك العادية التي محلها الواقع لا النص . كأننا أمام أوجست كونت أو دوركايم ، أو كأنهما من أحفاد هذا المنطق . لكن الحقيقة أن ابن خلدون يعود في مقامات عديدة ولا يجعل منطقه التكويني هذا أحاديًا ، بل يجدل على حبل واقعيته حبل القيم والمقاصد ، ولا يعرضها مفصولة تمامًا عن هذا المنطق . ومن أهم المواضع التي برز فيها هذا الوصل اللطيف : قضية العدل والظلم وعلاقتها بالعمران . ونرى فيها كيف يصطلح العلامة ابن خلدون مع كل من الفقهاء والنصحاء وأدبهم ، وكيف يُبدع رؤيته العبقرية الجامعة بين تمحيص ما هو جارٍ على حكم السنن ، وإعمال ما واجب الاتباع من الآيات والسنن . يقول :

«الفصل الثالث والأربعون : في أن الظلم مؤذن بخراب العمران : اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها ؛ لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم . وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك . وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب ، فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها . وإن كان الاعتداء يسيرًا كان الانقباض عن الكسب على نسبته . والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين . فإذا قعد الناس عن المعاش ، وانقبضت أيديهم عن المكاسب ؛ كسدت أسواق العمران ، وانتقضت الأحوال ، وابْذَعَرَّ الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها ، فخف ساكن القطر ، وخلت دياره ، وخربت أمصاره ، واختل باختلاله حال الدولة والسلطان ، لما أنها صورة للعمران تفسد بفساد مادتها ضرورة .

. . . ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور ، بل الظلم أعم من ذلك . وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقًا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه .

فجباة الأموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة ، والمنتهبون لها ظلمة ، والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغصاب الأملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابه الآمال من أهله .

واعلم أن هذه هي الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم ، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري ، وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة ، من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال . فلما كان الظلم كما رأيت مؤذنا بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران ، كانت حكمة الحظر فيه موجودة ، فكان تحريمه مهما . وأدلته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر»(١) .

إن العدوان على حقوق أعضاء الدولة إنما هو إيذان بخراب ينال العمران : الدولة والسلطان ، والمجتمع والاقتصاد ، وبينها خراب الهيئات النفسيانية على نحو ما أوضح الفارابي من قبل (**وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك**) .

والفقيه الحضاري يتنبه لكليات السياسة وما يعرض للأمة برمتها من عوارض الخراب التدريجي من خلال متابعته لما يجري على الكليات الخمس الضرورية بمعانيها الواسعة من تغيرات وتخريبات ، وبما يلاحظه من انخرام المقاصد الأساسية بانتقاض وسائلها ومؤسساتها وأشخاصها ، وبتدهور القيم التي تحوطها والتي تدفعها إلى مرامها . والفقيه بالشرع والأحكام هو الذي يفصل فيها ، ويبين ما أصاب جزئياتها الدقيقة من خلل ، ويتابع الحوادث التفصيلية بالتحليل والتحريم ؛ حتى إذا قدر للعمران أن يتعافى ، كان ذلك بطاعة الدولة للفقيهين الناصحيْن .

لكن معضلة الإنسان والسياسة **والحقوق** الحائرة بينهما أن **الظلم لا يقدر** على منعه أو دفعه أو رفعه إلا الذين هم أقدر على إيقاعه ؛ لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان . **ولو كان كل واحد قادرا عليه لوضع بإزائه من العقوبات الزاجرة ما وضع بإزاء غيره من المفسدات للنوع ، التي يقدر كل أحد على اقترافها من الزنا والقتل والسكر . إلا أن الظلم لا يقدر عليه إلا من يقدر عليه ؛ لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان ، فبولغ في ذمه وتكرير الوعيد فيه ، عسى أن يكون الوازع**

(١) نفسه ، ص ص ٣٥١ - ٣٥٣ .

فيه للقادر عليه في نفسه . «وما ربك بظلام للعبيد» .

وبذا تتجمع المياه من الروافد الأربعة في مصب واحد ، وتتجلى عند ابن خلدون الجامعية التراثية في تناول قضية السياسة والدولة (بأصولها وهويتها وبقيمها وغائيتها وأحكامها ومرجعيتها) والحقوق والواجبات برؤيتها التبادلية التراحمية .

وبعدُ ، فلقد اصطلحت المداخل الأربعة في الفكر السياسي الإسلامي مع نفسها في بناء رؤية مركبة عن المجال السياسي ، مع ما تميز به كل منها من طريقة في الأداء ، وتحاورت جميعها مع النص والواقع والعقل . ولا شك أن هذا العرض التراثي له أصداء في كهود التجدد الحضاري الراهنة بعامة وفي العلوم السياسة بخاصة . فدارس السياسة والسياسي ورجل الدولة المعاصرون يتعلم كل منهم من هذا الفكر كيف ينعم النظر فيما ينطلق منه من هوية ، وما يحيطه من فلسفة وتصور وعقيدة ، وما يوجهه من مرجعية ، وما يتأسس عليه من منهجية ، وما يحمله من قيم ، وما يتغياه من مقاصد ، وما يعيه من سُنن ، وما يمثله من حضارة ومن أمة ومن تاريخ وتراث ، وما يعاركه من واقع حاضر داخل الأوطان وخارجها .

ثالثًا- منظومة قضايا الفكر السياسي الإسلامي (الخلافة نموذجًا)

بالإضافة إلى الأسس التي ينبني عليها الفكر السياسي الإسلامي والمداخل المنهجية لتناول الظاهرة السياسية ، تتجلى حزمة من القضايا والمسائل الأساسية التي أكثر مفكرو الإسلام من تناولها والخوض فيها ؛ من مثل قضايا : الخلافة ، والبيعة ، والدستور أو تطبيق الشريعة ، والشورى ، والديمقراطية ، والخروج ، والثورة ، والعدل السياسي ، والمساواة ، والمالية العامة ، ونطاق تدخل الدولة في الاجتماع والاقتصاد ، والولاء والبراء السياسي ، والجهاد ، وموقع الذميين وغير المسلمين عامة من الدولة الإسلامية ، ومكان المرأة من النظام السياسي ، وهكذا .

وفيما يلي يمكن استعراض الاتجاهات المختلفة في تناول قضية مركزية مثل قضية «الخلافة» معايرةً على أسس الفكر الإسلامي ومداخله ؛ لبيان مدى خصائص الرؤية الإسلامية نفسها : موروثها وحديثها ، بالإضافة إلى ما تشترك فيه وما تفترق عن الرؤية الغربية والوضعية المعاصرة .

فالخلافة مفهوم مركزي في منظومة الفكر السياسي الإسلامي ، تبدأ من عقيدة الاستخلاف الإنساني التي تصور الحياة البشرية عامة باعتبارها عملية استخلافية ،

يناط فيها بالإنسان أن يعمر الأرض ، ويقوم على إصلاحها ، ويحقق مراد الله تعالى فيها ؛ انطلاقًا من قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً . . . ﴾ (٢/٣٠) . وارتبط مفهوم الاستخلاف بالعمران والتزكية والأمانة وإقامة العدل والميزان . وأخذت الخلافة من بعد ثلاثة مدلولات تتدرج في ارتباطها بالشأن الحضاري والسياسي :

١- خلافة الأمم والأقوام بعضها بعضا : كما في قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٦/١٦٥) ، وقوله : ﴿قَالُواْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِينَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (٧/١٢٩) ، وقوله : ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُواْ الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الأدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مُّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يِقُولُواْ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ وَالدَّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ (٧/١٦٩) ، وقوله : ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ (١٠/١٣) ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلائِفَ فِي الأَرْضِ مِن بَعْدِهِم لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (١٠/١٤) ، وقوله : ﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلائِفَ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾ (١٠/٧٣) ، وقوله : ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلاَ تَضُرُّونَهُ شَيْئًا إِنَّ رَبِّي عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَفِيظٌ﴾ (١١/٥٧) ، وقوله : ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاء الأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (٢٧/٦٢) ، وقوله : ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الأَرْضِ فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَلاَ يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلاَّ مَقْتًا وَلاَ يَزِيدُ الْكَافِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلاَّ خَسَارًا﴾ (٣٥/٣٩) .

٢- خلافة التمكين للمستضعفين بعد انقضاء دولة المستعلين عليهم : كما في قوله تعالى ووعده للمؤمنين : ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لاَ يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٢٤/٥٥) .

٣- خلافة الحاكم على دولة أو قوم من الأقوام : كما في قوله تعالى لداود عليه السلام : ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلاَ تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (٣٨/٢٦) ، واستخلاف موسى لأخيه هارون -عليهما السلام- في بني إسرائيل : ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلاَ تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ (٧/١٤٢) . وقول النبي ﷺ : (إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وإنه لا نبي بعدي) . البخاري عن أبي هريرة .

واتخذت الخلافة مع الرسالة الإسلامية معنى سياسيًا خاصًا ، يتعلق بالإمامة العظمى والرئاسة الكبرى لعموم أمة الإسلام ، وقُصد بها «خلافة النبي والنبوة» ، فيما صاغه الماوردي وتابعه عليه سائر مفكري الإسلام من قوله : **الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا (به)** . فصارت الخلافة لقبًا على الوظيفة العليا في النظام السياسي الإسلامي من جهة ، وعلامة وشرطًا لاستمرار الوحدة السياسية لأمة الإسلام من جهة أخرى . ومن هنا عرف قادة الأمة بالخلفاء لنحو ثلاثة عشر قرنا ونصف ، وكان منهم راشدون ومهديون وغير ذلك ، إلى أن تم إعلان نهاية آخر خلافة إسلامية (الخلافة العثمانية) عام ١٩٢٤ .

ومع تحول الخلافة من المفهوم ذي المعنى إلى اللقب المجفف من مغزاه ، بانتقالها من الخلافة الراشدة إلى الملك العضوض فالجبرية القاهرة باسم السلطنة وما شابه ، على نحو ما أوضح ابن خلدون ، بادر الفكر الإسلامي بالعمل على تأصيل مفهوم الخلافة ، وتجلية أسسه ، والتنبيه على ضرورة حفظه مما علق به سواء من التاريخ والسير المخلة أو الأفكار والرؤى المضلة (الاستشراقي والتبعي) .

فالخلافة الإنسانية العامة التي تقوم على مبدأ التوحيد لله والعمران للإنسان والأكوان ، تؤصل لهوية حضارية عامة ، قوامها المساواة الإنسانية ، وربط التكريم بالتقوى والعمل الصالح ، وتحمل الأمانة وأدائها إلى أهلها . فإذا كانت الهوية هي التي تغرس جذور وحدة الأمة ، فالخلافة السياسية تقيم سياجها الحافظ . ومن ثم فالخليفة رمز لتماسك أقطار الأمة ، ومن أول مهامه حفظ عقدها من الانفراط .

وينطلق عمل الخليفة من عقيدة ومرجعية مشتركة مع الجماهير والقوى السياسية المتنوعة ، حيث يقر بمحدودية سلطاته ، وأن صلاحياته محكومة من كل جهة بأصول الإيمان ، وقواعد الشرع ، وقيم المجال العام ، ومقاصد السياسة الشرعية . وترتبط شرعية نظامه ورضاء العلماء وعامة الناس عنه بالتزامه حدود الله التي هي حدود لا قيود ، وضوابط لا ضواغط .

واشترط فقهاء الإسلام في من يتولى هذا المنصب الرفيع والخطِر شروطًا تحقق التكافؤ والكفاءة ، وفصّلوا في عملية اختياره وما يتعلق بها من هيئة اختيار ، وأساليب الترشيح ، وشروط تعيين الخليفة من بين المرشحين . وفي هذا تجلت حركية هذا الفقه وقدرته على استيعاب الواقع غير الموائم للمثال الشرعي ؛ من قبيل التولي للخلافة بالقوة أو الشوكة أو العصبية ، أو ما عرف بالتغلب والاستيلاء ، وتوليه العهد والتوريث للسلطة ؛ حيث انتقل الفقيه من شروط الاختيار والانتخاب -دون أن يمحوها بل يبقيها ورقة ضغط ووازعًا- إلى شروط البقاء والاستمرار في السلطة ، والتي تتعلق بمواصفات التسيير السياسي وإدارة الحكم ، من باب أن ما يرفضه الشرع ابتداء قد يقبله انتهاء لمصالح وحكم ؛ إذا غلبت منافعُه مضارَّه .

آمن الفكر السياسي الإسلامي أن السياسة قوامها القوة والقهر ؛ ولذا فقد حرصوا على بناء هذين المفهومين بحيث يحققان الغاية منهما في إطار القيم والمقاصد الإسلامية . فلم تستهجن القوة السياسة المادية ولا السلطان القاهر لذاتهما ، بل أعطاهما الفلاسفة والفقهاء والنصحاء والعمرانيون اعتبارًا أساسيًا ، وحاولوا توجيهها لصالح القوة العامة للأمة ، ونصفة المظلوم ، وإقامة ميزان العدل ، وأداء الواجبات السياسية . ومن جهة أخرى فقد وثق أولئك المفكرون في أهمية القوة المعنوية المتعلقة بالإيمان والتماسك الاجتماعي والذكاء السياسي والالتزام القانوني ، وقوة القيم حين تتجسد في سياسات يسعد بها المواطنون ويؤازرون لأجلها الدولة ونظام الحكم .

وبالرغم من مركزية الخلافة في الرؤية السياسية الإسلامية ، إلا أنها لم تشغل معظم حيز الفكر السياسي ؛ بل ربما كانت العناية بسائر مكونات النظام ومؤسساته أوسع ، بالإضافة إلى توظيف الخطاب المتعلق بالخلافة فيمن دون الخليفة من الوزراء والولاة والأمراء والقضاة والقواد العسكريين ومن إليهم . ومن هنا برز مفهوم البطانة ومستشاري الخليفة ومجالس الأمراء بقوة باعتبار أن السياسة بالأعوان لا بالسلطان الفرد . فالخلافة مؤسسة لا تقتصر على شخص الخليفة ، حتى قيل : الوزير أمير

الأمير . فكانت الخلافة مدخلاً لبناء النظام السياسي الإسلامي لا لقصره على شخص بذاته .

ومن مظاهر الكفاءة العملية للفكر السياسي الإسلامي استيعابة -أيضًا- للتحولات التي جرت على الخلافة ، لا سيما منذ العصر العباسي الثاني ؛ حين برزت إلى جوار الخلافة ذات الشرعية مؤسسة السلطنة ذات القدرة على تسيير الأمور . فقد تحدث الفقيه عن تفريق الأحكام وإناطتها بالاستطاعة لا بأشكال المناصب ، فارتضوا -نزولا على حكم الضرورة- سلطة المتولين بالشوكة ما قاموا بوظائف السلطة وأدوا الذي عليهم ، وشددوا على بقاء الخلافة واستمرارها صيانة للوحدة والشرعة الإسلامية . لقد ظل هذا الأمر صراطًا مستقيمًا للفكر الإسلامي رغم استمرار تراجع الخلافة وانسحابها من ساحة الفعل السياسي والحضاري ، وتوالي الدويلات المستقلة والممالك المنشقة والسلطنات المتغلبة وتعددها قبل نهاية القرن الثالث الهجري .

ومع إسقاط الخلافة الأخيرة انطلق الفكر الإسلامي ينعاها ، ويبحث عن السبل المتاحة لاستعادتها ولو بشكل رمزي ، فكتب عبد الرزاق السنهوري عن عصبة أمم إسلامية ، وكتب مالك بن نبي عن مشروع كمنويلث إسلامي ، وطرحت دساتير وحدة وأطروحات تضامن وحدوية على مستوى الأمة الإسلامية أو العربية ؛ الأمر الذي أسفر عن تأسيس منظمات ترمز إلى هذا المطلب ، وإن كانت دون المأمول بكثير من قبيل : جامعة الدول العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وما يتبعهما من وكالات ومؤسسات تحاول أن تملأ الفراغ الذي أحدثه التقسيم الاستعماري لوحدة العالم العربي والإسلامي .

وضمن هذا المسار واجه الفكر السياسي الإسلامي رؤى ومقولات مضادة لفكرة الخلافة ، ناقمة على تاريخها ، ومتحفظة أو مبغضة لأسسها الدينية ؛ باعتبارها تؤول إلى بناء دولة ثيوقراطية يدعي فيها الحاكم أنه يحكم باسم الله تعالى ؛ ومن ثم يمارس أبشع صور الاستبداد والتسلط باسم الدين ، في خلط كبير بين التجربة الأوروبية والتجربة الإسلامية ، وبين مفهومين متباعدين للسياسة في الفكر السياسي الإسلامي وفكر مسيحيي أوروبا في القرون الوسطى . والفصل في هذه المسألة لا يكون إلا بمطالعة مباشرة لمادة الفكر السياسي الإسلامي نفسه : التراثي منه والحديث ؛ وتقدير ما فيه بناء على معايير تتناسب معه .

الفصل الثالث
النظم السياسية

يعرف ديفيد ايستون النظام السياسي «بأنه مجموعة التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم ، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع» . بينما يعرفه جابريل ألموند بأنه «يتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع من أجل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي» .(١)

ولهذا فإن النظام السياسي يتميز بثلاث خصائص :

١ . التفاعل المستمر بين وحداته أو مؤسساته مع البيئة المحيطة به .

٢ . أن التفاعل قد يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل بين أطراف التفاعل ، وهذا يعني أن تصرفات طرف ما يؤثر على بقية الأطراف .

٣ . أن كل نظام سياسي يعمل من أجل الحفاظ على نفسه .

وحسب هذا التصنيف ، فإن النظام السياسي يوجد في أكثر من مستوى ؛ لأن هناك نظاماً سياسياً قومياً يضم أنظمة سياسية فرعية ، مما يجعل الفرد ينتمي في آن واحد إلى أكثر من نظام سياسي . كما يوجد النظام الدولي الذي يضم العديد من النظم الإقليمية ، مما يعني أن الدولة الواحدة قد تنتمي في نفس الوقت إلى أكثر من نظام دولي . كما أن كل نظام سياسي يحيا في بيئة داخلية وخارجية يتأثر بها ويؤثر فيها .(٢)

ويتعلق النظام السياسي بمجموعة من القواعد والآليات التي ترد على مجموعة من المسائل التي لا يمكن من دونها بناء أي اجتماع مدني ثابت ومستمر . ومن هذه المسائل ، مسألة شرعية السلطة ومن هو صاحب السلطة الشرعية ، وكيف يتم تعيين الحكومة؟ وما هي الوسائل التي تجعل نظام الحكم السياسي ناجعاً يضمن الاستقرار ،

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، جامعة الكويت ، الجزء الأول ، ١٩٩٤ ، ص ٥١٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٥١٥ .

أو فاسداً يثير القلاقل والاضطرابات؟ . ولا بد هنا من التمييز بين النظام السياسي أو نظام الحكم ، والدولة ، وكذلك بين النظام السياسي للحكم والسياسة وما يرتبط بها من مفاهيم وقيم أخلاقية .

فالدولة مفهوم أوسع من النظام السياسي ، يشير بالأساس إلى تبلور سلطة عمومية مركزية على رقعة محددة من الأرض ، وتأكيد سيادتها تجاه السلطة المركزية المجاورة ، مما يفتح المجال لقيام كيان سياسي مستقل قائم بذاته ، يضم الشعب والأرض والإدارة المركزية في منظومة واحدة . والسلطة السياسية المركزية ، وبالتالي النخبة أو الطبقة الواقفة وراءها ، هي التي تضمن العلاقة بين جميع هذه العناصر . والدولة ظاهرة تاريخية تولد وتتلاشى ، أو تندمج في غيرها ، أو تتوسع باحتلال أراضي الغير وضم سكانه .

والسياسة هي الممارسة العامة التي تقوم في صلب عملية نشوء الدولة والأنظمة السياسية التي تتعاقب عليها في الوقت نفسه . وهي تنبع من النزوع الطبيعي لدى الجماعات التي تجد نفسها مكرهة على العيش في مجال تواصلي وتبادلي واحد ، إلى تحويل علاقات السلطة من علاقات سيطرة مباشرة قائمة على القهر المادي إلى علاقات تراتبية مضبوطة ، وبالتالي لجعل هذه السيطرة إطاراً للانتظام والتنظيم في جماعة واحدة . مما يعني تحديد الغايات التي تضفي معنى على الوجود الاجتماعي معاً ، وتأمين الحاجات المشتركة المادية والمعنوية للسكان ومستلزمات الاستمرار ، وضمان الأمن الخارجي والسلام الأهلي ، وتنظيم إدارة الموارد البشرية والمادية . وتتأسس السياسة على علاقة سلطة تحدد المواقع المختلفة للفئات والنخب والطبقات الاجتماعية في هرم اتخاذ القرارات العمومية . وهي علاقة تنشأ دائماً في حضن نظام من التراتب الاجتماعي ، يعكس الرصيد المادي والمعنوي لكل فئة أو طبقة اجتماعية .

ولهذا فإن النظام السياسي يشير إلى مجموعة القواعد والمباديء والأهداف التي تحدد نمط ممارسة السلطة العامة في المجتمع ، سلطة الحكم ، أي أسلوب استثمار الموارد المادية والمعنوية التي ينطوي عليها حقل سياسي معين ، وذلك سواء عندما تتوجه هذه الممارسة نحو الأفراد ، لتحدد حقوقهم وواجباتهم ، أو عندما تسعى إلى ضبط علاقات الأفراد والأطراف الاجتماعية فيما بينها ، أو عندما تتعلق بالإدارة الموجهة نحو الموارد الطبيعية وغير الطبيعية . ولا تعني ممارسة السلطة هنا سوى أسلوب اتخاذ القرارات

التي تتصرف بمصير الأفراد والموارد معاً . ويشكل النظام السياسي جزءاً لا يتجزأ من النظام المجتمعي الذي يبحث في مجموع الممارسة العمومية الذي يشمل الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المترابطة : في سبيل أي أهداف تستثمر النخبة الحاكمة الموارد العامة الموضوعة في تصرفها ، ولصالح أي فئات وبأي أسلوب؟

وتطورت أنماط النظم السياسية مع تطور المجتمعات التاريخي ، وأصبح من الممكن معاينة أشكال أكثر تنوعاً من الأنماط السابقة . ففي القرون الوسطى عرفت البشرية مجتمعات سياسية وصف نظامها بأنه تيوقراطي ، عندما تكون الطبقة المالكة للقرار طبقة رجال الدين والمؤسسة المركزية : الكنيسة الرسمية أو الشكلية ، حيث تتخذ القرارات المتعلقة بالدولة والمجتمع . كما عرفت في عصور أقرب إلينا أنظمة سياسية يمكن وصفها بالبونابرتية ، إذ كانت سلطة القرار منحصرة فيها بفرد يصادر عملياً سلطة الأغلبية ويلتف عليها ، أو بالبيروقراطية كما شاهدنا ذلك في البلاد التي كانت تخضع للكتلة السوفييتية والشيوعية ، عندما تكون السلطة محصورة بيد طبقة بيروقراطية يوحد سلطتها وينسق سياساتها حزب عقائدي يسيطر على الدولة وعلى أجهزتها .

المبحث الأول: الدولة

الدولة هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع ، والمنظم لحياته الجماعية ، وموضع السيادة فيه . بحيث تعلو إرادة الدولة شرعا فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين ، واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام . والدولة كما عرفها ماكس فيبر Max Weber ، عبارة عن جهاز بيروقراطي للسيطرة على السلطة ضمن حدود محددة . وهي مفهوم معقد للعلاقة بين عناصرها الأربعة : السكان ، والأرض ، والسلطة ، والسيادة .[١]

---

(١) فرانك بيلي ، **معجم بلاكويل** ، دبي ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤ ، ص٦٢٨ .

أشكال الدول:

الدولة البسيطة والدولة المركبة

تنقسم الدول من حيث الشكل إلى دول بسيطة وأخرى مركبة ، وذلك حسب معيار التقسيم الجغرافي للسلطة .

أولاً: الدولة البسيطة

تعد الدولة البسيطة أو الموحدة النمط الغالب والشائع للدولة في العالم المعاصر ، سواء في الدول النامية كغالبية الدول العربية أو في الدول الصناعية الغربية . ويتصف هذا النمط بما يلي :

١- يوجد مركز واحد للسلطة والحكم في الدول ، أي أن هناك حكومة مركزية واحدة في الدولة مقرها العاصمة ، وتتركز في يدها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ولا يوجد إلى جانبها حكومات محلية تتوزع السلطة بينها وبين الحكومة المركزية وفقاً لتقسيم أو توزيع دستوري معين للسلطة والاختصاصات ، على خلاف الحال في الدولة الاتحادية / الفيدرالية على النحو الذي سيتم عرضه لاحقاً .

٢- قد يتم تقسيم الدولة الموحدة ، بغرض تسهيل الإدارة ، إلى وحدات إدارية تختلف مسمياتها من دولة إلى أخرى (محافظات ، ومديريات ، وأقاليم وغيرها) ، وتتمتع هذه الوحدات باختصاصات وصلاحيات معينة في إدارة الشؤون المحلية لها . ولكن تظل السلطة في يد الحكومة المركزية ، والتي تمتلك الحق في زيادة أو تقليل هذه الاختصاصات ، كأن تقوم بتطويرها من اختصاصات محدودة إلى اختصاصات أكبر ، وفي كل الأحوال تظل هذه الوحدات المحلية مجرد تقسيمات إدارية ، ولا تتمتع بالشخصية الدولية .

٣- تتمتع الدولة الموحدة بمزايا عديدة لا تعرفها بعض أشكال الدولة المركبة ، وتحديداً في ظل نظامي الاتحاد الشخصي والاتحاد التعاهدي الذي لم يعد موجودا حاليا . ومن ذلك سهولة وفعالية تنظيم الاقتصاد القومي والتنمية والتخطيط في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والمالية والنقدية وغيرها ، فضلاً عن تمتعها بقوة ملموسة في مجالات الدفاع والشؤون الخارجية ؛ حيث تكون لها سياسة دفاعية وخارجية واحدة وواضحة دون تنازع أو اختلاف حول أهدافها

وأساليبها . بيد أن هذا الشكل من أشكال الدولة ، خصوصاً في ظل المركزية «المفرطة» ، يعيبه أنه يفرض أعباء كبيرة على الحكومة المركزية في إدارة الشؤون المحلية ، كما أنه يؤثر سلبياً في المصالح المحلية في حالة قيام هذه الحكومة وحدها دون مشاركة حقيقية من جانب الأجهزة المحلية بإدارة وتصريف هذه الشؤون ، رغم أن لهذه الأجهزة قدراً أكبر في هذا الخصوص بحكم ارتباطها ومعرفتها بدرجة أكبر باحتياجات ومشكلات المحليات .

وبخصوص النوع الثاني من هذه العوامل يمكن الإشارة إلى :

١- أثر الحرب العالمية الأولى في تفكيك الإمبراطوريات (النمساوية المجرية ، والعثمانية ، وروسيا القيصرية) إلى عشرات من الدويلات ، وتكرار نفس الظاهرة عقب الحرب العالمية الثانية مع تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية (البريطانية والفرنسية والهولندية والبلجيكية) لتحل محلها عشرات من الدول الأفريقية والآسيوية .

٢- ظهور عوامل «موحدة» تدفع بالكثير من الدول البسيطة إلى الارتباط والتكامل فيما بينها في ظل شكل أو آخر من الاتحاد ، ويرتبط معظم هذه العوامل بحاجة هذه الدولة إلى اكتساب قوة وفاعلية في مواجهة أخطار خارجية تهدد أمنها ، وإن كان استمرار وفاعلية هذا الاتحاد مسألة تتوقف - أيضاً - على امتلاك هذه الدول عوامل داخلية معينة تقرب بينها . وذلك على النحو الذي سيتم توضيحه عند بحث الصور المتنوعة للدولة المركبة .

ثانياً: الدولة المركبة:

يقصد بالدولة المركبة اتحاد دولتين أو أكثر في ظل أي شكل من أشكال الاتحاد ، منها : الاتحاد الشخصي ، والاتحاد الفعلي ، والاتحاد التعاهدي أو الكونفيدرالي ، والاتحاد الفيدرالي .

وتختلف أشكال هذا الاتحاد من أوجه عديدة ، من أبرزها :

١- طبيعة الرابطة الاتحادية وأساسها .

٢- طبيعة واختصاصات هيئة الاتحاد إن وجدت .

٣- اختصاصات أعضاء الاتحاد .

ويتمتع العامل الأول من هذه العوامل الثلاثة بأهمية كبيرة من حيث فهم طبيعة

وخصائص أي شكل من أشكال الدولة المركبة . فإذا كان أساس الاتحاد مجرد وجود رئيس أو ملك واحد لدولتين أو أكثر ، كان الاتحاد شخصياً ، بينما لو كان هذا الأساس إبرام معاهدة دولية بين دول ذات سيادة لإنشاء هيئة مشتركة للتنسيق فيما بينها بصدد بعض السياسات ، كان الاتحاد تعاهدياً . ويصبح الاتحاد فيدرالياً لو كان أساسه دستورا تختفي بمقتضاه الشخصية الدولية لكل من الدول الأعضاء لخلق شخصية دولية واحدة جديدة للدولة الفيدرالية ، مع توزيع معين للاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والولايات أو الجمهوريات الاتحادية .(١)

ويلاحظ اختفاء بعض أشكال الدول المركبة مثل الاتحاد الشخصي ، والاتحاد الفعلي ، ولم يعد قائماً سوى الاتحاد التعاهدي ، أو الكونفدرالي ، والاتحاد الفيدرالي .

أ) الاتحاد التعاهدي أو الكونفيدرالي

يتكون الاتحاد التعاهدي / الكونفيدرالي من مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة ، تتفق فيما بينها بموجب معاهدة دولية على إنشاء هيئة مشتركة يتم منحها صلاحيات وسلطات سياسية خاصة للتنسيق بين سياسات حكومات هذه الدول سعياً نحو تحقيق أهداف الاتحاد .

وبعبارة أخرى فإن الأركان الأساسية لهذا الاتحاد تتمثل في الأركان الثلاثة التالية :

معاهدة دولية منشئة للاتحاد

لا يمكن أن يتأسس الاتحاد الكونفيدرالى إلا بموجب معاهدة دولية بين دول مستقلة ذات سيادة . وتحدد هذه المعاهدة أهداف الاتحاد التي عادة ما يحتل الصدارة فيها تحقيق التنسيق بين سياسات حكومات الدول الأعضاء في مجالات الدفاع والأمن والسياسة الخارجية ؛ إذ إن هذا الاتحاد عادة ما ينشأ في مواجهة أخطار خارجية تفرض على هذه الدول ضرورة التنسيق الأمني والدفاعي فيما بينها ، كما قد تشمل هذه الأهداف وضع خطط للتنسيق بين هذه الدول في مجالات الاقتصاد والثقافة والإعلام وغيرها . وتبرز أهمية الهدف الأمني والدفاعي في معظم النماذج

---

(١) للمزيد من المعلومات حول التنظيم الدولي انظر : حسن نافعة و محمد شوقي عبد العال ، **التنظيم الدولي** ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .

التاريخية والمعاصرة لهذا الاتحاد ، ومنها :

١- تعاهد الولايات المتحدة الثلاث عشرة الأمريكية في الفترة ما بين (١٧٨١-١٧٨٧) التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني ، حيث كان الهدف الرئيس لذلك التعاهد تنظيم مقاومتها ضد المستعمر وضمان استقلالها .

٢- مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم الاتفاق على تأسيسه في فبراير ١٩٨١ إبان اجتماع عقده «بالرياض» وزراء خارجية الدول الست (السعودية - الكويت - الإمارات العربية - البحرين - قطر - عمان) ، ثم تم الاتفاق في اجتماع «مسقط» ، في مارس (١٩٨١) على الهيكل التنظيمي للمجلس ووضع نظامه الأساسي ، واختيار أمينه العام ، وتمت المرحلة النهائية لتأسيسه بانعقاد القمة الخليجية الأولى في أبو ظبي عام ١٩٨١ .

والواقع أن ظروف وملابسات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إبان حرب الخليج الأولى كانت تعكس رغبة دوله في «مواجهة مخاطر العراق وإيران معاً» من خلال تعزيز التنسيق الأمني والدفاعي بين هذه الدول (إقرار مبدأ الدفاع المشترك وتكوين قوة ردع الجزيرة) ، ولا ينفي ذلك سعي المجلس إلى تحقيق أهداف أخرى ، كان من بينها -طبقاً لما ورد في نظامه الأساسي :

أ- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء ، وتعميق وتوثيق الروابط بينها .

ب- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية .

جـ- تطوير التعاون في مجالات الصناعة ، والتعدين ، والزراعة ، واستغلال الثروات المائية والحيوانية ، وإنشاء مراكز بحوث علمية ، وإقامة مشروعات مشتركة ، وتشجيع تعاون القطاع الخاص . . إلخ .

الهيئة التعاهدية وخصائصها

يتعين أن يكون للاتحاد الكونفيدرالى هيئة تعاهدية تتولى الإشراف على تحقيق أهداف الاتحاد . وبصرف النظر عن اختلاف تسمية هذه الهيئة ، فإن خصائصها بوجه عام هي :

١- ليس لهذه الهيئة شخصية دولية ، رغم ما لها من أهمية سياسية في توجيه

وتنسيق سياسات الدول الأعضاء .

٢- لا تتمتع هذه الهيئة بأي سلطة مباشرة على مواطني الدول الأعضاء .

٣- لا تتمتع هذه الهيئة بسلطة تنفيذ قراراتها التي تتخذ صفة توصيات عامة يتم تنفيذها عن طريق حكومات الدول الأعضاء على الوجه الذي تراه .

٤- ليس لهذه الهيئة موارد مالية خاصة بها ، حيث يعتمد تمويلها وميزانيتها على مساهمات الدول الأعضاء .

٥- لا تصدر هذه الهيئة قرارات ملزمة ، وإنما توصيات عامة ، عادة ما يكتنفها الغموض ، وتستخدم فيها أساليب التعميم ؛ رغبة في إرضاء المطالب المتباينة أو المتناقضة أحياناً للدول الأعضاء . كما يتم في العادة إصدار هذه التوصيات بالإجماع ، مما يتيح لأي دولة عضو القدرة على منع صدور قرار / توصية ما بشأن مسألة معينة ، وقد تصدر التوصيات بأغلبية كبيرة تكاد تقترب من حد الإجماع .

الدول الأعضاء في التعاهد وخصائصها

يضم الاتحاد التعاهدي دولاً مستقلة ذات سيادة ومتمتعة بالشخصية الدولية ، ولهذا فإنها تتصف بما يلي :

١- تستمر كل من هذه الدول في ممارسة حقوق واختصاصات السيادة الخارجية وواجباتها : عقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، والتمثيل الدبلوماسي الإيجابي والسلبي ، المشاركة أو عدمها في المؤتمرات والمنظمات الدولية ، تحمل المسؤولية الدولية عن أعمالها وحدها .

٢- يمكن لأي من هذه الدول أن تقوم منفردة بحرب ، وإن كان من المعتاد أن تتضمن معاهدة الاتحاد مبدأ الدفاع المشترك بين هذه الدول بما يلزمها بمساعدة أي دولة منها تتعرض لاعتداء خارجي .

٣- إذا قامت حرب بين دولتين أو أكثر من هذه الدول تعتبر حربا دولية وليست حرباً أهلية .

٤- تبقى كل من هذه الدول متمتعة باختصاصات السيادة الداخلية ، وخصوصاً في ما يتعلق بالاحتفاظ بقوانينها ودستورها ونظامها السياسي ؛ ولهذا يمكن أن يجمع هذا الاتحاد بين دول ذات نظام ملكي وأخرى جمهورية النظام كتجربة مجلس التعاون العربي بين الأردن والعراق ومصر واليمن .

خصائص الاتحاد الكونفدرالي ونماذجه

هناك عدة نماذج وأمثلة تاريخية ومعاصرة للاتحاد الكونفيدرالى . ففي المنطقة العربية يمكن الإشارة إلى مجلس التعاون الخليجي ، والاتحاد المغربي ، ومجلس التعاون العربي .

ويلاحظ بصفة عامة من متابعة النماذج التاريخية والقائمة للاتحاد التعاهدي ما يلي :

١- إن هذا الاتحاد يتكون من دول مستقلة ذات سيادة ، وينشأ بمقتضى معاهدة دولية ، وتصدر في العادة قرارات / توصيات هيئته المشتركة بالإجماع أو بأغلبية خاصة تكاد تقترب من الإجماع ، وعادة ما ينشأ لمواجهة خطر مشترك تتعرض له هذه الدول ، أو عدو خارجي يهدد استقلالها ووحدتها الإقليمية .

٢- إن من العوامل الأساسية لاستمرار ودعم الاتحاد التعاهدي وجود تضامن إقليمي بين الدول الأعضاء يستند إلى اعتبارات الوحدة ، أو التواصل الجغرافي ، وتكامل المصالح الاقتصادية ، ووحدة اللغة ، والثقافة المشتركة ، ووجود دولة قوية عسكرياً وسياسياً تتزعم الحركة الاتحادية وتقودها ، مثل دور بروسيا القيادي في التعاهد الألماني ، ودور زيورخ في التعاهد السويسري ، وكذلك دور السعودية في مجلس التعاون الخليجي . ذلك أن عدم وجود الدولة القائد عادة ما يؤدي إلى التنافس والصراع بين الدول الأعضاء على الزعامة دون أن تكون لأي منها القوة الكافية لأداء هذا الدور ؛ مما يسفر في النهاية عن ضعف التعاهد وتفككه ، وذلك على النحو الذي عبرت عنه بوضوح المحاولات العديدة لدول أمريكا الوسطى لإقامة تعاهد بينها .

٣- إن الاتحاد التعاهدي يشكل بوجه عام رابطة اتحادية ضعيفة أو اتحادا غير دائم ؛ فقد ينتهي إلى التفكك والانهيار وانسحاب دوله منه كما حدث في تعاهدات أمريكا الوسطى ، والتعاهد الجرماني ، ومجلس التعاون العربي . أو يظل قائماً دون فاعلية حقيقية في تحقيق التنسيق والتكامل بين سياسات دوله كالاتحاد المغاربي ، وبدرجة ما مجلس التعاون الخليجي ، لاسيما في ظل النزاعات الحدودية وغيرها بين دوله . وقد يصبح التعاهد نظاماً انتقالياً مؤقتاً ينتهي بدوله إلى الدخول في رابطة اتحادية أقوى «الفيدرالية» كما حدث في الولايات المتحدة وسويسرا وألمانيا .

ب) الاتحاد الفيدرالي:

يوصف الاتحاد الفيدرالي بأنه : «أرقى وأقوى أشكال الدولة المركبة» ، وذلك بالنظر إلى قوة الرابطة الاتحادية بين أعضائه من ناحية ، وقدرته على تحقيق نوع من التوازن بين اعتبارات الاستقلالية والوحدة من ناحية أخرى .

وقبل بحث طبيعة هذا الاتحاد وخصائصه ، وطرق نشأته ونهايته ، وعوامل قيامه ونجاحه واستمراره ، وسمات مكوناته الرئيسة (الدستور الاتحادي - الحكومة الاتحادية- الولايات أو أعضاء الاتحاد) ، قد يكون من المفيد الإشارة إلى ارتباط هذا الاتحاد بوجه عام بالدول الكبيرة المساحة والسكان كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) ، وبدرجة ما الهند وألمانيا ، وإن كان ذلك لا يمنع من وجود استثناءات في هذا الخصوص مثل سويسرا والإمارات العربية المتحدة .

١- طبيعة الاتحاد الفيدرالي وخصائصه العامة

تقوم الدولة الفيدرالية بانضمام مجموعة من الدول المستقلة ذات السيادة إلى بعضها البعض بمقتضى دستور ، وليس معاهدة دولية كما هو الحال في الاتحاد التعاهدي . وينشأ بموجب هذا الدستور كيان سياسي جديد ، له شخصية دولية واحدة ، تختفي فيها هذه الدول لتتحول إلى وحدات محلية قد تسمى ولايات (الولايات المتحدة - ألمانيا - الهند) أو مقاطعات (سويسرا) ، أو جمهوريات اتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقا) ، وتصبح بذلك من أشخاص القانون الداخلي ، وتخضع للدستور الاتحادي وليس للقانون الدولي العام . وتنشأ أيضًا بمقتضى هذا الدستور هيئة مركزية «حكومة اتحادية» تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الوحدات - الولايات ورعايا الدولة - وينظم الدستور العلاقات بين الولايات بعضها البعض وبينها وبين الحكومة الاتحادية .

وبهذا المعنى يترتب على قيام هذه الرابطة الاتحادية ما يلي :

١- إن هذا الاتحاد ينهي استقلال الدول المكونة له ؛ حيث تفقد كل منها شخصيتها الدولية لتكون جميعها شخصية دولية واحدة ترتكز في الهيئة الفيدرالية للدولة الاتحادية ، ويعني ذلك :

أ- وحدة التمثيل الدبلوماسي للدولة الاتحادية ؛ بمعنى أن الحكومة الاتحادية تتمتع وحدها بحق التمثيل الدبلوماسي الإيجابي والسلبي ، وليس

للولايات هذا الحق . وربما كان الاستثناء الوحيد في هذا الصدد الاتحاد السوفيتي الذي كان دستوره الصادر عام (١٩٣٦) يعطي هذا الحق لجمهورياته الاتحادية الخمس عشرة[١] .

ب- اقتصار حق عقد المعاهدات الدولية على الحكومة الاتحادية وحدها دون الأعضاء ، والتزام الأخيرة بهذه المعاهدات .

جـ- تحمل هذه الحكومة المسؤولية الدولية دون الأعضاء .

د- اقتصار حق إعلان الحرب على هذه الحكومة ، وتشارك في هذه الحرب كافة الولايات دون أن يكون لأي منها فرصة الإحجام عن ذلك بحجة أنها لم تعلن الحرب أو لا شأن لها بها .

٢- الحرب بين أعضاء الاتحاد (الولايات) تعد حرباً أهلية وليست دولية .

٣- للولايات الأعضاء في الدولة الاتحادية وسكانها جنسية واحدة .

٢- نشأة وانقضاء الدولة الاتحادية:

تنشأ الدولة الاتحادية في العادة بإحدى طريقتين ، هما :

١- اتفاق عدد من الدول المستقلة ، وعادة ما تكون أعضاء في اتحاد تعاهدي ، على تكوين دولة اتحادية تربط بينها برابطة أوثق ، وذلك على غرار ما حدث بالنسبة لنشأة العديد من الدول الاتحادية كالولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، وسويسرا . وقد لا تكون هذه الدول بالضرورة أعضاء في اتحاد كونفيدرالي ، ولكنها ترى مصلحة لها في تكوين اتحاد فيدرالي يربطها معاً ، مثلما حدث بالنسبة لإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ وتضم في عضويتها سبع إمارات (أبو ظبي - دبي - الشارقة - عجمان - أم القوين - الفجيرة - رأس الخيمة)[٢] .

٢- تفكك دولة بسيطة موحدة إلى عدة دويلات ، مع رغبتها في الاستمرار في الارتباط ببعضها في ظل نظام اتحادي ، كما حدث بالنسبة لنشأة الاتحاد

---

(١) اقتصرت فعلياً ممارسة هذا الحق على جمهوريتى روسيا البيضاء وأوكرانيا اللتين قبلتا الأمم المتحدة عضويتهما منذ قيامها ، فأصبح لكل منهما ممثل بالمنظمة الدولية ، دون أن تكون لأي منهما علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية .

(٢) ضمت هذه الدولة عند إعلان قيامها في ١٨ يوليو ١٩٧١ الإمارات الست الأولى ، بينما انضمت السابعة إليها في ٢٣ ديسمبر ١٩٧١ .

السوفيتي بموجب دستور ١٩٢٣ على أشلاء الإمبراطورية القيصرية التي انهارت بعد ثورة ١٩١٧ الشيوعية . فعقب نجاح الحكومة السوفيتية الروسية في هزيمة القوات البيضاء التي حاولت القضاء على الثورة ، سعت هذه الحكومة إلى إعادة ربط أجزاء تلك الإمبراطورية ، فعقدت اتفاقاً مع أوكرانيا وجمهورية القوقاز ، وأتبعته باتفاق لاحق مع روسيا البيضاء ، وبموجب دستور ١٩٢٣ نشأ اتحاد فيدرالي بين الجمهوريات الأربع التي زادت لاحقاً إلى ١٦ جمهورية في ظل دستور ١٩٣٦ .

وينقضي الاتحاد الفيدرالي عبر عدة أشكال وأساليب ، منها :

١- انفصال الولايات المتحدة عن الاتحاد ، وتحولها إلى دول مستقلة نتيجة حرب أهلية أو حركة انفصالية . ومثال ذلك أن الحرب الأهلية الأمريكية بين الولايات الشمالية والجنوبية ، لو كانت قد انتهت بانتصار الأخيرة ، لترتب عليها تفكك الولايات المتحدة ، مثلما حدث في الاتحاد اليوغسلافي .

٢- ممارسة أعضاء الاتحاد حقهم القانوني في الانفصال عنه في حالة النص على هذا الحق في الدستور الاتحادي . وكان هذا النص موجوداً في الدستور السوفيتي لعام ١٩٣٦ ، لكنه لم يستخدم إلا في تسعينيات القرن العشرين مع تفكك الاتحاد السوفيتي .

٣- تحول الدولة الاتحادية إلى دول بسيطة تصبح فيها الولايات مجرد وحدات إدارية تابعة للحكومة المركزية دون أن تتمتع بأي صلاحيات أو اختصاصات محلية مهمة .

ومثال ذلك الولايات الإندونيسية التي كانت دولة اتحادية مكونة من ١٦ ولاية عام ١٩٤٩ ثم تحولت نتيجة هذا التطور إلى دولة بسيطة بموجب دستور ١٩٥١ .

٣- الدولة الاتحادية والتوفيق بين تياري الوحدة والاستقلالية وعوامل فاعلية الاتحاد :

تدور العوامل الأساسية لقيام ونجاح وفاعلية الاتحاد الفيدرالي حول محورين أساسيين ، هما :

١- توافر الرغبة في تكوين الاتحاد ، وأولوية التيار الاتحادي على التيار الاستقلالي .

٢- قدرة الدولة الاتحادية على إدارة الاتحاد بشكل متوازن بين التيارين سالفي الذكر .

أ) تيارا الوحدة والاستقلالية

تنشأ الدولة الاتحادية أصلاً للتوفيق بين تيارين متعارضين ، أولهما التيار الاتحادي ، وثانيهما التيار الاستقلالي . ويقصد بالأول أن هناك عوامل معينة تدفع بدول مستقلة إلى الاتحاد في دولة واحدة ذات شخصية دولية واحدة ، وحكومة اتحادية قادرة على تحقيق أهداف مشتركة ، ومن العوامل الخالقة والمدعمة لهذا التيار الاتحادي :

١- التراث التاريخي والثقافي المشترك ، والانتماء إلى منطقة جغرافية واحدة دون انقطاع ؛ مما يخلق الشعور بالحاجة إلى الاتحاد والحفاظ عليه . ولعل من الأسباب الرئيسة لانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي التعدد الكبير في القوميات والشعوب التي كان يضمها ، وعجز الأيديولوجية الماركسية كما طبقها الحزب الشيوعي السوفيتي عن أن تصبح «قوة توحيدية» لهذه الشعوب كبديل «للقومية» .

٢- توافر قدر يعتد به من التشابه أو التماثل في النظم الاجتماعية والسياسية ، عامل آخر ضروري لقيام اتحاد فيدرالي بين مجموعة من الدول ، والقدرة على إدارته بفاعلية ، فلا يمكن تصور قيام مثل هذا الاتحاد بين دول ملكية وأخرى جمهورية ، أو بين دول ديمقراطية وأخرى شمولية ، أو بين دول ذات تكوينات قبلية وأخرى ذات تكوينات اجتماعية - طبقية «حديثة» ؛ لأنه دون هذا التماثل تنشأ اختلافات أو صراعات مذهبية أو أيديولوجية حادة حول أهداف أعضاء الاتحاد وأولوياتها وأساليب تحقيقها .

وإذا كان هذا التيار يتمثل في تنظيم الحكومة الاتحادية ، فإن تيار الاستقلالية يتمثل في حكومات الولايات ؛ ذلك أن التيار الأخير ينبع من رغبة سكان الولايات أعضاء الاتحاد في الاحتفاظ بقدر يعتد به من التمايز الثقافي والاستقلالية والذاتية في تصريف الشؤون المحلية ، وهو ما يتحقق عن طريق إقامة حكومات محلية بالولايات ذات استقلالية معينة تجاه الحكومة الاتحادية .

وفي كل الأحوال يمكن القول إن الاتحاد الفيدرالي لكى ينشأ ويستمر يجب أن يتوافر لدى أعضائه اعتقاد بأن اعتبارات وضرورات الوحدة بينهم (التيار الاتحادي) لها الأولوية على اعتبارات الخصوصية والتمايز (التيار الاستقلالي) في إطار توازن معين .

ب) القدرة على إدارة الاتحاد

يتطلب استمرار وفاعلية الدولة الاتحادية امتلاكها القدرة على إدارة الاتحاد بشكل يحقق التوازن بين التيارين الاتحادي والاستقلالي ، أو بالأحرى بين اختصاصات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ؛ وذلك لأن الاختلال الحاد في هذا التوازن في هذا الاتجاه أو ذاك يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الاتحاد أو حتى تفككه وانهياره . وهنا يتعين التمييز بين حالتين :

١- حالة اختلال التوازن لصالح الولايات ، مما يعني زيادة الميول والاتجاهات الانفصالية لدى بعض الولايات إلى حد نشوب حرب أهلية بين الولايات .

٢- حالة هيمنة الحكومة الاتحادية على حكومات الولايات وعدم ممارسة الأخيرة أي اختصاصات محلية حقيقية . فهذا يؤدي إما إلى تحول الدولة الاتحادية إلى دولة بسيطة ، كما حدث في الولايات المتحدة الإندونيسية في الفترة (١٩٤٩-١٩٥٠) ، أو استمرار الاتحاد الفيدرالي «كشكل دون مضمون» كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي قبل انهياره وتفككه في ظل سيطرة وهيمنة الحكومة الاتحادية على الجمهوريات ، ولذلك كان يوصف آنذاك بأنه دولة أقرب إلى الدولة البسيطة منها إلى الدولة الاتحادية من جانب بعض علماء السياسة .

ومن الشروط الواجب توافرها لإدارة الاتحاد بشكل متوازن :

١- تحقيق توازن معين بين اختصاصات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، بحيث لا يهيمن أي طرف منهما على الآخر بشكل كامل . وإن كان ذلك لا يمنع من ضرورة تمتع الأولى بوضع أقوى نسبياً من الولايات ؛ تأكيداً لأهمية أولوية تيار الوحدة على تيار الاستقلال .

٢- وجود قدر يعتد به من التوازن النسبي بين الولايات . ولا يقصد بهذا التوازن المساواة الكاملة بين الولايات من حيث المساحة والسكان والقوة الاقتصادية وغيرها ؛ فهذا أمر مستحيل قيامه عملاً ، وإنما يقصد به أن لا تكون الفوارق والاختلافات بين الولايات في عناصر القوة بالمعنى الشامل حادة للغاية أو بالغة الاتساع . ففي مثل هذه الحالة ستلجأ في العادة الولاية الأقوى والأكبر داخل الدولة الاتحادية إلى السيطرة على الحكومة الاتحادية واستخدامها كأداة «للهيمنة» على الولايات الأخرى وحكوماتها ، مما يلغي أو يقيد فعلياً الاختصاصات المحلية للأخيرة (روسيا في الاتحاد السوفيتي) .

الحكومة الاتحادية «المكونات والخصائص»

تتولى شؤون الدولة الاتحادية هيئة أو حكومة اتحادية تتكون بوجه عام من ثلاث سلطات تؤدي الوظائف التقليدية المألوفة للحكومة . أي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

أ) السلطة التشريعية الاتحادية

تختص السلطة التشريعية الاتحادية بوضع القوانين الاتحادية التي تسرى على مختلف أنحاء الدولة الاتحادية ، ويتم عادة تطبيق هذه القوانين وتنفيذها عن طريق الحكومة الاتحادية ، وإن كان تنفيذ بعضها داخل الولايات يتم عن طريق حكوماتها ، وهو ما يتوقف على الأسلوب المتبع من جانب الحكومة الاتحادية في تنفيذ هذه القوانين .

وتتكون هذه السلطات من مجلسين ، وذلك بغرض تحقيق التوازن المطلوب بين تياري الوحدة والاستقلالية :

١- المجلس الأول يتكون من ممثلي الولايات على قدم المساواة ، بغض النظر عن المساحة أو عدد السكان أو القوة الاقتصادية ، فيكون لكل منها نائب أو نائبان في المجلس ، مما يحقق المساواة القانونية بين أعضاء الاتحاد . وتختلف تسمية هذا المجلس باختلاف الدساتير الاتحادية ، فقد يسمى «مجلس الشيوخ» في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو «مجلس الدولة» في سويسرا ، أو «مجلس سوفيت القوميات» في الاتحاد السوفيتي (سابقا) .

٢- المجلس الثاني يتم انتخاب أعضائه مباشرة من جانب مواطني الدولة الاتحادية بنفس الطريقة التي ينتخب بها أعضاء المجلس التشريعي في الدول البسيطة ، وبالتالي يختلف عدد نواب كل ولاية بالمجلس حسب حجم سكانها / ناخبيها ، فيكون ممثلو الولايات الكبيرة أكثر عدداً من الولايات الصغيرة ؛ مما يجعل هذا المجلس يعكس في تكوينه عدم المساواة بين أعضاء الاتحاد على خلاف المجلس الأول . وتختلف - أيضاً - تسميته «المجلس» في سويسرا ، و«مجلس سوفيت الاتحاد» في الاتحاد السوفيتي السابق و«مجلس النواب» في الولايات المتحدة .

ب) السلطة التنفيذية الاتحادية:

تتكون هذه السلطة من رئيس الدولة وحكومة الاتحاد . ويتم اختيار رئيس الدولة بالانتخاب المباشر من مواطني الدولة الاتحادية كما هو الحال في الولايات المتحدة ، أو بالانتخاب غير المباشر عن طريق الهيئة التشريعية الاتحادية كما هو الحال في سويسرا والإمارات العربية ، فالدستور السويسري يعهد إلى مجلس الاتحاد «مجلس الدولة» في اجتماع على هيئة مؤتمر بانتخاب الهيئة التنفيذية الاتحادية التي تعد بمثابة رئيس الدولة . ودستور الإمارات العربية ينص على اختيار رئيس الدولة ونائبه بالانتخاب من أعضاء المجلس الأعلى .

وتتولى الحكومة الاتحادية مهمة تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية باستخدام أسلوب من الأساليب الثلاثة التالية :

١- **الإدارة المباشرة** : ويقصد بهذا الأسلوب قيام الحكومة الاتحادية بإنشاء إدارات خاصة لها في كافة الولايات ، وتكون تابعة لها ومستقلة عن حكومات الأخيرة . فمثلاً قد توجد في الولايات ، أو بعضها ، إدارات خاصة لجمع الضرائب الاتحادية وتخضع للحكومة الاتحادية ، وإدارات أخرى لجباية الضرائب المحلية وتتبع حكومات الولايات . ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه قد يؤدي إلى تزايد الأعباء المالية على كاهل الدولة ؛ نتيجة وجود موظفين تابعين للحكومة الاتحادية وآخرين تابعين للإدارات المحلية ، فضلاً عن سلبيات هذا الأسلوب من حيث تعقيد الجهاز الإداري ، وصعوبة تعامل المواطن المحلي مع عدد كبير من المنظمات الإدارية .

٢- **الإدارة غير المباشرة** : وتعني اعتماد الحكومة الاتحادية على الحكومات المحلية وإدارتها في تنفيذ القوانين الاتحادية ، مكتفية بأداء وظيفة الإشراف والرقابة . وينتقد هذا الأسلوب في أن بعض الحكومات المحلية ، لأسباب مختلفة ، قد تتراخى في تنفيذ هذه القوانين .

٣- **الإدارة المختلطة** : وتقوم على الجمع بين الأسلوبين السابقين في تنفيذ القوانين والقرارات الاتحادية ، وتأخذ بها الأسلوب عدة دول اتحادية .

ج) السلطة القضائية الاتحادية:

تتكون هذه السلطة عادة من محكمة عليا يختار أعضاؤها بموافقة السلطة

التشريعية الاتحادية ، ومن الضروري تمتع هذه المحكمة وقضاتها بالاستقلالية والاستقرار (القضاة عادة يؤدون مهامهم مدى الحياة وهم غير قابلين للعزل) ، وذلك حتى يمكنها أداء وظائفها المهمة للنظام الاتحادي ، وتشمل :

١- مراقبة دستورية القوانين التي تصدرها الهيئات التشريعية في الولايات ، وكذا الهيئة التشريعية الاتحادية ، للتحقق من اتفاق هذه القوانين مع الدستور الاتحادي .

٢- فض المنازعات التي قد تقع داخل الدولة الاتحادية ، سواء فيما بين الولايات بعضها البعض ، أو فيما بين الولايات والحكومة الاتحادية .

٣- العمل كمحكمة استئناف عليا في الدولة الاتحادية ، بمعنى استئناف أحكام المحاكم المحلية التابعة للولايات .

٤- الحفاظ على التوازن في السلطات ، سواء داخل أجهزة ومؤسسات الحكومة الاتحادية أو بينها وبين حكومات الولايات .

الدستور الاتحادي وخصائصه وأهميته

يشكل الدستور ركناً أساسياً ولازماً للدولة الاتحادية ، والتي لابد أن تستند في قيامها وحياتها على دستور مكتوب وجامد . ذلك أن هذه الدولة لا تخرج إلى الوجود إلا على أساس دستور مكتوب توضح فيه بدقة شروط الاتحاد ، وأهدافه ، وطبيعة العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، وبهذا يصبح الدستور السلطة العليا والكلمة الأخيرة في تنظيم هذه العلاقات ، بحيث تلتزم بأحكامه ونصوصه المكتوبة الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية بما يمكن الدولة من العمل بشكل متناسق وَبنَّاء لتحقيق التوازن المطلوب بين تياري الوحدة والاستقلالية ، وكذلك لتوفير الثقة بين الولايات بعضها البعض . بينما الاعتماد على دستور غير مكتوب ـ أي أساسه العرف والتفاهم ـ مصيره الحتمي الاضطراب والاختلاف بين أعضاء الاتحاد ، مما قد ينتهي بانهياره وتفككه ، أو على الأقل فقده أي مضمون أو فاعلية .

ومادامت للدستور المكتوب هذه السلطة العليا في النظام الفيدرالي ، فإنه من الطبيعي أن يكون -أيضاً- دستوراً جامداً . ويعني ذلك أن تغييره أو تعديله جزئياً أو كلياً لا يتم بالإجراءات العادية المتبعة في سن أي قانون سواء عن طريق الهيئة التشريعية الاتحادية أو الهيئات التشريعية المحلية .

وتتنوع الأساليب التي أخذت بها الدساتير الاتحادية في توزيع السلطات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والولايات ، وتشمل أساساً ثلاثة أساليب :

١- نص الدستور ـ على سبيل الحصر ـ على اختصاصات كل من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات . ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه لا يمكن أن يكون شاملاً ومتطوراً ؛ لأنه لا يواكب التطورات المستمرة في حياة الدولة والمجتمع وأثرها في ظهور مسائل جديدة لم تكن في الحسبان عند وضع الدستور ؛ مما يثير نزاعات بشأن ماهية الجهة المختصة بتنظيم هذه المسائل .

٢- نص الدستور على حصر اختصاصات الولايات لتصبح الاختصاصات الأخرى غير المشمولة بالحصر من نصيب الحكومة الاتحادية . ولا يلقى هذا الأسلوب قبولاً في معظم الدول الاتحادية ؛ لأنه يوسع اختصاصات الحكومة الاتحادية ، على حساب الولايات ، حيث سيصبح للأولى حق تنظيم كافة المسائل والتطورات الجديدة .

٣- نص الدستور على حصر اختصاصات الحكومة الاتحادية ، وترك باقي الاختصاصات للولايات . وهذا الأسلوب أخذت به الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الاتحادية الأخرى ؛ لأنه يضمن استقلال الولايات وحمايتها من محاولات الحكومة الاتحادية لبسط هيمنتها وتفردها عليها .

وحدات الاتحاد الفيدرالي (الولايات) وخصائصها

تتكون الدولة الاتحادية من عدة وحدات (ولايات أو مقاطعات أو جمهوريات أو إمارات) ، وستتم الإشارة إليها بغرض التبسيط باسم «الولايات» . وتتصف الولايات عموماً بالخصائص التالية :

١- لكل ولاية حكومة تختص بالشؤون المحلية ، وتتكون من سلطة تشريعية (من مجلسين أو من مجلس واحد) ، وسلطة تنفيذية محلية ، وسلطة قضائية تضم عدة محاكم على رأسها محكمة عليا .

٢- لكل ولاية دستور تضعه لنفسها بما يتمشى مع أوضاعها ، ولكن عادة ما يفرض على كافة الولايات عند وضع دساتيرها الالتزام ببعض المباديء الأساسية المنصوص عليها في الدستور الاتحادي ، كاتباع النظام االجمهوري أو اشتراط موافقة سكان الولاية عليه في استفتاء عام .

٣- لكل ولاية إقليم خاص له حدود معينة (إدارية) ، ولا يجوز فصل أي جزء منه بضمه إلى ولاية أخرى أو بتحويله إلى ولاية جديدة .

ويلاحظ في كافة الدول الاتحادية بوجه عام ـ وبصرف النظر عن الأسلوب المتبع في توزيع السلطة بين الولايات والحكومة الاتحادية ـ أن للثانية مكانة سياسية أقوى من الأولى . ويظهر هنا التفوق في عدة مجالات من بينها :

١- تقييد دستور كل ولاية بالمبادىء العامة للدستور الاتحادي .
٢- أولوية القوانين الاتحادية في التطبيق داخل حدود أي ولاية في حالة تعارضها مع قوانين هذه الولاية .
٣- تمتع الحكومة الاتحادية في حالات الحروب والطواريء والأزمات الاقتصادية بسلطات استثنائية يجوز لها بموجبها أن تتدخل في الشؤون الداخلية للولايات .

النظام الفيدرالي الأمريكي

سبق القول إن الولايات الأمريكية الثلاث عشرة بعد إعلانها الاستقلال عن بريطانيا ، دخلت في نظام تعاهدي في الفترة ١٧٨١-١٧٨٧ ، ثم انعقد مؤتمر «فيلادلفيا» عام ١٧٨٧ حيث ألغى اتفاق التعاهد ، وحل محله دستور جعل من هذه الولايات دولة اتحادية باسم «الولايات المتحدة الأمريكية» ، وقد ظل هذا الدستور وتعديلاته اللاحقة أساس هذه الدولة التي تضم حالياً خمسين ولاية إضافة إلى العاصمة وعدد من الأراضي التابعة لها .

السلطة التشريعية الاتحادية

تتكون هذه السلطة في الولايات المتحدة من مجلسين هما :

١- **مجلس الشيوخ** ، ويحقق المساواة القانونية بين الولايات ، حيث تمثل كل منها فيه بعضوين ، وبالتالي يكون عدد أعضائه مئة ، ويتم انتخابهم لمدة ست سنوات ، ويجدد ثلثهم بالانتخاب كل سنتين بما يحقق استمرارية سياسة المجلس وأعماله .
٢- **مجلس النواب** ، ويعكس عدم المساواة بين الولايات ، حيث يتكون من أكثر من (٤٠٠) نائب ينتخبون لمدة سنتين عن طريق انتخابات عامة ، ويمثل كل منهم حوالي نصف مليون مواطن أمريكي .

ويتكون من المجلسين معاً الكونجرس ، الذي يمثل هذه السلطة المختصة بصنع القوانين التي تسرى على الدولة الاتحادية ككل . وتتعلق هذه القوانين بشؤون السياسة الخارجية ، والدفاع ، والأمن القومي ، والعلاقات الاقتصادية الدولية ، والمسائل القومية الداخلية ، ولهذا يتمتع الكونجرس بصلاحيات واسعة في مسائل السياسة الخارجية ، وإعلان الحرب ، وشؤون القوات المسلحة ، والتجارة الخارجية ، وإصدار قوانين الهجرة ، والتجنس ، وفرض الضرائب الاتحادية .

السلطة التنفيذية الاتحادية تعرف هذه السلطة في الولايات المتحدة باسم «الإدارة الأمريكية» ، وتقوم أساساً على شخص رئيس الجمهورية كرئيس أعلى يتولى هذه السلطة . ويتم انتخاب رئيس الجمهورية في انتخابات عامة ، ومدة الرئاسة أربع سنوات قابلة للتجديد فترة واحدة فقط ، ويتمتع الرئيس بسلطات سياسية واسعة ، وللرئيس نائب ينتخب لنفس المدة وبنفس الإجراءات ، ويرأس مجلس الشيوخ ، ويحل محله في حالة وفاته حتى تنتهي المدة (كما حدث عندما تولى جونسون الرئاسة بعد اغتيال كنيدي) أو في حالة عجزه عن القيام بمهامه أو استقالته (كما حدث عندما تولى فورد الرئاسة بعد استقالة نيكسون بسبب قضية واترجيت) .

ويتولى رئيس الجمهورية -أيضاً- رئاسة الحكومة الاتحادية ، أي أنه يجمع بين سلطة رئيس الجمهورية وسلطة رئيس الوزراء في النظم السياسية الأخرى ، فضلاً عن أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة . ويختار الرئيس مساعديه ومعاونيه من «الوزراء» ، ويعرف الوزير في النظام الأمريكي باسم «السكرتير» ؛ تعبيراً عن قوة الارتباط بالرئيس ، فهو الذي يعين الوزراء ويقيلهم إذا شاء أو يقبل استقالتهم ، وهم مسؤولون أمامه ـ فقط ـ وليسوا مسؤولين سياسياً أمام الكونجرس ؛ ذلك أنهم مجرد معاونين أو تابعين للرئيس ومنفذين لسياسته وبرنامجه السياسي .

ورغم قوة الوضع السياسي لرئيس الجمهورية ، إلا أن النظام الأمريكي يقوم على مبدأ فصل السلطات ، فالرئيس غير مسؤول سياسياً أمام الكونجرس ، ولكنه في نفس الوقت لا يملك حق حل الأخير أو منعه من الانعقاد ، ولا يملك وسيلة فعالة للتأثير المباشر عليه ، وليس له أن يخاطب الشعب عبره ، وإنما يتم ذلك عبر طرق أخرى كوسائل الإعلام والمؤتمرات الصحفية التي يوضح فيها الرئيس «حالة الاتحاد» .

السلطة القضائية الاتحادية

تتمثل هذه السلطة في الولايات المتحدة في المحكمة الاتحادية / الفيدرالية العليا ، وتتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الجمهورية مدى الحياة بموافقة مجلس الشيوخ ، وهم غير قابلين للعزل .

وتختص هذه المحكمة بمراقبة دستورية القوانين الصادرة عن الكونجرس أو مجالس الولايات ؛ أي أنها تعد «المحكمة الدستورية العليا للاتحاد» ، وبالفصل في المنازعات بين الولايات بعضها البعض أو بينها وبين الحكومة الاتحادية ، وباستئناف أحكام المحاكم المحلية التابعة للولايات كمحكمة استئناف عليا للاتحاد ، وبالنظر في الدعاوى التي يقيمها الأفراد أو الولايات ضد السلطة التنفيذية الاتحادية .

الدستور الاتحادي

يدخل الدستور الأمريكي في عداد الدساتير الجامدة ، فرغم أن للولايات حق المشاركة في تعديل هذا الدستور إذا اقتضى الأمر ذلك ، إلا أن ذلك يتم وفقاً لإجراءات خاصة تختلف عن تلك المتبعة في إصدار أو تعديل القوانين من جانب الهيئة التشريعية الاتحادية أو الهيئات التشريعية بالولايات .

الولايات

تتمتع كل الولايات الأمريكية الخمسين بنصيب كبير من الاستقلالية الداخلية ، مع ملاحظة ما سبق ذكره بشأن تمتع الحكومة الاتحادية في التحليل الأخير بوضع أقوى إزاء الولايات تأكيداً لضرورة غلبة تيار الاتحاد على تيار الاستقلال ، ومن أهم معالم هذه الاستقلالية :

١- أن لكل ولاية دستورها الخاص ، ويفرض الدستور الاتحادي نظام الحكم الجمهوري على كافة الولايات .

٢- أن لكل ولاية حكومة تتكون من سلطة تشريعية يمارسها مجلسان ـ باستثناء ولاية نبراسكا ـ التي يوجد بها مجلس واحد ، وسلطة تنفيذية على رأسها حاكم ينتخب بإجراء انتخابات عامة لمدة تتراوح بين سنتين وأربع سنوات ، وسلطة قضائية مكونة من عدة محاكم على رأسها محكمة عليا للولاية .

٣- أن لكل ولاية سلطة تنظيم شؤونها الداخلية ، وممارسة كافة الاختصاصات التي

لا تكون من نصيب الحكومة الاتحادية ، ومن ذلك تنظيم الانتخابات ، والإشراف على التعليم والمرافق العامة ، وإصدار وتعديل القوانين المدنية والتجارية والجنائية .[1]

المبحث الثاني: مفاهيم سياسية :

الدستور

الدستور هو مجموعة من القواعد الرسمية ـ غالبا ما تكون مكتوبة ـ التي تحكم الدول وتطبقها . وكلمة الدستور ليست عربية الأصل ، ولم تذكر القواميس العربية القديمة هذه الكلمة ؛ ولهذا فإن البعض يرجح أنها كلمة فارسية الأصل دخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية ؛ ويقصد بها التأسيس أو التكوين أو النظام . والغرض الأساسي من الدستور معرفة الصلاحيات التي تملكها الحكومة ـ كفرض الضرائب ـ والتي لا يحق لها القيام به ـ كمصادرة الحريات ـ . ويعرف الدستور بأنه مجموعة من القواعد والقوانين الأساسية المكتوبة وغير المكتوبة التي تحدد مصادر وأهداف وصلاحيات وحدود السلطة السياسية ، التي يتم بمقتضاها تنظيم الدولة ومؤسساتها ، وتستوحي من خلالها الأنظمة والقوانين التي تسير عليها الدولة لحل القضايا بأنواعها . الدستور هو القانون الأسمى في البلاد ، وهو يحدد نظام الحكم في الدولة واختصاصات سلطاتها الثلاث ، وتلتزم به كل القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي ؛ لأن القانون يجب أن يكون محتويا للقواعد الدستورية ، وكذلك اللوائح يجب أن تلتزم بالقانون الأعلى منها مرتبة إذا ما كان القانون نفسه متوخيا القواعد الدستورية . وفي عبارة واحدة تكون القوانين واللوائح غير شرعية إذا خالفت قاعدة دستورية واردة في الوثيقة الدستورية .

وعادة فإن عناصر الدستور أربعة لا تخلو منها أي وثيقة دستورية : وهي المقدمة ، التي تتضمن إشارات وتعريفات عن النظام السياسي ، وشعار الدولة ، وعاصمتها ، والأيديولوجية التي تنتهجها . والعنصر الثاني الجزء التنظيمي ، ويتضمن تفسيرا للعلاقة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، والمؤسسات

---

(١) معظم المعلومات عن الدول وأنواعها من : **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ومن فرانك بيلي ، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية** ، دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، ٢٠٠٤ .

والإجراءات التي يلجأ إليها الأفراد والجماعات تحقيقا للأهداف بشكل قانوني . والعنصر الثالث : ما يتعلق بالمواطنين وحقوقهم في الدولة ، بخصوص المساواة والحريات الشخصية . والعنصر الرابع :الأحكام المتعلقة بتعديل الدستور .(١)

وفي المباديء العامة للقانون الدستوري يعرف الدستور على أنه مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة ، والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها ، والواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة . أو هو موجز الإطارات التي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشؤون الداخلية والخارجية .

ويتم وضع الدستور في الدول الديمقراطية بإحدى طريقتين :

الجمعية التأسيسية المنتخبة : حيث يتاح للشعب فرصة انتخاب ممثليه ليقوموا بهذه المهمة خصوصا . وأول من أخذ بهذا الأسلوب هي الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا سنة ١٧٧٦ . والاستفتاء الدستوري : حيث يتم وضعه بواسطة جمعية نيابية منتخبة من الشعب أو بواسطة لجنة حكومية أو بواسطة الحاكم نفسه ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام ، ولا يصبح الدستور نافذا إلا بعد موافقة الشعب عليه .(٢)

وتقسم الدساتير من حيث تدوينها أو عدم تدوينها إلى دساتير مدونة و غير مدونة ، ومن حيث طريقة تعديلها إلى دساتير مرنة و دساتير جامدة . ويعتبر الدستور مدونا إذا كانت غالبية قواعده مكتوبة في وثيقة أو عدة وثائق رسمية صدرت من المشرع الدستوري .والدساتير غير المدونة : هي عبارة عن قواعد عرفية استمر العمل بها لسنوات طويلة حتى أصبحت بمثابة القانون الملزم ، وتسمى أحيانا الدساتير العرفية ؛ نظرا لأن العرف يعتبر المصدر الرئيسي لقواعدها ، ويعتبر الدستور الإنجليزي المثال الأبرز على الدساتير غير المدونة ؛ لأنه يأخذ غالبية أحكامه من العرف ، وبعضها من القضاء ، وان وجدت بعض الأحكام الدستورية المكتوبة مثل قانون سنة ١٩٥٨ الذي سمح للنساء بأن يكن عضوات في مجلس اللوردات .

---

(١) فرانك بيلي ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٢) محمد أحمد قاسم جعفر ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩٨ .

وأما الدساتير المرنة ، فهي التي يمكن تعديلها بنفس الإجراءات التي يتم بها تعديل القوانين العادية أي بواسطة السلطة التشريعية ، وأبرز مثال لها هو الدستور الإنجليزي . والدساتير الجامدة ، هي التي يستلزم تعديلها إجراءات أشد من تلك التي تم بها تعديل القوانين العادية ، ومثال ذلك دستور أستراليا الفيدرالي ؛ الذي يتطلب موافقة الأغلبية من المواطنين ومن الولايات ، بالإضافة إلى أغلبية الأصوات على المستوى الفيدرالي .[(١)]

القيادة

القيادة السياسية صفة تدل على أهلية وقدرة وموهبة فردية أو جماعية لتسيير عمل سياسي واستقطاب مجموعة من الناس في سبيل السير نحو تحقيق غاية مشتركة . ويتحقق الاستقطاب من خلال الثقة والاقتناع العملي أو النظري بشخصية القائد أو أشخاص القيادة ، والإعجاب بسيرتهم وسلوكهم وقدراتهم على إنجاز المهام والاستجابة للتحديات المطروحة عليهم . ولهذا فإن القادة هم مجموعة من الناس ، تؤهلهم قدراتهم الذاتية أو اختيار الآخرين لهم لممارسة السلطة عليهم . ويفترض وجود توافق بين أعضاء النخب والقيادات ؛ حماية لوضعهم السياسي والامتيازات التي يتمتعون بها . ويعرف القائد على أنه عضو الجماعة الذي يمارس تأثيرا إيجابيا على بقية الأعضاء .

وابتدأت الدراسات والبحوث السياسية التي تخصصت في محاولات كشف أسرار مفهوم الشخصية القيادية خلال بداية القرن التاسع عشر ، وخصوصا تلك التي تخصصت بدراسة القيادة من خلال الكشف عن العديد من النظريات التي تناولت هذا المجال سواء عن طريق الدراسة النظرية أو عن طريق الإحصاء والتحليل الميداني ، كالتي وضعها سميث وفريتز في عام ١٩٨٧ ، لتحديد هوية القائد ، والتي تمثّلت بالنقاط التالية :

١ ـ القائد ولدَ ليكون قائداً .

٢ ـ القائد قادر على إنجاز المهمات الخاصة .

٣ ـ القائد قادر على إنجاز المهمات الخاصة وفق ظروفٍ خاصة .

---

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣١ـ ٣٣٨ .

٤ ـ القائد أكثر ذكاء من الآخرين

٥ ـ القائد يتمتع بتعليم وثقافة أفضل .

٦ ـ القائد أكثر قدرة على تحمّل المسؤولية .

٧ ـ أكثر نشاطاً وحيوية .

٨ ـ يتمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية عالية .

وتعتمد بعض النظريات في تحديدها لمعنى القائد من خلال التصرفات العامة التي يبديها القائد نفسه ، وذلك من خلال العديد من الأبحاث التي تركزت على دراسة كيف يعبّر القائد عن نفسه . ومن أن القادة عادة ما يكونون أكثر تعاطفاً مع القضايا الاجتماعية من بقية العناصر البشرية التي تخضع لقيادتهم .[١]

كما اهتم علماء الاجتماع السياسي في دراسة القيادة ودورها في المجتمع ، وكان على رأسهم كل من موسكا Mosca الذي تناول الطبقة الحاكمة ، والإيطالي فليفريد باريتو Vilfredo Pareto الذي حلل حكم النخبة ، وميشلز Michels بحث في حكم الأقلية (Oligarchy الأوليغاركية) ، ورايت ميلز G.Wright Mills حلل الصفوة وتأثيرها على النظم السياسية . وانطلق موسكا في تحليله بأن كل المجتمعات السياسية كانت دائما أقلية تحكم (قيادة) وأكثرية تخضع للحكم . وأن الأقلية تقوم بتأدية كافة الوظائف السياسية ، وتحتكر القوة ، وتتمتع بالامتيازات المصاحبة للقوة ، بينما الأغلبية تخضع لسيطرة الأولى بطريقة توصف بأنها قانونية .

وجاءت نظرية باريتو في سياق تحليله للنسق الاجتماعي ، وبحثه عن العوامل التي تساهم في توازن هذا النسق . ولهذا لم يهتم كثيرا لدور الجماهير العادية في العملية السياسية ؛ لأن دورها –برأيه فقط– من خلال رفد القيادة السياسية الحاكمة بالعناصر المتفوقة وليس ممارسة الحكم ؛ لأن الأغلبية غير مؤهلة لذلك .

ورأى ميشلز في كتابه (الأحزاب السياسية) أن حكم الأقلية يعود إلى أفلاطون وأرسطو ، إلا أنه قام بقراءة معاصرة للقيادة اعتمادا على واقع نظام الديمقراطية الحديثة . وما يجمعه مع فلاسفة الإغريق هو قوله بأنه حتى مع وجود نظام ديمقراطي فإن هناك قلة منظمة تتركز في يدها مقاليد الأمور . ووجد ميشلز أن حكم الأقلية (القيادة) للأغلبية حقيقة واضحة ؛ لأن الأخيرة لا يمكنها أن تحكم إلا بقيادة سياسية

---

(١) فرانك بيلي ، مرجع سابق ، ص٣٦٣ .

منظمة . ولخص أسباب ذلك يعود لأسباب فيزيقية بسيطرة المنتصر على المنهزم ، وإلى المعرفة لأن الحكماء يتفوقون على الجهلة ، وأسباب مادية .

وفي كتابه (نخبة السلطة) ينتقد ميلز استعمال مصطلح الطبقة الحاكمة للدلالة على من في يدهم مقاليد الحكم ، لأن الطبقة برأيه اصطلاح اقتصادي بينما الحكم هو اصطلاح سياسي . واصطلاح الطبقة السياسية يوحي بأن طبقة اقتصادية تحكم سياسيا ، وعدم استقلالية السياسة عن الاقتصاد ، وعدم الاهتمام بقوى أخرى غير اقتصادية كالنظام العسكري .ولهذا فإن ميلز يقترح مصطلح أنسب هو نخبة السلطة التي تمتلك وسائل القوة .(١)

ومن خلال تلك المواقف ، يمكن تلخيص خصائص القيادة لديهم بما يلي :

١ . أنها عدديا تمثل أقلية بالنسبة لمجموع الشعب .

٢ . تمتلك القوة مما يجعلها صاحبة الشأن في إصدار القرار .

٣ . ليست فردا أو حكما دكتاتوريا ، وليست حكما عسكريا ، ولكنها جماعة لها امتداد جماهيري أو تعبر عن مصالح فئات من المجتمع .

٤ . يحظون باعتراف الأغلبية بأنهم متميزون عنهم ، وهذا الاعتراف يكون صريحا أو ضمنيا .

٥ . ليس بالضرورة أن يكونوا دائمين في مواقعهم القيادية ، أي أن من يشكلون القيادة في المجتمع اليوم قد لا يستمرون في المستقبل ، لأن أي تحول في البناء الاجتماعي وفي علاقات القوة داخل المجتمع ، يؤثر على تكوين القيادات والنخب السياسية .

٥ . دورة القيادات تكون سريعة في النظم الديمقراطية ، وهذا ما يخلق تعايشا بين نظرية النخبة والديمقراطية ، وعداء في المجتمعات غير الديمقراطية .

٧ . القول بوجود قيادة سياسية ، لا يعني تجانس أفرادها سياسيا أو أيديولوجيا ، بل يوجد تنافس وصراعات فيما بينها ، وخصوصا بين النخب السياسية الحاكمة ، وتلك خارج الحكم (المعارضة) .

٨ . تتباين طرق تكوين القيادات السياسية ، فإما إن تأتي بالانتخابات أو بالتعيين أو

---

(١) إبراهيم أبراش ، **علم الاجتماع السياسي** ، غزة ، الطبعة الثانية ، مكتب مطبعة دار المنارة ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٦ ـ ٦٠ .

بالوراثة ، أو بالقوة والخداع ، وفي هذه الحالة تحاول شرعنة وجودها .[1]

ويمكن نظريا تقسيم النظرية القيادية أو نظرية القيادة من خلال :

١ ـ تصرفات القائد العامة ووفق طبيعة الواجبات المناطة به .

٢ ـ حجم العلاقات التي يتمتع بها القائد ، ومدى استثمارها في سبيل تحقيق هذه الواجبات .

ويمكن القول إن هذا هو مقياس قدرة القائد على العمل بشكل ذاتي ووفق قدراته الشخصية وكفاءته الميدانية أو من خلال مدى استغلاله لشبكة العلاقات التي يتمتع بها .

ويعتبر نموذج القيادة الذي وضعه شيلا دواري من أهم النماذج وأكثرها واقعية على صعيد البحوث والدراسات المتخصصة بدور القائد من حيث إمكانيته في تفسير طروحات القائد اليومية . والمقصود بنموذج شيلا دواري هو ذلك النوع من التعامل أو القيادة الذي يعتمد على مجموعة مختلطة من عناصر أو سمات القيادة خلال وقت واحد .وتعتمد هذه التفسيرات ، التي يُطلقها البعض من الأفراد تعبيرا عن ردود أفعالهم المباشرة تجاه تصرفات القائد أو متطلبات القيادة ، على :

١ ـ الخلفية الاجتماعية والتربوية (البيئة العامة) .

٢ ـ مدى جاهزية الأفراد لتقبل القيادة من حيث أهمية الوعي بأهمية القيادة .

٣ ـ التأثيرات التي تتركها أساليب القيادة من حيث الخبرة والتجارب .

٤ ـ طبيعة التخاطب الحواري والاتصال البشري داخل المجتمع الواحد .

٥ ـ طبيعة العلاقات بين الأفراد أنفسهم من جهة ، وبينهم وبين القائد من جهةٍ أخرى .

٦ ـ مستوى الإمكانيات المتاحة لتحقيق القيادة .

وأما العوامل التي تؤثر على التصرفات العامة للقائد ، فهي :

١ ـ متطلبات ما هو منتظر من القيادة .

٢ ـ الغايات العامة .

٣ ـ قوة الشخصية .

---

(١) المرجع نفسه ، ص٦٢ .

٤ ـ حجم الخبرات المتراكمة مقارنة بالعُمر الحقيقي للقائد .

٥ ـ الأهداف التي تتطلبها أو تفرضها المؤسسة الرسمية .

ومن جهة أخرى ، فإن القيادة السياسية لا بد أن تتضمن خصائص معينة ، كالالتزام بالولاء للنظام السياسي القائم ، والولاء المطلق له ، وامتلاك الشخصية الحيوية القادرة على التأثير في الآخرين . والاعتماد على مميزات شخصية للقائد الكاريزمية ، والطريقة التي ينظر بها إلى دوره القيادي في المجتمع ، والحصول على تأييد شعبي . وحسب ماكس فيبر ، فإن القائد الكاريزمي هو الذي يحصل على التأييد دون أن يمارس التلويح بالمكاسب أو التهديد بالضغوط . وتوجد نظريات متعددة تشرح عملية القيادة وخصائصها ونشأتها ، على أساس أن القائد يصبح قائدا بسبب خصاله الشخصية ، أو للبيئة التي يعيش بها ، أو لوجود علاقة بين خصائص القائد والصفات الشخصية التي يتمتع بها . لأنه قد يتفوق القائد على الآخرين لذكائه ، وتحصيله العلمي ، قدرته في التأثير على مستمعيه وأتباعه . وتربط بعض الدراسات لتفوق القائد إلى طبيعة المواقف التي قد يتعرض لها الشخص ، وتفرز ما يتطلب نشأة سلوك القيادة لدى الفرد .(١)

مفاهيم القيادة ومصادرها

يتأثر أسلوب القائد في التفاعل مع أتباعه بالقدر الذي يتمكن به من استخدام نفوذه والتأثير عليهم . وبرأي فيدلر لا بد من وجود ثلاثة عوامل لتحقيق ذلك : نفوذ وضع القائد ، وبنية العمل الذي يقوم به ، والعلاقات الشخصية بين القائد وجماعته والقدرة على جعلها تنصاع لرغباته . ومن خلال وجود تلك المتغيرات الثلاثة ، يمكن دراسة سلوك القيادة وفهم متغيراتها والتحقق من مستوى كفاءته . والقائد السياسي قد يصل إلى موقعه عن طريق الانتخاب أو الوراثة أو البروز في ميادين النضال والفكر والوعي والشجاعة . ويمكن تصنيف الأفراد الذين يطمحون إلى القيادة على أنهم قادة محتملون أو قادة بالفعل ، أو قادة مُدَّعون . وللقيادة أهمية خاصة في الأنظمة الديمقراطية ، حيث يجب صهر الجماعات المتفرقة في أكثريات مؤقتة ؛ لكي يتسنى

---

(١) موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٢ .

أخـذ المبـادرات والـتـغلب على النزعـات الطبـيـعـيـة للقـوة الموازية لإحـبـاط صنع القرارات .[1]

ويعرف نورثوس القيادة بأنها القدرة التي على الفرد أن يملكها للوصول بمجموعة من الأفراد المنتمين إلى جماعة معينة لتحقيق هدف مشترك واضح وصريح . كما يعرفها ريشاردس واجيل بأنها تعني :

١ ـ القدرة على التعبير عن الهدف .

٢ ـ إجراء التقييم الفكري المسبق والميداني الآني .

٣ ـ ترتيب وخلق الأجواء (بيئة العمل) التي سوف يتم العمل من خلالها .

وأما مصادر القيادة فقد تأتي من خلال :

١- القيـادة المفروضـة ، والتي يمكن أن تتحـقق عن طريق قيـام المنظمـات المركـزية أو سلطة المؤسسـات بالسيطرة على مسؤولية التنصيب والتعيين وإمـلاء الشواغـر بالكوادر الموالية لها ولتوجهاتها .

٢ ـ القيـادة المختارة ، والتي تتشكل من خلالها اللجان المنتخبة التي تقوم بعملية اختيار القائد بمنتهى الديمقراطية والعلمية .

٣ ـ القيادة الذاتية أو العفوية ، والتي تظهر للعيان وتلاقي القبول العام من قبل جميع الأطراف المعنية بالأمر ، والتي تُظهِر الصفات القيادية بمنتهى العفوية والغرائزية .

٤ ـ القـيـادات الموروثة ، والتي ومن خـلال تسـمـيـتـهـا تعـمل على توارث المنصب القيـادي ، تماما كما هو حاصل في القيـادات العـشائرية ، وبعض من القـيادات الدينية ، كما أنها أخذت منحى جديداً لدى بعض القيادات السياسية .

مواصفات القائد

يتمتع القائد بمواصفات خاصة تؤهله لكي يصل للقيادة ويحافظ عليها ، ولهذا فإن نورثوس يرى في دراسته التي نشرها عام ٢٠٠١ بعد تحليله للمئات من الدراسات السابقة حول القيادة ، مواصفات القائد بأنها :

١ ـ الذكـاء الميـداني ، من حـيث القـدرة على اسـتنبـاط الحلول والأفكار البـديلة ، وكذلك صياغة أفكاره بشكل فيه الكثير من التوافق والانفتاح على الآخر .

(١) علي الدين هلال (إشـراف) ونيفين مسـعـد ، معجم المصطلحات السـياسـيـة ، مركـز الدراسـات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٠ و٢١٨ .

٢ ـ القدرة على اتخاذ القرار ، والمعرفة المسبقة بطبيعة وأهمية الهدف ، وخصوصا القدرة على المواصلة وتجاوز الصعاب ، وتعتبر الأزمات والمواقف الصعبة هي المحك الحقيقي لمدى صمود وصلابة القائد .

٣ ـ الثقة بالنفس ، أي مقدار التحدي لذاته وللآخرين ، خصوصا حينما يتعلق الأمر بمستقبل المجموعة بشكل كامل . ويمكن أن ينعكس هذا المفهوم على مدى قدرة القائد على مناقشة الرأي والرأي الآخر من حيث الاستماع والإقناع .

٤ ـ الصدق والأمانة ، ويجب الخروج هنا بالمعنى الحقيقي لهذه المفاهيم لما هو أكبر من كونها مجرد مصطلحات اتفق البعض على إطلاقها في كل مناسبة لتشمل وعي القائد بأهمية المحافظة على وعوده والتزاماته في المساعدة على دعم الجماعة وإسناد آرائها في التطور والتقدم .

٥ ـ الإمكانيات الاجتماعية ، وهنالك العديد من المواصفات الأخرى التي يجب أن يتمتع بها القائد ولكنها قد تكون أقل تأثيرا من الصفات الخمسة أعلاه ، أو أنها من النوع الذي تأتي أهميته بعد تحديد القائد ، خصوصا تلك التي تتعلق بحجم علاقاته الوطنية والدولية ، والتي يمكن ان تُستثمَر إيجابيا فيما بعد لتحقيق فائدة الجماعة .

دور النخبة الحزبية

تلعب الأحزاب السياسية دورا أساسيا في خلق القيادات السياسية من خلال اختيار قياداتها داخل المجتمع . وهذا الدور هو في اختيار الأقوى والأفعل أي الأكثر كفاءة للقيادة الاجتماعية والسياسية لكي تقدمه في ما بعد للناخبين ، وتطلب منهم تأييده في الانتخابات . وتتقدم الأحزاب بالمرشح لكسب الأصوات الانتخابية ، وخلال الحملة الانتخابية تظهر مواهب المرشح الحزبي القيادية ، الذي قد يصبح في حال نجاحه قائدا سياسيا داخل الحزب وفي المجتمع . ولهذا فإن من مهمات الأحزاب إبراز النخب القيادية ، وتنقيتها ، وتربيتها ، وإظهارها بمظهر الحريص على تحمل المسؤولية التاريخية لقيادة الجماهير . ودور الحزبيين كونهم «كشافة المجتمع» في اكتشاف القيادات السياسية ، وتوجيه الناس للوقوف خلفهم ،حسب الكفاءات ، ولإبراز النخبة الحقيقية واختيار الأفضل والأقوى . وبهذا التنسيب ، الذي بدونه لا يمكن إفراز النخبة في الحزب ، تتعمق فكرة الاستقامة والمساواة العضوية الحقيقية داخل الحزب والمجتمع .

المبحث الثالث: أنواع الحكومات

ينبغي التمييز في البداية بين أشكال الدول وأشكال الحكومات ؛ لأن الأولى يقصد بها تركيب السلطة والتفرقة بين الدولة البسيطة والدولة المركبة ، بينما الثانية تتعلق بالتمييز بين الحكومات المختلفة . وتتمثل أهمية ذلك في تجنب ما تقع فيه بعض الكتابات ـ لاسيما ذات الطبيعة القانونية ـ من خلط في هذا الخصوص من حيث وضع التقسيمات الخاصة بأشكال الحكومات ضمن أنواع الدول ، ومن ذلك الحديث عن الحكومة/الدولة البسيطة ، والحكومة/الدولة المركبة وخصوصاً الفيدرالية منها .

من ناحية أخرى ، يتعين التفرقة بين أنواع الحكومات وأنواع النظم السياسية ، بالنظر إلى أن الحكومة أحد عناصر النظام السياسي ، وليست بمفردها مرادفة للأخير . ولهذا لن يعرض في هذا الفصل عناصر ما يسمى «بتصنيف الحكومات إلى ديمقراطية وشمولية» ؛ حيث إن هذا التصنيف أقرب إلى تصنيف النظم السياسية . ويركز هذا الفصل على عرض التصنيف «التقليدي» للحكومات ، والذي ساد حتى القرن التاسع عشر ، وبعض المحاولات اللاحقة لتصنيف الحكومات طبقاً لمعايير أخرى ، وخصوصاً ما يتعلق منها بمعياري مجال وطبيعة ومضمون النشاط الحكومي من ناحية ، والعلاقة بين السلطات (التشريعية والتنفيذية) من ناحية ثانية .

أولاً: التصنيف التقليدي للحكومات

تعد عملية تصنيف الحكومات إلى أنواع والمقارنة بينها من حيث المزايا والمساويء عملية قديمة قدم الفكر السياسي نفسه . وأسهم فيها بالدور الرئيسي فلاسفة الإغريق ، وخصوصاً «أرسطو» الذي تأثر بتقسيمه لأنواع الحكومات شيشرون الروماني ، وكذلك المفكرون الغربيون في بداية العصر الحديث كهوبز ولوك ومونتسكيو وروسو وغيرهم ، وإن وضع الأخيرون أنواع الحكومات التي تحدث عنها «أرسطو» تحت مسميات مختلفة .

وقد تأثر المفكرون السياسيون والكتاب اللاحقون بتقسيم «أرسطو» للحكومات ، فصنفها معظمهم إلى ثلاثة أنواع :

أ- **حكومة فردية** : ملكية دستورية تحترم القوانين ، وملكية مطلقة أو استبدادية يتحلل فيها الملك من جميع القوانين ولا يتقيد إلا بأهوائه ونزعاته الشخصية .

ب - **حكومة الأقلية** : قد تكون حكومة أرستقراطية أو أوليجاركية .

ج- **الحكومة الديمقراطية** : سواء في ظل الملكية الدستورية أو النظام الجمهوري : تنقسم من حيث شكل المشاركة الشعبية إلى ديمقراطية مباشرة ، وديمقراطية نيابية غير مباشرة ، وديمقراطية شبه مباشرة ، حيث يمارس الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي .

ومن هنا ، يؤخذ على التصنيفات التقليدية للحكومات ميلها إلى التعميم المفرط ، بمعنى أنها بالاعتماد على معيار واحد أو معيارين تضع مجموعات معينة تندرج في إطارها حكومات ، أو بالأحرى أنظمة حكم ، قد تتماثل المدرجة منها في مجموعة واحدة في خصائص معينة ، ولكن توجد بينها اختلافات كثيرة . وسيتم التطرق لاحقاً إلى هذه المسألة عند بحث وتقويم تصنيفات النظم السياسية .

ثانياً: تصنيف الحكومات حسب الوظيفة

يرتبط هذا التصنيف بطبيعة المذهب السياسي للدولة . فقبل التطورات الدولية الأخيرة المتمثلة في انهيار النظم الاشتراكية (الشيوعية) في الاتحاد السوفيتي ودول شرق ووسط أوروبا ، وبحيث باتت هذه النظم مقصورة على قلة من الدول في العالم المعاصر ، كانت بعض الدراسات تعتمد على معيار مجال الوظيفة الحكومية ، ونشاط الحكومة ، ومضمونها في التمييز بين نوعين من الحكومات ، هما :

أ- حكومات مستندة إلى المذهب الفردي : تعمل هذه الحكومات في إطار اجتماعي يتسم بسيادة الملكية الفردية ، وحرية النشاط الاقتصادي ، ونظام السوق ، ولا تمارس دوراً كبيراً -أو بالأحرى مهيمناً- في مجالات الحياة الاقتصادية . ورغم التطورات التي شهدها المذهب الفردي في إطار فكرتي «دولة الرفاهة» و «الاقتصاد المختلط» وما ارتبط بهما من تزايد الدور الاجتماعي والاقتصادي للحكومة ، إلا أنه من الأهمية بمكان في هذا الخصوص مراعاة أن هذه التطورات تدور في إطار هذا المذهب المستند إلى الملكية الفردية والحرية الاقتصادية ، وأنها بمثابة إجراءات للحد من مساوئه وسلبياته ، وخصوصاً الاجتماعية منها .

ب- حكومات مستندة إلى المذهب الاشتراكي : تأخذ هذه الحكومات بأحد تيارات الفكر الاشتراكي ، الذي ينطلق من الوظيفة الاجتماعية للحكومة ، ويستند إلى مبدأ الملكية العامة لأدوات الإنتاج وإدارتها لموارد المجتمع ، في إطار خطة عامة

لصالح المجتمع ككل . وتتسع بذلك دائرة وظائف الحكومة لتشمل مسؤوليات وواجبات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية ، وتختلف درجة التدخل الحكومي من دولة إلى أخرى تبعاً لمفهوم النخبة الحاكمة للاشتراكية ، والمثل الأعلى الذي تستهدفه .

يلاحظ ـ إضافة إلى ما يشوب هذا التصنيف بحسب أهدافها ووظائفها الاجتماعية من خلط بين الدولة والحكومة (ما لم تفهم الدولة هنا باعتبارها جهاز حكم) حتى قبل «انحسار الاشتراكية» في العالم ـ أن هذه الوظائف الاجتماعية تؤدى بدرجة أو بأخرى من جانب الحكومة (أو بالأحرى الدولة) في كافة المجتمعات تقريباً بصرف النظر عن اختلافات نظام الحكم والمذهب السياسي .[١]

ثالثاً: تصنيف الحكومات حسب العلاقة بين السلطات

يعد تصنيف الحكومات طبقاً لطبيعة العلاقة بين السلطات من أكثر تصنيفات الحكومات المعاصرة انتشاراً ، وكان أول من قدمه «دوجلاس فيرنى» Douglas V. Verney في مؤلفه «تحليل النظم السياسية» الصادر عام ١٩٥٩ . وبالنظر إلى تماثل أو تقارب وضع السلطة القضائية - ولو من الناحية القانونية الرسمية - في كافة نظم الحكم تقريباً ، ركز «فيرني» في تصنيفه على معيار تكوين الحكومة والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، مميزاً بين ثلاثة أنواع للحكومات : أولها الحكومة البرلمانية التي تقوم على تداخل هاتين السلطتين ، وثانيها الحكومة الرئاسية ، وتقوم على الفصل بينهما ، وثالثها حكومة الجمعية الوطنية أو النظام المجلسي القائم على أولوية السلطة التشريعية عن طريق إدماج السلطات ووضعها في يد جمعية نيابية منتخبة .

١ - الحكومة البرلمانية

نشأ نظام الحكم البرلماني تاريخياً في بريطانيا ، ومنها انتقل إلى دول أوروبية وغربية أخرى ، ثم إلى كثير من دول العالم سواء ذات النظم الملكية أو الجمهورية . وتتمثل أهم خصائصه في ما يلي :

---

(١) نعمان أحمد الخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، عمان ، مكتبة دار الثقافة للنشر ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٩٨ ـ ٢١١ .

١- وجود فصل في السلطة التنفيذية بين منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة . ويغلب أن يكون الأول مجرد «رمز» ، أي أنه غير مسؤول ، ولا يباشر اختصاصات فعلية واسعة ، أو هو بعبارة أخرى - في حالة النظم الملكية : «يملك ولا يحكم» ، ويتولى منصبه إما وراثياً أو عن طريق الانتخاب المباشر أو الانتخاب غير المباشر . وقد سبق الحديث في الفصل السابق عن العوامل التاريخية والعملية لهذا الفصل .

٢- يتولى رئيس الدولة تعيين رئيس الحكومة ، ويغلب أن يكون الأخير في النظم الحزبية زعيما للحزب الحائز على أغلبية مقاعد البرلمان . وتزداد السلطة الفعلية للأول في هذا التعيين في حالة عدم نيل حزب واحد الأغلبية البرلمانية الكفيلة بتمكينه من تشكيل الحكومة بمفرده .

٣- يتولى رئيس الحكومة تعيين الوزراء ، وعادة ما يكون الأخيرون من أعضاء حزبه الممثلين في البرلمان ، ويتحمل رئيس الحكومة تبعة تصرفات وزرائه ، ويملك بوجه عام صلاحية إقالتهم من مناصبهم .

٤- الحكومة هيئة جماعية ومسؤولة سياسياً أمام البرلمان . ويعني هذا أن الحكومة مسؤولة جماعياً عن السياسة العامة ، ورئيس الوزراء هو المسؤول الأول بين أقرانه «الأول بين متساوين» . وعند عقد اجتماع مجلس الوزراء لبحث موضوع معين لاتخاذ قرار بشأنه ، يكون لرئيس الوزراء صوت واحد ، ويتم اتخاذ القرار بأغلبية الأصوات ، ويتقيد الأول بقرار الأغلبية . والحكومة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان الذي يستطيع إسقاطها إذا رأى أنها غير حائزة لثقته .

٥- وجود تداخل وتعاون ورقابة متبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . ويتمثل ذلك في الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية الحكومة (الوزارة) ، وحق كل منهما في اقتراح مشروعات القوانين ، وحق النواب في توجيه الأسئلة إلى الوزراء واستجوابهم ، وتشكيل لجان برلمانية للتحقيق معهم في مسائل تدخل في نطاق اختصاصاتهم (الدور الرقابي للبرلمان) ، إضافة إلى حق المسؤولية السياسية الذي قد يؤدي بالبرلمان إلى سحب الثقة من الحكومة ككل أو من أحد الوزراء . ومقابل ذلك يملك رئيس الحكومة الحق في أن يطلب من رئيس الدولة حل البرلمان وإجراء انتخابات برلمانية جديدة . وجرت العادة في بريطانيا على أن تظل الحكومة قائمة إلى أن يتكون البرلمان الجديد ، مما يعني إعادة مسألة الفصل في

الخلاف بين الحكومة والبرلمان إلى الشعب ، وهو ما يعتبره بعض الكتاب أحد أهم أسباب نجاح واستقرار الحكم البرلماني في بريطانيا . ولرئيس الوزراء -أيضاً- حق دعوة البرلمان للانعقاد ، وفض دورة انعقاده ، وحق التأجيل ؛ بمعنى وقف جلساته فترة معينة .

٦- البرلمان ككل (أي الحكومة والمجلس معاً) يعد مركز الثقل في هذا النظام ، وذلك نتيجة التداخل و«الرقابة المتبادلة» بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وبحيث لا يمكن لأي منهما ادعاء التفوق والسيادة على الآخر . ولكي يعمل النظام البرلماني بنجاح وفاعلية ، يجب أن لا تشعر الحكومة بالحرج من استمرار مهاجمة أو انتقاد البرلمان لها ، كما يجب على الثاني أن لا يحاول الانتقاص من اختصاصات الأولى عن طريق التدخل المفرط في أعمالها . وعادة ما تتعرض الحكومات البرلمانية التي لا تراعى هذا المبدأ لتقلبات وأزمات مستمرة .[١]

٢- الحكومة الرئاسية

نشأ النظام الرئاسي أساساً في الولايات المتحدة ، وانتشر منها إلى دول أمريكا اللاتينية ، ثم إلى الدول الأخرى في قارات العالم القديم . وتتلخص أهم خصائص هذا النظام في ما يلي :

١- السلطة التنفيذية ليست مجزأة ، حيث تتركز في يد رئيس الجمهورية الذي ينتخبه الشعب لمدة محددة ويجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة .

٢- يتولى الرئيس تعيين الوزراء ، أو السكرتيرين في الوايات المتحدة ، ويملك سلطة محاسبتهم وعزلهم ، أو قبول استقالتهم ، وهم مسؤولون أمامه وحده .

٣- الحكومة (السلطة التنفيذية) هيئة فردية وليست جماعية كما هو الحال في النظام البرلماني . فالحكومة الرئاسية تتمثل في فرد واحد (الرئيس) ، والذي لا يتقيد بآراء سكرتيريه ، على عكس الحال بالنسبة لالتزام رئيس الحكومة البرلمانية بقرار الأغلبية في مجلس الوزراء .

٤- وجود انفصال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية . فأعضاء الأولى (الرئيس والوزراء - السكرتيرون) غير مسؤولين سياسياً أمام الثانية التي لا يجوز تعيين

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٢١٣ ـ ٢٢٢ .

أعضائها في المراكز الإدارية (الوزارية) ، ولا يجوز أن يكون من شاغلي الأخيرة عضوٌ في الثانية ، وهو ما ينطبق -أيضاً- على الرئيس . والأخير غير مسؤول سياسياً أمام الهيئة التشريعية وإنما الدستور ، أو بالأحرى أمام الشعب الذي انتخبه ؛ ولذلك يحظر على الرئيس دستورياً إلقاء خطب في المجلس أو المجلسين المكونين لهذه الهيئة إلا في الحالات الاستثنائية ، وإنما يخاطب الشعب مباشرة عن طريق مختلف وسائل الإعلام . وليس من حق الرئيس دعوة هذه الهيئة إلى الانعقاد أو فض دورة الانعقاد أو حلها . بيد أن الفصل الجامد بين السلطتين لا يتحقق كثيراً في العمل ، حيث يوجد نوع من الرقابة والتعاون أو بالأحرى «التوازن» بينهما بالنظر إلى :

أ- حق الرئيس في الاعتراض على مشروعات القوانين التي توافق عليها السلطة التشريعية ، وحقه في اللجوء مباشرة إلى الشعب باستخدام أسلوب الاستفتاء .

ب- حق السلطة التشريعية في الموافقة على تعيين كبار الموظفين ، (الرئيس الأمريكي مثلاً حر في تعيين الوزراء/السكرتيرين بشرط موافقة مجلس الشيوخ) ، والموافقة على عقد المعاهدات وإعلان الحرب ، فضلاً عن حق هذه السلطة في اتهام الرئيس بالخيانة العظمى إذا خالف الدستور . ففي الولايات المتحدة يتمتع الكونجرس بممارسة حق توجيه هذا الاتهام ، بصفته أعلى سلطة تشريعية في الدولة ، وتكون محاكمة الرئيس في هذه الحالة من اختصاص المحكمة الفيدرالية العليا .

٦- عدم وجود مركز ثقل في النظام الرئاسي ، على خلاف النظام البرلماني ، وذلك نتيجة الفصل بين السلطتين من الناحية الدستورية . أما من الناحية الفعلية فينبغي التمييز بين حالتين :

أ- سيطرة الرئيس على السلطة التشريعية في حالة فوز حزبه بالأغلبية في الانتخابات العامة ، حيث يستطيع الرئيس في هذه الحالة أن يسيطر على هذه السلطة ويضمن إقرارها لمشروعات القوانين التي يقترحها ونواب حزبه وموافقتها على سياساته الداخلية والخارجية ، وهو ما حدث في فترة حكم الرئيس «روزفلت» للولايات المتحدة ١٩٣٢-١٩٤٤ .

ب- تفوق السلطة التشريعية على الرئيس في حالة عدم تمتع حزب الأخير

بالأغلبيـة في الأولى ، كـما هو الوضع في الولايات المتحـدة إبان فـترتي الرئاسة الأولى والثانية للرئيس «كلينتون» في ظل سيطرة الجمهوريين على الكونجرس . فرغم أنه ليس بإمكان الرئيس حل هذه السلطة ، وليس بإمكان الأخيرة إرغامه على الاستقالة لأنه غير مسؤول أمامها ، إلا أنه في هذه الحالة ينشأ في العادة خلاف بين الطرفين تكون الأولوية والتفوق فيه لهذه السلطة ، خصوصاً وأن الرئيس لا يمكنه الحصول على الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ اختصاصاته المقررة دستورياً إلا بموافقتها .(١)

مقارنة بين النظامين البرلماني والرئاسي

إضافة إلى الفروق الواضحة بين النظامين البرلماني والرئاسي من حيث تكوين السلطة التنفيذية وطبيعة علاقتها بالسلطة التشريعية ومدى وجود مركز ثقل في كل منهما ، يلاحظ أن ثمة اختلافات أخرى مهمة بين النظامين ، ومنها :

١- أن استمرار الحكومة في السلطة في النظام البرلماني يتطلب أن تظل متمتعة بثقة الأغلبية في البرلمان . أما في النظام الرئاسي فيظل الرئيس في منصبه للمدة المحددة له دستورياً ، بصرف النظر عن مدى تمتع حزبه بالأغلبية التشريعية ، وبغض النظر عن سياساته ومواقفه ومستوى أدائه السياسي ، ولا يترك منصبه قبل هذه المدة إلا إذا توفي (أو اغتيل) ، أو أصيب بمرض يقعده عن العمل ، أو اتهمته الهيئة التشريعية بالخيانة وأدانته (وهذا أمر نادر الحدوث) .

٢- أن لكل من النظامين مزايا وعيوباً . فالنظام البرلماني يبدو أفضل من النظام الرئاسي ؛ لأنه يخلق حكومة مسؤولة جماعياً ، ويزيد من فرص عمل النظام السياسي بكفاءة كبيرة في ظل التداخل والترابط بين السلطتين ، وبحيث يتوقع الناخبون في حالة تصويتهم لصالح حزب ذي توجهات سياسية معينة أن النظام الحاكم سيتبنى سياسة محققة لهذه التوجهات . بينما لا يعرف النظام الرئاسي مثل هذه الحكومة المسؤولة ؛ إذ لا يوجد فيه ما يضمن انتماء الرئيس والأغلبية التشريعية إلى نفس الحزب ، مما يجعل من الصعوبة بمكان وجود برنامج تشريعي متماسك أو التنبؤ بما ستكون عليه سياسة الحكومة . بل إن الاختلاف أو

---

(١٤٢) فرانك بيلي ، مرجع سابق ، ص ٥٣٥ .

التناقض في الموقف أمر وارد في النظام الرئاسي ، حتى لو كان نفس الحزب يسيطر على السلطتين في حالة نظم ديمقراطية (كالنظام الأمريكي) يتمتع فيها نواب حزب الرئيس بقدرة نسبية على التحرك باستقلالية دون الخضوع لإرادة الرئيس بصدد كافة المسائل .

رغم ذلك ، يحمل النظام البرلماني في طياته عوامل ضعف كثيرة ، بالنظر إلى دقة وحساسية العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بدرجة يسهل معها الإخلال بتوازن القوى بينهما في أي لحظة ، خصوصاً في الدول النامية التي أخذت بهذا النظام نقلاً عن غيرها . ففي معظم هذه الدول تعمل الحكومة فعلياً نيابة عن البرلمان ، ويمكنها الضغط على أعضائه ، كما يمكنها التأثير في نتائج الانتخابات لتضمن نجاح المرشحين المؤيدين لها ، مما يجعلها تسيطر على السلطة التشريعية . وفي دول أخرى ، مثل فرنسا حتى دستور الجمهورية الخامسة ، قد يختل ميزان القوى لصالح المجلس نتيجة ميله إلى زيادة سلطاته على حساب الحكومة ؛ مما يعرقل أعمالها ، ويشل قدرتها على تنفيذ سياستها .

والنظام الرئاسي ، رغم اقتصار نجاحه في قلة من الدول كالولايات المتحدة (منشأ هذا النظام) ، وفشله في العديد من الدول الأخرى كدول أمريكا اللاتينية ، يبدو أبسط من النظام البرلماني ؛ إذ إن السلطة التنفيذية منه يتولاها رئيس واحد مسؤول مباشرة أمام الشعب . وهذه الخصيصة تجعله أشبه «بنظام الحكم المطلق» ، ولكن بعد إدخال تعديلات كثيرة عليه . فالرئيس لا يتولى الحكم وراثياً ، بل بناء على إرادة الشعب ، ويمكن لممثلي الشعب ـ (أعضاء الهيئة التشريعية) ـ أن يقيموا ضده الدعوى بتهمة الخيانة ، وأن يسقطوه بالتالي إذا ثبت إدانته بذلك ، وهذه الهيئة لها في النهاية التفوق على الرئيس ، خصوصاً في حالة عدم نيل حزبه الأغلبية بها ، ويمكنها أن تتجاهل حق «النقض» الذي يتمتع به الرئيس ، حيث يمكنها تجاوز اعتراض الرئيس على القوانين التي توافق عليها عن طريق الموافقة على هذه القوانين ثانية بالأغلبية المطلوبة لذلك ، كما أن قاعدة فصل السلطات تحمي الشعب حماية كافية من تعسف أي من السلطتين .

وبعبارة موجزة ، فإن المحك أو المعيار الرئيسي لترجيح مزايا النظام البرلماني على النظام الرئاسي أو العكس ، لا يتوقف على الشكل القانوني الدستوري أو الإطار المؤسسي ، بقدر ما يتوقف على التطبيق الفعلي لهذا النظام أو ذاك ، وقدرة ساسة

الدول المعنية على فهم حقيقة أي من هذين النظامين ، واستعدادهم للعمل وفقاً لأسسه القانونية والدستورية .

٣- حكومة النظام المجلسي (الجمعية الوطنية)

طبق هذا النظام في فرنسا بعد الثورة العظمى في الفترة ١٧٩٢-١٧٩٥ وعقب ثورة ١٨٤٨ وعقب الحرب السبعينية عام ١٨٧١ ، حيث كانت هناك جمعية وطنية تجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وتسند مهمة تنفيذ السياسات إلى مجموعة من اللجان . وطبقته بعض الدول الأوروبية عقب الحرب العالمية الأولى مثل النمسا عام ١٩٢٠ ، وأستونيا في الفترة ١٩٢٠-١٩٣٣ ، وتركيا عام ١٩٢٤ ، وكان النمط السائد للحكم في النظم الشيوعية السابقة في الاتحاد السوفيتي ودول وسط وشرق أوروبا ، كما تطبقه سويسرا حيث تتولى السلطة التشريعية الاتحادية العليا في الدولة ، ويتولى السلطة التنفيذية مجلس الاتحاد المكون من سبعة أعضاء تنتخبهم الأولى لمدة أربع سنوات .

وتتمثل أهم سمات هذا النظام في :

١- اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجلس الشعب .

٢- عدم وجود حكومة (سلطة تنفيذية) مستقلة ، فالأخيرة مجرد لجنة (أو لجان) يعينها المجلس من بين أعضائه لفترة محددة لتنفيذ قراراته وسياساته ؛ وبالتالي لا يوجد رئيس للحكومة بالمعنى المألوف في النظم الأخرى ، إلا إذا اعتبرناه رئيس هذه اللجنة .

٣- اللجنة (الحكومة) هيئة جماعية مسؤولة سياسياً أمام المجلس الذي يتولى الرقابة على أعمالها ، فضلاً عن القيام بالوظيفة التشريعية ، والمجلس له الحق في تعيين وعزل أعضائها ، وإلغاء ، أو تعديل ما يصدر عنها من قرارات .

٤- حق حل المجلس أو دعوته للانعقاد يكون من اختصاص المجلس نفسه .

٥- مركز الثقل والتفوق في النظام السياسي يكون للمجلس باعتباره ممثل الإرادة الشعبية .

يلاحظ أن هذا النظام يشكل «نظاماً مثالياً» لتحقيق الديمقراطية الحقة وتأكيد السيادة الشعبية بجعل مسؤولية التشريع والحكم (التنفيذ) والرقابة من اختصاص مجلس شعبي منتخب ، وهو ما يتفق وأفكار كثير من الفلاسفة أمثال «روسو»

والراديكاليين الإنجليز[1] ، واليعقوبيين الفرنسيين والرواد الأوائل من الشيوعيين .

رغم ذلك ، فقد باءت بالفشل تجارب تطبيق هذا النظام في الدول التي أخذت به ، ربما باستثناء سويسرا . فتجارب الحكم المجلسي التي قامت لتقضى على الحكم المطلق انتهت بعد فترة قصيرة بالإخفاق وعودة السلطة للتركز في أيدي أفراد (أباطرة أو رؤساء أو نخبة محدودة من الأفراد) ، على غرار ما حدث عقب الثورة الفرنسية ، وثورة «كرومويل» في إنجلترا ، والثورة الشيوعية في روسيا .

ويعود هذا الفشل بالأساس إلى الطبيعة المثالية لهذا النظام الذي يفترض قدرة هيئة واحدة -ولو كانت هيئة شعبية منتخبة- على النهوض بمسؤوليات التشريع والحكم والرقابة في آن واحد . فمثل هذا الافتراض يثير احتمالين يتعارضان مع الديمقراطية وهما :

١- احتمال استبداد المجلس المنتخب بالسلطة ، طالما أنه يمتع بالسلطة العليا في الدولة ، وتدخله المفرط في حياة الأفراد والمجتمع على نحو يهدد الديمقراطية ذاتها ويقيدها بقوانين ولو كانت صادرة باسم «الشعب» أو بالأغلبية ، وهو ما يتحقق عملياً في بريطانيا بعد الإصلاح الدستوري عام ١٨٣٢ . لذا يقال إن هذا النظام قد يسمح للديمقراطية بأن تتحقق شكلاً لا موضوعاً .

٢- أما الاحتمال الآخر المحقق لنفس المقولة فيتمثل في عجز المجلس عن ممارسة وظائفه ومسؤولياته ، وتحول مركز الثقل فعلياً إلى السلطة التنفيذية . فعلى سبيل المثال ، كان الدستور السوفيتي يعطي لمجلس السوفيت الأعلى -أي مجلس سوفيت الاتحاد (السلطة التشريعية الاتحادية)- السلطة العليا في تعيين وعزل أعضاء مجلس الوزراء ، لكن من الناحية الفعلية لم يكن الأول يجتمع إلا على فترات متباعدة ، ومن خلال تلك الفترات كانت مسؤولية الإشراف على الحكومة (مجلس الوزراء) تتولاها جهة «حكومية» أخرى هي «رئاسة السوفيت الأعلى للاتحاد» أو ما كان يسمى «بالبريزيدوم» Presideum ويضم خمسة عشر عضواً منتخباً بواسطة الأول ، بواقع عضو عن كل جمهورية اتحادية ، مما يعني أن العلاقة بين الأول والحكومة كانت علاقة ضعيفة وغير مباشرة .

---

(١) طبق هذا النظام -أيضاً- في بريطانيا بعد ثورة «كرومويل» . عام ١٦٢٥ .

تقويم تصنيف الحكومات حسب العلاقة بين السلطات

رغم شيوع وانتشار التمييز بين أنواع الحكومات، وخصوصاً البرلمانية والرئاسية منها، طبقاً لمعيار طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ينتقد هذا التمييز من جانب علماء السياسة المعاصرين على أكثر من أساس، ومن ذلك ما يلي:

١- ظهور حكومات تخلط بين النظامين البرلماني والرئاسي، وفي الغالب يتم ترجيح الثاني على الأول، كما هو الحال فعلياً في العديد من الدول النامية.

٢- غلبة الطابع القانوني على هذا التصنيف، ليس فقط بمعنى اعتماده على العلاقة الشكلية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دون الاهتمام كثيراً بحقيقة أن الواقع الفعلي حتى في ظل النظام الرئاسي لا يعرف الفصل «التعسفي» بين السلطات الثلاث عموماً من حيث الاختصاصات والوظائف، ولكن -أيضاً- بمعنى أن دراسة أنواع الحكومات طبقاً للنصوص القانونية والدستورية لا تكفي في حد ذاتها لتقديم صورة واضحة ودقيقة عن الواقع السياسي الفعلي. فهل يمكن أن توضع في مجموعة أو كفة واحدة الولايات المتحدة وأي دولة أخرى من الدول النامية تأخذ -أيضاً- بالنظام الرئاسي، أو بريطانيا والأردن كنظم برلمانية؟ وبعبارة أخرى، ليس المهم لمعرفة الاختلافات بين هذه النظم الرجوع إلى نصوص دستورية فحسب؛ ذلك أن الدستور في حد ذاته لا يعني شيئاً إذا لم تنفذ أحكامه تنفيذاً أميناً، ويجب أن ينبع نوع الحكومة والنظام السياسي عموماً من النظام الاجتماعي وبيئته.

المبحث الرابع: المؤسسات الحكومية الرسمية

تعد دراسة الحكومة ذات أهمية كبيرة، باعتبارها أحد أركان الدولة - إضافة إلى الإقليم والشعب كما أنها من عناصر النظام السياسي الرئيسة.

ورغم قدم مصطلح الحكومة وشيوع استخدامه، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد يتفق عليه علماء السياسة بشأن هذه المصطلح. فهناك من يقصد به السلطات العامة الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، التي تكون معاً جهاز الدولة المسؤول عن إدارة وتوجيه شؤونها داخلياً وخارجياً، وهناك من يقصره على السلطة التنفيذية وحدها أو أحياناً الوزارة وحدها، وهناك من يستخدمه للدلالة على نظام الحكم،

بمعنى كيفية ممارسة السلطة والحكم في الدولة .

وسيتم استخدام مصطلح الحكومة بالمعنى الأول ، أي السلطات الثلاث . ورغم أنه قد يبدو من ذلك وجود نوع من الفصل التعسفي بين هذه السلطات من حيث الاختصاصات والوظائف ، إلا أن ذلك الفصل غير قائم فعلياً . ويستدعي فهم ذلك ضرورة التمييز بين الوظيفة Function من ناحية والبناء Structure الذي يؤديها من ناحية أخرى . ويعنى ذلك أن الوظيفة الواحدة ـ كالوظيفة التشريعية أو غيرها ـ تؤدى -غالباً- في أغلب النظم السياسية بواسطة أكثر من «بناء» أو «مؤسسة» أو سلطة ، وبالتالي فإن البناء الواحد يقوم بأكثر من وظيفة . وعلى سبيل المثال ، وكما سيتضح لاحقاً ، فإن لكل من السلطتين التنفيذية والقضائية أدواراً معينة في صنع القواعد القانونية .

أولاً: المؤسسة التشريعية:

لاشك أن هناك أهمية قصوى في أي مجتمع لوجود قواعد قانونية وإيمان الحكام والمحكومين بضرورة الالتزام بها والخضوع لها ومعاقبة الخارجين عليها . وقد يبدو للوهلة الأولى أن عملية وضع هذه القواعد لا يمكن أن تتم إلا في حالة وجود جهاز أو بناء تشريعي متخصص ، بيد أن الأمر ليس بالضرورة كذلك ؛ فالكثير من المجتمعات ، خصوصاً في التاريخ القديم والوسيط ، لم تعرف مثل هذه الأبنية ، حيث كانت هذه العملية تتم على يد فرد واحد (شيخ قبيلة - ملك - قيصر - أمير - دوق) بمساعدة عدد محدود من الأفراد أو «المستشارين» .

وفي القرن الثامن عشر ، وكنتيجة للثورات التي قامت آنذاك للحد من السلطان المطلق للملوك ، أخذ الجهاز التشريعي في الظهور والانتشار(١) . ومع مرور الوقت ، شاع البرلمان كأحد مؤسسات الحكم ، لدرجة أنه لا يوجد -حالياً- سوى قلة من الدول - ينتمي أغلبها إلى إفريقيا والعالم العربي - تخلو من أجهزة نيابية .

وسيتم بحث السلطة التشريعية في النظم السياسية الحديثة عموماً من حيث

---

(١) البرلمان في الأصل مؤسسة أوروبية ، بدأ ظهوره في بريطانيا ، ثم الدول الإسكندينافية . ثم تبعتها النظم الأوروبية الديمقراطية التي أخذت تظهر عقب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ . ومن أوروبا أخذت البرلمانات تنتشر في مناطق أخرى في العالم ، وإن رسخت جذورها في دول يقطنها مستوطنون أوروبيون كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا .

تنظيمها ، أي عدد مجالسها ، وكيفية اختيار أعضائها ، ووظائفها المتنوعة ، ومدى قدرتها على النهوض بها ، وأهمية الحفاظ عليها وتطويرها ، بالرغم من الحديث المتكرر عن «انحسار» أهميتها .

أ) تنظيم المؤسسة التشريعية: نظاما المجلس الواحد والمجلسين

تختلف الدول في الأساليب التي تتبعها في تنظيم سلطتها التشريعية ، فبعض الدول يأخذ بنظام المجلس الواحد Unicameral ، وبعضها الآخر يتبنى نظام المجلسين Bicameral . ويتوقف اختيار هذا النظام أو ذاك على عوامل عديدة من بينها :

١- **حجم الدولة** : حيث يلاحظ بوجه عام أن الدول الصغيرة سكاناً ومساحة عادة ما تفضل صيغة المجلس الواحد ، ما لم تكن دولة فيدرالية (حالة سويسرا) . بينما تميل معظم الدول الكبيرة سكاناً ومساحة إلى الأخذ بنظام المجلسين (الصين حالة استثنائية) ، مما يفرض على هذه الدول الأخذ بهذا النظام لضمان تمثيل المصالح والأقليات خصوصاً في المجلس الأعلى (كمجلس الشيوخ) .

٢- **شكل الدولة** : حيث تتبنى الدول الفيدرالية أو الاتحادية نظام المجلسين كوسيلة لتحقيق التوازن المطلوب بين تياري الوحدة والاستقلال في الهيئة التشريعية الاتحادية . بينما يسود نظام المجلس الواحد في الدول البسيطة أو الموحدة بوجه عام ، مع وجود استثناءات في هذا الخصوص كالأردن (مجلس النواب – مجلس الأعيان) .

٣- **الأيديولوجية السياسية للدولة** : وهي عامل آخر مهم في هذه الخصوص . وظهر تأثيره بوجه خاص في حالة الدول الشيوعية السابقة ، أو التي ما تزال قائمة (كالصين وكوبا وفيتنام وكوريا الشمالية) . فباستثناء الأخذ بنظام المجلسين في الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا استجابة للتعددية والتنوع فيهما وتبني أولهما للنظام الاتحادي ، كانت الدول الشيوعية السابقة في وسط وشرق أوروبا تأخذ بنظام المجلس الواحد بتأثير الأيديولوجية الشيوعية على أساس «أن الدولة ليست في حاجة سوى إلى مجلس واحد لعدم وجود طبقات وصراع طبقي ، فهناك شعب واحد يحكمه حزب واحد وله غاية واحدة ؛ وبالتالي لا يحتاج إلى مجلس ثان كذلك الذي يرتبط بأصحاب الامتيازات والمصالح الاقتصادية في الدول الرأسمالية» .

تقويم النظامين

لا يخلو نظاما المجلس الواحد والمجلسين من المزايا والعيوب . والأمر في التحليل الأخير مرده إلى التطبيق الفعلي للديمقراطية من ناحية ، وإلى تقويم الدول لأكثر النظامين تناسباً مع أوضاعها المجتمعية من ناحية أخرى .

يتمتع نظام المجلسين بمزايا معينة منها :

١- إن وجود مجلس ثان يساعد على تلافي ما قد يقع فيه المجلس الواحد من أخطاء في التشريع .

٢- إن وجود مجلسين أدنى (للمواطنين العاديين) وأعلى (مجلس الشيوخ أو مجلس الأعيان أو مجلس اللوردات) يتيح إمكانية تمثيل المصالح والأقليات في المجلس الأعلى بعد سيطرة «الفئات الشعبية» على المجلس الأدنى بفضل التوسع في تطبيق الاقتراع العام .

٣- إن نظام المجلسين يسمح بالانتفاع بكفاءات غير متوافرة في المجلس الأدنى ، إما عن طريق التعيين ، وإما باشتراط كفاءات وشروط خاصة في أعضاء المجلس الأعلى .

٤- إن نظام المجلسين لا غنى عنه في الدول الاتحادية ، حيث يتم تمثيل الولايات في المجلس الأعلى تمثيلاً متساوياً ، بينما يمثل السكان في المجلس الأدنى بحسب أهميتهم العددية كما هو الحال في الدول البسيطة .

بيد أن هناك انتقادات عديدة توجه إلى نظام المجلسين ، ومنها :

١- إن هذا النظام قد يترتب عليه حدوث احتكاك بين المجلسين داخل الهيئة التشريعية(١) على نحو قد يصيب الأخيرة بالضعف ومحدودية قدرتها على أداء وظائفها .

٢- إن هذا النظام يؤدي إلى اتصاف العملية التشريعية بالبطء والتعقيد .

---

(١) جرت العادة أن تقترح القوانين في المجلس الأدنى (الشعبي) ويتولى المجلس الأعلى مراجعتها وتقويمها . وفي بعض الدول تقترح القوانين في كل من المجلسين دون تمييز ، وما يقترحه أحدهما يتولى الآخر مراجعته ونقده . بيد أن أكثر الدول تجعل مهمة اقتراح القوانين من اختصاص المجلس الأدنى ، وتصبح المهمة الأساسية للمجلس الأعلى دراسة القوانين ومشروعاتها بدقة وعناية ، بعيداً عن «العواطف والانفعالات والانتماءات الحزبية» التي قد يتعرض لها أعضاء المجلس الأول .

٣- إن هذا النظام مكلف مادياً ، حيث يؤدي إلى زيادة النفقات نتيجة ازدواج الهيئة التشريعية .

٤- إن هذا النظام يفرز «أرستقراطيات جديدة» ، فكثير من الدول تقصر عضوية المجلس الأعلى على فئات خاصة من أصحاب الأملاك أو الأغنياء أو النبلاء ، وتمنحه امتيازات عديدة كعدم جواز حله .

وبسبب هذه الانتقادات ؛ يرى البعض أن نظام المجلس الواحد أفضل ؛ إذ إنه يتجنب مساويء نظام المجلسين ، فضلاً عن تمتعه بمزايا عديدة باعتباره أكثر تمثيلاً لإرادة الشعب ، وأقل تكلفة وتعقيداً ، وأسرع في إنجاز الأعمال بالمقارنة بنظام المجلسين . وفي مقابل النقد الأساسي الموجه إلى هذا النظام ، والمتعلق بالتسرع في إصدار التشريعات دون دراسة متأنية ، يرى البعض إمكانية تلافي ذلك عن طريق تعدد المراحل التي يمر بها مشروع القانون قبل إقراره ، مثل دراسته في لجان قبل عرضه على المجلس ، وتعدد القراءات له قبل إقراره نهائياً .

ب) كيفية اختيار أعضاء الهيئة التشريعية

يختار في العادة المجلس الأول (المجلس الأدنى / المجلس الشعبي) بالانتخاب المباشر ، بينما يتم اختيار أعضاء المجلس الثاني (المجلس الأعلى) بأسلوب الوراثة (مجلس اللوردات في بريطانيا) ، أو بأسلوب التعيين (مجلس الأعيان في الأردن) ، أو بأسلوب الانتخاب المباشر (مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة) ، أو بالانتخاب غير المباشر (مجلس الولايات في الهند ، ويتم انتخاب أعضائه عن طريق أعضاء الجمعيات التشريعية في الولايات) .

وتجمع بعض الدول ـ بنسب مختلفة ـ في تكوين المجلس الأدنى أو المجلس الأعلى أو كليهما بين أسلوبي الانتخاب المباشر من جانب الشعب والتعيين من جانب السلطة التنفيذية (الملك أو رئيس الجمهورية) . ومن ذلك الوضع القائم في مصر –حالياً– بصدد تكوين مجلس الشعب ، وكذلك قبل ثورة يوليو **١٩٥٢** حيث كان الملك يعين خمسي أعضاء مجلس الشيوخ بموجب دستور **١٩٢٣** .

ويثير موضوع انتخاب أعضاء الجهاز التشريعي عدة قضايا ، نكتفي بالإشارة إلى قضيتين منها ، وهما :

١- **شروط الترشيح لعضوية المجلس التشريعي** : يقتضى هذا الترشيح توافر شروط

معينة تتمثل أهمها في أكثر دول العالم في الشروط التالية :

أ- **الجنسية** : أي أن يكون المرشح مواطناً ممن لهم أصلاً حق الانتخاب .

ب- **السن** : يشترط حد أدنى لسن المرشح يفوق في العادة الحد الأدنى لسن الناخب ، وذلك باستثناء بريطانيا وغيرها من دول الكومنولث حيث يتساوى الحدان . ففي الولايات المتحدة مثلاً يتعين على من يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب أن يبلغ من العمر (٢٥) عاماً فأكثر ، ولمجلس الشيوخ (٣٠) عاماً فأكثر ، ويبلغ الحد الأدنى لعضوية البرلمان في هولندا (٣٠) عاماً ، وفي كل من إيطاليا وبلجيكا يبلغ هذا الحد (٢٥) عاماً لعضوية مجلس النواب ، و(٤٠) عاماً لعضوية مجلس الشيوخ .

جـ- **الوظيفة** : لا يجوز كقاعدة عامة للموظفين العموميين (باستثناء الوزراء) ، ورجال القضاء ، وضباط الجيش والشرطة ، أن يرشحوا أنفسهم لهذه المجالس ما لم يقدموا استقالتهم من وظائفهم ؛ لكي يتمكنوا من أداء وظيفتهم الرقابية .

د- **الإقامة** : شرط تختلف بشأنه الدول . ففي الولايات المتحدة يشترط في المرشح لعضوية أي من مجلسي الكونجرس أن يكون مقيماً بالولاية التي يرشح نفسه عنها ، مما يفسر قوة التوجه المحلي لدى المشرعين الأمريكيين خصوصاً أعضاء مجلس النواب الذين يعتبرون أنفسهم ممثلين لدوائرهم الانتخابية ويرون مستقبلهم السياسي رهناً بإرادة ناخبيها وسكانها . بيد أن هذا الشرط لا وجود له في دول أخرى عديدة ، ومن بينها بريطانيا وأغلب دول الكومنولث ، حيث يحق للمواطن أن يرشح نفسه في أي دائرة بصرف النظر عن إقامته بها من عدمه .

٢- **كيفية اختيار المرشحين** : لا تثور مشكلة في هذا الخصوص بالنسبة للمرشحين المستقلين في حالة تطبيق نظام الانتخاب الفردي ، ولكن المشكلة تواجه الأحزاب السياسية عند اختيار مرشحيها في الانتخابات العامة ، سواء تمت وفقاً لهذا النظام أو غيره (التمثيل النسبي بالقوائم الحزبية) . وكقاعدة عامة ، يلاحظ أنه في حالة انتشار مبدأ المحلية (أي الترشيح في نفس دائرة الإقامة) تقوم لجنة أو فرع الحزب بالدائرة باختيار المرشحين بشرط موافقة الهيئة المركزية للحزب ، وحيث لا يسود هذا المبدأ ، يكون لهذه الهيئة حق اقتراح أسماء معينة مع

«الضغط» على التنظيمات المحلية للحزب كي تتبنى ترشيحها وتساندها .

٣- **وظائف المؤسسة التشريعية** : تتمثل الوظائف الرئيسية للمؤسسة التشريعية في دورها التشريعي (صنع القواعد القانونية - سن التشريعات) ودورها الرقابي على السلطة التنفيذية ، فضلاً عن إسهامها بأدوار معينة في عمليات أخرى كالتعبير عن المصالح والتنشئة السياسية ، مما يعني أنها كغيرها من المؤسسات والأبنية السياسية - متعددة الوظائف .

الدور التشريعي

تختص السلطة التشريعية بإصدار كافة القوانين في الدولة ، عدا الدستور ، وإن كانت تؤدي عادة دوراً هاماً في حالة التعديلات الدستورية . ويلاحظ أن العديد من الهيئات التشريعية في الدول المختلفة تأخذ بنظام اللجان المتخصصة الدائمة أو المؤقتة ، وتضم في عضويتها عدداً محدوداً من أعضاء البرلمان ممن تتوافر فيهم الخبرة اللازمة لمناقشة التفاصيل الفنية والمعقدة لمشروعات القوانين ، ومعظمها محال من السلطة التنفيذية . وتزداد أهمية وقيمة هذه اللجان في الديمقراطيات الغربية ، حيث تتجه اللجان صوب التخصص ، بمعنى أن اللجان التشريعية الدائمة المتخصصة تقابل وتوازي الوزارات الأساسية بالحكومة . ويتصف أعضاؤها بما يلزم من خبرة وكفاءة وتخصص لبحث وتقويم هذه المشروعات .

ويلاحظ من ناحية ثانية في غالبية دول العالم أن السلطة التنفيذية تعد المصدر الرئيس لمشروعات القوانين التي تعرض على الهيئة التشريعية ، كما أنها تمارس الدور الأكبر في ميدان التشريعات المالية ، وهي من أهم أنواع التشريع ، ويعني هذا محدودية دور النواب أنفسهم في مجال التشريع بوجه عام . وفي هذه الدول يكون السواد الأعظم من مشروعات القوانين التي توافق عليها هذه الهيئة مشروعات حكومية ، ويندر أن لا يمرر مشروع قانون مقدم من هذه السلطة . ويختلف الوضع عن ذلك في دول أخرى ـ كالولايات المتحدة ـ حيث يتقدم أعضاء السلطة التشريعية أنفسهم بمشروعات القوانين ، وتتمتع هذه السلطة ولجانها بحرية تعديل مقترحات ومشروعات السلطة التنفيذية .

ويلاحظ من ناحية ثالثة ، أن تقدير دور المؤسسة التشريعية وأعضائها في العملية التشريعية لا يعتمد فحسب على الإحصائيات الخاصة بعدد الجلسات وعدد

مشروعات القوانين الصادرة وعدد النواب لتقدير الوقت الذي استغرقه كل قانون (ناتج قسمة عدد أيام انعقاد البرلمان في دولة ما في سنة ما على عدد القوانين الصادرة) ولتقدير الوقت المتاح لكل نائب (قسمة الناتج السابق على إجمالي عدد النواب) ؛ ذلك أنه حتى في الديمقراطيات الغربية القائمة على التنافس الحزبي وحرية النقاش داخل البرلمان ، لا يشارك كافة النواب في المناقشات والمداولات بحكم ضيق الوقت المتاح ، واستئثار الوزراء وزعماء الكتل البرلمانية بالشطر الأعظم منه . كما أن مثل هذه البيانات الكمية لا تبين البعد الكيفي للتشريع ، فلا تميز بين الأداء التشريعي لبرلمان تتوافر له لجان فعالة وإدارات بحثية وأداء برلمان آخر يفتقر إليها ، وتساوي بين كل مشروعات القوانين ، علماً أن بعضها يكون في منتهى الأهمية والتعقيد بحيث يستنفد جزءاً كبيراً من وقت الجلسات ، فضلاً عن أنها لا توضح كم ونوعية المشروعات التي لم تصدر أو التي لم تتم مناقشتها .

الوظيفة الرقابية

تمارس المؤسسة التشريعية وظيفة رقابية وإشرافية على أعمال السلطة التنفيذية عن طريق الأساليب التالية :

١- **المداولة** : وتعني فتح نقاش أو حوار سياسي حول الخطوط العامة لسياسة الحكومة أو حول أي تشريع . وفي بعض الأحيان قد يفتح باب النقاش حول بيان الحكومة بشأن السياسة العامة أو الخطاب الملكي (بريطانيا والسويد وهولندا) ، وفي أحيان أخرى قد يبادر النائب إلى طرح موضوع عام للمناقشة لتأييد أو معارضة الحكومة . ورغم أن النقاش العام لا يحتمل أن يؤدي إلى تغيير جوهري في سياسة الحكومة ، إلا أنه يمثل أداة مهمة لنقد هذه السياسة ، ولفت الانتباه إلى هموم المواطنين ، وتمكين المعارضة من أداء دور سياسي واكتساب خبرة سياسية .

٢- **السؤال** : هو استيضاح يوجهه أحد النواب إلى أحد الوزراء أو إلى رئيس الوزراء بغرض التعرف على مسألة معينة تدخل في اختصاصات وتتعلق بأعمال وزارته . ويمكن للنواب عن طريق هذا الأسلوب الحصول على معلومات مهمة تفيد في نقد سياسة الحكومة وفي كشف بعض «الممارسات الخاطئة» .

٣- **التحقيق** : تشكل غالبية البرلمانات لجاناً من أعضائها للتحقيق في موضوعات معينة تتصل بالنشاط التشريعي أو التنفيذي في حالات معينة (حدوث خلل

في أحد أجهزة الدولة أو فضائح مالية أو سياسية كالفساد واستغلال النفوذ) .

٤- **الاستجواب** : يختلف عن السؤال في أنه يحمل معنى المحاسبة أو «الاتهام» الموجه إلى أحد الوزراء أو رئيس الوزراء ، ويفتح الباب أمام مناقشة جادة عادة ما يشارك فيها سائر النواب أو معظمهم . وقد تنتهي مناقشة الاستجواب بطلب طرح الثقة بالشخص المستجوب ، أو بالحكومة كلها في حالة النظم البرلمانية القائمة على مبدأ المسؤولية الجماعية للحكومة .

٥- **الرقابة المالية** : تعني قدرة المؤسسة التشريعية على إقرار مشروع الموازنة العامة للدولة ، والإيرادات والنفقات ، والمقترحات الضريبية والجمركية ، والإجراءات المحاسبية ، والقدرة على التأكد من تطبيق التشريعات المالية . وتتفاوت فاعلية هذه الرقابة من نظام إلى آخر ، فتتصف بالمحدودية في حالة النظم ذات السلطة التنفيذية القوية حيث تهيمن الحكومة على الشؤون المالية ، وبحيث لا يمكن لأي اعتماد للخدمات العامة أو زيادة في الإنفاق العام أن يؤخذ بعين الاعتبار ما لم يقترحه مجلس الوزراء ، بينما في النظام الأمريكي يتمتع الكونجرس ولجانه المالية بسلطة قوية في المجال المالي .

التعبير عن المصالح والتنشئة السياسية

يفترض بوجه عام أن يعبر النواب عن مصالح المجتمع (الأمة) ككل ، وإن كان معظمهم - أو بعضهم - يعبرون فعلياً عن مصالح أضيق نطاقاً ، سواء تعلق الأمر في أحسن الأحوال بمصالح دوائرهم وسكانها أو بمصالح بعض الجماعات المنظمة (كنقابات العمال ، وغرف التجارة والصناعة وغيرها) أو غير المنظمة ، وفي أسوأ الأحوال بمصالحهم الخاصة . وستتم لاحقاً ـ عند بحث جماعات المصالح ـ دراسة علاقات جماعات المصالح - المحلية منها والأجنبية - بالهيئات التشريعية وأعضائها في بعض النظم السياسية المعاصرة ولاسيما النظام الأمريكي .

أما التنشئة السياسية فتعني نقل وغرس وتدعيم القيم والمعايير والاتجاهات السياسية بين أعضاء المجتمع ، مما يجعلها وثيقة الصلة بالثقافة السياسية ، أي ذلك الشق من الثقافة العامة المتعلق بالظاهرة السياسية ، سواء كان الغرض من هذه التنشئة خلق وبناء «ثقافة جديدة» أو تدعيم ثقافة قائمة . وتتم التنشئة أساساً عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، الأكثر تأثيراً في الفرد في مراحل الطفولة والمراهقة

والشباب ، كالأسرة ، والمدرسة ، والجامعة ، ودور العبادة ، وجماعات الرفاق ، ووسائل الإعلام ، والأحزاب السياسية .

ورغم أن المؤسسة التشريعية في أي دولة قد لا تكون من أكثر أدوات التنشئة السياسية أهمية ، إلا أنها تعد فعلياً إحدى مؤسسات التنشئة المهمة في مرحلة النضج . ذلك أن هذه المؤسسة تخلق – لدى النواب والشعب – فكرة «تمثيل الجماهير» بمختلف مصالحهم وجماعاتهم ، مما يجعلها أحد رموز «الوحدة والتكامل القومي ولو في إطار التعددية» . ومن المفترض –أيضاً– أن التفاعل بين أعضاء هذه المؤسسة ، على اختلاف أصولهم الاجتماعية والقوى الاجتماعية التي يعبرون عنها والمناطق الجغرافية التي ينتمون إليها ، يؤدي إلى خلق نوع من الاتفاق على القضايا العامة ، وتحقيق درجة أكبر من الفهم لوجهات نظر المعارضة . كما يمكن أن تصبح أداة مهمة لتثقيف المواطنين سياسياً في حالة متابعتهم باهتمام لتغطية وسائل الإعلام لمداولاتها ونشاطاتها .

٤- أهمية المؤسسة التشريعية وتراجع دورها

يرى العديد من الباحثين السياسيين أن التطورات السياسية الجارية في كافة دول العالم تقريباً أدت إلى تراجع وانحسار دور المؤسسة التشريعية لصالح المؤسسة التنفيذية ، ففي الغالب الأعم من الحالات لم تعد الوظيفة الرئيسية الأولى صنع القوانين بقدر ما أصبحت «إضفاء الشرعية» وإقرار مشروعات هذه القوانين المقدمة من الثانية[(١)] ، أو تعديل القوانين القائمة طبقاً لمقترحات الثانية . وتظهر ـ أيضاً ـ سلطة المؤسسة التنفيذية إزاء المؤسسة التشريعية في مجالات أخرى ، كتفويض الأولى لإصدار القوانين أو القرارات التي لها قوة القانون في مجالات معينة ، والتوسع في سلطات الطوارئ وغيرها .

ويعود هذا التطور السلبي في دور المؤسسة التشريعية إلى تعقد المشكلات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة في الواقع المعاصر ، وما يتطلبه التعامل مع هذه المشكلات من خبرات فنية وعلمية عادةً ما يتمتع بها الجهاز التنفيذي دون الجهاز

(١٤٦) يقدر بوجه عام أن حوالي (٩٥٪) من القوانين الصادرة عن البرلمان البريطانى و(٨٠٪) من القوانين الصادرة عن الكونجرس الأمريكي و(٧٥٪) من قوانين البوندستاج الألماني تكون نابعة من المؤسسة التنفيذية .

التشريعي ، إضافة إلى ما يقتضيه التعامل مع الشؤون الخارجية والشؤون العسكرية من تخصص وسرية .

ومن ناحية ثانية ، ظهرت أبنية أخرى سياسية وشبه سياسية (كالأحزاب وجماعات المصالح ووسائل الإعلام) تشارك المؤسسة التشريعية ، بل وتتفوق عليها في التعبير عن هموم ومشكلات المواطن وتوعيته وتربيته سياسياً ، فوسائل الإعلام ـ لاسيما الصحافة الحرة ـ تؤدي في الكثير من الدول دوراً أهم من هذه المؤسسة في «كشف أخطاء وانحرافات المسؤولين» ، وفي تحديد المشكلات العامة واقتراح الحلول .

ومن ناحية ثالثة تقلل -أيضاً- من أهمية ودور هذه المؤسسة في الحياة السياسية في العديد من الدول النظرة العامة السلبية لدورها وأعضائها ، سواء نتيجة انحسار دورها لصالح الجهاز التنفيذي ، أو نتيجة عدم قدرة الأحزاب الفائزة في الانتخابات العامة على تحقيق «وعودها الانتخابية» لاسيما بصدد حل مشكلات داخلية ملحة ، أو نتيجة انتشار الإدراك العام بأن النواب أكثر حساسية واهتماماً بالمصالح الضيقة والخاصة .

وفي ضوء ما تقدم قد تصبح النتيجة المنطقية «أن المؤسسة التشريعية يجب أن تختفي» . ويرد على ذلك بأن الوظائف الرئيسة لهذه المؤسسة يكاد يستحيل أن تؤدى عن طريق أي مؤسسة حكومية أخرى . وتصبح بذلك مهمة الديمقراطية كيفية الارتقاء بمستوى أداء هذه المؤسسة ، عن طريق جعلها أكثر تمثيلاً ، وتعزيز دورها ، وتحديث إجراءاتها ، وتحسين نوعية نوابها . فرغم تفوق السلطة التنفيذية عليها ، سيظل دور هذه المؤسسة حيوياً في تدعيم الأساس الشعبي للسياسة والحكم .

ثانياً: السلطة التنفيذية

تعد السلطة التنفيذية من أهم مؤسسات الحكومة الحديثة ؛ إذ تشارك السلطة التشريعية وظيفة صنع القوانين ، وتتحمل مسؤولية وضعها موضع التنفيذ ، فضلاً عن نهوضها بوظائف أخرى متنوعة . ويشار عادة إلى السلطة / المؤسسة التنفيذية باعتبارها الإدارة العليا في الدولة المسؤولة عن إدارة مصالح ومؤسسات الدولة ، ورسم السياسة العامة ، وتنفيذ القوانين ، وغيرها . ويختلف علماء السياسة في تعريف «الإدارة العليا» وتحديد عناصرها ، فالبعض يراها تضم كافة موظفي الدولة من رجل الشرطة إلى رئيس الجمهورية باستثناء القضاة ، والبعض يراها تقتصر على رئيس الدولة ورئيس الوزراء

والوزراء ممن يتخذون أو يفترض أنهم يتخذون قرارات السياسة العليا للدولة ويباشرون تنفيذها ، فيما يقصرها آخرون على رئيس الدولة أو رئيس الوزراء .

وفي التحليل التالي للمؤسسة التنفيذية ، سيتم الاعتماد على المفهوم الواسع لهذه المؤسسة باعتبارها تضم رئيس الدولة ، ورئيس الوزراء ، وأعضاء اللجان (الدائمة والمؤقتة) ، والمجالس الحكومية كمجلس الأمن القومي ومجلس المستشارين الاقتصاديين ، وغيرها . وبهذا المعنى ، يصبح -أيضاً ـ الجهاز الإداري (البيروقراطية) بمختلف مستوياته جزءاً من عناصر هذه المؤسسة . ومن المسائل التي يغطيها هذا التحليل : تكوين المؤسسة التنفيذية ، وطرق اختيار أعضائها ـ لاسيما رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء ـ وتنظيمها ، ووظائفها .

١- تكوين المؤسسة التنفيذية وأساليب اختيار أعضائها

تختلف النظم السياسية ، بحسب نظام الحكم السائد (رئاسي أو برلماني) ، في تكوين المؤسسة التنفيذية ورئاستها . ففي النظم الرئاسية ـ كالنظام الأمريكي ـ يتولى شخص واحد رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة في آن واحد . وفي النظم البرلمانية ـ كالنظام البريطاني ـ ينفصل المنصبان بين رئيس للدولة عادة ما يكون ذا منصب شرفي واختصاصات ووظائف رمزية «شكلية» ، ورئيس للوزراء (زعيم الحزب الفائز بالأغلبية في الانتخابات العامة) يتحمل المسؤولية الأولى في الحكم وفي توجيه سياسة الحكومة .

ويمكن تفسير هذا الفصل في النظم البرلمانية في ضوء عدة عوامل ، منها :

١- التطور التاريخي للديمقراطية في الدول الأوروبية ، وخصوصاً بريطانيا ، حيث انتهى الصراع على السلطة بين الملك والبرلمان بتخلي الملك عن كثير من سلطته (كسلطة فرض الضرائب وغيرها) لصالح البرلمان ، وزيادة سلطة رئيس الحكومة باعتباره زعيم حزب الأغلبية في البرلمان .

٢- حاجة النظام البرلماني إلى منصب يمثل الأمة ، ويكفل استمرارية العملية السياسية ، ويرتفع شاغله فوق الصراعات السياسية والحزبية ، وهو منصب رئيس الدولة . بينما رئيس الحكومة يشارك في هذه الصراعات ، ويمكن أن يقال من منصبه في حالة تصويت البرلمان بسحب الثقة من حكومته ، أو هزيمة حزبه في الانتخابات العامة .

ويلاحظ أن رؤساء الدول في النظم البرلمانية عموماً قد يمارسون عملياً دوراً كبيراً في الحياة السياسية ، ويظهر ذلك في بعض الحالات ، ومنها :

١- عدم فوز حزب واحد في الانتخابات البرلمانية بالأغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة بمفرده . ففي هذه الحالة يصبح لرئيس الدولة مطلق الحرية في اختيار رئيس الحكومة ، والذي قد لا يكون بالضرورة زعيم الحزب الفائز بالمركز الأول في الانتخابات ، خصوصاً في حالة رفض التعاون مع الأخير من جانب قادة الأحزاب الأخرى لتشكيل حكومة ائتلافية ، ويحدث هذا بالطبع بعد إجراء الرئيس مشاورات مع زعماء الكتل البرلمانية .

٢- وجود صراعات داخلية في حزب الأغلبية ، واختلافات حول شخص زعيمه (رئيس الحكومة) ، حالة أخرى عادة ما تقترن بزيادة تأثير ودور رئيس الدولة ، خصوصاً إذا كان الأخير زعيماً لهذا الحزب قبل توليه الرئاسة .

٣- شخصية رئيس الدولة ، ووزنه السياسي ، وتمتعه بخصائص سياسية معينة ، وتعبيره عن تصور أو مشروع معين «للنهضة القومية» ، وتمتعه بمساندة قوى داخلية (وخارجية) لهذا المشروع ، كلها عوامل تساعده في مزاولة تأثير سياسي كبير .

٢ـ طرق اختيار رئيس الدولة

يتولى رؤساء الدول مناصبهم عن طريق أحد الأساليب الثلاثة التالية :

١- **الوراثة** : ترتبط بالنظم الملكية ، وعادة ما يقتصر تولي المنصب (ملك - إمبراطور سلطان - أمير) على عائلة بعينها بموجب قواعد متفق عليها لتوارث السلطة ؛ كاشتراط أن يكون ولي العهد أكبر الأبناء الذكور ، وموافقة «مجلس العائلة» على هذا الاختيار . وبطبيعة الحال تكون مدة الحكم في هذه الحالة مدى الحياة ، ما لم تتدخل عوامل أخرى طبيعية كانت (العجز) ، أو غير طبيعية (انقلاب قصر أو انقلاب عسكري أو ثورة) .

٢- **الانتخاب** : تتنوع طرق اختيار رئيس الدولة بالانتخاب ، فبعض الدول يأخذ بنظام الانتخاب المباشر بواسطة المواطنين (فرنسا) ، وتتبنى دول أخرى أسلوب الانتخاب غير المباشر ، والذي يأخذ عدة صور ، منها :

أ- الانتخاب غير المباشر لرئيس الدولة بواسطة السلطة التشريعية ، كما هو الحال في تركيا ولبنان .

ب- قيام السلطة التشريعية بترشيح شخص ما لمنصب الرئاسة ، وعرض الأمر للاستفتاء الشعبي ، وذلك على غرار الحال في العديد من النظم العربية الجمهورية .

وعلى خلاف أسلوب الوراثة ، فإن أسلوب الانتخاب بكافة صوره يقترن به تحديد مدة الرئاسة بعدد معين من السنوات تختلف من دولة إلى أخرى ، فهي مثلاً أربع سنوات في الولايات المتحدة ، وسبع سنوات في فرنسا (حتى التعديل الأخير الذي جعلها خمس سنوات) وتركيا . كما لا تسمح بعض الدول بتجديد فترة الرئاسة مثل تركيا ، بينما تسمح بتجديدها فترة واحدة أخرى دول كالولايات المتحدة ، أو بتجديدها أكثر من فترة واحدة كما هو الحال في النظم العربية الجمهورية (عدا لبنان) .

٣- أما الأسلوب الثالث لتولى رئاسة الدولة فيرتبط «**بالتعيين الجبري**» ، بمعنى الاستيلاء على السلطة وتولي الرئاسة عن طريق انقلاب عسكري أو ثورة . فعادة ما يتولى قائد أي من الأخيرين السلطة فعلياً لفترة معينة ، ثم يشغل منصب رئاسة الدولة بعد أن يؤسس لنفسه ونظامه مركزاً قانونياً جديداً . وأمثلة ذلك عديدة سواء في النظم العربية أو غيرها ، والدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية .

٣ـ اختيار رئيس الحكومة والوزراء

يختلف أسلوب اختيار رئيس الحكومة والوزراء باختلاف نظام الحكم القائم في الدولة (رئاسي/ برلماني) ، ففي النظم الرئاسية يتم اختيار رئيس الجمهورية الذي هو ـ أيضاً ـ رئيس الحكومة عن طريق الشعب ، بينما يتم اختياره في النظم البرلمانية (كبريطانيا وألمانيا وكندا وأستراليا وتركيا وغيرها) نتيجة فوز حزبه بأغلبية مقاعد البرلمان .

وتختلف فترة بقاء رئيس الحكومة في منصبه من دولة إلى أخرى . فهذه الفترة ـ كما سبق القول ـ محددة بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة في الولايات المتحدة ، بينما في النظم البرلمانية تستمر هذه الفترة مادامت الحكومة تحظى بثقة البرلمان ، وفي النظم السياسية غير أو محدودة الديمقراطية يتوقف الأمر على اعتبارات أخرى «كتمتع رئيس الحكومة برضا وثقة رئيس الدولة» .

ويتوقف -أيضاً- أسلوب اختيار الوزراء على طبيعة نظام الحكم . وبصفة عامة

يملك رئيس الحكومة سلطة تعيين الوزراء ، وتزداد هذه السلطة – سواء في مجال التعيين أو الإقالة – في النظام الرئاسي الأمريكي حيث «الوزراء» مجرد معاونين للرئيس . بينما في النظم البرلمانية يتولى رئيس الوزراء (زعيم الحرب الفائز بالأغلبية ، والمكلف من قبل رئيس الدولة بتشكيل الحكومة) مهمة اختيار الوزراء من بين نواب حزبه ، وعرض قائمة بأسمائهم على رئيس الدولة للموافقة عليها .

ويلاحظ في هذا الخصوص ما يلي :

١- إن قيم ومعايير اختيار الوزراء تختلف من نظام سياسي إلى آخر ، ففي النظام الأمريكي يراعي الرئيس عضوية الوزير / السكرتير في حزبه ـ ولكن ليس دائما ـ وخبراته في مجال معين ، ومقدرته الإدارية ، والولاء أو التعاون المتوقع منه . وفي النظم البرلمانية عموماً يقوم رئيس الحكومة باختيار الوزير على أساس معايير الانتماء الحزبي ، والوزن السياسي داخل الحزب ، والقدرة على النقاش والحوار داخل البرلمان ، والخبرة الحكومية السابقة . وفي النظم الملكية «التقليدية» ـ كتلك القائمة في بلدان الخليج ـ عادة ما يعكس تكوين الحكومة عموماً ما يسمى بالسياسة العائلية Family Politics ، بمعنى أن رئيس الحكومة عادة ما يكون ولي العهد وأمراء «الأسرة الحاكمة» يشغلون الوزارات «السيادية» المهمة كالخارجية ، والداخلية ، والدفاع .

٢- إن معدل الاستقرار الحكومي (ناتج قسمة عدد الحكومات على فترة زمنية معينة) يختلف من دولة إلى أخرى ، أو في نفس الدولة من فترة إلى أخرى ، وكذلك الحال بالنسبة إلى مدة بقاء الوزير في منصبه . ويؤدي عدم الاستقرار الوزاري في العادة إلى آثار سلبية عديدة ، منها : انقطاع السياسات العامة ، وعدم دراية الوزراء بالقضايا التي يتعاملون معها . ومقابل ذلك يزداد نفوذ كبار الموظفين والإداريين في الوزارات كالوكلاء ومديري الإدارات وغيرهم ، بل يؤدي ذلك في بعض النظم السياسية ، خصوصاً في الدول النامية ، إلى الفساد ؛ بمعنى استغلال المنصب العام في تحقيق مصالح و «ثروات» خاصة .

٤ـ الجهاز الإداري وتنظيم المؤسسة التنفيذية

تكاد تعبر المؤسسة التنفيذية في أي دولة عن جهاز إداري ضخم «بيروقراطية ضخمة» . ولا يقصد «بالبيروقراطية» التصور السائد عن مساويء الأجهزة الإدارية

كالتعقيد ، والروتين الجامد ، والبطء ، والمركزية المفرطة ، وإنما يقصد بها البيروقراطية بالمعنى الفيبرى – نسبة إلى عالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر Max Webber» ، أي كنمط مثالي للتنظيم يستند إلى مبادىء معينة تضمن الكفاءة والفاعلية : التخصص والتدرج ، واللوائح والنظم ، والموضوعية ، والانتماء المهني ، وتوفر قنوات الاتصال داخل المنظمة . ويلاحظ في هذا السياق ما يلي :

١– إن المؤسسة التنفيذية في أي دولة تضم عدداً من الوزارات ، بعضها لا يكاد يتغير من دولة إلى أخرى (الوزارات السيادية) . والآخر يختلف بحسب تنظيم الدولة وأوضاعها (الوزارات الأخرى المختصة بشؤون الاقتصاد ، والمال ، والتجارة ، والداخلية ، والتجارة الخارجية ، والصحة ، والتعليم ، والثقافة ، وغيرها) . وفي كثير من الأحيان تفرض التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية استحداث وزارات جديدة ، أو تقسيم وزارة إلى وزارتين أو أكثر ، أو دمج وزارتين في وزارة واحدة ، أو إلغاء وزارة لم يعد هناك مبرر لاستمرارها . ويوجد داخل كل وزارة أكثر من هيئة أو لجنة أو إدارة أو جهاز متخصص في مسألة معينة تندرج في إطار عمل الوزارة ، ويستدعي ذلك تحقيق نوع من التنسيق بين مكونات وأجهزة الوزارة كي تتصف بالكفاءة والفعلية في وظائفها . كما ينطبق ذلك –أيضاً– على العلاقة بين الوزارات باعتبارها كلها مؤسسة واحدة مسؤولة عن السياسة العامة للدولة .

٢– إن التنسيق بين الوزارات يتم بأساليب متنوعة في النظم السياسية ، ومن ذلك :

أ– تشكيل لجان أو مجالس تضم عدة وزارات تغطي اختصاصات وزاراتهم مسائل معينة تستدعي التعامل معها من جانب أكثر من وزارة ، مثل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة وفي تركيا وغيرهما ، ومجالس أو لجان الشؤون الاقتصادية في العديد من الدول .

ب– دور رئيس الحكومة في التنسيق بين سياسات مختلف الوزارات . ويتوقف أسلوبه في التنسيق على طبيعة علاقته بالوزراء ، حيث يلاحظ بصفة عامة أن سلطة الرئيس الأمريكي على سكرتيريه (وزرائه) أقوى من سلطة رئيس الوزراء البريطاني الذي تربطه بوزرائه علاقة ندية – تكافؤية باعتباره «الأول بين متساوين» ؛ مما يفرض عليه ضرورة التشاور معهم ، والنزول على رأي الأغلبية .

٣- إن العلاقات الداخلية في الوزارات المختلفة تشهد صوراً متنوعة من التنافس والصراع والتعاون ، سواء فيما بين الإداريين - أي الموظفين ممن يعينون في وظائفهم على أساس مؤهلات معينة ويستمرون حتى بلوغ سن التقاعد - الخبراء والفنيين العاملين في الوزارة ، أو فيما بين الإداريين ، ولاسيما الكبار منهم ، وبين الوزير :

أ- الصراع الحاد في العادة داخل أي وزارة أو جهاز تابع لها بين الإداريين والفنيين يعود جزئياً إلى اختلاف تصور كل منهم لمكانة الآخر (أرقى أو أدنى) ، وتباين طبيعة نشاط كل فريق . فبينما يهتم الإداري بانتظام واستمرارية العمل الإداري ، ويلتزم باللوائح ، ولديه قدر من المعرفة بأساليب وضع وتنفيذ السياسة العامة ، يهتم الفني باستخدام الطرق الفنية لتقديم الخدمة المطلوبة ، ويطرح البرامج والتصورات التي عادة ما يراها الإداري «غير عملية» .

ب- العلاقة بين الموظف أو الإداري الكبير (وكيل وزارة ، مدير عام) ، والوزير ذات وضع مختلف ؛ فالأول عادة ما يكون في وضع أقوى وأفضل فعلياً من الثاني ، ليس فقط لأنه يتمتع باستقرار وظيفي ، ولكنه -أيضاً- لأنه مصدر مهم للمعلومات التي يحتاجها الثاني في عمله ، مع ملاحظة أنه عادة لا يقدم كل ما لديه من معلومات حرصاً منه على الاحتفاظ بأهميته ، وإنما يقدم فقط ما يراه ضرورياً ومناسباً . من ناحية أخرى يقوم الأول بإسداء النصيحة والمشورة إلى الثاني كلما اقتضى الأمر ، وبدون ذلك قد يرتكب الأخير «أخطاء» معينة إما لقصور في المعلومات أو الفهم .

٤- إن الملاحظة السابقة في شقها الثاني تقود -أيضاً- إلى مسألة مهمة تتعلق بزيادة التأثير السياسي للجهاز الإداري ، فلم يعد الأخير في العديد من النظم السياسية مجرد «خادم» أو معاون للوزراء المسؤولين عن وضع الخطوط العامة الواجبة التطبيق في تنفيذ السياسات العامة ، فليس للوزراء - بحكم قيود الوقت والجهد - القدرة على الإحاطة بكافة تفاصيل وجوانب نشاطات وزاراتهم ، ولهذا صار كبار الإداريين يشاركونهم وضع السياسة العامة بتوفير المعلومات وتقديم المقترحات . ويزداد تأثير الجهاز الإداري في حالات عديدة ، منها :

أ- ضعف الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية والمنافسة السياسية ، بمعنى عدم قدرة حزب أو أكثر منها على تكوين

حكومات مستقرة ذات قيادات قوية (مثل إيطاليا) . ففي مثل هذه الحالة تزداد قوة الجهاز الإداري وكبار موظفيه ، وعادة ما تستخدمهم جماعات المصالح القوية (كاتحادات رجال الأعمال) كوسيلة لتحقيق وحماية مصالحها .

ب- تبني النظام السياسي صيغة الحزب الواحد الذي يحتكر السلطة السياسية ويعتمد على الجهاز الإداري كوسيلة في تنفيذ تعليماته وتوجيهاته وسياسته . بيد أنه في هذه الحالة قد لا يعبر قادة هذا الجهاز فعلياً عن أهداف الحزب ، ولا يلتزمون بها سوى شكلياً وبما يحقق مصالحهم .

ج- قيام الجيش بانقلاب عسكري ، وسيطرته على السلطة ، وقيامه بحل البرلمان والأحزاب القائمة ، واعتماده في تسيير شؤون الدولة على الجهاز الإداري . ففي مثل هذه الحالة ، التي كانت واسعة الانتشار حتى عهد ليس بالبعيد في العديد من الدول النامية ، يزداد دور الجهاز الإداري وتأثيره رغم وصفه بأنه «خاضع للعسكريين» .

٥- وظائف المؤسسة التنفيذية

لا توجد من مؤسسات الحكومة في كافة النظم السياسية مؤسسة واحدة لها من الوظائف والأدوار مثل تلك التي تمارسها المؤسسة التنفيذية ، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء كثرة وتنوع وتعقد مشكلات المجتمعات المعاصرة ، وما تتطلبه مواجهتها من كوادر وكفاءات فنية وإدارية تتوفر لدى هذه المؤسسة بدرجة أكبر من غيرها ، فضلاً عن اتساع نطاق وظائف الدولة وتدخلها حتى في المجتمعات الرأسمالية . فإضافة إلى دورها الرئيس في صنع وتنفيذ القرارات والسياسات العامة وتنفيذ القوانين ، تشمل أدوار ووظائف هذه المؤسسة ما يلي :

١- إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة : تحقيق الاستقرار الداخلي ، وحفظ الأمن والنظام العام (وزارة الداخلية) ، وتنظيم مالية الدولة (وزارة الخزانة أو وزارة المالية) ، وتنظيم الاقتصاد والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية (الوزارة أو الوزارات المعنية بهذه الشؤون) ، الدفاع والأمن القومي (وزارة الدفاع ، وتولي رئيس الدولة منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة) ، وتنظيم العلاقات السياسية الخارجية للدولة بإرسال واستقبال الممثلين الدبلوماسيين وعقد

المعاهدات والاتفاقات الدولية ، والتفاوض والاعتراف بالدول والحكومات الجديدة . وتمارس هذا الدور الأخير وزارة الخارجية ، وقد تشاركها في بعض الأمور المؤسسة التشريعية (اشتراط مصادقة الأخيرة على المعاهدات المبرمة مع دول أجنبية) ، وعادة ما تتمتع هذه الوزارة بقدر من الاستقلالية وحرية الحركة أكبر مما تتمتع به أي وزارة أخرى . هذا فضلاً عن دور المؤسسة التنفيذية عبر وزارتها المختصة في إدارة وتنظيم الشؤون الداخلية الأخرى كتلك المتعلقة بالزراعة ، والصناعة ، والأشغال العامة ، والتعليم ، والصحة ، وغيرها .

٢- دور المؤسسة التنفيذية في صنع القوانين : من ناحية تعد هذه المؤسسة في مختلف النظم السياسية مصدر معظم مشروعات القوانين المقدمة إلى المؤسسة التشريعية . ومن ناحية ثانية ، يتم هذا الدور التشريعي من خلال قيام هذه المؤسسة بإصدار اللوائح والقرارات الإدارية اللازمة لتنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية ، وعادة ما تصدر القوانين بعبارات وصياغات عامة ، الأمر الذي قد يؤدي بهذه المؤسسة ـ عبر اللوائح التفسيرية ـ إلى تقديم تفسيرات جديدة ربما تكون مختلفة عن نص القانون الأصلي أو تغيير مضمون هذا القانون عند تطبيقه . ومن ناحية ثالثة ، تكاد تنفرد هذه المؤسسة باتخاذ القرارات في مواقف الأزمات كالحروب ، والاضطرابات الداخلية ، والكوارث الطبيعية ، والمشكلات الاقتصادية الحادة .

٣- الدور القضائي للمؤسسة التنفيذية : لا يقصد به قيام هذه المؤسسة بتنفيذ الأحكام بحيث تصبح السلطة القضائية «دون هيبة» ، أو قيامها (عن طريق وزارة العدل وأجهزتها المختصة) بترتيب الدفاع في قضايا الحكومة التي لها أو عليها ، وإنما يقصد بها قيامها ببعض أعمال تعتبر قضائية بحتة مثل : حق منح العفو ، أو تخفيف الأحكام القضائية بدافع الرأفة أو لاعتبارات سياسية ، والمصادقة على بعض الأحكام ، فضلاً عن تعيين القضاة في العديد من الدول .[1]

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠٩ ـ ٥١٢ . و فرانك بيلي ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٦ ـ ٤٦٩ .

ثالثاً: السلطة القضائية

تمثل السلطة القضائية ثالث السلطات العامة في الدولة ، ويناط بها أداء وظائف هامة تستدعي تمتعها وأعضائها (القضاة) بمواصفات وخصائص معينة ، ويختلف تنظيمها وطرق اختيار أعضائها من دولة إلى أخرى .

١- وظائف السلطة القضائية

تؤدي المؤسسة القضائية وظائف مهمة ، من بينها :

١- **تسوية المنازعات بين المواطنين ، أو بينهم وبين الدولة كجهاز حكم** : وهذه هي الوظيفة الأساسية للقضاء كسلطة تفسر القانون وتطبقه على الحالات أو المنازعات المعروضة عليها لإصدار أحكام بشأنها تتولى تنفيذها السلطة التنفيذية . وبالنظر إلى أن القوانين لا يمكن أن تغطي كافة المشكلات التي قد تعرض على القضاة ؛ فإن الأخيرين يتمتعون في هذه الحالة بحرية اختيار وتفسير القانون الذي يتلاءم مع المشكلة أو النزاع محل النظر . وفي هذه الحالة يأخذ القضاة في اعتبارهم نية (قصد) المشرع ، والسوابق القضائية ، وكذلك الآثار العملية المحتملة لقراراتهم .

٢- **صنع القانون** : قد يصبح القضاء أداة لخلق قواعد قانونية جديدة في حالة إعطاء تفسير جديد للقانون أو تطبيق القانون على واقعة أو حالة جديدة ، ومن هنا تنشأ السوابق التي يعتمد عليها القضاة فيما بعد في إصدار أحكامهم ، ويصير القضاة في هذه الحالة مشرعين ومفسرين للقانون في آن واحد . ومن ناحية أخرى يتم هذا الدور التشريعي للقضاء عن طريق ما يسمى بالمراجعة القضائية ؛ بمعنى تمتع بعض المحاكم -وتحديداً «المحكمة الدستورية العليا» في الدولة البسيطة ، و«المحكمة الاتحادية العليا» في الدولة الاتحادية - بسلطة الفصل في دستورية التشريعات ، والحكم بعدم جواز تطبيقها إذا وجدتها غير دستورية ، بل إنه في دولة كالنرويج تملك كافة المحاكم العادية سلطة إعلان عدم دستورية أعمال الإدارة أو السلطة التنفيذية إذا كانت تخرق قواعد إجرائية مبينة بالدستور[(١)] .

(١) تعد النرويج حالة فريدة أو استثنائية في هذا الخصوص . فالسائد في الدول عموماً أن حق المراجعة القضائية تقتصر مباشرته على المحاكم الدستورية العليا أو بعض المحاكم العادية الخاصة (كالمحاكم العليا في الولايات المتحدة) ، بينما لا يسمح للمحاكم العادية بتقرير مدى دستورية القوانين والقرارات التنفيذية ؛ لأن السماح بغير ذلك يعد انتقاصاً من سيادة نواب الشعب .

٣- **ضمان حقوق المواطن إزاء السلطة الحاكمة** : يقصد بذلك أن القضاء يكون بمثابة رقيب على هيئات تنفيذ القانون (السلطة التنفيذية) لضمان هذه الحقوق . ويمتع المواطن في بعض الدول «بحق الدفع بعدم الدستورية» ؛ بمعنى أنه إذا رأى أن قانوناً معيناً أو تصرفاً معيناً لمسؤول حكومي يمثل افتئاتاً على أحد حقوقه المقررة دستورياً ، يكون له الحق في أن يطلب من المحكمة أن تحميه ، وهنا يسري قرار المحكمة على حالة هذا المواطن فقط دون أن يعد ذلك سابقة أو إلغاء للقانون ذاته .

٤- **الأعمال والمسؤوليات الإدارية** : تسند إلى المحاكم العديد من هذه الأعمال ، كالإشراف على الانتخابات العامة ، وفرز الأصوات ، وإدارة أموال القُصَّر ، والأحوال المدنية أو الشخصية كالزواج والطلاق والإرث وغيرها .

٥- **الدور الاتصالي** : يؤدي القضاء دوره كأداة اتصال عندما يقوم بالإعلان عن معنى القانون وإبلاغه إلى الأطراف ذات المصلحة .

٢- تنظيم القضاء:

ينظم الجهاز القضائي في الدولة عموماً بشكل هرمي أو تدرجي ، حيث يشتمل على محاكم عديدة تتفاوت في مستواها أو درجتها . فعلى المستوى القاعدي توجد محاكم عادية أو ابتدائية أو محاكم أول درجة ، وتتولى الفصل في القضايا المدنية والجنائية التي تعرض لأول مرة ، وعادة ما يرأس قاض واحد المحكمة الابتدائية . وتلي تلك محاكم الاستئناف ، التي تختص بمراجعة أعمال محاكم الدرجة الأولى ؛ بغرض تصحيح الأخطاء ، والتأكد من التفسير المتماثل للقانون (في حالة تطبيقه على وقائع أو حالات متماثلة) ، وقد تقوم هذه المحاكم بتثبيت وتأكيد أو إلغاء أحكام المحاكم العادية ، أو تطالب بإعادة البت في القضية لوجود أخطاء في الإجراءات ، وعادة ما تضم محكمة الاستئناف أكثر من عضو ، وتتخذ قراراتها بالأغلبية . وفي قمة الجهاز القضائي توجد محكمة عليا . وتتشكل في بعض الأحيان محاكم خاصة للنظر في قضايا معينة ، مثل : قضايا العمل ، والصحافة ، والإجرام السياسي .

ورغم تشابه تنظيمات الأجهزة القضائية في الخصائص البنائية أو الهيكلية السابقة ، إلا أنها تعكس مواصفات خاصة تختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة نظامها الحاكم وشكل الدولة . فكما سبق الحديث في الفصل السابق ، يتمتع تنظيم القضاء في الدولة الاتحادية بخصائص معينة تميزه عن تنظيم هذه السلطة في

الدولة البسيطة .

وتختلف الدول -أيضاً- في الطرق والأساليب المتبعة بها لاختيار القضاة ، حيث يمكن التمييز بوجه عام في هذا الخصوص بين الأساليب الثلاثة التالية :

١- **اختيار القضاة بالانتخاب العام المباشر** : يكثر استخدام هذه الطريقة في اختيار قضاة المحاكم في الولايات الأمريكية (أما قضاة المحكمة الاتحادية العليا فتعينهم السلطة التنفيذية) . وفي اليابان يتم تعيين أعضاء المحكمة العليا ، ولكن لابد للهيئة الناخبة أن تبدي موافقتها عليهم في أول انتخابات عامة تلي تعيينهم . ويلاحظ بصفة عامة أن هذا الأسلوب لا يستخدم على نطاق واسع ، ورغم أنه لا يخضع القضاة للسلطة التنفيذية ، إلا أنه قد يؤدي إلى هبوط مستواهم ويخضعهم لأهواء الجماهير وميلهم إلى كسب رضاهم ، فضلاً عن أن الناخبين بوجه عام يفتقدون أهلية تقويم المؤهلات المهنية للقضاة .

٢- **اختيار القضاة بالانتخاب غير المباشر** : ويتم ذلك الاختيار بواسطة الهيئة التشريعية . وهذه الطريقة غير مباشرة ، فيكاد يقتصر استخدامها على عدد محدود من الولايات الأمريكية ، ويقتصر في الدول الأوروبية على سويسرا حيث يتم انتخاب قضاة المحكمة الاتحاية عن طريق السلطة التشريعية الاتحادية (المجلس الأعلى) ؛ ضماناً للتوزيع الملائم لأعضائها الناطقين بالألمانية والفرنسية والإيطالية على منصات القضاء . وقد تخلت دول أخرى كانت تأخذ بهذه الطريقة عنها نهائياً بالنظر إلى ما يشوبها من عيوب ، ولاسيما منافاتها لمبدأ فصل السلطات والاستقلال الواجب توفره للقضاء ، حيث يصبح القاضي مديناً بالولاء للهيئة التشريعية ، وتحديداً للحزب المسيطر عليها .

٣- **اختيار القضاة بالتعيين** : قد يتم هذا التعيين عن طريق المحكمة العليا التي تعين أعضاء المحاكم الأدنى كما هو الحال في بعض دول أمريكا اللاتينية ، ولكن الشائع في معظم دول العالم أن تباشر السلطة التنفيذية هذا التعيين باعتبارها أكثر دراية بالكفاءات اللازمة لوظيفة القاضي .

٣- استقلال وحياد وتخصص القضاء

تتمثل أهم الخصائص الواجب توفرها في القضاء كي يتمكن من أداء وظائفه في صفتي الاستقلال والحياد من ناحية ، والتخصص من ناحية أخرى .

ويرتبط بالصفة الأولى ما يلي :

١- **تأثير أسلوب اختيار القضاة على استقلال المؤسسة القضائية** : فالانتخاب الشعبي يجعلهم معتمدين على الناخبين وعلى الأحزاب السياسية ، والانتخاب غير المباشر (بواسطة الهيئة التشريعية) يؤدي إلى خضوعهم لهذه الهيئة وللحزب المتمتع بالأغلبية فيها ، والتعيين بواسطة السلطة التنفيذية يخضعهم لهذه السلطة ، وخصوصاً في قضايا تكون طرفاً فيها بشكل مباشر أو غير مباشر . وبالنظر إلى شيوع استخدام هذا التعيين في العالم ، لجأت الدول التي تأخذ بهذا الأسلوب إلى تبني قواعد ونظم معينة لضمان الحياد الكامل في تعيين القضاة . ففي الهند -على سبيل المثال - يفرض الدستور على رئيس الجمهورية عند تعيين القضاة استشارة أعضاء المحكمة العليا أو أعضاء المحاكم العليا للولايات(١) .

٢- **تأثير مدة عمل القاضي** : في استقلاله لا يقل شأناً عن تأثير طريقة تعيينه ، ذلك أن استقلال القاضي يتطلب أن يكون مستقراً في وظيفته ومطمئناً عليها باعتبارها «مهنة العمر» Career ولهذا يتم تبني هذا المفهوم في معظم الدول ، حيث يظل القاضي في عمله حتى يبلغ السن القانونية للتقاعد وفق الأوضاع المقررة قانوناً . ومن شأن ذلك ارتفاع مستوى القضاء ، والاستفادة بخبرة رجاله الطويلة ، وضمان الاستقلال في أعمالهم .

٣- **عزل القضاة** : موضوع مهم ووثيق الصلة باستقلاليتهم . وتتمثل القاعدة العامة التي تأخذ بها أكثرية دول العالم في هذا الخصوص في جعل عملية العزل عملية صعبة ومعقدة ؛ ضماناً لاستقلال القضاء ، وحتى لا تخضع هذه العملية لأي اعتبارات سياسية أو حزبية . ففي النظام الأمريكي -على سبيل المثال- تشترط بعض الولايات أن يتم عزل القضاة بمحاكمة بواسطة السلطة التشريعية (للولاية) بموافقة أغلبية كبيرة .

٤- **وضع قواعد دقيقة لتنظيم مرتبات القضاة وترقياتهم ونقلهم** خلال فترة العمل بالسلك القضائي ؛ ليوفر ذلك لهم ما يلزم لوظيفتهم من استقلال واستقرار وكرامة .

---

(١) من بين هذه النظم -أيضاً- ما كان متبعاً في الجمهورية الرابعة في فرنسا ، التي كان ينص دستورها على تكوين هيئة غير حزبية تقدم قائمة أسماء من يصلحون للمناصب القضائية ، ويتقيد بها رئيس الوزراء عند تعيين القضاة .

أما صفة التخصص فتعني أن يكون الملتحق بسلك القضاة في أدنى مستوياته من خريجي كليات الحقوق (القانون) ؛ حتى يكون ملماً بالقانون وأصوله ؛ ليمكنه فهمه وتفسيره وتطبيقه في النزاعات أو الحالات التي تعرض عليه .

ويلاحظ أخيراً في هذا الخصوص أن بعض علماء السياسة يرون أن استقلال القضاء ، بمعنى حياديته في تطبيق القانون دون تدخل من أي جهة (الحكومة والأحزاب أو الجيش وغيرها) ، بمثابة «فكرة قانونية نظرية أكثر منها سياسية واقعية» ، ليس فقط في ضوء تزايد احتمالات وحالات هذا التدخل خصوصاً في معظم الدول النامية ، ولكن ـ أيضاً ـ لأن النظام القضائي في التحليل الأخير يقوم لتطبيق وحماية نظام قانوني يعبر عن مصالح اجتماعية معينة ، كما أن القاضي لا غنى عنه لتمكينه من النهوض بوظائفه بشكل تتحقق معه العدالة ، ويظل تطبيقه أو عدم تطبيقه مرهون بمدى ديمقراطية النظام السياسي من ناحية ، و«بضمائر» أعضاء المؤسسة القضائية أنفسهم واستعدادهم للالتزام بهذا المبدأ في أعمالهم من ناحية أخرى .(١)

المبحث الخامس : الانتخابات والنظم الانتخابية

تعتبر الانتخابات أكثر الأساليب شيوعاً لشغل المناصب السياسية ، وهو ما يعرف بأسلوب التجنيد السياسي Political Recruitment حيث يمكن أن يُشغل المنصب السياسي بطريق التعيين أو بطريق الانتخاب .

ويعتبر إجراء الانتخابات الدورية والحرة أحد سمات النظم الديمقراطية ؛ لأنه الأسلوب الذي يحقّق مشاركة المحكومين – وهو ما يعرف بالهيئة الناخبة – في الاختيار من بين المرشحين لشغل مقاعد المجالس النيابية ، وانتخاب رئيس الجمهورية في النظم الرئاسية ، والمجالس المحلية أو البلدية ، وحكام الولايات أو الأقاليم . . . إلى غير ذلك من الهيئات التي تشارك في صنع القرارات المؤثرة على أعضاء الهيئة الناخبة .

ويركز الدارسون على ضرورة اتسام العملية الانتخابية بعدد من السمات التي تحقّق الغرض من تطبيق هذا الأسلوب في شغل المناصب السياسية ، ومن أهم هذه السمات :

---

(١) فرانك بيلي ، ص ص ٣٤٣ـ ٣٤٤ .

أ ـ أن تكون الانتخابات دورية : بمعنى أن تجرى بعد انقضاء فترة محددة ، عادة ما تتراوح بين أربع وسبع سنوات . والغرض من هذا أن تتاح الفرصة للهيئة الناخبة في إعادة تقييم أداء من سبق انتخابهم في انتخابات سابقة ، الأمر الذي يدفع شاغلي المناصب السياسية إلى السعي لتحقيق المصلحة العامة كي يستمروا في الحصول على تأييد الهيئة الناخبة .

ب ـ أن تكون الانتخابات عامة : ويعني ذلك أن يكون حق الانتخاب مكفولاً لجميع المواطنين دونما تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو الدخل الاقتصادي أو المستوى التعليمي . . . إلخ . ومرد ذلك إلى أن حق الانتخاب يعتبر من الحقوق الأساسية للمواطنين ، فهو لصيق بالمواطنة ، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى ، وهو ما يعرف بحق الاقتراع العام .

ج- أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة : ويقصد بذلك ، أن تتم دون تدخل من القائمين على الحكم لحظة إجراء الانتخابات ، بحيث تكون نتائج الانتخابات تعبيراً صادقا عن رغبات أصحاب الحق وهم الهيئة الناخبة . وأن يلتزم الجميع بنتائج العملية الانتخابية .

ويشترط لتحقيق ذلك أن تلتزم الحكومة التي تجري الانتخابات بالحياد ، وألا تستخدم سلطاتها بالضغط على الناخبين للتصويت في اتجاه محدد ، وألا تقوم بالتدخل في نتائج الانتخابات بتزويرها الأمر الذي يعني تزييف إرادة الناخبين ، وهو ما يفقد العملية الانتخابية مضمونها ولا يحقِّق الغرض الذي تطبق من أجله .

الإجراءات التمهيدية للانتخابات

تتعلق هذه الإجراءات بإعداد قوائم الناخبين من ناحية ، وتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية من ناحية أخرى .

١- إعداد قوائم الناخبين

ليس من الضروري الانتظار إلى يوم الانتخابات للتحقق من توافر الشروط السابقة في كل فرد يريد الإدلاء بصوته ، بل يلزم التحقق سلفاً من توافر هذه الشروط عن طريق إعداد قوائم أو جداول تدرج فيها أسماء المواطنين الذين لهم حق الانتخاب ، وتقوم بتحرير هذه الجداول لجان خاصة يحددها القانون ، ويعد شرط القيد

في هذه الجداول شرطاً ضرورياً لممارسة حق الانتخاب . وتتضمن القوانين الانتخابية مجموعة من الضمانات التي تكفل للأفراد مراقبة أعمال هذه اللجان ، ومثال ذلك وجوب نشر أو عرض الجداول السنوية ؛ حتى يتسنى لأي مواطن الإطلاع عليها أو الطعن بعدم صحة تحريرها .

٢- تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية

يتم تقسيم الدولة إلى عدد معين من الدوائر الانتخابية ؛ لتيسير عملية انتخاب النواب ، ولضمان عدالة تمثيل الهيئة الناخبة . ويلاحظ في هذا الخصوص ما يلي :

١- إن الدوائر الانتخابية يمثل كل منها نائب أو أكثر وفقاً للنظام الانتخابي المطبق في الدولة . ففي حالة الانتخاب الفردي ، يتم تقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر المتساوية ـ تقريباً ـ من حيث عدد الناخبين ؛ لضمان مبدأ المساواة في الثقل النسبي لكل صوت ، حيث إن الناخب يصوت لصالح مرشح واحد ، ويكون لكل دائرة نائب واحد . فلا يتصور مثلاً في ظل هذا النظام أن تكون إحدى الدوائر تشتمل على (١٠) آلاف ناخب ويمثلها نائب واحد ، مقابل دائرة أكبر تضم (١٠٠) ألف ناخب يمثلها -أيضاً- نائب واحد ، وإلا كان معنى ذلك أن صوت الناخب في الدائرة الأولى يعادل عشرة أصوات في الدائرة الثانية .

وفي حالة الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة ، يتم تقسيم الدولة إلى عدد صغير من الدوائر الكبيرة الحجم ، ويمثل كل منها عدد نواب بحسب حجم ناخبيها . ويعني ذلك أنه لا تثور في هذه الحالة مشكلة المساواة بين الدوائر طالما أن لكل دائرة حق انتخاب أكثر من نائب طبقاً لحجم الهيئة الناخبة بها . فلو افترضنا -على سبيل المثال- أن المشرع في دولة ما قد حدد نائباً واحداً لكل (١٠٠) ألف مواطن فإن الدائرة (أ) والمكونة من (٥٠٠) ألف مواطن ستمثل بـ (٥) نواب ، والدائرة (ب) المكونة من (٣٠٠) ألف مواطن ستمثل بـ (٣) نواب ، وهكذا . وبالنسبة للقوائم المتنافسة في كل دائرة ، يتعين أن تضم كل قائمة عدداً من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة .

٢- إن معظم الدول تراعي في تقسيم الدوائر الانتخابية أن يمثل النائب عدداً معيناً من المواطنين ، وبعض الدول تحدد عدداً ثابتاً من النواب ، ويبقى هذا العدد سواء تعرض سكان الدولة للزيادة أو النقص ، بينما تلجأ دول أخرى إلى إحداث تغيير

في تقسيم الدوائر الانتخابية فيما يسمى «بإعادة توزيع المقاعد» في حالة نشأة ظروف تؤدي إلى تغير عدد السكان في هذه الدوائر ، مما قد يؤدي إلى زيادة عدد النواب في حالة زيادة عدد السكان . وبصفة عامة ، يفضل عدم تقسيم الدولة إلى عدد كبير جداً من الدوائر الصغيرة ؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة عدد النواب بطريقة تبعث على ارتباك عمل البرلمان ، كما لا يفضل أن تكون الدوائر شديدة الاتساع بحيث يصعب على النواب الاتصال بالناخبين ، ويصعب على بعض الأحزاب تقديم مرشحين يقابلون عدد المقاعد المخصصة للدوائر الكبيرة .

٣- إن مسألة تقسيم الدوائر تثير في العادة كثيراً من التحفظات ، خصوصاً لو ترك أمر تنظيمها إلى السلطة التنفيذية التي قد تلجأ إلى أساليب «ومناورات» معينة كتمزيق الدوائر الانتخابية لضمان نجاح بعض المرشحين دون غيرهم . ويكثر استخدام هذه الوسيلة في حالة الانتخاب الفردي على وجه الخصوص ، كأن تقوم الحكومة بنقل الموالين لها من دائرة إلى أخرى ؛ حتى تزيد من عدد الدوائر التي تتمتع فيها بأغلبية ، أو أن تعمل على تشتيت الناخبين المؤيدين للمعارضة ؛ حتى تقلل من عدد الدوائر التي تفوز فيها الأخيرة .

النظم الانتخابية

يقصد بالنظم أو الطرق الانتخابية القواعد والأساليب التي يتم على أساسها إجراء الانتخابات وحساب الأصوات لصالح المرشحين لتحديد الفائزين منهم . وتتنوع هذه النظم في الدول ، ومن أهمها :

١- نظام الانتخاب الفردي ، والانتخاب بالقائمة .

٢- نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية والمطلقة .

٣- نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي .

٤- نظام الانتخاب المباشر ، ونظام الانتخاب غير المباشر .[(١)]

١- نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

يقصد بالانتخاب الفردي تقسيم الدولة إلى عدد من الدوائر يتساوى مع عدد

(١٥١) نعمان أحمد الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٥ ـ ٣٠٢ .

نواب المجلس ، ويصوت الناخب لصالح مرشح واحد ، ويكون لكل دائرة نائب واحد . أما في حالة الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة فيتم تقسيم الدولة إلى عدد صغير من الدوائر الكبيرة الحجم ، ويمثل الدائرة عدة نواب بحسب حجم ناخبيها ، ويقوم الناخب باختيار قائمة تضم أكثر من مرشح من بين القوائم المتنافسة في دائرته الانتخابية .

ويتوقف اختيار الدولة للانتخاب الفردي أو الانتخاب بالقائمة على تقدير مشرعها ونظامها السياسي لمزايا وعيوب كل منهما . فمن مزايا النظام الفردي مقارنة بنظام القائمة :

١- إن هذا النظام يتصف باليسر والسهولة ؛ لأن الناخب يختار مرشحاً واحداً يكون في العادة معروفاً لأهل الدائرة لأنه من سكانها أو ممن أقاموا فيها فترة طويلة ، بينما في حالة الانتخاب بالقائمة يختار الناخب عدة مرشحين قد لا يعرفهم . وبعبارة أخرى ، فإن النظام الفردي يعطي للناخب قدراً أكبر من حرية الاختيار مقارنة بنظام القائمة ، خصوصاً إذا كان الأخير يعبر عن نظام «القوائم المغلقة» ، بمعنى أن الناخب ليس له حق إدخال أي تعديلات على القائمة التي يختارها بين القوائم المتنافسة في الدائرة سواء بحذف بعض الأسماء الواردة بالقائمة ، أو إضافة أسماء من قوائم أخرى «المزج بين القوائم» ، أو إعادة ترتيب الأسماء الواردة في القائمة التي يرغب في اختيارها .

٢- إن نظام الانتخاب الفردي يدعم صلة النواب بدوائرهم الانتخابية ، إذ إن النائب عادة ما يكون على دراية باحتياجات ومشكلات الدائرة ؛ لأنه من أهلها ويتوفر لديه بالتالي الاهتمام بمصالحها . ويرى أنصار الانتخاب بالقائمة أن هذا يؤدي إلى تجاهل النائب للصالح العام ، وقصر اهتمامه على مصالح الدائرة ؛ لاعتقاده بأنه يمثل دائرته وحدها وليس الأمة ككل ، بينما الانتخاب بالقائمة يؤدي إلى اختيار النواب على أساس مباديء الأحزاب التي يعبرون عنها وليس على أساس الاعتبارات المحلية والشخصية . وهذا الانتقاد للنظام الفردي مردود عليه بأن النائب في نظام الانتخاب الفردي وإن اهتم بمصالح دائرته ، فإن دائرته جزء من الوطن الكبير ، وهي في حاجة إلى من يرعاها ويهتم بمشكلاتها ، فضلاً عن أن الناخبين في الدوائر يحكمون -أيضاً- على المرشحين على أساس آرائهم في المشكلات العامة .

٣- إن الانتخاب الفردي يوسع نطاق المشاركة في الترشيح والتصويت . فمن حيث

الترشيح يتيح هذا النظام لكل العناصر والقوى السياسية الحزبية وغير الحزبية فرصة الترشيح ، كما يتيح للأقلية المتركزة في دائرة ما أن تنال أغلبية أصواتها ، مما يضمن تمثيلاً وتوازناً أكبر بين المصالح المختلفة . أما في الانتخاب بالقائمة فيمكن للحزب القوي أن يفوز بمعظم المقاعد ، كما أن كبر حجم الدوائر قد يجعل من الصعوبة بمكان على الأقليات أن تفوز باختيار ممثل لها في المجلس . وتزداد أهمية هذه الميزة للنظام الفردي في الدول النامية التي تعاني من ضعف الأحزاب السياسية ووجود عدد كبير من المستقلين يفوق عدد أعضاء هذه الأحزاب .

ولنظام الانتخاب بالقائمة مزايا معينة، منها:

١- إن مفاضلة الناخبين بين مرشح وآخر تقوم على الموازنة بين الأفكار والمبادىء وليس بين الأفراد على أسس شخصية ومحلية كما هو الحال بالنسبة للانتخاب الفردي . وهذه مسألة سبق التطرق إليها .

٢- إن نظام القائمة ـ في حالة عدم اشتراط حصول الحزب على نسبة معينة من الأصوات على مستوى الدولة «الحاجز الانتخابي» لكي يتمتع بتمثيل في البرلمان ـ يؤدي إلى تدعيم التعددية الحزبية ؛ حيث يمكن للأحزاب الصغيرة ذات التأثير في بعض الدوائر الفوز بمقاعد في البرلمان متى حصلت على القاسم الانتخابي في هذه الدوائر .

٣- إن نظام الانتخاب بالقائمة يؤدي إلى تدعيم التماسك الحزبي وتقوية علاقة الحزب بجناحه البرلماني ، بمعنى سيطرة الحزب على نوابه بالبرلمان ؛ لشعور النائب بفضل حزبه في وصوله إلى البرلمان .

والخلاصة : إن مسألة تقدير النظام الانتخابي تتوقف على رؤية وتقويم كل نظام سياسي لأي نظام يراه مناسباً لأوضاع المجتمع . ورغم أن الانتخاب الفردي أثبت صلاحية كبيرة في تنظيم الانتخابات في معظم الدول ، فإنه لا يخلو من العيوب ، وإن كانت عيوبه أقل بوجه عام من فضائله . كما أن الانتخاب بالقائمة لا يخلو بدوره من النقائص . ويتطلب الانتخاب الفردي من الهيئة الحاكمة إشرافاً وتنظيماً يتصفان بالدقة ؛ ضماناً لتعظيم مزاياه .

٢- نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية والمطلقة

يفوز المرشح الحائز على الأغلبية المقررة من الأصوات سواء كانت أغلبية نسبية أو أغلبية مطلقة .

(أ) **الأغلبية النسبية** : تعني فوز المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة مقارنة بما ناله أي مرشح آخر في الدائرة .

على سبيل المثال : عند إجراء انتخابات وفقاً لهذا النظام في إطار الانتخاب الفردي في دائرة معينة بين ثلاثة مرشحين ، نال أولهم ١٠٠٠ صوت ، وثانيهم ٩٠٠ ، وثالثهم ٨٠٠ ، فإن المرشح الأول يفوز بمقعد الدائرة رغم حصول المرشحين الآخرين على ١٧٠٠ صوت بما يزيد على نصف إجمالي الأصوات ٩٩٠ صوتاً .

(ب) **الأغلبية المطلقة** : يفوز المرشح في حالة حصوله على أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة في الدائرة ولو بزيادة قدرها صوت واحد . وما لم يحقق أي مرشح هذه الأغلبية (أي ٥٠٪ من الأصوات +١) في الدور الأول للانتخابات ، يجري دور ثان للانتخابات (جولة إعادة) بين المرشحَيْن اللذين حصلا على أعلى الأصوات في الدور الأول ، ويستبعد الباقون . وفي انتخابات الإعادة ، يفوز المرشح الحائز على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة مقارنة بالمرشح الآخر .

ويتضح مما تقدم أن نظام الانتخاب بالأغلبية النسبية يؤدي إلى ظلم الأقلية ؛ لأنه لا يمنحها تمثيلاً يتناسب مع الأهمية العددية للأصوات التي حصلت عليها . حيث يفوز المرشح الحاصل على عدد من الأصوات تفوق أصوات أي مرشح آخر ، بصرف النظر عن تضاؤل نسبة ما ناله الفائز من أصوات إلى مجموع أصوات الدائرة .

٣- نظام القائمة النسبية والقائمة المطلقة

يتم احتساب النتائج في نظام القائمة بطريقتين ، هما : طريقة القائمة النسبية ، وطريقة القائمة المطلقة .

(أ) طريقة القائمة النسبية

يتم بموجب هذه الطريقة تقييد المرشحين في قوائم انتخابية منفصلة تمثل كل

قائمة منها حزباً سياسياً ، ويتساوى عدد المرشحين في كل قائمة مع عدد المقاعد المخصصة للدائرة ، والذي يتناسب مع عدد ناخبيها . ويتم توزيع المقاعد في كل دائرة على القوائم أولاً ، ثم على المرشحين داخل هذه القوائم . بمعنى أنه عند احتساب عدد الأصوات ، يقيد كل صوت في القائمة للحزب أولاً ، ثم توزع مقاعد الدائرة بين الأحزاب أو القوائم ، أي يقسم مجموع الأصوات التي حصل عليها الحزب على القاسم الانتخابي ، ويكون الناتج هو عدد المقاعد التي يفوز بها الحزب في الدائرة .

على سبيل المثال ، لو كان عدد الناخبين في إحدى الدوائر ١٢٥ ألف ناخب ، وعدد المقاعد المخصصة لها بالبرلمان ٥ مقاعد فإن القاسم الانتخابي للدائرة هو ١٢٥٠٠٠/٥ = ٢٥ ألف صوت ، ويكون هذا الرقم الحد الأدنى اللازم لحصول أي قائمة على مقعد واحد . وبافتراض تنافس ثلاث قوائم (أ) و (ب) و (جـ) في هذه الدائرة ، وحصول (أ) على ٦٠ ألف صوت فإنها تكون قد حققت القاسم الانتخابي مرتين وتحصل على مقعدين ، ويبقى ١٠ آلاف صوت ، وحصول (ب) على ٤٦ ألف صوت فتحصل على مقعد ويبقى ٢١ ألف صوت ، وحصول (جـ) على ١٩ ألف صوت أي أقل من القاسم الانتخابي فلا تحصل على أي مقعد . ويتبقى في هذه الحالة مقعدان يتم توزيعهما على القوائم على أساس «أكبر بواقي الأصوات غير المستغلة» ، ويصبح الوضع كالآتي :

القائمة (أ) تحصل على مقعدين على أساس القاسم الانتخابي ، والقائمة (ب) تحصل على مقعد «قاسم انتخابي» ومقعد آخر «أكبر البواقي» ، والقائمة (جـ) تحصل على مقعد واحد «أكبر البواقي» .

وبعد توزيع المقاعد على القوائم يعاد التوزيع بين المرشحين داخل القوائم وفقاً للترتيب الوارد في كل قائمة .

(ب) طريقة القائمة المطلقة

يتم توزيع المقاعد في هذه الحالة من خلال فوز القائمة الحزبية الحاصلة على أعلى الأصوات بجميع مقاعد الدائرة ، وتخسر كل القوائم الحزبية الأخرى .

فعلى سبيل المثال ، تحصل القائمة الحزبية (أ) في المثال السابق على المقاعد الخمسة المخصصة للدائرة ؛ نظراً لحصولها على ٦٠ ألف صوت ، وتخسر القائمتان (ب) ، و(جـ) .

ويعني هذا أن نظام القائمة النسبية يُتيح للأحزاب الصغيرة فرصة أفضل للتمثيل ، بينما يكون نظام القائمة المطلقة أفضل للأحزاب الكبرى على حساب الأحزاب الصغيرة .

٤- نظام الانتخاب المباشر وغير المباشر

يكون الانتخاب مباشراً إذا قام الناخبون باختيار النواب مباشرة دون أي واسطة . ويكون الانتخاب غير مباشر عندما ينتخب كل عدد من الناخبين مندوباً ، وتتكون من كل عدد من المندوبين هيئة تتولى عملية انتخاب النائب .

ويبرر أنصار الانتخاب غير المباشر الأخذ به لأنه يخفف حدة التوترات والانفعالات والعنف أثناء الانتخابات ؛ كما أنه يخفف من مساويء الاقتراع العام بوضع عملية الانتخاب والاختيار للنواب في يد طبقة المندوبين الأقدر من الناخبين عموماً على معرفة المسائل العامة وتقدير كفاية المرشحين . ويؤخذ على هذا النظام أنه لا يجعل المواطن يشارك فعلياً وبطريق مباشر في الحياة السياسية ، فضلاً عن إمكانية خضوع المندوبين لوسائل التأثير المختلفة كالرشوة وغيرها .(١)

المبحث السادس : المؤسسات غير الحكومية (غير الرسمية)

- **الأحزاب السياسية .**
- **جماعات المصالح .**
- **الرأي العام .**

أولاً : الأحزاب السياسية

تنتشر الأحزاب السياسية في السواد الأعظم من دول العالم المعاصر سواء المتقدمة منها أو النامية . وتتنوع النظم الحزبية في هذه الدولة ما بين نظام التعددية الحزبية ، ونظام الحزبين ، ونظام الحزب الواحد بتطبيقاته المتنوعة ، مما يعني أن بمقدور أي دولة أن تأخذ بأي شكل من هذه النظم يلائم أوضاعها وظروفها .

وبالرغم من أهمية وجود الأحزاب السياسية كمتطلب أساسي لتمكين النظام

(١) محمد أنس قاسم جعفر ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٢ ـ ١٨٤ .

السياسي من أداء وظائفه ، إلا أن الأمر لا يقتصر على مجرد وجود الأحزاب أو السماح بتأسيسها ، وإنما يتطلب -أيضاً- تمتع الأحزاب بالقدرة والفاعلية في أداء وظائفها المهمة . وهذه القدرة أو الفاعلية لا تتوقف فقط على الأحزاب نفسها كتنظيمات ، وإنما تتوقف -أيضاً- على خصائص الإطار السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تعمل وتتحرك في ظله .

ويتناول هذا الفصل دراسة الأحزاب السياسية من حيث التعريف ، والنشأة ، والأنواع ، والوظائف ، والوسائل ، فضلاً عن تصنيف النظم الحزبية(١) .

أولاً: تعريف ونشأة الأحزاب السياسية

رغم تضارب واختلاف الباحثين بشأن تعريف مفهوم الحزب السياسي ، يمكن القول إن الحزب السياسي كأحد أشكال التنظيمات الوسيطة ـ أي التي تتوسط العلاقة بين قمة النظام السياسي وقاعدته ، أو بعبارة أخرى بين الحاكم والمحكوم ـ يجب أن تتوفر فيه ثلاثة مقومات أساسية ؛ هي : التنظيم ، والبرنامج ، والهدف .

١- عنصر التنظيم:

يقصد بهذا العنصر وجود تنظيم معين ، وهيكل إداري ، ولجان ، وفروع ، وقيادة الحزب ، وشبكة معينة للاتصالات بين مختلف مستويات الحزب من المستويات العليا أو المركزية إلى المستويات الدنيا أو المحلية ، وبالعكس . والمهم في هذا وجود تنظيم معين للحزب ، ولكن ليس ضرورياً أن يتصف هذا التنظيم بالقوة أو بفاعلية الاتصالات داخله أو بالانتشار على الصعيدين المركزي (أي العاصمة) والمحلي (الأقاليم) ، فهناك أحزاب قد تقوم على أحد المستويين دون الآخر ولا ينفي عنها ذلك الصفة الحزبية ، وفي نفس الوقت قد توجد جماعات مصلحية ذات بنيان تنظيمي مركزي ومحلي (مثل معظم النقابات المهنية) دون أن يضفي عليها ذلك صفة الحزب السياسي .

ويلاحظ في نفس السياق أن التعريفات التقليدية للأحزاب كان من ضمن ما

---

(١) من أهم المصادر العربية في دراسة الأحزاب السياسية ، مؤلف د . كمال المنوفي «**أصول النظم السياسية المقارنة**» ، الصادر عام ١٩٨٧ ، ومحاضرات د . على الدين هلال «**مدخل في النظم السياسية المقارنة**» في العام (١٩٨٦/٨٥) ومؤلف د . بطرس غالى ، د . محمود خيري عيسى «**المدخل في علم السياسة**» في طبعته الرابعة الصادرة عام (١٩٧٤) .

يشترطه بعضها في الحزب أن يستمر تنظيمه فترة أطول من متوسط عمر الإنسان . وهذا المعيار في تعريف الأحزاب محل انتقاد ؛ إذ إن هناك أحزاباً «قصيرة العمر» تختفي إما باختفاء مؤسسيها (أحزاب الأشخاص) ، أو بحلها بعد فترة ما من تأسيسها ، سواء تم هذا الحل ذاتياً (أي بقرار من الحزب نفسه وقيادته) ، أو تم بموجب حكم قضائي لمخالفتها للدستور ولقانون الأحزاب السياسية في الدولة المعنية ، وقد يختفي الحزب لاندماجه في حزب آخر قائم لتكوين حزب جديد .

٢- عنصر البرنامج

يفترض وجود برنامج سياسي يطرحه كل حزب على المواطنين لكسب تأييدهم وإقناعهم بخطه السياسي . ويوضح في هذا البرنامج اتجاهه السياسي ، وتصوراته لأساليب مواجهة المشكلات العامة الداخلية منها والخارجية . ويفترض أيضاً ـ وهو ما لا يتحقق عملياً في بعض النظم السياسية في الدول النامية ـ أن يتميز برنامج الحزب عن برامج الأحزاب الأخرى .

وتتمثل المشكلة الحقيقية في حالة تعبير حزبين أو أكثر في برامجها السياسية عن نفس الاتجاه السياسي ، وبحيث تصبح الفروق بينها منعدمة أو محدودة للغاية . ففي مثل هذه الحالة عادة ما تتوزع أو تتشتت أصوات الناخبين المساندين لهذا الاتجاه بين هذه الأحزاب ؛ مما يقلل من فرص فوز أي حزب منها بأغلبية يعتد بها من مقاعد البرلمان تتيح له فرصة تكوين الحكومة بمفرده ، أو حتى تكوين ائتلاف حكومي مستقر مع حزب آخر معبر عن نفس الاتجاه . ومثل هذا الوضع عادة ما يكون لصالح حزب آخر يكاد ينفرد بالتعبير عن اتجاه مغاير .

٣- الهدف

يمثل الهدف المقوم الرئيس في تعريف الحزب السياسي ، خصوصاً في ظل التحفظات آنفة الذكر على عنصري التنظيم والبرنامج . والمقصود بذلك ـ وهو ما ينطبق بوجه خاص على النظم الديمقراطية القائمة على تداول السلطة عبر الانتخابات ـ أن أي حزب يهدف إلى الوصول إلى السلطة لوضع برنامجه موضع التطبيق أو الاحتفاظ بها سواء بمفرده أو بالائتلاف مع أحزاب أخرى .

أما في حالة نظم الديمقراطية «المقيدة» فيقتصر هذا الهدف واقعياً على سعي

الأحزاب الأخرى (غير الحزب الحاكم) إلى زيادة تأثيرها السياسي ، ومحاولة تحسين أوضاعها بزيادة عدد مقاعدها في الهيئة التشريعية والمجالس المحلية المنتخبة .

وفي كل الأحوال يظل هذا العنصر عنصراً حاكماً في تعريف الحزب السياسي وفي تمييزه عن جماعة المصالح ، بالرغم من تعبيرها عن مفهوم التنظيمات السياسية الوسيطة . ذلك أن هدف جماعات المصالح ليس الوصول إلى السلطة ، وإنما التأثير في السلطة وفي عملية صنع القرار ؛ ولهذا لا تقدم هذه الجماعات مرشحين عنها في الانتخابات العامة أو المحلية رغم أنها قد تساند مرشحي بعض الأحزاب ، كما أنها -وعلى خلاف الأحزاب- لا تطرح برامج عامة .

ثانياً: تفسير نشأة الأحزاب

هناك عدة نظريات في تفسير نشأة الأحزاب السياسية ، ومن أبرزها ما يسمى «بالنظريات المؤسسية أو البرلمانية» ، وهي أكثر انطباقاً على الخبرات السياسية الغربية ، ونظريات «الموقف التاريخي وأزمات التنمية» الأكثر انطباقاً بوجه عام على خبرات الدول النامية .

١- النظريات المؤسسية

تربط هذه النظريات بين نشأة الأحزاب في الدول الغربية والأوروبية منها بوجه خاص تكوين المجالس والهيئات التشريعية (البرلمانات) . ففي البداية انتظمت جماعات معينة من النواب داخل البرلمان في شكل مجموعات منظمة أو «تجمعات للصفوة» يضم كل منها عدداً من البرلمانيين ممن ينتمون إلى نفس الأصل الاجتماعي «الأرستقراطي» أو نفس المنطقة الجغرافية . ومع تطور الحياة البرلمانية والسياسية باتجاه التوسع في حق الاقتراع العام (التصويت في الانتخابات) ، وبالتالي زيادة حجم الهيئة الناخبة ، لجأت هذه المجموعات البرلمانية إلى تكوين لجان حزبية محلية لاجتذاب أصوات الناخبين ، مما أدى في النهاية إلى ظهور الأحزاب السياسية الغربية كالأحزاب المحافظة والليبرالية في الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها في القرن التاسع عشر ، وكذلك الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري في الولايات المتحدة .

وشهدت نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ثالث مراحل تطور الأحزاب في الغرب ، حيث نشأت أحزاب من خارج البرلمان على يد آخرين من غير

النواب ممن توجهوا مباشرة إلى مخاطبة الطبقات العمالية بغرض كسب تأييد الجماهير عموماً لبرامجها التي ركزت على السلبيات، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالثورة الصناعية وسبل علاجها، وكان من أبرزها حزب العمال البريطاني، والحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني.

وجاءت المرحلة الرابعة لهذا التطور بظهور الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية، مما دفع الأحزاب الاشتراكية إلى تكثيف نشاطها، والتأكيد على قبولها للحكم النيابي والديمقراطي؛ كي تتميز عن الأولى، وتحد من تأثيرها على الجماهير، وخصوصاً لدى الأوساط العمالية. كما أخذت الأحزاب الليبرالية والمحافظة والدينية (المسيحية) طابعاً جماهيرياً لمناوأة الشيوعيين والاشتراكيين. ورغم أن قيام الأحزاب الجماهيرية عزز التطور الديمقراطي في بعض النظم الغربية كبريطانيا والولايات المتحدة والدول الاسكندينافية، إلا أن هذه الأحزاب استخدمت في نظم غربية أخرى للقضاء على الديمقراطية، وإقامة نظم شمولية تقوم على حكم الحزب الواحد، مثل: الحزب الفاشي في إيطاليا، والحزب النازي في ألمانيا.

وبعد الحرب العالمية الثانية دخلت الأحزاب الغربية مرحلة أخرى لتطورها، حيث راحت - بما فيها الأحزاب الشيوعية - تفتقد طابعها الأيديولوجي إلى حد كبير، وتكتسب الصفة «البرجماتية»؛ بمعنى أنها لم تعد تطالب بالتغيير الشامل أو الحل الكامل لمشكلات المجتمع، وإنما أصبحت تكتفي بالمطالبة بالإصلاح أو التغيير الجزئي والحلول التوفيقية. وبطبيعة الحال تعزز هذا التطور في السنوات القليلة الماضية نتيجة انهيار وسقوط النظم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ودول وسط وشرق أوروبا، حيث أعادت بعض الأحزاب الشيوعية السابقة في هذه الدول تنظيم نفسها ومبادئها بما يتفق مع تحولها إلى نظم ديمقراطية.

وبصرف النظر عن هذا التطور الأخير، يلاحظ أن هذه النظريات تعول كثيراً على ظروف نشأة الأحزاب داخل أو خارج البرلمان في تفسير سلوكها السياسي وخصائصها التنظيمية. بمعنى أن الأحزاب الناشئة في إطار البرلمان تؤكد على احترام حق المعارضة في التعبير عن رأيها، بينما الأحزاب الناشئة خارج البرلمان تتسم عموماً بقوة التنظيم والمركزية في اتخاذ القرار داخلها، وبضعف الارتباط بالبرلمان لاهتمامها بدرجة أكبر باكتساب التأييد الجماهيري من خلال العمل خارج البرلمان - كما هو الحال بالنسبة إلى الأحزاب الشيوعية الحريصة على تكوين لجان أو مجموعات أو

«خلايا» في مناطق الإقامة والعمل .

يتبين مما تقدم أن هذه النظريات لتطور نشأة الأحزاب تكاد لا تنطبق سوى على الدول الغربية وحدها ؛ مما لا يجعلها صالحة أو مفيدة لتفسير ظروف وعوامل نشأة الأحزاب في الدول الأخرى ، لاسيما في العالم الثالث . فحتى في مرحلة ما قبل الاستقلال السياسي الأخيرة ، رفض الكثير من الحركات (الأحزاب) الوطنية العمل في إطار البرلمانات التي سمحت لها السلطة الاستعمارية ، وهو ما حدث في الجزائر وإندونيسيا والهند وغيرها . وفي حالات أخرى لم ترتبط نشأة الأحزاب بوجود نظام استعماري أو برلمان ، ومثال ذلك تلك الأحزاب التي ظهرت في دول أمريكا اللاتينية لمواجهة احتكار السلطة من جانب النخب العسكرية أو النخب الإقطاعية .

٢- نظريات الموقف التاريخي وأزمات التنمية

تفسر هذه النظريات نشأة الأحزاب في ضوء مواقف أو أزمات تاريخية حاسمة تواجه المجتمع ، مثل : خوض نضال وطني للتحرر من الاستعمار في إطار حركة أو تنظيم وطني يتحول بعد الاستقلال إلى حزب سياسي ، كنشأة حزب جبهة التحرير في الجزائر ، وكذلك حزب الوفد في مصر الذي قاد ثورة ١٩١٩ .

أما الشق الثاني من هذه النظريات فيربط بين نشأة الأحزاب كنتيجة أو كرد فعل لهذه الأزمات ، أو كوسيلة للتعامل معها . ومن أهم هذه الأزمات ما يتعلق بأزمات المشاركة والشرعية ، والتكامل والتوزيع .

أزمة الشرعية Legitimacy

يقصد بهذه الأزمة عدم تقبل جماعات معينة في المجتمع لحق السلطة الحاكمة في الحكم ؛ نتيجة عجز هذه السلطة ومؤسساتها عن الاستجابة لمطالب هذه الجماعات ، مما قد يدفع بالأخيرة إلى إنشاء أحزاب تعبر عن مطالبها وتسعى إلى تحقيقها سواء من خلال الضغط على هذه السلطة لتطوير مؤسساتها النيابية والسياسية القائمة لتصبح أكثر فاعلية في تحقيق هذه المطالب ـ وفي مثل هذه الحالة تعمل هذه الأحزاب في إطار الشرعية (القانونية) القائمة ـ أو من خلال العمل على الإطاحة بهذه السلطة ومؤسساتها ونظامها من أجل بناء نظام جديد . ومن أمثلة ذلك ، الأحزاب الناشئة عن الحركات الوطنية ضد السلطة الاستعمارية (والسلطة المحلية

التابعة لها) في البلدان الآسيوية والإفريقية ، والأحزاب الثورية في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر التي أطاحت بالسلطة الملكية .

أزمة المشاركة Participation

ترتبط هذه الأزمة إلى حد بعيد بأزمة الشرعية ، وكذلك بأزمة التوزيع . وتعني أنه مع شعور القوى والجماعات الاجتماعية الجديدة كالعمال والمهنيين والمثقفين وغيرهم ممن تفرزهم التغيرات الاجتماعية - الاقتصادية كالتصنيع والتعليم والتحضر ، بأن النظام السياسي القائم عاجز عن توفير القنوات اللازمة لمشاركتها في العملية السياسية ؛ تنشأ الأحزاب لتوفير هذه القنوات . ومثال ذلك معظم الأحزاب العمالية ، والأحزاب المعبرة عن الطبقات الوسطى في العديد من دول العالم .

أزمة التكامل القومي National Integration

يقصد بهذه الأزمة انقسام المجتمع بشكل حاد على أسس عرقية أو قبلية أو لغوية أو دينية - أو على أكثر من أساس منها - إلى جماعات (أو أقليات) مختلفة ومتصارعة ، لا يجمعها شعور بالولاء القومي في ظل قوة الولاءات الضيقة المرتبطة بالانتماء إلى هذه الجماعات .

وفي حالة الدول النامية تنشأ الأحزاب في إطار هذه الأزمة ، وتأخذ في العادة أحد شكلين :

١- شكل الحزب الجماهيري الواحد ، الذي يستهدف دمج وصهر هذه الجماعات والولاءات الضيقة في «بوتقة واحدة» ، مثل الأحزاب الجماهيرية في العديد من الدول الأفريقية والآسيوية في مرحلة ما بعد الاستقلال ، حيث انتشرت في هذه الدول انتشاراً كبيراً في الستينيات والسبعينيات .

٢- شكل الأحزاب «الطائفية» ، أي الأحزاب المعبرة عن هذه الجماعات ومصالحها ومطالبها وحدها ، وإن حاولت تحقيقها من خلال الدعوة إلى إصلاح النظام السياسي ككل . ومن ذلك الأحزاب اللبنانية في معظمها ، وبعض الأحزاب العراقية الكردية (كالحزب الديمقراطي الكردي ، والاتحاد الوطني الكردستاني) ، والتركمانية (الحزب الوطني التركماني العراقي) .

وفي حالة اقتران أزمة التكامل بأزمة التوزيع ، بمعنى وجود تفاوت اجتماعي – اقتصادي حاد بين الأغلبية والأقليات في مناطق الدولة ، وعدم تبني النظام السياسي تدابير فعالة للحد من هذا التفاوت ، واقترانها بكثافة لجوء النظام إلى تدابير أخرى (أمنية / قمعية) ، عادة ما تنشأ تنظيمات أو أحزاب غير قانونية تحاول عن طريق العنف تحقيق الاستقلال ، أو الحكم الذاتي لهذه الأقلية . ومثال ذلك حزب «العمال الكردي» PKK المحظور في تركيا ، والحركة الشعبية لتحرير السودان .

أزمة التوزيع Distribution

ترتبط هذه الأزمة بدور النظام السياسي «كموزع» في المجتمع ، وتحديداً في ما يتعلق بالقرارات والسياسات الخاصة بتخصيص وتوزيع الموارد والقيم الاقتصادية بين مختلف الأفراد والجماعات والمناطق في الدولة . وتثور الأزمة في حالة عدم التزام هذه القرارات والسياسات بمفهوم العدالة الاجتماعية في التوزيع .

في مثل هذه الحالة ـ في ارتباطها بالأزمات الأخرى للتنمية ـ قد تنشأ أحزاب سياسية للمطالبة بتصحيح هذه القرارات والسياسات لتصبح أكثر عدالة في التوزيع ، كالأحزاب العمالية واليسارية والاشتراكية الديمقراطية وغيرها (كحزب حركة أمل الشيعية في لبنان ، وكانت نواته حركة «المحرومين» ، وأسسها في السبعينيات وقادها حتى اختفائه الإمام موسى الصدر) . وقد تنشأ -أيضاً- أحزاب أخرى «محافظة» أو «يمينية» للتعبير عن مصالح الجماعات الأكثر استفادة من هذه السياسات .

ومن الأهمية بمكان النظر إلى نشأة الأحزاب في إطار هذه الأزمة في ظل علاقاتها المتداخلة مع أزمات التنمية الأخرى من ناحية ، وفي ظل حقيقة أن مثل هذه الأحزاب لا تنهض بالضرورة على أساس طبقي واضح من ناحية أخرى ، بمعنى أن هذه الأحزاب في معظمها تضم في عضويتها أفراداً ينتمون إلى طبقات أو شرائح اجتماعية مختلفة ، بل وقد يكون الأساس في تكوينها غير طبقي كالأحزاب القائمة في إطار أزمة عدم التكامل . وهذه الملاحظة مهمة ؛ لأنها تشكل رداً على الفكر الماركسي الذي يجعل من الحزب السياسي جزءاً من طبقة ما ، كتعريفه «للحزب البروليتاري» بأنه حزب يعبر عن الطبقة العمالية – البروليتاريا – ويمثل قيادتها ، ويتكون من الأفراد المنتمين والملتزمين بالإيديولوجية الماركسية .

تهدف نظريات الأزمة التاريخية وأزمات التنمية بدرجة أكبر من النظريات

المؤسسية في معرفة ظروف نشأة الأحزاب السياسية ، خصوصاً وأن هذه الأزمات لا تقتصر فحسب على الدول النامية ؛ إذ إنها مثارة بدرجات متفاوتة في الدول الغربية وغيرها .

رغم ذلك ، تعد نظريات الأزمات التاريخية والتنموية غير كافية لتفسير نشأة الأحزاب في كافة الدول ؛ ذلك أن هذه الأزمات عرفتها في الماضي عدة دول دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى نشأة أحزاب ، كما أن هذه الأزمات ـ أو طائفة منها ـ قائمة حالياً في أكثر من دولة (كدول الخليج العربية) دون أن تسفر عن ظهور أحزاب .

٣- عوامل أخرى لنشأة الأحزاب

إضافة إلى النظريات السابقة ، يمكن تفسير نشأة بعض الأحزاب نتيجة تطورات حزبية ، أي تتعلق بالأحزاب نفسها ، وإن لم تنفصل في كثير من الأحيان عن أزمات التنمية . وقد تأخذ هذه التطورات شكل انقسامات حادة داخل الأحزاب (ظاهرة الأجنحة المتصارعة داخل حزب معين) ، والانشقاقات عنها ، وطموحات وتطلعات قادة المنشقين إلى إنشاء وقيادة أحزاب جديدة .

وتعد هذه الظاهرة إحدى العوامل الأساسية للتعددية الحزبية «المفرطة» في بعض الدول مثل تركيا ، التي وصل عدد الأحزاب فيها حتى نهاية ١٩٩٦ إلى ١٧ حزباً ، العديد منها نشأ نتيجة هذا العامل . وقد شهدت مصر قبل ثورة ١٩٥٢ انشقاق أحزاب عن حزب الوفد كان أهمها حزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الهيئة السعدية ، وحزب الكتلة الوفدية .

ومن ناحية ثانية ، قد تظهر أحزاب جديدة في بعض النظم السياسية كامتدادات لأحزاب «قديمة» كانت قد حظرت أو حلت إثر قيام ثورات أو انقلابات عسكرية ، كحزب الوفد «الجديد» في مصر ، وكالعديد من الأحزاب التركية القائمة منذ عام ١٩٨٣ كامتدادات لأحزاب «قديمة» كان قادة انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ قد حلوها عام ١٩٨١ .

ومن ناحية ثالثة ، قد تنشأ الأحزاب السياسية نتيجة اندماج حزبين أو أكثر من الأحزاب القائمة لتكوين حزب جديد ، وذلك في حالة تعبير هذه الأحزاب عن نفس الاتجاه السياسي مما يدفعها إلى الاندماج والتوحد ؛ منعاً لتشتت أصوات الناخبين فيما بينها .

ثالثاً: تصنيف الأحزاب السياسية

هناك عدة معايير لتصنيف الأحزاب السياسية كتلك المتعلقة بالعضوية، وطبيعة علاقة الحزب بالأعضاء وبالمجتمع، وطبيعة سمات البناء التنظيمي للحزب وعلاقاته الداخلية، وأساس نشأة الأحزاب، ومصدر تأييدها، ونمط نشاطها.

١ - العضوية والحجم وعلاقة الحزب بالأعضاء وبالمجتمع

على أساس طبيعة العضوية (مباشرة أو غير مباشرة) يمكن تصنيف الأحزاب السياسية إلى نوعين، هما:

أ) **أحزاب ذات عضوية مباشرة**: يقوم الحزب من هذا النوع على أساس الانضمام الفردي إلى عضويته، أي أن الفرد ينضم إلى حزب ما بصفته الفردية / الشخصية، ويكون لديه بطاقة عضوية في هذا الحزب. ويعتبر ذلك النمط الشائع للأحزاب، وعادة ما يفضله قادة الأحزاب؛ حتى لا تضعف سلطتهم في ضبط وتوجيه وقيادة أحزابهم لصالح زعماء المنظمات أو النقابات المرتبطة بالأحزاب في حالة العضوية غير المباشرة.

ب) **أحزاب ذات عضوية غير مباشرة**: تقوم بعض الأحزاب بالاعتماد بشكل رئيس على العضوية غير المباشرة القائمة على الانضمام الجماعي من خلال النقابات أو التعاونيات. وعلى سبيل المثال، تعد الأغلبية الساحقة من أعضاء حزب العمال في بريطانيا أعضاء غير مباشرين، بمعنى أن عضويتهم بالحزب تنبع من كونهم أصلاً أعضاء في نقابات العمال والتعاونيات وغيرها من الجمعيات المرتبطة بالحزب.

وعلى أساس حجم العضوية، وعلاقة الحزب بالأعضاء، وكيفية ارتباطه بالمجتمع، يمكن التمييز بين نوعين للأحزاب:

١- **أحزاب جماهيرية**: حجم العضوية بها كبير قد يصل إلى عدة ملايين، يفترض فيها الاهتمام بحياة أعضائها وتنظيمها بشكل فعال، والاهتمام ـ أيضاً ـ بتدعيم ارتباطها بالجماهير والتصدي لحل مشكلاتها، ولهذا تحرص هذه الأحزاب على إنشاء فروع ووحدات لها على مختلف المستويات والمناطق؛ ليمكنها حشد وتعبئة مساندة الجماهير والناخبين لها.

٢- **أحزاب نخبوية (للصفوات)** : تكون عضويتها محدودة الحجم لاقتصارها على فئات معينة متميزة اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً ، وتركز نشاطاتها على القيادات ، وعلاقاتها ضعيفة بالأعضاء وبالمجتمع ككل .

ويلاحظ أنه رغم أهمية معرفة حجم عضوية الحزب أو الأحزاب الموجودة في دولة ما من حيث التعبير عن أحد مؤشرات المشاركة السياسية ، فإنه لا يعنى بالضرورة كبر حجم العضوية مشاركة حقيقية أو فاعلية الأحزاب في توفير قنوات للمشاركة العامة في الحياة السياسية ؛ ففي بعض الحالات ـ خصوصاً في الدول النامية ـ يعبر جانب كبير من أعضاء الأحزاب «الجماهيرية» عن مشاركة غير فعالة في أنشطة أحزابهم وفي الحياة السياسية عموماً ، أي أن عضويتهم أقرب ما تكون إلى «العضوية الورقية – الشكلية» .

والواقع أن هذه المشكلة الأخيرة ـ أي ضعف المشاركة السياسية والحزبية ـ غير مقصورة على الدول النامية ؛ إذ تعاني منها ـ أيضاً ـ الديمقراطيات الغربية ، حيث إن المجتمع الأمريكي يعاني من انخفاض معدلات المشاركة ، فلا يشارك بفاعلية في النشاط السياسي الحزبي سوى (٥٪) من إجمالي السكان ، وبينما تصل نسبة التصويت في انتخابات الرئاسة إلى حوالي (٧٠٪) من إجمالي الناخبين ، فإنها تقل عن نصف هذه النسبة في الانتخابات المحلية بالولايات .(١)

كما يلاحظ أن شريحة محدودة تتراوح بين(١٥-٢٠٪) من إجمالي السكان في بريطانيا والولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تنطبق على أعضائها صفة «الاهتمام كثيراً بالسياسة» وتعبر عن أعلى معدلات المشاركة السياسية . فرغم ارتفاع معدلات التصويت في الانتخابات العامة في هذه الدول بوجه عام (تصل إلى ٩٠٪ في هولندا والنمسا وإيطاليا وبلجيكا وأستراليا ، و٨٠٪ في ألمانيا والدانمرك والنرويج ، و٧٠٪ في بريطانيا وكندا ، و٦٠٪ أو أقل في سويسرا والولايات المتحدة) ، تنخفض هذه المعدلات إلى أقل من (٣٠٪) في الانتخابات المحلية والتكميلية . وتجذب غالبية أشكال المشاركة الأخرى نسبة أقل من السكان البالغين ، وتزداد ضآلة هذه النسبة عند استبعاد «العضوية غير الفعالة» في الأحزاب السياسية وجماعات المصالح . حيث إن نسبة غير المشاركين سياسياً في بريطانيا تقدر بـ (٢٥,٨٪) من إجمالي

(١) للمزيد من المعلومات عن الأحزاب السياسية ، انظر محمد أحمد قاسم جعفر ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩-٢٣٧ .

السكان البالغين ، وإن نسبة المشاركين سياسياً - باستبعاد التصويت في الانتخابات - تقل عن ربع إجمالي السكان البالغين ٢٣,٢٪ ، وإن من بين هؤلاء الأخيرين ٢٢٪ فقط يشاركون بالدعاية للأحزاب السياسية ، وجمع التبرعات ، وحشد المساندة لها .

٢- الخصائص التنظيمية للأحزاب

من الممكن تصنيف الأحزاب إلى عدة أنواع حسب خصائص بنيانها التنظيمي ، وطبيعة العلاقات والتفاعلات داخلها ، وكذا علاقتها بأجنحتها البرلمانية (أي بنوابها في البرلمان) :

١- **درجة المركزية في تنظيم الحزب** : يقصد بذلك مدى استقلالية التنظيمات والأجهزة المحلية للحزب في علاقتها بالمستوى المركزي للحزب وقيادته . فكلما زادت درجة هذه الاستقلالية اتصف البناء التنظيمي للحزب باللامركزية ، بمعنى تواضع سلطة جهازه المركزي على وحداته التنظيمية الأخرى كحالة الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة . وكلما تضاءلت أو تلاشت هذه الاستقلالية كان البناء التنظيمي للحزب مركزياً ، بمعنى خضوع وحداته المحلية والإقليمية لسلطة المركز ، ورقابته الصارمة لنظرته إلى هذه الوحدات كمجرد أداة في عملية التعبئة السياسية ، كالحزب النازي في ألمانيا ، والحزب الفاشي في إيطاليا ، والأحزاب الشيوعية ، ومعظم الأحزاب «الجماهيرية» السابقة في الدول الإفريقية بوجه خاص .

٢- **الانقسامات الداخلية والأجنحة الحزبية** : يعني ذلك انقسام الحزب إلى أجنحة داخلية Internal Factions لأسباب إيديولوجية أو سياسية أو دينية أو إقليمية أو جيلية (الشباب والأكبر سناً) . وتختلف مواقف الأحزاب بحسب طبيعتها إزاء هذه الظاهرة ، فالأحزاب الشيوعية تستنكرها لتعارضها مع صورة الحزب «كممثل للطبقة العاملة» ، وتعاقب بالطرد كل من يشجع أو يمارس «سلوكاً» انقسامياً داخل الحزب . ويختلف الحال عن ذلك في النظم الديمقراطية ، حيث تعترف أحزاب كثيرة بهذه الأجنحة ، وتكفل لأعضائها وقياداتها نوعاً من التمثيل النسبي المتوازن في الأجهزة الرئيسية للحزب ، معتبرة ذلك ظاهرة صحية ومطلوبة للديمقراطية والتعددية والمنافسة داخل الحزب وفي

النظام السياسي ككل ؛ لأن «الحزب المفتقد للديمقراطية داخله عاجز عن أن يكون أداة للمشاركة والتطور الديمقراطي» . وبطبيعة الحال يقتضى الأمر من قيادات الحزب قدرة أو براعة معينة في إدارة الخلافات والصراعات التي قد تنشأ بين أجنحة حزبها ، والحيلولة دون زيادة حدتها بدرجة قد تسفر عن انشقاق أعضاء وكوادر أحد الأجنحة أو معظمهم للانضمام إلى حزب آخر أو لتكوين حزب جديد .

٣- **علاقة الحزب بجناحه البرلماني** : تتصف هذه العلاقة عموماً بالقوة في حالة الأحزاب اليسارية مقارنة بالأحزاب الأخرى ، وذلك بالنظر إلى اتصاف الأولى بقوة الالتزام الإيديولوجي ، وخشية نوابها ألا تعيد أحزابهم ترشيحهم مرة أخرى في أي انتخابات عامة مقبلة إن هم حادوا عن سياستها .

٣- درجة الالتزام الإيديولوجي

يميز البعض بين نوعين من الأحزاب السياسية طبقاً لهذا المعيار ، وهما :

١- **أحزاب عقائدية (إيديولوجية)** : تضم الأحزاب المنطلقة في عملها من منظور إيديولوجية سياسية معينة يتم على أساسها النظر إلى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتسعى إلى تغيير الواقع القائم – قبل وصولها إلى السلطة – بما يتفق مع مباديء هذه الإيديولوجية ، ويصبح اهتمامها بعد بناء النظام الجديد المحافظة على هذا النظام وتدعيمه . وتتصف هذه الأحزاب عموماً ـ كالأحزاب الشيوعية والاشتراكية وكذلك الدينية (حالة إيران) ـ بدرجة عالية من التنظيم والانضباط والمركزية ، وباشتراط تمسك الأعضاء بمبادئها وطاعتهم لها كشرط أساسي لاستمرار العضوية . ولا يسهل تعاون الأحزاب العقائدية مع بعضها ؛ نظراً لإيمان كل منها بمباديء غير قابلة للائتلاف أو التوافق مع مباديء غيره ، كما يصعب دخولها في ائتلافات حكومية مع أحزاب غير عقائدية . رغم ذلك يحفل الواقع السياسي الفعلي في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء بأمثلة وحالات عديدة لتحالفات بين أحزاب عقائدية مختلفة ، أو بينها وبين أحزاب غير عقائدية سواء كانت تحالفات مؤقتة لتحقيق هدف معين ، أو كانت تحالفات لتشكيل حكومات ائتلافية بين حزبين أو أكثر من الأحزاب ، كما هو الحال في إسرائيل .

٢- **أحزاب «برجماتية» أو عملية** : تتصف هذه الأحزاب بالسعي إلى التغيير أو الإصلاح وفقاً لمنهج عملي أساسه المحاولة والخطأ ، وتتميز بالمرونة ، وعدم التشدد في المواقف ، وباستعدادها للتوفيق Compromise والمساومة وقبول الحلول الوسط للمشكلات . ورغم أن الحزب البرجماتي لا يملك إيديولوجية متكاملة ، إلا أنه ينطلق من مقولات معينة بشأن المجتمع ، والسياسة ، وطبيعة ومدى وأدوات التغيير أو الإصلاح المنشود .

٣- إضافة إلى هذين النوعين من الأحزاب السياسية ، ينتشر في الدول النامية نوع ثالث يسمى «بأحزاب الأشخاص» . وتتصف هذه الأحزاب بقوة الولاء لشخص الزعيم الذي ينشيء الحزب ويوجه نشاطه ويضع برنامجه أو يحدد خطه السياسي ، ولهذا يمكن للزعيم تغيير اسم الحزب وبرنامجه وتوجهاته السياسية دون أن يخشى فقد ولاء الأعضاء (الأتباع) . وتتسم هذه الأحزاب ـ أيضاً ـ بالضعف التنظيمي ، وعدم تمتعها بشعبية حقيقية ، وينهار الحزب في كثير من الحالات إثر اختفاء زعيمه سواء بوفاته أو اعتزاله السياسة . ورغم أن هذه الصورة «للحزب الشخصي» تبدو كنمط مثالي يندر وجودها بكافة خصائصها في الواقع الفعلي ، إلا أن الكثير من هذه الخصائص تعبر عنها العديد من الأحزاب في الدول النامية بصرف النظر عن تقسيماتها طبقاً لمعيار درجة الالتزام الإيديولوجي أو غيره ، سواء كانت هذه الأحزاب في الحكم أو المعارضة ، كما تجسد هذه الخصائص بدرجة كبيرة الأحزاب الطائفية و«القبلية» في هذه الدول .

رابعاً: وظائف وأساليب عمل الأحزاب السياسية

تتمثل الوظيفة الأساسية للحزب السياسي في الوصول إلى السلطة ، أو الاحتفاظ بها بمفرده ، أو بالتعاون والائتلاف مع أحزاب أخرى ، هذا بافتراض تبني النظام السياسي آلية الانتخابات كسبيل لتولي وتداول السلطة بين الأحزاب . وإلى جانب هذه الوظيفة ، توجد وظائف أخرى تتنوع من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي وبيئته وقدرة الأحزاب نفسها على النهوض بها . وتتعلق هذه الوظائف عموماً بأدوار الأحزاب في صنع السياسة ، والمشاركة السياسية ، والتعبير عن المصالح وتجميعها ، وبناء وتوفير الشرعية السياسية ، والتنشئة السياسية ، والتكامل القومي ، والتجنيد السياسي .

١- الأحزاب وصنع السياسة

تعد الأحزاب السياسية من أهم أدوات صنع السياسات العامة في المجالات الداخلية المختلفة ، وكذا في مجالات السياسة الخارجية . وتعتبر هذه الوظيفة أهم وظيفة للحزب في دول نظام الحزب الواحد ، وخصوصاً في الدول الشيوعية السابقة أو ما تبقى منها . ففي الاتحاد السوفيتي كان المكتب السياسي للحزب الشيوعي هو المسؤول عن صنع السياسات السوفيتية في مختلف المجالات .

وفي دول نظم التعددية الحزبية الديمقراطية ، يشارك الحزب الحاكم أو المشارك في ائتلاف حكومي بدور كبير في صنع السياسات الداخلية والخارجية اعتماداً على ما يتمتع به من أغلبية تشريعية . كما أن الحزب المعارض يشارك في هذه العملية كناقد لسياسة الحكومة من منطلق برنامجه ، والذي قد يصبح أساساً لعملية صنع السياسة في حالة وصول الحزب إلى السلطة . ولعل هذه الناحية تفسر اهتمام أي حزب من الحزبين الكبيرين في بريطانيا إبان وجوده في صفوف المعارضة بإعداد كوادره للمناصب والحقائب الوزارية التي قد يشغلونها في حالة فوز الحزب في الانتخابات ، ويتم ذلك الإعداد في إطار ما يسمى «بحكومة الظل» Shadow Government .

٢- الأحزاب والمشاركة السياسية

يفترض أن تقدم الأحزاب قنوات ومسالك مؤسسية تسمح للمواطنين بالمشاركة في صنع السياسة والتأثير على صانعي القرار ، بل إن المشاركة النشطة من جانب المواطن لدى انضمامه إلى حزب ما في أنشطته كحضور الندوات والمؤتمرات التي ينظمها لمناقشة قضايا عامة أو مسائل حزبية ، والدعاية لهذا الحزب وبرنامجه ، والتصويت لصالحه في الانتخابات ، تعد هذه المشاركة في حد ذاتها وسيلة لخلق الاهتمام والتفاعل ، والتجاوب السياسي لدى المواطن في مقابل السلبية واللامبالاة .

وبصرف النظر عن طبيعة النظام الحزبي القائم في الدولة ، فإن رد فعل الحزب أو الأحزاب الحاكمة إزاء المطالب العامة المتعلقة بالمشاركة السياسية يختلف من نظام سياسي إلى آخر ، وداخل النظام نفس من عهد إلى آخر ، وقد يأخذ هذا الموقف أحد الأشكال التالية :

أ- اتجاه الحكومة الحزبية إلى رفض «وقمع» مطالب المشاركة متى رأت فيها تهديداً لسلطتها ، لاسيما إذا كانت هذه المطالب مرتبطة بجماعات معية تعتبرها

الحكومة معادية للنظام السياسي واستقرار المجتمع وتكامله (مسألة الاعتراف بأحزاب قائمة على أساس ديني في النظم العربية وتركيا) .

ب- اتجاه الحكومة الحزبية إلى القبول «المقيد أو المشروط أو الجزيء» لهذه المطالب ، كقبولها إدخال إصلاحات جزئية في النظام السياسي والنظام الحزبي بإقامة مؤسسات سياسية جديدة ، وتبني تعددية سياسية وحزبية «مقيدة» يتم في إطارها السماح ـ وفقاً لشروط معينة ـ بتعدد الأحزاب المعبرة عن جماعات وقوى اجتماعية وسياسية متنوعة في المجتمع ، دون السماح لأحزاب المعارضة بالوصول إلى السلطة ، أو بإثارة قضايا معينة ذات «حساسية خاصة» للحكومة والنظام السياسي .

ج- اتجاه الحكومة -كما هو الحال عموماً في الديمقراطيات الغربية- إلى القبول التام لمطالب الجماعات والقوى المختلفة بالمشاركة السياسية سواء عن طريق الأحزاب القائمة أو بإنشاء أحزاب جديدة ، وإتاحة الفرصة أمام كافة الأحزاب للتنافس على السلطة في إطار انتخابات «نزيهة» عامة ومحلية .

د- اتجاه الحكومة -خصوصاً في النظم الشمولية ، وبدرجة ما نظام الحزب الواحد الجماهيري في الدول النامية- إلى استخدام الحزب الحاكم لتشجيع المشاركة الشعبية بمعنى التعبئة ، والأخيرة تعبر عن نمط «إجباري» للمشاركة يختلف عن الجوهر الحقيقي للمشاركة كاختيار حر من جانب المواطن لرغبته في إشباع حاجته للمشاركة ، وتستهدف هذه التعبئة حشد وتكتيل الجماهير خلف النظام الحاكم .[١]

٣- الأحزاب السياسية وتجميع المصالح

يعبر البعض عن هذه الوظيفة بعبارات أخرى مثل القول بدور الحزب كمعبر عن القضايا والمصالح أو كمحدد لأولويات القضايا العامة . ويقصد بذلك أن الحزب ، سواء في نظام الحزب الواحد أو في نظام تعدد الأحزاب ، يقوم بعملية تجميع المصالح المختلفة التي عبرت عنها جماعات المصالح في المجتمع ، ومحاولة التوفيق بين هذه المصالح وترتيبها حسب الأولوية طبقاً لتقديره لمدى أهميتها من حيث زيادة رصيده

(١) المرجع نفسه .

من المساندة ، ويدرجها في برنامجه الانتخابي أو يجعلها محور حملاته الدعائية . وإذا كان الحزب في السلطة ، فإنه يترجم هذه المصالح إلى سياسات عامة ، وفي حالة وجوده في المعارضة يقدم مقترحات أو مشروعات قوانين إلى البرلمان لتبني سياسات تحقق هذه المصالح .

٤- التكامل القومي

يقصد بالتكامل القومي ـ كما سبق القول ـ تقوية الهوية القومية ، وتدعيم الولاء القومي بما يتطلبه ذلك من ضرورة الانتقال من نطاق الولاءات والهويات الضيقة المرتبطة بالجماعات المختلفة عرقياً وقبلياً ودينياً ولغوياً إلى نطاق الولاء القومي والهوية القومية للمجتمع السياسي الكلي . ومن متابعة خبرات النظم السياسية الحديثة ، يتضح وجود استراتيجيتين لتحقيق التكامل القومي ، وتؤدي الأحزاب دوراً أساسياً في إطار كل منهما :

أ - **استراتيجية «الإدماج» أو ما يسمى «ببوتقة الصهر»** : وتعني تجاهل أو عدم اعتراف النظام السياسي بوجود انقسامات داخلية (دينية عرقية قبلية لغوية) في المجتمع . ولهذا لا يسمح النظام بتعدد الأحزاب منعاً لظهور أحزاب قبلية وعرقية ودينية وإقليمية تهدد وحدة الدولة ، وتعرقل عملية بناء الأمة ، مفضلاً على ذلك تبني نظام الحزب الجماهيري الواحد «كبوتقة صهر» لكافة الجماعات ، وكأداة لبث وتعميق قيم الولاء والانتماء القومي في نفوس جميع المواطنين .

رغم ذلك ، أثبتت خبرة نظام الحزب الواحد في الدول النامية بوجه خاص فشل هذا النظام في أن يصبح أداة للتكامل القومي أو «قوة توحيد ودمج» . ويعود ذلك إلى عوامل عديدة من بينها :

- تحول الحزب إلى أداة في يد السلطة الحاكمة ، وسيطرة المعايير الإدارية البيروقراطية عليه ؛ مما أفقده فاعليته كقناة اتصال بين الحاكم والمحكوم ، وكأداة لربط الجماهير بالنظام السياسي .
- تحول الحزب الحاكم في كثير من الحالات ـ خصوصاً في الدول الإفريقية ـ إلى مجرد أداة لتدعيم مصالح وأوضاع القبيلة المسيطرة التي تنتمي إليها في العادة السلطة الحاكمة أو على الأقل ترتبط بها بروابط مصلحية .

ب- **استراتيجية «الوحدة في إطار التنوع»** : تأخذ بها النظم السياسية الديمقراطية

القائمة على التعددية والمنافسة الحزبية ، وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس الإقرار بوجود تنوع أو تعددية اجتماعية وثقافية ، وتوفير ما يلزم من آليات سياسية كالأحزاب وجماعات المصالح لضمان مشاركة الجماعات المختلفة في المجتمع في العملية السياسية ، وللتعبير عن مصالحها في إطار فهم التسامح والتعايش بين الجميع في مجتمع واحد ذي نظام ديمقراطي تعددي ، ولهذا تسمى هذه الاستراتيجية ـ أيضاً ـ «بديمقراطية الوحدة» . وفي مثل هذه النظم يهتم الحزب الحاكم ، وكذا الأحزاب الأخرى الرئيسة المشاركة في السلطة كتلك الممثلة في الهيئة التشريعية ؛ بإثارة الرموز القومية التي من شأنها تنمية مشاعر الانتماء القومي ، وبوضع سياسات توفق بين المصالح المحلية والمصالح القومية من ناحية ، مصالح الجماعات المختلفة من ناحية أخرى .

٥- الأحزاب والشرعية السياسية

يقصد بالشرعية السياسية الرضا والقبول العام عن النظام السياسي القائم ، وحق السلطة القائمة في الحكم واتخاذ القرار . ويعد الحزب السياسي أداة هامة لبناء وتوفير الشرعية للنظام السياسي ، سواء في ظل نظام الحزب الواحد أو نظام تعدد الأحزاب ، ففي الأخير يعد تعدد الأحزاب في حد ذاته إطاراً لشرعية النظام والحكم ، ويعتبر المساس به تهديداً لهذه الشرعية ؛ ذلك أن هذا التعدد يكفل لمختلف قوى وجماعات المجتمع ممارسة حقها في التعبير السياسي عن آرائها ومطالبها ومصالحها ، ويكفل ـ أيضاً ـ تداول السلطة عبر الانتخابات ، ووصول الحزب أو الأحزاب الأكثر شعبية إلى الحكم .

وفي ظل نظام الحزب الواحد ـ الذي تقلص حالياً عدد الدول الآخذة به ـ تنظر القيادة السياسية إلى الحزب على أنه أداة هامة لبناء وتأكيد شرعية النظام السياسي ، وتوفير المساندة والتأييد الشعبي للنظام ، وذلك من خلال دور الحزب في تحقيق المشاركة الشعبية أو ـ بالأحرى ـ التعبئة ، وفي تحقيق التكامل القومي ، وفي التنشئة السياسية . وتتوقف فاعلية الحزب في أداء هذا الدور بجوانبه المترابطة على عدة عوامل ، من بينها :

أ- **وجود إيديولوجية أو عقيدة سياسية** : هذه العقيدة ، بصرف النظر عن مدى تكاملها وما إذا كانت صياغتها تمت عبر «منظري» الحزب قبل وصوله إلى

السلطة ، أو تم «اقتباسها» أو نقلها عن إيديولوجيات طبقتها نظم أخرى مع إدخال بعض التعديلات عليها لتتمشى مع ظروف وخصائص المجتمع وثقافته ، يجب أن تكون عقيدة «ثورية» ، بمعنى أنها تستهدف إدخال تغييرات جذرية في المجتمع باتجاه بناء «مجتمع جديد وإنسان جديد» طبقاً للتصور المثالي لهذه الإيديولوجية ، حيث يصبح الحزب أداة النظام السياسي في تحقيق هذه الغاية ، وفي كسب التأييد الشعبي للنظام وعقيدته . ويعتبر النظام الحزبي أكثر فاعلية في هذا الخصوص من أدوات أخرى كالجيش والأجهزة الإدارية الحكومية ؛ إذ إن باستطاعة الحزب أن ينسب إليه كل نجاح تحققه الحكومة ، وأن يوجه اللوم إلى الإدارة على قصورها أو فشلها ، كما أن كوادر الحزب - لبعدها عن مسؤولية الإدارة اليومية والتعامل الحكومي مع الجماهير - تصبح أكثر مرونة من الإداريين في تنظيم وتعبئة هذا التأييد الشعبي .

ب - **طبيعة البنيان التنظيمي للحزب** : يقصد بذلك أن فاعلية الحزب في أداء هذه الوظيفة تتوقف على امتداد تشكيلاته وفروعه في مختلف أنحاء الدولة ، واتصاف قيادات وكوادر الحزب ومسؤوليه المحليين بالالتزام في سلوكهم الفعلي وفي علاقتهم بالجماهير بعقيدة الحزب ومبادئه ، وحرص هؤلاء على التفاعل المستمر مع الجماهير وليس «التعالي» عليها .

ج - **وجود قيادة كاريزمية جماهيرية للنظام السياسي** : يساعد ذلك على تقوية دور الحزب في بناء الشرعية وكذلك في التنشئة السياسية ، خصوصاً في حالة حرص القائد الزعيم على استخدام الحزب والتحدث باسمه . بيد أن الشرعية التي يستمدها الحزب من «الزعيم» شرعية مؤقتة ، ويمكن أن تنتهي بوفاة الأخير أو خروجه من السلطة ؛ ولهذا يجب أن يملك الحزب قدراً يعتد به من القدرة على العمل والحركة الذاتية (غير المعتمدة كلية على القائد) بالاعتماد على قدراته التنظيمية الذاتية .

٦- الأحزاب والتنشئة السياسية

يعد الحزب السياسي أحد الأدوات الهامة في عملية التنشئة السياسية ، بمعنى غرس قيم واتجاهات ومعايير سياسية معينة ونقلها إلى الجماهير . وقد يستهدف الحزب من ذلك إما دعم الثقافة السياسية السائدة ، أو خلق ثقافة سياسية جديدة ،

مع مراعاة ما سبق ذكره بشأن تحول الحزب بعد بناء النظام الجديد و«الثقافة الجديدة» إلى دور المحافظ والمدعم لهذه الثقافة :

أ- دور الأحزاب في دعم الثقافة القائمة في المجتمع : يمكن بشأن هذا الدور التمييز بين حالتين ترتبطان بدور الأحزاب في دول تعاني من تعددية مجتمعية (عرقية / قبلية / طائفية / دينية / لغوية) ، وهما :

- اتجاه الأحزاب أو الحزب - طبقاً لطبيعة النظام الحزبي القائم - إلى تدعيم الثقافات الفرعية المرتبطة بالجماعات المختلفة في المجتمع ، مما يعرقل عملية التكامل القومي ويضعف فاعلية ـ وكذلك شرعية ـ النظام السياسي (حالة لبنان خصوصاً إبان حربه الأهلية الثانية ١٩٧٥-١٩٩٠) .
- اتجاه الأحزاب إلى دعم تجانس الثقافة السياسية السائدة والقائمة على قبول التعددية والتنوع في الآراء والمصالح بين مختلف الجماعات ، مع الحفاظ على تطوير الوحدة والتكامل بينها في إطار هذا التنوع ، مما يضمن تمتع النظام السياسي بقدر كبير من الفاعلية والشرعية . ففي الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ ورغم تفجر اضطرابات عنصرية من حين إلى آخر ، يقطع الحزبان الديمقراطي والجمهوري الخطوط والانقسامات العنصرية والطبقية والإقليمية ، ويعتمدان على رموز سياسية عامة كالدستور والرئاسة والأمة والفكرة المتعلقة بما يسمى «بالحكم الأمريكي» كمكون رئيس للثقافة الأمريكية . ولهذا يقال إن الأحزاب الأمريكية تساعد في دعم تجانس الثقافة السياسية على نحو تزيد معه قدرة النظام السياسي على أدائه وظائفه .

ب- أما الهدف الآخر للأحزاب في هذا الخصوص فيتعلق بدورها في تغيير المجتمع من أجل بناء «مجتمع جديد ، وثقافة جديدة ، وإنسان جديد» ، وكان ذلك دوراً أساسياً للحزب في دول الحزب الواحد في الدول النامية وفي الدول الشيوعية السابقة . وكما سبق القول ، فإن فاعلية الحزب في أداء هذه الوظيفة تتوقف على الإيديولوجية «الثورية» ، والقدرات التنظيمية للحزب ، والقيادات الكاريزمية .

٧- الأحزاب والتجنيد السياسي

تعد الأحزاب السياسية أداة هامة للتجنيد السياسي ، بمعنى إعداد وتأهيل واختيار القيادات والعناصر لشغل الوظائف والمناصب العامة . وفي نظم تعدد

الأحزاب تقوم الأحزاب بدور رئيس في تجنيد القادة المحتملين ، وفي تقديم طريقة سلمية لتغيير وإحلال القيادات من خلال العملية الانتخابية . وفي نظم الحزب الواحد يصبح الحزب مصدِّر القيادات للحكومة ومختلف المؤسسات السياسية .

وبصفة عامة ، يثير دور الأحزاب في عملية التجنيد ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات من الوظائف :

أ- **مستوى الوظائف السياسية القومية** : تعني وظائف القيادة أو القمة السياسية (القائد والنخبة السياسية) . ودور الحزب على هذا المستوى أساسي سواء في دول الحزب الواحد أو دول التعدد الحزبي ، وإن كان يتم في نظم الحزب الواحد بالدول النامية في إطار دور منظمات أخرى كالمؤسسة العسكرية والإدارة الحكومية ، بينما كان دور الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى السابقة دوراً مهيمناً في اختيار القيادات العليا للدولة .

ب - **مستوى الوظائف الحكومية والإدارية** : يلاحظ بوجه عام ـ سواء في الديمقراطيات الغربية أو في الدول النامية ـ أن الحزب الفائز بالسلطة يكافيء العناصر الموالية الحزبية منها وغير الحزبية بتعيينها في مناصب مهمة بإدارات ووزارات الحكومة .

ج - **مستوى الوظائف الحزبية** : يتعلق هذا المستوى بدور الحزب في تعيين أفراد بجهازه الإداري بتنظيماته المختلفة المسؤولة عن أنشطة متنوعة كالدعاية ، والعلاقات العامة ، وجمع التبرعات ، وتحصيل رسوم العضوية ، وإدارة الحملات الانتخابية ، وإصدار وتحرير الصحف وغيرها . وقد يتصف حجم التوظيف في هذا الجهاز بالضخامة ، ومثال ذلك الحزب الشيوعي السوفيتي ، وكان يضم ما يقرب من ربع مليون موظف .

خامساً: وسائل عمل الأحزاب السياسية

تعتمد الأحزاب السياسية على وسائل متنوعة لتحقيق وظائفها ، والأهم من ذلك لضمان الاحتفاظ بقوتها وتماسكها ووحدة أعضائها . وبطبيعة الحال تختلف هذه الأساليب باختلاف طبيعة الإطار السياسي والمجتمعي ، وطبيعة وقدرات وخصائص الأحزاب نفسها . رغم ذلك ، يمكن بوجه عام إبراز أهم هذه الوسائل على النحو التالي :

١- وسائل تحقيق الوحدة الاجتماعية والسياسية بين أعضاء الحزب

تتضمن هذه الوسائل تنظيم الأحزاب أنشطة اجتماعية وسياسية مشتركة لأعضائها كالمؤتمرات ، والندوات ، والمحاضرات ، والرحلات ، والحفلات ، وغيرها . وتستخدم بعض الأحزاب «شارات» أو حتى «أزياء» خاصة مميزة لأعضائها ؛ لبث الشعور بالوحدة بينهم (مثل القمصان السود كزي رسمي موحد للحزب الفاشي الإيطالي) .

وتلجأ العديد من الأحزاب ـ في نظم التعددية الحزبية ـ إلى انتقاد الأحزاب الأخرى ، وخاصة الحاكمة منها ، باعتبار ذلك وسيلة لتدعيم التضامن بين أعضائها في «مواجهة الآخرين» . والحزب الحريص على وحدة وتماسك أعضائه ، حتى ولو كانوا منقسمين إلى أجنحة ، تشجع قيادته المناقشة داخله حول المسائل الحزبية والمسائل العامة ؛ من أجل التوفيق بين وجهات نظر الأعضاء ، وتحقيق الوحدة بينهم ولو في إطار تعدد وتنوع الآراء ، وهذا يدعم ـ أيضاً ـ علاقة الحزب بجناحه البرلماني .

٢- وسائل الوصول إلى السلطة والتأثير في الرأي العام

تشمل هذه الوسائل ما يسمى «بأمل الانتصار» ، و«توزيع الغنائم» والتأثير في الرأي العام . ويقصد بالأول : دور قيادة الحزب في أن تغرس في نفوس الأعضاء الشعور بالثقة والأمل في قدرة الحزب على الوصول إلى الحكم أو الاحتفاظ به أو ـ على الأقل ـ تحقيق نتائج أفضل في الانتخابات العامة والمحلية ، وبدون هذا «الأمل» قد يتفكك الحزب وينصرف عنه أعضاؤه . ويقصد بالوسيلة الثانية : أن الحزب لدى وصوله إلى السلطة يكافيء أعضاءه ومؤيديه بتعيينهم في وظائف إدارية وتنفيذية ووزارية ، مما يضمن له ـ أيضاً ـ تنفيذ سياساته العامة للدولة التي ترسمها قيادته وكوادره .

ويؤثر الحزب في الرأي العام عن طريق تأكيده على الارتباط بالجماهير وقضاياها ومطالبها ، وقد ترفع بعض الأحزاب شعارات معينة (دينية أو يسارية) لاكتساب تأييد قطاعات معينة من الجماهير . ويتم هذا التأثير ـ أيضاً ـ عن طريق صحيفة الحزب أو صحفه (كما هو الحال بالنسبة لبعض الأحزاب في مصر والتي تحول إحداها إلى ما يشبه دار نشر لأكثر من صحيفة) ، ويتم في النظم الديمقراطية التعددية عن طريق استخدام الأحزاب لكافة وسائل الإعلام لإحداث هذا التأثير . وفي نظم

الحزب الواحد بالدول النامية ، وبدرجة أكبر في النظم الشمولية السابقة ، ينفرد الحزب الحاكم باستخدام كافة وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم الخاضعة لملكية الدولة ورقابتها الصارمة .

٣- الأساليب الإكراهية / القهرية

تصل درجة استخدام هذه الأساليب إلى حد «الإرهاب المنظم» في حالة النظم الشمولية ؛ حيث يلجأ الحزب الحاكم إلى القهر السافر وقمع المعارضين عن طريق الأمن السياسي ، والاعتقال دون محاكمة ، والتعذيب والتنكيل أو حتى الاغتيال .

ورغم أن اللجوء إلى هذا القهر السافر أمر مستبعد ـ أو على الأقل نادر الحدوث ـ في الدول الديمقراطية بما فيها دول «الديمقراطية الانتقالية أو المقيدة» ، فقد تلجأ بعض الأحزاب في هذه الدول إلى أساليب أخرى «للقهر» أو «الإكراه» عن طريق الضغط المستتر وراء اعتبارات اقتصادية واجتماعية أو سياسية للحيلولة دون فوز أحزاب أخرى معارضة في الانتخابات العامة أو المحلية .

سادساً: تصنيف النظم الحزبية

يقصد بالنظام الحزبي الإطار العام للعلاقات والتفاعلات بين الأحزاب السياسية في المجتمع ، أو بين أجنحة الحزب الواحد حتى عند الإنكار الرسمي لوجود هذه الأجنحة . ويتم في العادة تصنيف النظم الحزبية حسب معيارين : أولهما : عدد الأحزاب ، حيث يتم على أساسه التمييز بين نظم الحزب الواحد والحزبين وتعدد الأحزاب . وثانيهما : درجة المنافسة السياسية وتداول السلطة ، حيث تصنف إلى نظم حزبية غير تنافسية (تشمل نظام الحزب الواحد) ، ونظم حزبية تنافسية (تتضمن نظامي الحزبين وتعدد الأحزاب) ، ونظم حزبية شبه تنافسية (نظم التعددية الحزبية المقيدة في الدول النامية) .

١- النظم الحزبية غير التنافسية (نظام الحزب الواحد)

يتمثل جوهر هذه النظم في انعدام المنافسة السياسية ، واحتكار حزب واحد للسلطة ، ويمكن في هذا السياق التمييز بين عدة أنواع لهذه النظم ، ومنها :

١- **نظام الحزب الواحد في الدول الشمولية** : يحتكر السلطة حزب واحد يهيمن

على المجتمع ولا يسمح بالمعارضة ، وينطلق من إيديولوجية سياسية متكاملة تحدد الغايات العليا للمجتمع ووسائل وسبل تحقيقها ، ويعتبر أداة النظام السياسي في تنشئة المجتمع وفق مباديء هذه الإيديولوجية ، ومن أمثلته نظام الحزب الواحد في الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية السابقة (أو ما تبقى منها) ، والنازية في ألمانيا ، والفاشية في إيطاليا .

٢- **نظام الحزب الجماهيري الواحد في الدول النامية الأفريقية والآسيوية** : ساد هذا النظام في معظم هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال لرؤيتها إياه أفضل النظم الحزبية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل القومي . ورغم اتفاق هذا النظام مع النظام الشمولي من حيث استئثار حزب واحد بالسلطة وعدم السماح بالمعارضة ، إلا أنه على خلاف الثاني يفتقر إلى إيديولوجية متكاملة ، كحزب زانو الحاكم في زيمبابوي برئاسة الرئيس روبرت موجابي .

٣- **نظام الحزب القائد في إطار جبهة وطنية مكونة من عدة أحزاب** : يحتفظ الحزب القائد في إطار هذه الجبهة بوضع متميز عن الأحزاب الأخرى من حيث : القيادة ، والتوجيه ، والتخطيط ، واحتكار حرية العمل ، والتحرك في مجالات معينة كالجيش والجامعات ، ولا يسمح بحرية العمل السياسي للأحزاب غير الأعضاء في الجبهة ، ومثال ذلك نظام الجبهة الوطنية القومية والتقدمية بقيادة حزب البعث في العراق (حتى عام ٢٠٠٣) وسوريا .

٢- النظم الحزبية التنافسية

تتركز هذه النظم في الديمقراطيات الغربية ، كما توجد في دول أخرى كتركيا والهند وغيرها ، وتتصف هذه النظم بنوعيها (نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب) بعدم احتكار حزب واحد للسلطة ، حيث يوجد أكثر من حزب يتنافس عليها في الانتخابات .

ففي نظام الحزبين ، يتنافس على السلطة ويتناولها حزبان كبيران . ومن أشهر نماذجه : الولايات المتحدة (الحزبان الديمقراطي والجمهوري) ، وبريطانيا (حزبا العمال والمحافظين) . وفي كلا النموذجين توجد ـ أيضاً ـ أحزاب أخرى ولكنها صغيرة وضعيفة ؛ مما يجعل المنافسة على السلطة مقصورة على الحزبين الكبيرين .

ولا يضم النظام الحزبي في الولايات المتحدة فحسب الحزب الديمقراطي (تأسس

عام ١٨٠٠) والحزب الجمهوري ١٨٥٤ ، ولكنه يشتمل ـ أيضاً ـ على عدة أحزاب أخرى صغيرة كالحزب الليبرالي التحرري ، والحزب الشيوعي للولايات المتحدة ، وحزب العمل الاشتراكي الأمريكي ، وحزب الاستقلال الأمريكي ، وحزب الشعب ، والحزب الاشتراكي ، وحزب العمال الأمريكي . وفي بريطانيا ـ وإضافة إلى حزب العمال ١٩٠٠ وحزب المحافظين ١٨٣٠ ـ توجد أحزاب أخرى منها : حزب الأحرار الديمقراطيين ، والحزب الليبرالي ، والحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى ، وحزب الجبهة الوطنية ، وحزب التعاون ، وحزب البيئة ، والحزب الوطني .

وفي نظم تعدد الأحزاب يتصف هذا النظام باتساع نطاق الأحزاب المشاركة في المنافسة على السلطة ، ويتمكن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية اللازمة من تشكيل الحكومة بمفرده ، أو قد يتم تكوين ائتلاف حكومي بين حزبين أو أكثر في حالة عدم نيل أي حزب هذه الأغلبية . ويعد هذا النظام دعامة للديمقراطية ؛ لأنه يضمن انتقال السلطة وتداولها رسمياً عبر الانتخابات ، وانتشار السلطة والمشاركة والرقابة .

ورغم أن هذا النظام ـ في حالة الدول الديمقراطية ـ يمثل نظام تعدد الأحزاب من حيث تعبيرها عن النظم الحزبية التنافسية ، توجد اختلافات معينة بينه وبين نظام الحزبين ، ومنها :

أ- أن الناخب في حالة نظام الحزبين عندما يدلي بصوته لصالح أحدهما يكون على ثقة من أن الحزب الذي منحه صوته إما سيتولى الحكم في حالة فوزه أو سيشكل المعارضة في حالة إخفاقه ، وهذه الثقة لا موضع لها في نظام تعدد الأحزاب .

ب - أن نظام الحزبين يحقق في العادة قدراً أكبر من الاستقرار السياسي والحكومي مقارنة بمعظم تجارب نظام التعددية الحزبية ، وخصوصاً في ظل تكوين حكومات ائتلافية من عدة أحزاب مختلفة التوجهات والبرامج ، وعدم استعداد بعضها للتنازل عن بعض مواقفها وسيادتها في سبيل الاحتفاظ بالائتلاف ، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى انهيار هذه الحكومات وسرعة تعاقبها (حالة إيطاليا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وحالة الجمهورية الفرنسية الرابعة ، وحالة تركيا في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٦ . ولا ينطبق ذلك على حالة بعض الدول القائمة مثل الدانمرك حيث تتصف الأحزاب بالقدرة على تكوين حكومات مستقرة .

٣- نظام التعددية الحزبية «المقيدة» وشبه التنافسية

تنتشر هذه النظم في العديد من الدول النامية ، وخصوصاً في دول تحولت من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب . وتوصف هذه النظم بأنها «شبه تنافسية» لسماح نظمها السياسية بتعدد الأحزاب وحرية تأسيسها (وفقاً لقواعد معينة ينص عليها في قانون الأحزاب وبما لا يتعارض مع الدستور) ، وبالتنافس بين الأحزاب في الانتخابات العامة والمحلية ، مع استئثار حزب واحد كبير (الحزب الحاكم) بالسلطة ، ووجود تمثيل ضعيف نسبياً للأحزاب الأخرى في الهيئات التشريعية القومية والهيئات المحلية المنتخبة .

ولا يعني ذلك أن كافة الدول ذات التعددية الحزبية تنطبق على تعدديتها هذه الصفة «مقيدة أو شبه تنافسية» ؛ فهناك أمثلة مهمة في بعض هذه الدول لنظم تعددية تنافسية كتركيا والهند وباكستان وعدة دول آسيوية وإفريقية ، فضلاً عن الأردن والمغرب ولبنان ، وإن كانت حالة الأخير تعكس قدراً من التقييد الواقعي للتعددية الحزبية والمنافسة السياسية بين الأحزاب (اعتبارات التوزيع الطائفي للمناصب الرئيسة في الدولة كرئاسة الجمهورية ، ورئاسة الحكومة ، ورئاسة المجلس النيابي) .[١]

جماعات المصالح

تعد جماعات المصالح من الجماعات السياسية المهمة في العديد من النظم السياسية الحديثة . ورغم أنها تماثل الأحزاب في التعبير وظيفياً عن مفهوم التنظيمات السياسية الوسيطة ، إلا أنها تختلف عنها من حيث كونها لا تستهدف الوصول إلى السلطة أو تولي الحكم وإنما تبتغي التأثير السياسي في السلطة الحاكمة كي تتخذ الأخيرة أو لا تتخذ قرارات معينة بما يخدم مصالح هذه الجماعات وأعضائها ، وإن كانت هذه المصالح قد تتسع أحياناً لتكتسب صيغة عامة أو قومية .

---

(١) للمزيد من المعلمات عن الأحزاب السياسية انظر نصر محمد عارف ، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة** ، عمّان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، ٢٠٠٦ : وكتاب **الأحزاب السياسية** لمؤلفه موريس دوفرجيه .

وقبل بحث أنواع هذه الجماعات ووظائفها وأساليبها ومحددات فاعليتها[١] ، قد يكون من المفيد الإشارة إلى ما يلي :

١- إن جماعة المصالح Interest Group ـ كتنظيم سياسي وسيط ، أي يتوسط العلاقة بين الحاكم والمحكوم ـ تعرف بأنها جماعة من أفراد تربطهم مصالح معينة ، وليس هدفها الوصول إلى السلطة وإنما التأثير على السياسات العامة .

٢- إن جماعة المصالح تختلف وتتميز عن جماعة الضغط Pressure Group ، فالأولى أكثر اتساعاً كمفهوم من الثانية التي تعد أحد أنواع جماعات المصالح ممن تعتمد دائماً على أسلوب الضغط السياسي على الحكومة بأشكال متنوعة حماية لمصالحها الخاصة ، وأحياناً دفاعاً عن مصالح دولة أجنبية . وجماعات المصالح لا تشمل جماعات الضغط فحسب ، وإنما تشمل ـ أيضاً ـ جماعات مصلحيه أخرى قد لا تلجأ إلى ممارسة الضغط أو التأثير السياسي على الإطلاق (كالجمعيات الخيرية أو الفنية) ، أو تلجأ إليه في مواقف محددة (كبعض النقابات المهنية) .

٣- إن جماعة المصالح تختلف ـ أيضاً ـ عن اللوبي Lobby ، فالأخير تطبيق محدد لجماعات المصالح أو بالأحرى لجماعات الضغط ، ويكاد يقتصر على النظام الأمريكي مثل اللوبي الصهيوني وغيره .

أولاً: تصنيف جماعات المصالح

تصنف جماعات المصالح إلى عدة أنواع طبقاً لأكثر من معيار ، كالرسمية ، والاستمرار ، وطبيعة المصالح ، وغيرها . وفي ما يلي عرض محاولات تصنيف هذه الجماعات وفقاً لهذه المعايير :

١- جماعات المصالح ومعيار الرسمية:

يتم على أساس هذا المعيار التمييز بين نوعين من هذه الجماعات ، وهما :

أ ـ **جماعات مصالح رسمية** : ذات تنظيمات قانونية معترف بها ، كالنقابات العمالية والمهنية ، واتحادات رجال الصناعة والأعمال ، وغيرها .

---

(١) من أبرز المصادر العربية في هذا الصدد ، مؤلف د . كمال المنوفي ، ومؤلف د . بطرس بطرس غالي ، د . محمود خيري عيسى سالفي الذكر .

ب - **جماعات مصالح غير رسمية** : تفتقر إلى تنظيمات قانونية ، أي أنها غير مشروعة ، كعصابات «المافيا» وغيرها من المنظمات والجماعات الإجرامية .

٢- جماعات المصالح ومعيار الاستمرار

تنقسم هذه اجماعات طبقاً لهذا المعيار إلى النوعين التاليين :

١ - **جماعات مصالح دائمة** : تنشأ للدفاع عن مصلحة أو قضية ذات وجود مستمر كالنقابات المختلفة ، وجمعيات حقوق الإنسان ، وغيرها .

٢- **جماعات مصالح مؤقتة** : تتكون لأداء غرض معين ثم تحل من تلقاء نفسها بعد إنجازه أو إدراكها عدم قدرتها على تحقيقها ، كأن تتكون جماعة مصلحة من مستهلكي سلعة معينة ارتفعت أسعارها بشكل كبير بغرض تنظيم «مقاطعة» أو فرض «حظر» على استهلاكها كي ينخفض سعرها ، أو أن تشكل إحدى النقابات المهنية لجنة لجمع التبرعات لصالح ضحايا كارثة طبيعية في نفس الدولة أو في دولة أخرى أو ضحايا حرب أهلية في دولة أخرى .

ويشمل النوع الثاني ـ أيضاً ـ ما يسمى «بجماعات المصالح الأنومية» Anomic أو «جماعات العنف التلقائي العفوي» . ويقصد بها تجمعات تظهر فجأة عندما تثور مشكلة معينة أو يعاني أعضاؤها من إحباط شديد إزاء سياسة أو قرار ما (كقرار فجائي برفع شامل لأسعار الخبز والسلع الأساسية الأخرى) ، وتأخذ هذه التجمعات صوراً شتى كالتظاهرات ، والاضطرابات ، وأعمال الشغب ، وتفتقر إلى عنصر التنظيم الدائم ، وتلجأ في العادة إلى العنف التلقائي الذي يستمر في معظم الأحيان فترة قصيرة ولكنها تكون كافية لكي يُحْدث هذا العنف-وما يقابله من قمع رسمي - خسائر بشرية ومادية كبيرة .

وبهذا المعنى تختلف «الجماعات الأنومية» عن جماعات المصالح الدائمة من حيث الاستمرار ، وموقفها من النظام السياسي . فالأولى ترفض قواعد وقيم وسياسات النظام ؛ ولهذا تقوم بالعنف ، بينما الثانية تقبل هذه القواعد ، ونادراً ما تلجأ إلى العنف .

٣- جماعات المصالح وطبيعة ونوع ونطاق مصالحها

يميز وفقاً لهذا المعيار بين النوعين التاليين لهذه الجماعات :

١- **جماعات مهتمة بمصالح أو قضايا قومية أو عامة** : وتسمى أحياناً «جماعات المبادىء» : ترمي هذه الجماعات إلى تحقيق أهداف عامة تتجاوز الأهداف والمصالح الضيقة الخاصة بطبقة أو فئة أو طائفة أو جماعة أو مهنة معينة . ومن أمثلة هذه الجماعات ، جماعة «الوحدة الأوروبية» في بريطانيا ، وكانت تضغط على حكوماتها المتعاقبة من أجل الانضمام إلى الجماعة الأوروبية ، وجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ، وجماعات البيئة ، وغيرها .

٢- **جماعات مصالح خاصة** : تنشأ هذه الجماعات أساساً لحماية مصالح أعضائها ، وتضم عدة أنواع منها :

جماعات مصلحة مهنية : كاتحادات ونقابات الأطباء ، والصيادلة ، والمهندسين ، والمحامين ، والمعلمين ، والصحفيين ، وغيرهم ، وتهتم أساساً بالدفاع عن شرف وكرامة المهنة والارتقاء بالأوضاع الاجتماعية لأعضائها .

جماعات مصلحة اقتصادية : كنقابات واتحادات العمال ، والمزارعين ، والمصدرين ، ورجال الصناعة والأعمال ، وغيرها . وتختلف طبيعة المصلحة من جماعة إلى أخرى ؛ فاتحادات وجمعيات منتجي سلع معينة يكون من صالحها توفير إجراءات حمائية للسلع المحلية في مواجهة منافسة سلع مستوردة من دول أخرى ، بينما يكون من مصلحة اتحادات المصدرين تحرير التجارة الخارجية عموماً من أجل زيادة التصدير إلى الخارج . ونفس الأمر ينطبق على تباين مصالح ومواقف اتحادات رجال الصناعة والأعمال ونقابات واتحادات العمال إزاء قضايا معينة كقضية تخصيص المشروعات العامة ، وقضية الأجور ، وغيرها .

جماعات مصلحة خيرية أو إنسانية : تهتم هذه الجماعات بقضايا اجتماعية وإنسانية مثل : تقديم العون للمرضى والفقراء وضحايا الكوارث الطبيعية والبشرية ، وبعضها يهتم برعاية أنشطة فنية أو موسيقية .

جماعات مصالح طائفية : تسمى ـ أيضاً ـ «جماعات غير ترابطية» Non Associational ، بمعنى أنها تقتصر من حيث العضوية والأهداف على أبناء جماعة أو طائفة أو أقلية معينة في المجتمع ، حيث تنشأ للتعبير عن مصالح هذه الطائفة ورعايتها . ومن ذلك الجماعات المعبرة عن الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية ،

كجماعات الكنديين الفرنسيين ، والزنوج الأمريكيين ، والموارنة اللبنانيين ، وغيرهم .

يلاحظ أن تصنيف جماعات المصالح طبقاً للمعيار الأخير ليس تصنيفاً جامداً ، بمعنى أن الواقع السياسي الفعلي يشهد أمثلة عديدة في أكثر من دولة تتحول فيها بعض جماعات المصالح الخاصة إلى جماعات مصالح عامة في مواقف معينة تدافع فيها هذه الجماعات عن قضايا عامة بما يتجاوز دورها التقليدي أو الأساسي في حماية مصالح أعضائها فحسب . ويواجه هذا التحول في الكثير من الدول النامية برد فعل شديد من جانب النظم الحاكمة ؛ لخوفها من اتساع نطاق المعارضة الداخلية لبعض سياساتها الداخلية والخارجية .

ويلاحظ من ناحية ثانية ، أن الدول الغربية تشهد في السنوات الأخيرة نشوء وتطور أشكال جديدة من جماعات المصالح التي يصعب تصنيفها وفقاً لهذا المعيار ، وإن اقتربت في خصائصها العامة إلى النوع الأول . ومن هذه الجماعات «الحركات الاجتماعية الجديدة New Social Movements» وتشكل هذه الحركات نوعية متميزة من جماعات المصالح من حيث اهتماماتها ، وأساليب عملها ، وقيمها ، وأعضاؤها :

١- تهتم هذه الحركات بمسائل تتعلق بالصحة ، والبيئة المادية ، والهوية ، والتراث الثقافي والاثني - العرقي واللغوي والديني - والظروف المادية للحياة ، وبقاء البشرية عموماً .

٢- يغلب على قيم هذه الحركات طابع العمومية والشمول ، دون الارتباط أو التعبير عن مصالح اجتماعية - اقتصادية محددة ، حيث تؤكد قيمها على «الاستقلالية» وما يرتبط بها من لامركزية ، وحكم ذاتي ، وعون ذاتي ، ومكافحة التلاعب ، والسيطرة والتبعية ، والبيروقراطية واللوائح ، وغيرها مما يقيد استقلالية الفرد والجماعة .

٣- تتصف هذه الحركات في تنظيمها الداخلي بعدم الرسمية ، وعدم وجود خطوط فاصلة أو تمايز واضح بين الأعضاء والقادة ، والاعتماد على النشاط التطوعي والتمويل الذاتي ، وتتبنى غالباً أوضاعاً «متشددة» غير قابلة للمهادنة أو المساومة والتوفيق وتقديم التنازلات .

٤- لا يخضع الناشطون في هذه الحركات للتقسيمات التقليدية (بين اليسار واليمن ، أو بين الثورة والمحافظة ، أو طبقاً للأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية) ، ولكن يمكن تقسيم هؤلاء الأعضاء حسب معايير أخرى كالعمر ، والجنس ، والجهة /

المنطقة ، ومدى الاهتمام بالجنس البشري ككل . ومن الناحية الاجتماعية - الاقتصادية تضم هذه الحركات في عضويتها طبقات وفئات متنوعة : أعضاء من «الطبقة الوسطى الجديدة» أو ما تسمى «بمهنة خدمة الإنسانية وذوي الياقات البيضاء» كالأطباء والمحامين والمدرسين وغيرهم من المهنيين ، أعضاء من عمال وموظفي القطاع العام ، وبعض عناصر «الطبقة الوسطى التقليدية» ، وخصوصاً من ذوي التعليم العالي ، وأعضاء من «الجماعات المهمشة اجتماعياً وسياسياً» كالعاطلين عن العمل ، والطلاب ، وربات البيوت ، والمتقاعدين .

٤- جماعات المصالح ودرجة «التسييس»

يقصد بالتسييس Politicization في هذا السياق درجة انغماس جماعات المصالح في السياسة وغلبة الطابع السياسي على أنشطتها ، أو بعبارة أخرى مدى اعتماد هذه الجماعات على التأثير والضغط السياسي . وبالاستناد إلى هذا المعيار ، يمكن التمييز بين جماعات مصالح سياسية ، وأخرى شبه سياسية ، وثالثة غير سياسية :

أ- **جماعات مصالح سياسية** : تتصف هذه الجماعات بأنها ذات طبيعة سياسية بحتة ، بمعنى أنها تنشأ لتحقيق مصلحة أو هدف سياسي معين . وعادة ما تكون هذه الجماعات من الجماعات الضاغطة على السلطة الحاكمة في دولة ما للدفاع عن مصالح دولة أخرى ، كما هو الحال بشكل خاص في الولايات المتحدة ، حيث تلجأ بعض الدول الأجنبية إلى إقامة جماعات ضاغطة أو «لوبيهات» للدفاع عن مصالحها . ومن أمثلة ذلك ، اللوبي الصهيوني بتأثيره الكبير على قرارات الإدارة الأمريكية والكونجرس لصالح إسرائيل ، واللوبي اليوناني بتأثيره لصالح اليونان في مشكلاتها العديدة مع تركيا سواء بشأن قبرص أو بحر إيجه أو غيرها ، وكذلك لوبي الصين الوطنية ، وكان يقف حائلاً دون اعتراف «واشنطن» بالصين الشعبية حتى عام ١٩٧٢ .

وتقترب ـ أيضاً ـ من هذا النوع من جماعات المصالح ما تسمى «بجماعات المصلحة المؤسسية» Institutional ـ وخصوصاً ـ مما لها صفة حكومية رسمية كالمؤسسة العسكرية والبيروقراطية المدنية . هذه الجماعات لا تتكون أصلاً بهدف التعبير عن المصالح ، أو تقديم مطالب ، أو التأثير على السياسات العامة بما يحقق مصالحها الخاصة ، وإنما يفترض فيها خدمة المجتمع ككل . رغم ذلك يشهد الواقع الفعلي في

أكثر من دولة لجوء هذه الجماعات إلى التأثير السياسي من أجل خدمة مصالحها الخاصة أو دفاعاً عن تصورات معينة لديها بشأن «الحفاظ على أوضاع قائمة معينة دون تغيير» . ومثال ذلك ، تأثير المؤسسة العسكرية «كجماعة مصلحة» على السياسة العامة ، وخصوصاً في ما يتعلق بحجم وطبيعة الميزانية العسكرية . بل إن هذه المؤسسة قد تتدخل بشكل سافر أو مقنع للضغط على النظام السياسي بخصوص قضايا عامة ، وذلك على غرار دور هذه المؤسسة في تركيا .

ب- **جماعات مصالح شبه سياسية** : تسمى ـ أيضاً ـ «جماعات مصلحة ترابطية» Associational ، تتمثل وظيفتها الأساسية في التعبير عن مصالح أعضائها ونقل المطالب إلى الحكومة ، كما هو الحال بالنسبة إلى النقابات العمالية ، والاتحادات المهنية والغرف التجارية وغيرها . فرغم أن هذه الجماعات تقبل قواعد وقيم النظام السياسي وتعمل في إطار الشرعية القائمة ، إلا أنها قد تلجأ في بعض الحالات إلى العنف مثل التظاهرات أو الاضطرابات كوسيلة للضغط على الحكومة بصدد مسائل معينة كتلك المتعلقة بالأجور والأسعار ، مما يجعلها في هذه الحالات قريبة إلى خصائص الجماعات «الأنومية» . وكما سبق القول ، فإن هذه الجماعات ، رغم كونها بالأساس جماعية مصلحية خاصة ، قد تتحول إلى جماعات مصالح عامة متى دافعت عن قضايا تهم المجتمع ككل .

ج - **جماعات مصالح غير سياسية (إنسانية)** : تتمثل في الجمعيات الخيرية ، وجمعيات رعاية الطفولة والأمومة ، وجمعيات الرفق بالحيوان ، وجمعيات الحفاظ على البيئة ، وغيرها من الجماعات التي لا تتدخل في السياسة ، ولا تلجأ إلى العنف ، ولا تمارس الضغط أو التأثير السياسي على الحكومة إلا في حالات محدودة مثل طلب معونة مالية من الحكومة ، أو عند مناقشة البرلمان لمشروعات قوانين تمس أوجه أنشطتها الإنسانية .

ثانياً: وظائف وأساليب عمل جماعات المصالح

تتنوع وظائف جماعات المصالح حسب طبيعة النظام السياسي الذي تعمل في إطاره ، وحسب أنواعها وأهدافها وقدرتها . وتتمثل هذه الوظائف بوجه عام في الاتصال السياسي ، والتعبير عن المصالح والديمقراطية ، والتعبئة السياسية ، فضلاً عن دورها الاجتماعي .

١- الاتصال السياسي Political Communication

تحقق جماعات المصالح ـ شأنها في ذلك شأن الأحزاب السياسية ـ الربط والاتصال بين قمة النظام السياسي وقاعدته ، أي بين القيادة السياسية والحكومة من جهة والجماهير من جهة ثانية . وتؤدى هذه الجماعات هذا الدور الاتصالي من خلال عدة أساليب محورها التأثير في القيادة والحكومة وفي الرأي العام .

٢- التعبير عن المصالح Interest Articulation

تعبر جماعات المصالح عن مطالب ومصالح معينة ، وقد لا تكون الأخيرة بالضرورة من المصالح الخاصة الضيقة ، إذ إنها قد تتسع لتشمل مطالب عامة كتلك المتعلقة بالديمقراطية . وكما سبق القول ، عند بحث وظائف الأحزاب السياسية ، تقوم الأحزاب بتجميع هذه المصالح Interest Aggregation بعد ترتيب أولوياتها في شكل سياسات عامة ، ولهذا تحرص أكثرية هذه الجماعات الساعية إلى التأثير السياسي إلى إقامة علاقات وارتباطات معينة مع الأحزاب ، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً . ومن الأهمية بمكان في هذا الخصوص التأكيد على أن النظام السياسي الحريص على الاستمرار والتطور والتمتع بشرعية حقيقية يجب أن يستجيب لهذه المطالب بما يتناسب مع طبيعتها ومحتواها عن طريق إصدار ما يلزم لتحقيقها من قوانين وسياسات ومتابعة تنفيذها .

٣- الديمقراطية والمشاركة السياسية

لجماعات المصالح أهمية كبيرة في توفير قنوات لمشاركة الأفراد في السياسة وللتأثير السياسي في الحكومة . ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في النظم الديمقراطية الليبرالية التعددية بالنظر إلى ما يمثله وجود جماعات متعددة قادرة على التأثير السياسي من أهمية لتحقيق التعددية السياسية ، والتي من أهم مقوماتها تنوع وتعدد الجماعات السياسية في المجتمع ، وعدم اقتصار التأثير السياسي بصدد كافة المسائل والقرارات على جماعة واحدة ، فضلاً عن قدرة هذه الجماعات على ممارسة التأثير السياسي على الحكومة خلال الفترات الفاصلة بين الانتخابات العامة ، بينما يصبح الفرد وحده عاجزاً عن هذا التأثير إبان هذه الفترات .

ومن ناحية أخرى ، تمارس بعض هذه الجماعات دوراً مهماً في تحقيق الديمقراطية

عن طريق الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان الأساسية في واجهة أي انتهاكات حكومية سافرة أو مقنعة لهذه الحقوق . وفي بعض هذه الدول النامية لا يقتصر أداء هذا الدور على جمعيات ومنظمات حقوق الإنسان ، إذ قد تمارسه ـ أيضاً ـ ولو في بعض الحالات بعض النقابات والاتحادات المهنية .

٤- التبعية السياسية Political Mobilization

يتم استخدام جماعات المصالح من جانب النظام السياسي في نظم الحزب الواحد الجماهيري والحزب القائد في إطار جبهة وطنية ، وبدرجة أكبر في النظم الشمولية ، باعتبارها أداة لتعبئة وتكتيل وحشد المساندة للنظام وقيادته وإيديولوجيته ، حيث تكون هذه الجماعات ـ وخصوصاً المؤثرة منها ولو بمعيار حجم العضوية ـ أدوات تابعة ومرتبطة مباشرة بالحزب الحاكم لتصبح ذراعه في تحقيق هذه التعبئة . والأخيرة ـ كما سبق القول ـ كنمط إجباري للمشاركة تحت سيطرة وتوجيه النظام تختلف تماماً عن المشاركة السياسية الحقيقية كمشاركة اختيارية نابعة من الإرادة الحرة للإنسان .

٥- الدور الاجتماعي

تمارس جماعات المصالح الخاصة في معظمها دوراً اجتماعياً يتعلق بإشباع جانب من الحاجات الاجتماعية الأساسية لأعضائها كالإعانات ، والمعاشات ، والقروض ، والإسكان ، والرعاية الصحية ، وتوفير بعض السلع الاستهلاكية ، وغيرها ، بل ويمتد هذا الدور في بعض الحالات (كالكوارث الطبيعية) ليشمل أفراداً وجماعات أخرى في المجتمع ، فضلاً عن الدور الاجتماعي والإنساني البحت لبعض هذه الجماعات .

ويلاحظ أن توسع جماعات المصالح عموماً في أداء هذا الدور سواء لصالح أعضائها أو المجتمع ككل يعتبر ظاهرة صحية مطلوبة لتعزيز المجتمع المدني ، بل إن ذلك يفيد النظام السياسي ـ أيضاً ـ لأنه دون هذا الدور كانت هذه الحاجات ستطرح عليه كمطالب قد يعجز عن الوفاء بها ، إما لافتقاده الموارد المالية اللازمة أو لأي سبب آخر . ولا تعني هذه الملاحظة أن يصبح الدور الاجتماعي لهذه الجماعات بديلاً عن الدور الاجتماعي الذي يجب أن تؤديه الدولة مهما كانت مواردها محدودة ومهما كانت طبيعة سياساتها الاقتصادية ، فالأول يجب أن يكون إضافة إلى وليس بديلاً عن الثاني .

ثالثاً: وسائل جماعات المصالح

حتى تنجح جماعات المصالح في أداء وظائفها، ولاسيما ما يتعلق منها بالاتصال السياسي والتعبير عن المصالح، تلجأ هذه الجماعات إلى عدة وسائل للتأثير على الحكومة بسلطتيها التشريعية والتنفيذية والرأي العام والأحزاب السياسية، فضلاً عن أساليب أخرى «كالمساومات المستترة»، وأحياناً العنف.

١- التأثير على السلطة التنفيذية

قد يتم هذا التأثير بالاتصال المباشر بالسلطة التنفيذية ورئيسها أو رئيس الدولة، عن طريق إرسال خطابات أو برقيات، أو نشر «مناشدات» في الصحف، من أجل مراعاة مطالب معينة لجماعات المصالح القائمة بالاتصال في اتخاذ أو عدم اتخاذ أو تعديل أو وقف تنفيذ قرار ما يمس مصالح هذه الجماعات.

وفي بعض الدول تلجأ هذه الجماعات إلى إقامة علاقات وثيقة مع بعض الوزارات والإدارات الحكومية. ففي الولايات المتحدة يتشكل من الشركات الصناعية العسكرية الكبرى وكبار الضباط ووزارة الدفاع ما يسمى «بالمركب الصناعي العسكري»، ويعد الأخير قوة ضاغطة على صانعي السياسة الأمريكية من أجل زيادة الإنفاق العسكري في الداخل من ناحية، وزيادة صادرات الأسلحة الأمريكية إلى الخارج من ناحية ثانية.

٢- التأثير على السلطة التشريعية

تؤثر جماعات المصالح في كثير من الدول على أعضاء الهيئة التشريعية من أجل إقرار قانون معين أو رفضه أو تعديله بما يتفق مع مصالحها. ويتم هذا التأثير باستخدام أساليب متنوعة كتقديم «هدايا» أو ما في حكمها لبعض الأعضاء، وتقديم دعم مالي لتمويل الحملات الانتخابية لمرشحي بعض الأحزاب السياسية في الانتخابات العامة.

وتنفرد الولايات المتحدة عن غيرها من الدول بوجود أسلوب معين للتأثير على أعضاء الكونجرس، حيث تستعين جماعات المصالح بمن تشاء من الأخيرين لعرض وجهات نظرها والدفاع عن مصالحها نظير مكافآت محددة. وتتبع هذه الجماعات مكاتب خاصة تعمل بها نخب من المتخصصين، وتتولى إعداد تقارير متضمنة

المعلومات اللازمة لتزويد أعضاء الكونجرس بها . وتلجأ كل من هذه الجماعات إلى تعيين ممثل لها في الكونجرس تكون مهمته الاتصال بأعضاء الكونجرس والتأثير فيهم . وتنظم هذه العملية شروط دقيقة بموجب «القانون الاتحادي لتنظيم اللوبيهات» الصادر عام ١٩٤٦ ، (من هذه القواعد أن يقوم الشخص المعين من قبل جماعة المصلحة بغرض التأثير على أعضاء الكونجرس بتسجيل بيانات لدى سكرتارية الكونجرس بشأن اسمه ، ووظيفته ، والجماعة التي ينتمي إليها ، ومقدار ما يتقاضاه منها من أموال ، وما ينفقه من هذه الأموال كل ثلاثة أشهر ، ويتعرض المخالف لغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دولار ، والسجن لفترة لا تزيد على سنة ، أو لإحدى العقوبتين ، ولا يجوز له ممارسة هذا العمل بعد إدانته لمدة ثلاثة أعوام) .

٣- التأثير على الرأي العام

تؤثر جماعات المصالح ، وخصوصاً الفاعلة منها ، على الرأي العام بغرض تعبئته إلى جانبها بما يزيد من قدرتها على التأثير السياسي . ويتم ذلك باستخدام مختلف وسائل الإعلام (في الدول الديمقراطية) ، أو بعضها كالصحف ، وإصدار النشرات والتقارير وتوزيعها ، وتنظيم الندوات والمحاضرات ، وغيرها .

٤- إقامة علاقات «خاصة» مع الأحزاب السياسية

تتنوع أشكال هذه العلاقات في الدول الديمقراطية الغربية ، فقد تأخذ شكل تكوين جماعات المصالح لكتل أو مجموعات تشريعية داخل حزب أو أكثر من نوابه داخل الهيئة التشريعية للدفاع عن مصالحها ، ومن ذلك أن لاتحاد المزارعين في الولايات المتحدة كتلة تعبر عن مصالحه داخل كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي . وقد تلجأ بعض القوى والجماعات إلى إنشاء أو دعم أحزاب تعبر عن مصالحها ، كالكنيسة في علاقتها بالأحزاب المسيحية في بعض الدول الأوروبية ، أو نقابات العمال البريطانية في علاقتها بحزب العمال البريطاني .

٥- المساومات المستترة

تلجأ إلى هذا الأسلوب -بوجه خاص- جماعات المصالح المعبرة عن رجال الصناعة والأعمال ، حرصاً على «السرية» ، وتجنباً لما قد يؤدي الإعلان عن نشاطاتها

ومصالحها من إثارة الاستياء أو السخط العام خصوصاً في الدول التي تعاني من شدة التفاوت الاجتماعي . وحتى تلجأ هذه الجماعات إلى هذا الأسلوب ، لابد لها من منافذ ومسلك للوصول إلى مراكز صنع القرار ، ويعتمد ذلك في العادة على العلاقات الشخصية أو الأسرية ، أو انتماء قادة هذه الجماعات إلى نفس الخلفية أو الأصول الاجتماعية والمهنية والثقافية والجهوية التي ينتمي إليها مسؤولون كبار بأجهزة صنع القرار .

٦- العنف

قد تلجأ بعض جماعات المصالح الرسمية ، كنقابات العمال والمهنيين وغيرها ، إلى العنف بصوره المتنوعة كالتظاهرات والإضرابات وغيرها من أعمال الاحتجاج ، سواء في حالة فشلها في نقل مطالبها عبر القنوات الشرعية والرسمية للنظام السياسي ، أو في حالة استماع الحكومة إلى هذه المطالب دون أن تتبع ذلك باتخاذ تدابير وسياسات فعلية في طريق الاستجابة لها .

رابعاً : محددات فاعلية جماعات المصالح

تتوقف فاعلية جماعات المصالح على عوامل عديدة يمكن إدراجها في ثلاث مجموعات ترتبط بالسمات والأوضاع الذاتية للجماعة من ناحية ، وطبيعة القضايا العامة المثارة في المجتمع في وقت معين من ناحية ثانية ، وطبيعة النظام السياسي من ناحية ثالثة .

١- خصائص وأوضاع الجماعة

من الممكن الإشارة في هذا الخصوص إلى ما يلي :

أ- **حجم العضوية** : كقاعدة عامة يمكن القول إنه كلما زاد حجم عضوية الجماعة زادت فاعليتها وقدرتها على التأثير السلبي .

ب- **الموارد الذاتية** : يقصد بها أساساً الموارد المالية الذاتية للجماعة عن طريق رسوم الاشتراكات والتبرعات وإيرادات بعض نشاطاتها . فكلما زاد حجم هذه الموارد زادت فاعلية الجماعة وقدرتها على أداء وظائفها وعلى مواجهة أي ضغوط حكومية .

ج - **البديل التنظيمي** : تزيد بوجه عام قدرة وفاعلية جماعة المصالح إذا كانت تتمتع بتنظيم قوى ومتماسك ومنتشر على المستويات المركزية والمحلية ، وتتصف علاقات أعضائها وقياداتها بالتجانس وعدم الانقسام أو الصراع . بيد أن جماعات المصالح ـ شأنها في ذلك شأن الأحزاب وغيرها من المنظمات ـ قد تتعرض لما يسمى «بالقانون الحديى للأوليجاركية» ، بمعنى أن نمو أو تعقد الهيكل التنظيمي للجماعة قد يؤدى إلى ظهور فئة صغيرة (نخبة) داخلها من القادة وبعض كبار الإداريين ممن يتولون رسم سياسة الجماعة إزاء القضايا الخاصة بأعضائها أو القضايا العامة دون اهتمام كبير بآراء باقى الأعضاء .

د- **خصائص قيادات الجماعة** : يساعد انتماء قادة الجماعة إلى خلفية مماثلة اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو إقليمياً لخلفية أعضاء النخبة الحاكمة يساعد في التفاعل مع الأخيرين ، وبالتالي في زيادة فرص التأثير السياسي للجماعة . ومن ناحية أخرى ، فإن اتصاف هؤلاء القادة بالنزاهة والصلاحية (عدم الفساد) وبالتماسك فيما بينهم دون أن تنشأ انقسامات وصراعات بينهم وبحيث يمكنهم تسوية أي اختلافات في الرأي في إطار ديمقراطي ، هذه الخصائص محدد آخر مهم لفاعلية الجماعة ، وتبرز أهميته بوجه عام خاصة في الدولة النامية ، حيث يمكن للحكومة استغلال هذه الانقسامات والصراعات في تفتيت الجماعة وشقها من الداخل باستخدام سياسة «الصراع المتوازن / فرق تسد» .

٢- طبيعة القضايا العامة

تؤثر إلى حد كبير طبيعة المشكلات العامة المثارة في وقت معين على فاعلية هذه الجماعات ؛ فإذا كانت هذه القضايا مرتبطة بمسائل اقتصادية كالخصخصة وغيرها ، ستكون الجماعات الأكثر تأثيراً هى الجماعات الأكثر اهتماماً ومعرفة بهذه المسائل كتنظيمات رجال الأعمال ، والاتحادات العمالية ، وكذلك البيروقراطية الحكومية . وإذا كانت هذه القضايا متعلقة بمسائل اجتماعية ، زاد تأثير الجماعات المهتمة والمعنية بمسائل الإسكان والتخطيط الحضرى والمواصلات والصحة والتعليم والبيئة وغيرها .

٣- طبيعة النظام السياسي

تتعلق أهم محددات فاعلية جماعات المصالح في هذا الخصوص بمدى

استقلاليتها عن النظام الحاكم والحزب الحاكم ، وهذه مسألة تختلف بحسب طبيعة النظام السياسي ومدى ديمقراطيته . ففي النظم الغربية الديمقراطية تتمتع هذه الجماعات بالاستقلالية عن الأحزاب ، دون أن يعني ذلك غياب علاقات التعاون بين الطرفين .

ويختلف الوضع عن ذلك بوجه عام في نظم الدول النامية . ففي ظل نظام الحزب الواحد في هذه الدول ـ وكذلك في الدول الشيوعية ـ تختفي هذه الاستقلالية وتصبح الجماعات مجرد أدوات يستخدمها الحزب الحاكم بغرض تعبئة المساندة خلف النظام الحاكم . وحتى في الكثير من نظم التعددية الحزبية «المقيدة» في هذه الدول ، تقاوم الحكومة استقلالية هذه الجماعات أو خروجها عن أدوارها المحددة برعاية مصالح أعضائها . وقد يأخذ دور الحكومة في هذا الصدد أكثر من صورة ، كتدخلها في انتخابات مجالس النقابات لدعم مرشحين موالين لها في مواجهة مرشحين ذوي اتجاهات معارضة ، أو قيامها بحل مجالس النقابات الأكثر انتقاداً للسياسات الداخلية والخارجية .[١]

خامساً: الرأي العام

تعد دراسة ظاهرة الرأي العام إحدى الميادين الرئيسة لعلم السياسة ، وعادة ما تدرج ضمن «آليات الحياة السياسية» Political Dynamics . ففي مؤتمر دولي نظمته اليونسكو عام ١٩٤٨ لتحديد موضوعات هذا العلم ، تم تحديد الأخيرة بأربعة موضوعات أو فروع رئيسية ، هي : النظرية السياسية ، والنظم السياسية ، والأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام ، والعلاقات الدولية .

وتزداد أهمية الرأي العام ودوره ، سواء في النظم الديمقراطية أو غيرها ، مع زيادة أهمية المواطن العادي في عملية صنع السياسة ، إذ إن أي مجتمع سياسي في الواقع المعاصر ـ وبصرف النظر عن طبيعة نظامه السياسي ـ يحاول أن يرضى بل وأن «يتملق» هذا الرجل العادي ، مما يجعل الأخير أحد عناصر (مدخلات) عملية صنع السياسة ولو في الأمد القصير .

---

(١) للمزيد من المعلومات عن جماعات المصالح انظر : نصر محمد عارف ، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة** ، مرجع سابق ص ص١٨-١٩ ، و فرانك بيلي ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣٦ ـ ٥٣٨ .

وفي هذا السياق يتم تناول الرأي العام من حيث التعريف والخصائص ، والمقومات والدور والوظيفة ، ومراحل التكوين والتطور[١] .

أولاً : تعريف الرأي العام وطبيعته وخصائصه

لا يوجد تعريف عام واحد لمفهوم الرأي العام Public Opinion يقبله الجميع ، بل توجد محاولات عديدة لتعريفه . وقد يكون من الأفضل عند تعريف هذا المفهوم المركب تعريف مكونيه كل على حدة ، ثم جمعهما في تعريف واحد يشمل المفهوم الكلي :

١- **يقصد بالرأي** وجهة نظر معينة تجاه مسألة أو مشكلة مثارة ، طابعها الجدل والمناقشة عبر عنها تعبيراً خارجياً بألفاظ أو رموز أو غيرها مما يسمح بفهم الحقيقة المعلن عنها . وبهذا المعنى ، فإن مصطلح رأي يفترض وجود مسألة مثيرة للجدل والنقاش ، وتتعدد بخصوصها وجهات النظر المعبر عنها علانية ؛ ولهذا ينظر السلوكيون إلى الرأي كحقيقة سلوكية «سلوك قولي» .

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى ضرورة التمييز بين الرأي وكل من الاتجاه ، أو بالأحرى التوجه Attitude والحكم Judgment . فالاتجاه يعني الاستعداد المسبق لدى الفرد (نتيجة خبراته وتجاربه الذاتية السابقة) للتصرف بطريقة معينة إزاء موقف أو مشكلة معينة لم تتحدد بعد ، أي أنه يعني احتمال استجابة الفرد على نحو معين لو وضع في مواجهة موقف ما لم يتحدد ولم يتبلور بعد . ولهذا يختلف الاتجاه عن الرأي في أنه لا يتطلب وجود مشكلة قائمة ، ولا يتطلب الإفصاح عنه ، على عكس الرأي الذي يتطلب مشكلة قائمة والإفصاح عنه .

ولا ينفي ذلك وجود علاقة بين الرأي والاتجاه ، حيث يمكن الاعتماد بدرجة ما على الرأي في قياس الاتجاه . ذلك أن الرأي يعكس عموماً «استعداداً معيناً للسلوك» ، أي أنه يمكن أن يقدم مؤشراً لوجود اتجاه معين لدى الفرد . فسؤال شخص ما عن رأيه في موضوع معين كتنظيم النسل ، وإجابته بتأييد هذه المسألة ، يعني أن لديه استعداداً معيناً لتقبل هذا السلوك أو أن اتجاهه إيجابي

(١) المصدر الرئيس لدراسة الرأي العام في هذا الفصل هو مؤلف الدكتور حامد ربيع ، **مقدمة في العلوم السلوكية** ، الصادر عام ١٩٧٢ ، و**محاضرات في الرأي العام** للدكتور فاروق يوسف أحمد ، في العام ١٩٧٨/١٩٧٧ .

نحو هذه المسألة . وبطبيعة الحال لا يعني ذلك حتمية وجود تطابق دائم بين الرأي والاتجاه ، حيث أثبتت الأبحاث الميدانية أن نسبة الانتقال من السلوك القولي (الرأي) إلى السلوك الفعلي (نتيجة الاتجاه) تقل عن (٥٠٪) . ولكن يمكن - بالاستناد إلى تحليل علمي رصين لقياس الاتجاه - أن يشكل الرأي علامة على وجود الاتجاه .

ويختلف أيضاً الرأي عن الحكم ، وإن لم يمنع ذلك من وجود علاقة بينهما ، ويظهر هذا الاختلاف في ناحيتين على الأقل :

أ- إن الرأي في العادة يرتبط بوجهة نظر لا تفترض عمقاً ولا تحليلاً عميقاً ولا مناقشة جادة لمختلف جوانب المشكلة ووجهات النظر العديدة المطروحة بشأنها . وعلى عكس ذلك ، يفترض الحكم أن يأتي نتيجة لتحليل دقيق وعميق ومناقشة مختلف جوانب المشكلة ، وتقييم ووزن وجهات النظر المؤدية والمعارضة قبل الوصول إلى الحكم وإعلانه . ويعني هذا أن الحكم يفترض أكثر من رأي واحد ، وأنه ينتهي لو أعلن عنه بأن يصير بدوره رأياً .

ب- إن الرأي ـ كما سبق القول ـ وجهة نظر معلنة ، أي يتم الإعلان عنها بألفاظ ورموز لنقلها من «حيز الباطن» إلى العالم الخارجي . ولا يفترض في الحكم عنصر الإعلان هذا ، سواء تعلق الأمر بحكم الفرد على مسألة خاصة أو عامة . فمن الممكن تصور شخص ما يحكم حكماً معيناً على شخص أو آخر أو جماعة أخرى أو موقف معين ، ولكنه لسبب أو لآخر لا يفصح عن ذلك الحكم ، وقد يعلن عن رأي مخالف أو متعارض تماماً مع هذا الحكم (كما هو الحال بالنسبة إلى من يتصف بالنفاق أو الرياء في علاقاته الاجتماعية أو علاقاته مع رؤسائه) .

٢- ينصرف مصطلح «عام» إلى ثلاثة معان أساسية ، هي :

أ- يعني «العام» بمنطق المخالفة ما لا يعد خاصاً ، أي أنه لا يتعلق بالوحدة الذاتية (الفرد) بل يتعلق بالوحدة الكلية ؛ أي ما يرتبط بالجماعة أو المجتمع ، وبذلك تصبح العمومية مصدرها المجتمع أو الجماعة التي يعبر عنها الرأي . ومن هنا نتحدث عن «المصلحة العامة» أو «المال العام» أو «الطريق العام» أي المصلحة غير الخاصة والمال غير الخاص . . إلخ .

ب- يقصد بمصطلح «عام» ما هو مشترك بين مجموعة من البشر أو بين أغلبية

أعضائها ، مما يجعل المشاركة مصدر العمومية . فيقال مثلاً إن الكرم لدى العربي صفة عامة ، بمعنى أن هذه الصفة تتوافر بدرجة أو بأخرى في كل أو في أغلب من ينتمي إلى الأمة العربية .

جـ- وأخيراً يقصد بهذا المصطلح العلانية ، كأن يقال إن فعلاً أو أمراً معيناً أضحى «فضيحة عامة» ، بمعنى أنه معروف أو في حكم المعروف من الجميع . وعنصر العلانية هذا ، وكما سيتضح لاحقاً ، من أهم العناصر الواجب توفرها لكي يصبح الرأي عاماً .

٣- إن الرأي العام ، في ضوء التعريف السابق لمكونيه ، يمكن أن يعرف بأنه وجهة نظر معلنة للجماعة أو المجتمع - أساسها تكامل آراء الناس - وليس مجرد تجميعها حسابياً- تجاه مسألة عامة مثارة طابعها الجدل والمناقشة واختلاف وتعدد الآراء .

ثانياً: خصائص الرأي العام

في ضوء التعريف السابق للرأي العام ، يمكن تسجيل الملاحظات التالية بشأن أبرز خصائص الرأي العام :

١- الرأي العام ليس برأي خاص ؛ لأنه لا يقتصر على فرد واحد . فالرأي الخاص هو رأي الفرد في مسألة تخصه وحده ولا تتعداه (كأن يرى شخص أن يتناول طعامه لأن ميعاد تناوله قد حان ، وآخر يرى عكس ذلك لأنه لا يزال يشعر بالشبع) . أما الرأي العام فيتصل بالمجتمع ككل ، وينبع منه ، ويتعلق بمشكلة عامة تتعدد بشأنها وجهات النظر والمناقشات .

٢- الرأي العام يقتضي عنصر العلانية ، وبدون هذا العنصر لا تنطبق على الرأي العام صفة العمومية ، حتى ولو توفر العنصران الآخران للعمومية أو أحدهما ، ففي هذه الحالة يظل الرأي رأياً خاصاً أو فردياً (كحالة شخص منعزل في حجرته يقرأ خطاباً لرئيس الدولة أو ملكها ، وليكن متعلقاً بمصير المجتمع ككل ، وعبر عن رأيه في هذا الخطاب بجميع وسائل التعبير قولاً وكتابة دون أن يعلن رأيه للآخرين في المجتمع ، فهذا رأي خاص وإن ارتبط بمشكلات عامة) .

٣- الرأي العام يعبر عن موقف مشترك يشترك فيه أو يتفق عليه أغلب أعضاء المجتمع . وبالتالي فإن الرأي ـ ولو كان خاصاً أي يرتبط بمسألة خاصة كتنظيم النسل وغيرها ـ متى انتشر في المجتمع وتبناه أغلب أفراده أو على الأقل جزء كبير

منهم ، يصبح هذا الرأي رأياً عاماً بحكم هذا الانتشار .

٤- إن صفة العمومية في إطار الرأي العام لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع احتمال وجود آراء معارضة تخالف الرأي العام مادامت لا تصل في اتساع الاتفاق عليها أو المشاركة فيها إلى مستوى الشمول الذي يبلغه الرأي العام . وفي أي عملية استطلاعية للرأي العام بخصوص أي مشكلة أو أي قرار ، عادة ما تنتهي إلى إدراج فئات الرأي العام في ثلاث فئات أو شرائح أساسية ، هي :

أ- فئة «موافق» ، أي متقبل للقرار السياسي المحتمل أو الصادر بالفعل ، بدرجات مختلفة من الموافقة أو التأييد .

ب- فئة «غير موافق» ، أي معارض أو رافض لهذا القرار ، بدرجات مختلفة من المعارضة .

جـ- فئة «لا يعلم» ، أي من لا يستطيع أن يتخذ قراراً بالموافقة أو عدمها أو من لا يهتم بالقرار أو المشكلة ، أو بعبارة أخرى من لم يكوِّن رأياً محدداً بعد إزاء القرار أو المشكلة .

٥- إن افتراض بعض علماء السياسة أن ظاهرة الرأي العام في المجتمعات النامية أو المتخلفة تعاني من اختلال في حجم الشرائح المعبرة عنها على نحو لا تعرفه المجتمعات المتقدمة اقتصادياً بحكم المشكلات المرتبطة بتخلف الأولى (كالجهل والأمية والخوف من السلطة) ، هذا الافتراض قابل للمناقشة . صحيح أن هذا الاختلال موجود بالفعل في المجتمعات المتخلفة حيث تضعف كثيراً شرائح الرأي العام المعتدلة ، أي المعبرة عن الاعتدال بمعنى الموقف الوسط بين القوى والشرائح «المتطرفة» المعبرة عن أقصى التأييد أو أقصى المعارضة ، خصوصاً مع ضعف أو غياب الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى المعبرة عن الاعتدال في ظل انقسام هذه المجتمعات إلى قوي وضعيف ، وغني وفقير ، وحاكم ومحكوم ، إلا أن ذلك لا يعني التسليم بالضرورة بأن المجتمعات المتقدمة تعبر عن توازن أو «توزيع طبيعي» لهذه الشرائح .

ثالثاً: خصائص أخرى للرأي العام

إضافة إلى الخصائص سالفة الذكر ، يتصف الرأي العام -أيضاً- بخصائص أخرى من بينها :

١- **السطحية وعدم أو ضعف العمق**، وهو ما يعتبره بعض علماء السياسة سمة مميزة للرأي العام في المجتمعات المتخلفة نتيجة عوامل مرتبطة بالتخلف من قبيل الجهل، وعدم الثقافة (الثقافة في جوهرها قادرة على تقويم المواقف والحكم عليها من جانب الفرد من منطلق قيم ومفاهيم ومدركات واضحة)، والخوف من السلطة ومن كل ما له صلة بالسياسة، فضلاً عن انغماس الأغلبية الساحقة من السكان في مشكلات الحياة اليومية التي لا تترك لهم ما يلزم من وقت وطاقة للاهتمام ولو بمتابعة المشكلات العامة.

وتتعين الإشارة مجدداً إلى أن هذه الصفة تميز ـ أيضاً ـ الرأي العام في المجتمعات المتقدمة، وإن كان المعبرون عنها قد يقلون من حيث الحجم عن أقرانهم في الدول النامية؛ إذ إن معظم الناس يمنحون في جل أوقاتهم اهتماماً محدودا بالمسائل السياسية، ولا اهتمام دائماً لديهم بمسائل لا تمس حياتهم مباشرة، ففي الولايات المتحدة تشير معظم استطلاعات الرأي العام إلى أن أكثر من نصف الأمريكيين لا يعرفون ممثليهم في الكونجرس. ويقتصر الاهتمام بمعظم المسائل السياسية على قطاع أو جزء صغير من الجماهير ممن يهتمون بمتابعة هذه المسائل ويملكون رأياً محدداً بشأنها. ويعبر منحنى الرأي العام في كثير من الحالات عن توزيع شرائح الرأي لدى هذا القطاع.

٢- يرتبط بالخاصة السابقة **اختلاف شرائح الرأي العام** في ارتباطها بجماعات معينة من حيث قوة وكثافة وشدة الرأي، وبالتالي اختلاف هذه الجماعات في قدرتها على التأثير في عملية صنع القرار. فحتى في الديمقراطيات الغربية، كالولايات المتحدة وغيرها، قد لا يكون للجماهير العادية سوى أدنى التأثير في هذه العملية نتيجة اللامبالاة والانقسام، مما يصعب تحديد أو تمييز آراء هذه الجماهير ووجهات نظرها، ويختلف الحال عن ذلك مع أقلية مهتمة ويقظة قادرة على بلورة رأيها والتعبير عنه بوضوح والوصول إلى صانعي القرار، فهذه الأقلية تكون أكثر تأثيراً في الآخرين. ومثال ذلك أن اليهود في الولايات المتحدة ـ وإن لم تتجاوز نسبتهم (٣٪) من إجمالي السكان ـ يساند معظمهم بشدة إسرائيل، ويملكون وسائل التأثير في الرأي العام عبر وسائل الإعلام وفي الساسة الأمريكيين عبر اللوبي الصهيوني، ولهذا يتبنى هؤلاء الساسة مواقف موالية لإسرائيل، وذلك بالرغم من وجود بعض اليهود والكثير من المسيحيين ممن لا

يهتمون ولا ينتقدون إسرائيل ، إذ إن آراء هؤلاء لعدم اتصافها بالقوة والوضوح لا تؤثر في هؤلاء الساسة .

٣- ثالث الخصائص الأخرى المميزة للرأي العام عموماً في أي مجتمع ، متقدماً كان أو متخلفاً ، ترتبط (**بسرعة تغيره وتقلبه من موقف إلى نقيضه**) ، أي من موقف المساندة أو المعارضة لقرار أو سياسة معينة إلى النقيض . ومن الممكن تفسير ذلك في ضوء ما سبق ذكره بشأن اتصاف الرأي العام بالسطحية وعدم العمق ، مما يجعل هذا الرأي ظاهرة قابلة للدفع بسهولة يميناً أو يساراً ، تأييداً أو معارضة مع تيار الوقائع ، كما يرجع ذلك في بعض الأحيان إلى أسباب موضوعية تتعلق بتبين الجماهير ـ وتحديداً القطاع اليقظ والمهتم منها لسلبيات كبيرة ترتبت على تنفيذ قرار ما رغم أنه كان يحظى من قبل بقدر كبير من التأييد العام . وعلى سبيل المثال ، ساند معظم الأمريكيين عام ١٩٦٥ موقف الرئيس «ليندون جونسون» لدى تصعيده الحرب في فيتنام ، بيد أنهم عادوا عام ١٩٦٨ لمعارضة هذه الحرب بشدة مع تزايد الخسائر الأمريكية البشرية بوجه خاص في تلك الحرب . ويمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دوراً كبيراً في هذا الخصوص ، ولاسيما بالنسبة لذلك القطاع الكبير من الرأي العام الذي يوصف بأنه «متردد أو لم يقرر بعد» ، حيث يمكن لخبر صغير أن ينشر في إحدى الصحف واسعة الانتشار أن يدفع بالعديد من هؤلاء إلى تغيير موقفهم بلا مقدمات . ومن ذلك أن ينشر خبر عن مؤتمر علمي تحدث فيه أحد الخبراء عن مخاطر بعض وسائل تنظيم النسل ، فهذا الخبر قد يبدو محدود الدلالة لكنه كفيل بنقل شريحة ضخمة من موقف التردد إلى موقف المعارضة .

رابعاً : دور ومقومات الرأي العام

يؤدي الرأي العام ـ أو يفترض فيه ذلك ـ دوراً حيوياً في العملية السياسية في النظم الديمقراطية ، ولاسيما عن طريق الانتخابات وجماعات المصالح . فالانتخابات ليست مجرد آلية لاختيار الشعب للحكام ، ولكنها -أيضاً- وسيلة – ضمن وسائل أخرى – لتمكين الرأي العام من أداء وظيفته الحقيقية في الرقابة والضبط والحساب أو التأييد . ويسمح وجود جماعات مصالح نشطة بفرض التعبير عن الرأي بمختلف فئاته بشكل واضح أو بالأحرى بشكل أكثر وضوحاً من الانتخابات العامة ، ذلك أن هذه

الانتخابات تعد وسيلة غير واضحة تماماً في التعبير عن الرأي العام ؛ إذ إنها تسجل «شهادة» يمنحها الناخبون للأداء الكلي لمرشح أو حزب معين وليس بصدد مسألة أو مشكلة واحدة ، وهو ما ينطبق بوجه خاص في حالة نظام الحزبين في الولايات المتحدة وبريطانيا ، حيث يصوت الناخب لصالح أحد الحزبين الكبيرين دون تقييم أو التزام محدد بمسائل معينة .

أ) دور الرأي العام في النظم غير الديمقراطية

لا تقتصر أهمية دور الرأي العام على النظم الديمقراطية الغربية منها وغير الغربية ، ولكنها تشمل ـ أيضاً ـ النظم الأخرى الأقل ديمقراطية ، بل إنها كانت تشمل ـ أيضاً ـ النظم الشمولية ، رغم أن الرأي العام فيها كان يعبر عن «رأي عام كامن أو باطن» بحكم القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير . ذلك أن الرأي العام في حالة تعبئته من جانب جماعة أو قيادة معارضة أو اتساع نطاق الاضطرابات الشعبية العفوية قادر على الإطاحة بأي نظام مهما بلغت قوته وحجم وكفاءة أجهزته الأمنية والقمعية (نموذج الثورة الإيرانية ، ونموذج الثورة الرومانية ضد نظام شاوشيسكو) .

ومن الممكن الإشارة في هذا الخصوص إلى أن ألمانيا النازية (بكل أجهزتها القمعية لإخماد وقهر المعارضين) كانت تعتمد في إثارة الشعور القومي والتأييد الشعبي على فكرة «سيادة ألمانيا على العالم» ، وكانت الحكومة النازية تهتم بقياس حجم المساندة العامة للنظام وسياساته . وقد كشفت وثائق الحرب العالمية الثانية عن أن كبار قادة الحزب النازي كانوا قد أنشأوا شبكة متطورة لاختبار وقياس ردود فعل الشعب إزاء أي قرار أو سياسة جديدة ، ولتوجيه الدعاية الداخلية لصالح النظام وجمع معلومات دقيقة عن الحالة المعنوية للشعب . بيد أن الطبيعة القهرية للنظام كانت تحول بين هؤلاء القادة وإرسال تقارير حقيقية عن نتائج هذه الدراسات إلى «هتلر» ، الذي كان قانعاً بتقارير أخرى «وردية» وليست حقيقية عن حقيقة موقف الرأي العام ؛ مما عرقل أو بالأحرى منع عملية تصحيح السياسات من خلال عملية التغذية المعادة ؛ ولهذا لم يؤثر الرأي العام حقيقة في سياسات النظام .

مقومات الرأي العام

يمكن النظر إلى مقومات الرأي العام من زاويتين : الأولى تتعلق بالعناصر

والمقومات المشكلة لظاهرة الرأي العام ، والثانية ترتبط بعناصر أو أمور معينة ينبغي توافرها حتى يوجد الرأي العام . على الصعيد الأول ، يلاحظ أن ظاهرة الرأي العام ظاهرة مركبة ومعقدة ، بمعنى أنها تتكون من العديد من المقومات والعوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض ، وبحيث لا يمكن في تفسير هذه الظاهرة الاستناد إلى عامل واحد أو مجموعة واحدة من المقومات .

ويختلف علماء السياسة في تحديد مقومات هذه الظاهرة ، وإن كان يمكن القول بأن أبرزها ما يلي :

١- مقومات أولية مرتبطة بالفرد في تحليل هذه الظاهرة ، وتضم هذه المجموعة من المقومات كل ما له صلة بالعناصر والخصائص الفردية سواء الفسيولوجية منها ـ بما في ذلك الخصائص المرتبطة بالغدد والسمات العضوية ـ أو خصائص الشخصية الفردية ، ولاسيما كيفية تنظيم الفرد لقيمه ومعتقداته ، وبالتالي موضع كل مشكلة من النظام المتدرج المتصاعد من المباديء والمثل والقيم التي تسيطر على الفرد ونظرته أو رأيه في المشكلات . وبهذا المعنى يندرج في إطار هذه المجموعة عوامل عديدة كالجنس والدين والسن والأصل العرقي أو اللغوي أو الاجتماعي ، كما تشمل -أيضاً- الخبرات الذاتية التي كان الفرد قد عاشها بطريق مباشر أو غير مباشر وعانى منها أو انتفع بها . وعلى سبيل المثال ، يلاحظ أن الأمريكيين الشبان ممن حاربوا في فيتنام أو احتجوا على هذه الحرب في الستينيات وبداية السبعينيات ـ ورغم أنهم أصبحوا لاحقاً أكثر استقراراً واعتدالاً في آرائهم ـ مازالوا يتصفون «بحساسية معينة» إزاء استخدام القوات الأمريكية فيما وراء البحار . كما يتصف الأكبر سناً ممن عاشوا خبرة الكساد الكبير في الثلاثينيات بأنهم أكثر مساندة للتدابير والسياسات بشأن الرفاه الاجتماعي بالمقارنة بالأصغر سناً ممن ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية .

٢- مقومات ثانوية ، ويقصد بها المقومات الجماعية المرتبطة بالمجتمع الذي تحدث في إطاره عملية التفاعل والمناقشة كي تنتقل ظاهرة الرأي من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي ، أو كي تصبح تعبيراً عن الرأي العام . وتضم هذه المقومات كل ما يرتبط بالخصائص الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، وكذلك السمات المميزة للطابع القومي للمجتمع .

٣- المقومات الأولية في تفاعلها مع المقومات الثانوية تحدد ظاهرة الرأي العام ، ولكن

هناك عناصر أخرى يتحدد بها الإعلان عن الرأي وقوة هذا الإعلان وصورته وسرعته . ومن هذه العوامل : أدوات تكتيل الرأي كالقيادة والتنظيمات الجماعية السياسية أو غير السياسية (كالأحزاب وجماعات المصالح) ، وخصائص الواقعة أو المشكلة (واقعة عنيفة ، متوقعة أو غير ذلك) ، ومدى الاهتمام الفردي والجماعي بهذه الواقعة .

ومن المنظور الثاني تفترض ظاهرة الرأي العام وجود ثلاثة عناصر أساسية ، هي : المجتمع ، والمشكلة ، والمناقشة .

أ- **المجتمع** : يشكل العنصرَ الأولَ للرأي العام ، فالأخير ما هو إلا تعبير إرادي عن وجهة نظر المجتمع إزاء مشكلة ما في وقت معين . ورغم ما سبق ذكره بشأن صعوبة تحديد رأي الجماعة أو المجتمع ، إلا أن المبدأ الأساسي في هذا الخصوص يظل مرتبطاً بالأغلبية ، سواء كان المقصود بها أغلبية من عبر من أعضاء المجتمع ككل عن رأيه ، بما في ذلك فئة «من لا يعرف أو من لم يقرر بعد» ، أو كان المقصود بها من عبروا بوضوح عن رأيهم بالموافقة أو المعارضة بمختلف درجاتها . وكما سبق القول ، فإن فئة صغيرة نسبياً من المجتمع يتمتع أعضاؤها بتأثير كبير ، وقد توصف هذه الفئة «بقادة الرأي» أو «جماعة الرأي» ، وتضم عدداً من الأفراد تعنيهم المشكلة محل المناقشة ، وتتشكل هذه الجماعة ويتنوع حجمها حسب المشكلة المثارة ونطاقها (مجتمع محلي أو مجتمع قومي) ، كما يوجد داخل نفس الجماعة قطاع معين يشارك بدرجة أكبر في تشكيل الرأي العام والتأثير فيه .

ب - **المشكلة** : حتى يوجد الرأي العام لابد من وجود مشكلة تحظى بالاهتمام العام ، ويهتم أعضاء المجتمع أو معظمهم بمناقشتها وبطرح وجهات نظر مختلفة بشأنها ، مما يبرز الاتفاق والتعارض – ليس فقط في المصالح ـ ولكن ـ أيضاً ـ في تصور أو طرح حلول متنوعة لهذه المشكلة . ويعني ذلك :

- أن الموضوعات محل الإجماع لا توصف بأنها مشكلات يتكون بصددها رأي عام ، فالتسليم بوجود الله في مجتمع إسلامي لا يوصف بأنه رأي عام .
- أن دليل إثبات صحة وجهة نظر ليس هو الرأي العام ، وإنما هو عنصر من عناصر الإقناع بالرأي .
- أن الخطأ في نقل الحقيقة «البديهية» أو الوصول إليها لا يمكن أن يوصف بأنه رأي عام ، فلو طلب من شخص أن يجمع ثلاثة وخمسة فأجاب أن المجموع

تسعة لا يمكن أن يدافع عن ذلك بأنه رأي .

ويلاحظ أن وسائل الإعلام الجماهيرية تلعب دوراً مهماً بصدد عنصر المشكلة (الموضوع) فقد تثير موضوعاً ما لم يكن قد سبق أن شغل اهتمام المجتمع من قبل ، وتجعل منه مشكلة عامة يثور حولها النقاش والجدل في أوساط المجتمع (كقضية السلاح النووي الإسرائيلي ومخاطره) . ومن الضروري التأكيد في هذا الخصوص أن وسائل الإعلام لا تخلق المشكلة من عدم ، وإنما يكون للمشكلة قبل ذلك أصل أو وجود ، وإن لم يكن لأغلبية المجتمع الإدراك الكافي لوجودها والشعور والوعي بها إلى درجة تثير حولها النقاش ، وبهذا يصبح دور وسائل الإعلام نقل المشكلة من دوائر عدم الاهتمام أو الاهتمام المحدود إلى بؤرة اهتمام المجتمع .

٣- **المناقشة** : يتطلب وجود الرأي العام إقرار حق المواطن في التفكير وتكوين الرأي ، والمناقشة وإعلان الرأي . ويعني ذلك أن الرأي العام لكي يوجد ويؤدي وظيفة حقيقية يفترض إقرار الدولة ونظامها السياسي بما يلي :

- حق المواطن في تكوين رأيه بمختلف الوسائل دون أن يُفرْض عليه رأي معين أو مصدر معين من مصادر المعلومات .
- حق المواطن في الإعلان عن رأيه دون خوف من عقاب أو جزاء يمنعه من ذلك الإعلان . بطبيعة الحال من حق الدولة أن تنظم هذا الحق ، ولكن ليس لها أن تمنع ممارسته .
- حق المواطن في المناقشة ، إذ إن الإعلان عن الرأي وتكوين الرأي العام لا يتم إلا من خلال المناقشة كتفاعل بين وجهات نظر مختلفة بشأن المشكلة المثارة . ويتوقف نوع وطبيعة الرأي العام على مدى حرية وكفاية المناقشة .

خامساً: مراحل تكوين وتطور الرأي العام

يقتضي التعرف على كيفية تبلور ظاهرة الرأي العام وانتقالها من سلوك فردي إلى سلوك جماعي التمييز بين مراحل معينة لتطور هذه الظاهرة . وقبل بحث هذه المراحل ، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذه المراحل ليست متساوية في ما تستغرقه كل منها من وقت أو جهد ، كما يمكن تصور اختفاء بعض هذه المراحل في بعض التطبيقات ، أو تكتل بعضها الآخر في مرحلة واحدة تبعاً لطبيعة كل نموذج من نماذج التطبيق .

يمكن متابعة مراحل تكوين وتطور هذه الظاهرة في سبع مراحل ، من أهمها المراحل الأربع الأولى .

١- مرحلة الإدراك Perception

يقصد «بالإدراك» تصور أو رؤية أو فهم مسألة أو ظاهرة ما . والرأي العام ، كما سبق القول ، ما هو إلا وجهات نظر مختلفة بخصوص مشكلة معينة ، ولهذا يشكل إدراك المشكلة المرحلة الأولى في تكوين الرأي العام . ويبدأ هذا الإدراك في صورة تصور فردي للمشكلة . ويتأثر الفرد في إدراكه للمشاكل العامة بأكثر من عامل من قبيل :

أ- طبيعة شخصية الفرد وثقافته ، فالمباديء والمفاهيم التي تترسب لدى الفرد منذ نشأته في مجتمع سياسي معين وحتى تكامل شخصيته تؤثر في كيفية إدراكه وفهمه للمشكلات العامة ، كما أن تقدير الفرد لمصالحه يؤثر في هذا الإدراك .

ب- الثقافة العامة والتقاليد الحضارية للمجتمع ، وكذا الثقافة السياسية وتوجهاتها وقيمها ومعاييرها ، تؤثر بدورها في إدراك المواطن للمشكلات العامة بدرجة أو بأخرى . وعلى سبيل المثال ، فإن إدراك المصري العادي لأي مشكلة تثور في العلاقات مع إسرائيل يرتبط بدرجة أو بأخرى بخبرات تاريخية عربية إسلامية في التعامل مع اليهود .

جـ- القيادة السياسية في إدراكها لمشكلة ما على نحو معين تؤثر بدرجة أو بأخرى في إدراك الفرد العادي لهذه المشكلة . ولا ينطبق ذلك فحسب على حالة القيادة «الكاريزمية» في ظل الارتباط «العاطفي» والوجداني بينها وبين المواطن العادي ، ولكنه ينطبق أيضاً ـ ولو بدرجة أقل ـ على الأنماط الأخرى للقيادات ، خصوصاً في ظل دور وسائل الإعلام الجماهيري في نشر و«ترويج» عناصر إدراك القيادة لمشكلة ما .

د- وسائل الإعلام الجماهيري تؤثر في إدراك الفرد للمشكلة من حيث أبعادها وطبيعتها ، من خلال دورها في إثارة الاهتمام بالمشكلة وتقديم معلومات معينة عنها ، وقد تنطوي هذه المعلومات على «تشويه» للحقيقة ، أو تقديم جزء منها باعتباره كل الحقيقة ، أو نقل الحقيقة كاملة .

٢- مرحلة الصراع Conflict

تعني هذه المرحلة الانتقال المتتالي من إدراك المشكلة كتصور فردي ذاتي إلى التعبير عن المشكلة في شكل موقف فردي ولكنه يرتبط بالقوى الاجتماعية . وعادة ما يبدأ هذا الصراع فردياً ، ثم يتحول إلى صراع فئوي جماعي ، وقد يتحول إلى صراع نظامي :

أ- يبدأ الصراع فردياً أو ذاتياً نتيجة التناقض الذي يعاني منه الفرد بين إدراكه لمشكلة ما بأبعادها المختلفة ومبادئه ومعتقداته ومصالحه الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وقد ينتهي هذا الصراع إما بموقف واضح تأييداً أو معارضة ، أو بموقف متردد (كموقف طبيب يملك مستشفى للولادة إزاء مسألة تنظيم الأسرة ، حيث ثقافته وتكوينه يحملانه على تأييد هذه المسألة ، ولكن مصالحه الاقتصادية تدفعه إلى رفضها) .

ب- ينتقل الصراع الذاتي في مرحلة لاحقة ليرتبط بالقوى الاجتماعية ؛ ذلك أن المجتمع ينقسم إلى عدة قوى وجماعات لها اهتمامات ومصالح متنوعة ، والمواطن العادي يسعى بطريقة لاشعورية لتكييف موقفه وموقف الجماعات التي ينتمي إليها ، حيث إن هذه الجماعات لدى إثارة مشكلة ما تتبنى موقفًا إزاءها يتفق وتقديرها لمصالحها . وهذه المصالح ليست بالضرورة طبقية ، فقد تكون فئوية (كمصالح أعضاء نقابة معينة ينتمون إلى أصول طبقية مختلفة) ، وقد تكون مصالح دائمة أو مؤقتة . وينتهي هذا الصراع الجماعي إن عاجلاً أو آجلاً إلى تغليب وجهة نظر معينة داخل الجماعة الاجتماعية (كقوة أو طبقة أو فئة) باعتبارها معبرة عن هذه الجماعة . ويساعد على بلورة الصراع الجماعي وجود تنظيمات وأبنية سياسية أو غير سياسية ، كقنوات التعبير عن الآراء والمصالح كالأحزاب السياسية ، والنقابات المهنية ، والجمعيات الثقافية ، والأندية الخاصة ، وغيرها .

جـ- قد يتحول الصراع إلى صراع نظامي في حالة وجود أحزاب سياسية ، حيث تتكتل مختلف القوى والجماعات المرتبطة بالحزب خلف وجهة نظر واحدة ومحددة يعبر عنها ذلك الحزب ، ويدافع عنها بكافة الوسائل ، وخصوصاً عن طريق صحيفته أو ما يسمى «بصحافة الرأي» أي الإعلام المكتوب الذي يدين بالولاء للحزب ، ويعكس أفكاره وتوجهاته ، ويدافع عن وجهات نظره .

٣- مرحلة البلورة والتركيز Concentration

تأتي مرحلة بلورة وتركيز وجهات النظر المختلفة في شرائح معبرة عن مواقف أكثر تحديداً ، عقب مرحلة الصراع ، سواء اقتصر هذا الصراع على الصوة الفئوية ، أو تطور إلى صور نظامية . ذلك أن المناقشة أو الصراع الفكري بين الآراء المختلفة يؤدي إلى إبراز وتوضيح وتحديد المفاهيم الأساسية للمشكلة (أبعادها وعواملها ونتائجها) ، وهذا الإيضاح الفكري يؤدي بدوره إلى القضاء على التباين الجزئي أو المحدود ، وبالتالي التقريب بين المواقف والآراء المتشابهة ، والقضاء على المواقف المتعصبة أو المتطرفة . ويؤدي ذلك كله إلى عملية تركيز في شرائح الرأي العام في شكل ثلاثة مواقف رئيسية ، مع خلاف في درجة كل موقف منها : موقف تأييد ، موقف المعارضة ، موقف الحياد واللامبالاة وعدم الاهتمام أو عدم تقرير رأي ما .

٤- مرحلة الرضا Consensus

بانقضاء المرحلة الثالثة ، يكون الرأي العام في معناه الحقيقي قد أدى وظيفته ، واختتم عملية الربط بين السلوك الفردي والمواقف الجماعية ، وأعلن عن مواقف مختلف القوى الاجتماعية . ولكن في بعض الأحيان ، وطبقاً لطبيعة المشكلة ومدى أهميتها وعمقها ، قد تبدأ مرحلة أخرى لنقل الرأي العام السابق تحديده وإعلانه في مرحلة التركيز إلى صورة جديدة من صور السلوك الجماعي فيما يعرف بمرحلة الرضا . ذلك أن مرحلة التركيز وما يواكبها من مناقشة تؤدي إلى وضوح نقاط معينة بخصوص المشكلة تتفق بشأنها كافة فئات وشرائح الرأي العام ، وقد يؤدي هذا إلى خلق نوع من الوحدة في اتجاهات الرأي العام بصدد مسألة معينة أو جانب معين من هذه المسألة . وعلى سبيل المثال ، يوجد قدر يعتد به من الاتفاق بين شرائح الرأي العام المصري ، وكذا لدى معظم الأوساط الرسمية ، حول ضرورة أن لا تكون الاهتمامات بالمشروعات والترتيبات الإقليمية الجديدة (كالشرق أوسطية ، والمتوسطية) على حساب النظام الإقليمي العربي وضرورة تطوير هذا النظام وتجديده .

٥- مراحل الاندماج والاستقرار والشمول

تعقب مرحلة الرضا مراحل متتابعة تختلف من مشكلة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر . ويلاحظ في معظم المجتمعات النامية أن الرأي العام إن قدرت له فرصة

التعبير عن ذاته ينتهي في أحسن الأحوال عند مرحلة الرضا ، بل ويغلب عليه أن لا يصل إلى هذه المرحلة ، إن لم يتحلل ويختفي خلال مرحلة الصراع . وتشمل هذه المراحل التالية لمرحلة الرضا :

أ- **مرحلة الاندماج Integration** : يقصد بها اتجاه الفرد لاشعورياً إلى استيعاب ما اتفقت عليه الجماعة ليصبح ذلك الجزء -محل الاتفاق الجماعي- ليس مجرد تعبير عن رأي أو وجهة نظر ، وإنما يرتفع ليصير عنصراً من عناصر النسق العقيدي للفرد (بمعنى مباديء وقيم ومعتقدات الفرد التي على أساسها يتحدد سلوكه الفردي ورأيه) ، ويحدث بذلك نوع من التوفيق بين الشخصية الفردية وما استقرت عليه الجماعة ، أو بعبارة أخرى السلوك الجماعي .

ب- **مرحلة الاستقرار Stability** : تعبر هذه المرحلة عن نمط مثالي ، ولكن من الممكن الاقتراب منها بدرجة أو بأخرى . ويقصد بها أن تنتهي في الأمد الطويل عمليتا الرضا والاندماج إلى خلق نوع من الترابط بين مختلف قوى المجتمع وجماعاته الاجتماعية والاقتصادية والحاكمة والمحكومة ، بحيث يتقبل ويعمل الجميع بشكل متجانس ومتناسق وفقاً للرأي محل الرضا والاندماج باعتباره مظهراً من مظاهر التعبير عن المجتمع . وهذه الصورة توصف بالمثالية ؛ لأن الرأي العام بطبيعته مؤقت ، ويتحدد بخصوص كل مشكلة ويختفي باختفائها ، أو على الأقل بظهور مشكلة أخرى أكثر أهمية ، وإن كان الاختفاء لا يمكن أن يكون كلياً ؛ لأن الرأي نوع من الخبرة ، والخبرة جزء من التاريخ ، والأخير مكون أساسي لثقافة المجتمع .

جـ- **مرحلة الشمول Comprehensiveness** : رغم أن ظاهرة الرأي العام تفنى وتختفي في لحظة معينة ـ باعتبارها وجهة نظر عامة إزاء مشكلة عامة في وقت معين ـ إلا أن هذا الفناء لا يمنع قدرة هذه الظاهرة على أن تكون مصدراً لظواهر أخرى . ففي مرحلة الرضا يصبح الرأي العام مصدراً لما يمكن تسميته «بالإجماع» أو «بالإرادة العامة» ، وفي مرحلة الاندماج يصير مصدراً للسلوك الفردي ، وفي مرحلة الشمول هذه يصبح مصدراً للطابع القومي (الصفات والخصائص السلوكية التي يعبر عنها المواطن العادي نتيجة لانتمائه إلى مجتمع معين) . ويقصد بالشمول ارتفاع تلك الجزئية من جزئيات الرأي العام (محل الرضا والاندماج) لترتبط بالمجتمع السياسي القومي كحقيقة كلية تعبر عن

إحدى سماته . ومثال ذلك أن كراهية الشعب الألماني من جانب الشعب الفرنسي تراكمت خلال خبرات متعددة من الاعتداءات الألمانية ، ابتداء من الحروب السبعينية حتى الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي فإن هذه الكراهية رأي عام تحول ليصير إحدى سمات الطابع القومي الفرنسي . وينطبق ذلك -أيضاً- على الطابع القومي لمصر أو لأي بلد عربي آخر بصدد الإسرائيليين ، ولاسيما البلدان العربية التي عانت وتعاني من اعتداءات الأخيرين .(١)

(١) للمزيد من المعلومات عن الرأي العام انظر : نصر محمد عارف ، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة** ، مرجع سابق ص ص٣٤-٣٥ ، و**موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ص ص ٥٣٤ - ٥٣٧ .

الفصل الرابع
العلاقات الدولية

المبحث الأول: العلاقات الدولية تعريفها ـ موضوعها ـ مجالها ـ تطورها

تعتبر العلاقات الدولية من الحقول الأساسية في العلوم السياسية ، وتتناول التفاعلات التي تنتج عن السياسات الخارجية للدول ، و«تفسير وتحليل كل الأعمال التي تنتج عنها أفعال تتخطى الحدود الوطنية»(١) .

واتفق علماء السياسة في اجتماعهم باليونسكو في أيلول / سبتمبر من عام ١٩٤٨ على أن العلاقات الدولية تشمل ثلاثة أبعاد :

١- السياسة الدولية ، التي تبحث في دراسة السياسة الخارجية للدول وتفاعلها مع بعضها البعض .

٢- التنظيم الدولي ، الذي يهدف دراسة المنظمات الدولية والإقليمية .

٣- القانون الدولي ، ويبحث في القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول .

كما تهتم العلاقات الدولية بالسياسات الداخلية للدول ، من حيث تأثير تلك السياسات على صانعي القرار والسلطة داخل الدولة . ولهذا فإن العلاقات الدولية تفسر وتحلل الأعمال التي تنتج عنها قضايا تتخطى الحدود الوطنية للدولة ، أي السياسات الخارجية .

ويمكن القول إن العلاقات الدولية تتناول أربعة مفاهيم رئيسية :

١ . العلاقات (*Relationship*) التي تقام بين الدول في عدة مجالات : كالعلاقات الاقتصادية ، والسياسية ، والتبعية ـ التي أدت إلى وجود دول العالم الثالث ، وازدياد عدم المساواة بين الدول ، والتجارة الدولية ، والهوية ، والمواطنة السياسية ، والتكتلات الدولية الاقتصادية والعسكرية والياسية ، وتوازن القوى ، والأمن والسلام العالمي .

---

(١) ريمون حداد ، **العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار الحقيقية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧ .

٢ . الممثلون (Actors) : أي الدول والمؤسسات ما بعد الوطنية ، أسواق المال الدولية ، المؤسسات غير الحكومية ، المجتمعات السياسية الفرعية والفوقية ، والأمم المتحدة ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومجموعة الدول الصناعية الثماني .

٣ . المواضيع التجريبية (*Empirical*) : كالعولمة ، والتجزئة ، وحقوق الإنسان ، والتدخل ، والاستقلالية ، والمساعدات واللاجئين ، والوطنية العرقية ، والمواضيع الخاصة بالمرأة ، والمحافظة على البيئة ، ومكافحة المخدرات والجريمة المنظمة .

٤ . المواضيع الأخلاقية والفلسفية (*Ethical & Philosophical*) : التي لها علاقة بالمعرفة والوجود ، والجوانب المتعلقة بالجنسين ، والأخلاق والسياسة الخارجية ، والأشكال الجديدة في المجتمع السياسي ، والمواضيع الأخلاقية بين العالمين الغربي والآخرين ، وصراع الحضارات .(١)

كما أن العلاقات الدولية تمتلك خصائص موضوعية متميزة على أساس أنه من الممكن تحديد العناصر الثلاثة الرئيسة التي ساهمت في إيجاد تنوع كبير في مجالات العلاقات الدولية الفرعية ، والدراسات النظامية ، والمناهج النظرية . وهذه العناصر هي :

أ- داخل الدولة *Interstate*

ب - ما بعد الوطنية *Transnational*

ج -النظامية *Systemic*(٢)

وتعتبر دراسة هايز كوهن (*Kuhn*) من أوائل الدراسات الغربية التي بحثت في أسباب الحرب العالمية الأولى . ويرى كوهن أن ما ينتقل من المعرفة في أي فترة تاريخية معينة لا يكون موضوعيا بل «معتمدا على المخطط أو النموذج (*Paradigm Dependent*) ، والنموذج السائد هو بشكل رئيس إطار من الافتراضات التي يمكن فهمها جدليا والاعتراف بها جماعيا ، حيث إنها الحكمة التراكمية للنظام السياسي في أية فترة زمنية من مراحل تطوره . تلك المخططات أو النماذج يمكن إيجادها دوليا ، وتحدد نوع الأسئلة التي يمكن طرحها معنويا والإجابة عليها .(٣)

---

(1) Scott Burch , **Theories of International Relations** , Tavistock and Rochdale ,England , 2001, p .9.

(2) Ibid , p. 10.

(3) Ibid.

ومهما كان نموذج كوهن مهما ، إلا أنه من دون التطوير يبدو من الواضح أن العوامل التي تحدد ما إذا كانت النظرية داخل النظام هي المخطط السائد في أي مرحلة يمكن أن يكون مختلفا عن الأسباب التي تجعل أية حكومة تبدو وكأنها تتبع طريقا سياسيا معينا .

إلا أن الباحثين أدركوا منذ مطلع الثلاثينيات وجود فجوة كبيرة بين منظري العلاقات الدولية ـ خاصة بين أصحاب النظرية المثالية والنظرية الواقعية ـ واعتبر ادوارد هاليت كار (*E.H.Carr*) في دراسته المنشورة عام ١٩٣٩ أفضل من بحث في أوجه الخلاف بين المدرستين المثالية والواقعية . وقال كار إن أنصار المثالية يعتبرون من الناحية الفكرية ورثة الأفكار المتفائلة التي أتى بها عصر التنوير في القرن الثامن عشر والليبرالية في القرن التاسع عشر من جهة ثانية ، والمثالية التي سادت في القرن العشرين . ويلاحظ أن الفلسفة المثالية قد ارتبطت بشكل كبير بالتوجه الأنجلو - أمريكي القائم على افتراض وجود مجال واسع للاختيار أمام صانع القرار السياسي في السياسة الخارجية التي تتخذها بلاده .(١)

وأما المدرسة الواقعية فهي تركز على قضيتين رئيسيتين هما : القوة والمصلحة ، دون الاهتمام بالمثل في العلاقات الدولية التي نادت بها المدرسة المثالية . وترى المدرسة الواقعية أن القوة تعتبر «المفهوم الأساسي» في العلوم الاجتماعية ، وهي تشبه «الطاقة» في الفيزياء ، وينتقدون المثاليين لأنهم يريدون تحقيق أهدافهم الخيالية ، وهذا يؤدي إلى تشويه «تقنية التحليل العلمي» . وتهتم المدرسة المثالية بضرورة تحقيق تغيير قد يسمح بنزع السلاح ، في حين تهتم المدرسة الواقعية بالأمن القومي والحاجة للقوة العسكرية لدعم العمل الدبلوماسي .(٢)

وتكثفت الدراسات حول العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الثانية ، وكان نيكولاس سبيكمان (*Nicolas Spykman*) ، من أوائل الذين حاولوا تقديم تعريف للعلاقات الدولية ، وقال بأنها : «العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة ، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو

---

(1) Ibid .

(٢) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت ، دار كاظمة للنشر والترجمة ، ١٩٨٥ ، ص ١١

سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى» . (١)

ومن جهة ثانية ، هناك خلط لدى الباحثين في العلاقات الدولية بين ثلاثة مصطلحات مرتبطة بالعلاقات الدولية ، وهي : السياسة الخارجية ، والسياسة الدولية ، والعلاقات الدولية . فالسياسة الخارجية (*Foreign Policy*) تتعلق بالقرارات التي تتخذها الدولة ، والتي ترتبط بعلاقاتها مع الدول الأجنبية . والسياسة الدولية (*International Policy*) تبحث في قضية التفاعل بين الدول . وأما العلاقات الدولية (*International Relations*) فهي تبحث في التفاعل بين أعضاء المجتمع الدولي كالدول والمنظمات الدولية . ومع أن العلاقات الدولية هي أقرب إلى السياسة الدولية لأنها تبحث في التفاعل بين الدول ، إلا أنها ـ إضافة إلى ذلك ـ تهتم بتفاعل الوحدات السياسية المختلفة كالمنظمات الدولية ، والشركات العالمية ، والقانون الدولي .(٢)

مجال العلاقات الدولية

لا يوجد إجماع بين الباحثين في العلاقات الدولية على حدود ومجالات العلاقات الدولية ، ويصفها البعض بأنها : «العلاقات الفعلية التي تجري عبر الحدود ، أو مجموع المعلومات التي لدينا حول هذه العلاقات في وقت محدد» . ويتصف هذا التعريف بالشمولية ؛ لأنه يحتوي على العلاقات الرسمية وغير الرسمية ، ويثير مشكلة ترتيب الأولويات بين هذه العلاقات ـ خاصة أنها ليست على مستوى واحد ـ مما يجعل البعض يتساءل عن كيفية ترتيبها حسب أهميتها . وبالتالي سنجد أنفسنا مضطرين لقبول النظام السياسي على أنه الإطار المركزي المنظم لدراستنا . إضافة إلى أن شمولية التعريف السابق لمجال العلاقات الدولية تعوزه الدقة ؛ إذ إن قصد العلاقات الدولية على ما يتم منها «عبر الحدود» يعني عدم اشتمال التعريف على تلك الوقائع التي تجري في نطاق العلاقات الدولية ذاتها كالعلاقة بين السياسة الخارجية والداخلية .(٣)

---

(١)المرجع نفسه ، ص ١٢ .

(2) Scott Burch , Ibid, p.12.

(3) Ibid , p.18

وبطرح التساؤل من قبل الباحثين عن تركيز الدراسات في العلاقات الدولية على الواقع الدولي المعاصر ، فقد أيد أنصار هذه المدرسة السلوكية على القضايا الدولية المعاصرة وليس على القضايا التاريخية ـ حسب ما يفضل أنصار المدرسة التقليدية ، الذين يركزون على أهمية التاريخ في دراسة العلاقات الدولية . ويرى مورتون كابلان أهمية التاريخ : «ثمة جانب واحد تدين به دراسات العلاقات الدولية للتاريخ . . . . فالتاريخ هو المختبر الضخم الذي يحدث فيه السلوك أو النشاط الدولي» . لهذا فقد طالب بدراسة نظام «الدولة المدينة» عند الإغريق ، والدولة الإيطالية عند الرومان ، ونظام توازن القوى في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، من أجل مقارنة أنماط السلوك في فترات زمنية مختلفة . (١)

ولكن ما هو متفق عليه بين الباحثين هو أن موضوع العلاقات الدولية يعتبر تفسيراً للأعمال التي قد تنجم عن الأفعال التي تقوم بها الدولة خارج حدودها الوطنية .

تطور دراسة العلاقات الدولية

تعتبر معاهدة وستفاليا (شمال ألمانيا) التي وقعت في عام ١٦٤٨ ، بعد حرب الثلاثين سنة في أوروبا ، بين الأقاليم الألمانية البروتستانتية والنمسا الكاثوليكية ووقع عليها مندوبون عن جميع الأقطار الأوروبية ، أنها وضعت الأساس لتنظيم العلاقات بين الدول الأوروبية على أساس مبدأ السيادة والمساواة في العلاقات بين الدول . كما أدت معاهدة وستفاليا إلى تفتيت ألمانيا إلى ٣٥ دولة صغيرة ، والاعتراف بالكانتونات السويسرية والمقاطعات الهولندية . (٢)

إلا أن بداية الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية كنظام منفصل في المؤسسات الأكاديمية الغربية بدأ مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، عندما خصصت جامعة ويلز (*Wales*) في إبيريستويت (*Aberystwyth*) عام ١٩١٩ ، ووضع ديفيد ديفيز كرسي (*Davis Kirsi*) الدراسات الدولية . وقبل ذلك كانت العلاقات الدولية تدرس من خلال دراسة مواضيع أخرى كالقانون ، والعلوم السياسية ، والتاريخ الدبلوماسي .

---

(1) Ibid , p. 21

(٢) ريمون حداد ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ ـ ٥٨ .

وبما أن أهوال الحرب العالمية الأولى ، وما تعرضت له أوروبا والعالم من خسائر ، قد ساهمت في زيادة الاهتمام بالعلاقات الدولية ، فقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى دراسة أسباب تلك الحرب خاصة بعد فشل المفهوم الذي كان سائدا بأن الدبلوماسية قادرة على حل النزاعات بين الدول ، وأن الحرب لا أخلاقية ومكلفة . وركز الباحثون الذين كانوا ينتمون إلى الدول المتنازعة على ثلاثة أسئلة رئيسية في دراساتهم :(١)

١- ما الذي حققته الحرب غير الموت والدمار؟

٢- ما هي الدروس التي يمكن تعلمها من الحرب لمنع حدوث نزاع جديد في المستقبل؟

٣- ما هي الأسباب التي جعلت الحرب تحدث؟

ومن أجل الإجابة على تلك التساؤلات ظهرت النظرية الأولى في العلاقات الدولية التي أطلق عليها النظرية التحررية أو المثالية (*Utopians*) . والتي رأت أن الحرب لم تكن نتيجة من نتائج الطبيعة البشرية ، بل كانت بسبب سوء فهم السياسيين الذين فقدوا السيطرة على الأحداث التي أدت إلى الحرب . ومن خصائص هذه النظرية : أن أنصارها اعتقدوا «بأن العلاقات الدولية التي أوجدت الحرب العالمية الأولى كانت قادرة على التحول إلى نظام عالمي أكثر أمنا وعدالة» .(٢)

ولكن تطور الأحداث الدولية ، وصولا إلى الحرب العالمية الثانية ، أثبت عدم صحة النظرية المثالية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ؛ مما جعل الباحثين في الشؤون الدولية أكثر واقعية ، ويميلون نحو تحليل مفهوم القوة في الصراعات الدولية ، وهذا أدى إلى نشوء النظرية الواقعية في العلاقات الدولية .

وتطورت دراسة العلاقات الدولية مع تطور ونشوء نظريات جديدة في العلاقات الدولية ، فمن المثالية والواقعية ، إلى التقليدية والسلوكية ، ووصولا إلى ما بعد الحداثة والنقدية والبنيوية والنسوية ، التي ظهرت في أواخر القرن الماضي . حيث هاجم بعض أنصار النقديين المنهجية الوضعية للواقعية الجديدة في العلاقات الدولية . وحسب واضعي النظريات النقدية الذين تأثروا بمدرسة فرانكفورت وأعمال هابرماس (*Habermas*) فإنه يجب تأسيس المنهجية (*Methodology*) على أرضية الاهتمام

(1) Scott Burchill , p. 5.

(2) Ibid,.

بتحرير البشرية من القيود الاجتماعية غير الضرورية ، وعدم الاهتمام التقني بالسيطرة الاجتماعية .

وبات من أهم مظاهر العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية :

١- مبدأ السيادة الوطنية للدولة .

٢- إصلاح نظام الأمن الجماعي الذي فشل في ظل عصبة الأمم المتحدة . وركز هذا النظام على الأمم المتحدة ، وحل الخلافات الدولية من خلال وجود مجلس الأمن الدولي .

٣- التركيز على حقوق الإنسان ، وحق تقرير المصير للشعوب .

٤- إقامة تعاون اقتصادي واجتماعي بين الدول .(١)

المبحث الثاني: المناهج المستخدمة في العلاقات الدولية

International Political Relations Methodologies

تنقسم المناهج التي تستخدم في دراسة العلاقات الدولية إلى مجموعتين ، هما : مجموعة المناهج التقليدية ومجموعة المناهج المعاصرة .

المناهج التقليدية (٢)

١- **المنهج التاريخي** : يهتم بدراسة التاريخ الدبلوماسي وتاريخ العلاقات الدولية . ومن مزايا المنهج التاريخي أنه يستطيع أن يعالج الأسباب التي تكون وراء نجاح أو فشل قادة الدول في سياستهم الخارجية في ظروف دولية معينة . ولمعرفة العلاقة بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية ، وأنه من الممكن أن تتكرر مواقف الدول في سياساتها الخارجية ومن الممكن أن لا تتكرر ، وهذا يعود إلى الموقف الدولي الذي تمر فيه تلك الدولة .

٢- **المنهج القانوني** : يهتم هذا المنهج بدراسة العوامل والأبعاد القانونية التي تؤثر على بيئة العلاقات الدولية ، كالالتزامات التي تنشأ بين الدول بسبب توقيعها على اتفاقيات ومواثيق دولية ، كما يهتم بتحديد المسؤولية عن التصرفات التي تلجأ إليها الدول وتمثل خرقا لالتزاماتها الدولية ، ويعالج المنهج ـ كذلك ـ الوسائل

---

(١) ريمون حداد ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٦ ـ ١٠٩ .

(٢) موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٦٢٤ .

التي تنتهج في تسوية الصراعات الدولية كالمفاوضات ، والوساطة ، والتحكيم ، وتقصي الحقائق .

٣- **المنهج الواقعي** : يركز هذا المنهج على أن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية ، وأنه على الرغم من أن صراعات القوة قد تتأثر بالشكليات القانونية فإن ذلك لا يؤثر على أن القوة هي التي تتحكم في العلاقات الدولية . ويستند هذا المنهج إلى أن السلوك الدولي يستند إلى منطق عقلاني وواقعي ، وهو أن القاسم المشترك في العلاقات الدولية هو استعمال القوة .

٤- **منهج المصالح القومية** : يرى أنصار هذا المنهج أن المصالح القومية هي الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للدولة .

المناهج المعاصرة[١]

من أشهرها منهج التحليل في إطار التوازن ، ومنهج اتخاذ القرارات الخارجية والتحليل في إطار نظرية المباريات و نظرية النظم .

١-**منهج التحليل في إطار التوازن** : يرى أنصار هذا المنهج أنه يصلح لتحليل العلاقات الدولية على أساس أن معظم الدول حريصة على تطبيق السياسات التي تؤمن لها الحصول على «أفضل وضع ممكن في إطار التوازنات الدولية القائمة ، وتعمل من أجل الإبقاء على التوازن باعتباره الرعاية التي تحفظ للدول استقلالها» . كما أن هذا المنهج يجمع بين المبدأ النظري الذي على الدول أن تسلكه والسلوك الفعلي لتلك الدول ، والذي يميل دائما إلى التوازن ، وهذا يؤدي إلى إيجاد إطار أفضل لتفهم العلاقات الدولية .

٢- **منهج اتخاذ القرارات الخارجية** : يبحث في الكيفية التي تتفاعل فيها الدول مع المؤثرات الأخرى التي تأتيها من النظام الدولي ، وتلك التفاعلات تؤدي إلى التأثير على القرارات الخارجية التي تأتي في سياق تحقيق أهدافها والدفاع عن مصالحها . ويرى أنصار هذا المنهج أن دراسة عملية اتخاذ القرارات الخارجية تحتوي على جميع العناصر الرئيسية من ثوابت ومتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية ، ومن تلك العناصر الأطراف الفاعلة ، والأهداف ، والوسائل التي تختارها .

---

(١) المرجع نفسه .

٣- **نظرية المباريات** : يعتبر منهجا متطورا في تحليل العلاقات الدولية ، ويعتمد على وجود مواقف خارجية معينة (استنادا لأدوار محددة لأطراف تعمل بطريقة التقمص أو المحاكاة) (*Imitation*) وتتولى هذه الأطراف تحليل تلك المواقف الافتراضية من كافة جوانبها وزواياها والانتهاء من ذلك إلى اقتراح مجموعة من مشاريع الحلول والقرارات البديلة التي تصلح لمواجهة تلك المواقف .

٤- **نظرية النظم** : تعتبر من أهم المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية ؛ لأنها تعتبر الرد المباشر على فشل النظريات التقليدية في العلاقات الدولية في التوصل إلى إطار علمي مقبول لتحليل السلوك الدولي في علاقاته سواء في الظروف الطبيعية أو الأزمات . وحسب ما جاء في موسوعة العلوم السياسية فان الفرضيات الرئيسة التي تتكون منها نظرية النظم في التحليل هي : [(١)]

- أن النظام الدولي هو في الحقيقة وحدة عضوية حية ومتحركة ، وتتمتع بالقابلية المستمرة للتطور والتغيير سواء ما تعلق من ذلك بالسمات الأساسية المميزة للنظام ، أو بنمط أدائه الوظيفي ، أو بأفكاره وقيمه ومعتقداته ، أو بنماذج العلاقة القائمة بين أطرافه . وإن كل نظام دولي يعمل كقاعدة عامة بطريقة المدخلات والمخرجات ، وإن بعض المدخلات من الممكن أن تكون ذات تأثير استراتيجي حاسم في قدراته على التوازن والاستقرار ، وإن النظام قد يكون محكما في تكوينه وعلى درجة عالية من التماسك والانضباط ، كما أنه من الممكن ان يكون في حالة من التسيب وعدم الانضباط . وتتوقف النتيجة على طبيعة التقاليد التي استطاع النظام الدولي تحقيقها ، وأنه توجد حدود تفصل بين النظام الدولي وبيئته الخارجية على أساس أن النظام يعمل في بيئة أكبر منه وتؤثر فيه كما تتأثر به ، وأن البيئة الخارجية المحيطة بالنظام الدولي تبرز تحديات وتخلق نوعا من الضغط أو تشجع على ظهور توجهات فكرية وعقائدية تؤثر على أداء النظام الدولي . ويضع أنصار نظرية النظم الحجج المثالية في الدفاع عنها على أساس أن للنظرية القدرة على التحليل ، وتستطيع من خلالها استيعاب مجموعة من الحقائق والمعلومات وتحليلها ، كما تستطيع النظرية التعامل مع ظواهر النظام الدولي .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٢٥ .

كما أنها استطاعت الربط بين المداخل الرئيسة المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية (القوة، ومدخل القيم، والإيديولوجيات، ومدخل التوازن، والقرارات الخارجية ... الخ) مع بعضها البعض أفضل من النظريات الأخرى.

وتساعد نظرية النظم في توحيد المصطلحات المستخدمة في تحليل السياسة الدولية أكثر من غيرها من النظريات، ومن تلك الأمثلة ـ التي تشكل الأساس بلغة النظم في التحليل الدولي ـ القومية، والولاء، والإيديولوجية، والقدرة، والمشاركة، والنزاع، والردع، والتصعيد، والتفاوض، والاتصال، واتخاذ القرارات.

المبحث الثالث: التنظيم الدولي

ظلت فكرة وجود تنظيم دولي هدفا كبيرا سعت البشرية إلى تحقيقه عبر العصور؛ وذلك لتشابك المصالح بين الدول التي قد تؤدي إلى استمرار حالة الصراع والحروب بينها. ومن أجل بناء علاقات دولية مبنية على التفاهم والاستقرار والسلام العالمي؛ اهتم علماء السياسة في البحث عن بناء تنظيم دولي بعد كل حرب تقع بين الدول المؤثرة على الصعيد الدولي. ولهذا فقد عقدت مؤتمرات دولية عديدة في هذا الخصوص، ابتداء من مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨ بعد حرب الثلاثين ١٦١٨ ـ ١٦٤٨ في أوروبا إلى مؤتمر سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، مرورا بمؤتمر الصلح في فرساي الفرنسية عام ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى.[١]

مفهوم السياسة الخارجية والسياسة الدولية

يُعرف العديد من الباحثين السياسة الخارجية بأنها مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى لتوضيح كيف أن بلداً معيناً يتعامل مع الدول الأخرى. ويتم رسم السياسات الخارجية من أجل المساعدة في حماية المصالح الوطنية للدول .وأصبحت كل دولة في العالم تتعامل مع الدول الأخرى بشكل من أشكال الدبلوماسية. وعادة فإن وضع السياسة الخارجية تكون من اختصاص رئيس الدولة ووزير الخارجية. وتفهم السياسة الخارجية بأنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول إلى التصرف في ضوء نمط معين، أو وفقاً لخطة أو جملة خطط أو القرارات الأساسية، أو

---

(١) للمزيد من المعلومات عن التنظيم الدولي انظر : محمد المجذوب، **التنظيم الدولي**، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٩٨.

الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار الرامي إلى تغيير البيئة الخارجية للدولة ، أو الأحداث السياسية الخارجية ، أو ردود الأفعال على التغييرات البيئية ، أو السياسة التي تتبعها الدول إزاء غيرها . كل ذلك أدى إلى طرح آراء وأفكار في تحديد مفهوم السياسة الخارجية . لكن يمكن القول إن ظاهرة السياسة الخارجية هي أنماط السلوك السياسي النابع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة ، والموجه خارج حدودها السياسية بقصد تحقيق هدف سياسي محدد خدمة لمصالحها . أي أن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر للدولة[١] . وتعتمد الدول في مخاطباتها للوحدات السياسية الدولية ، إما بالصيغة المباشرة ، وهي القاعدة العامة ، أو بشكل غير مباشر عن طريق طرف ثالث ، أو عن طريق الدبلوماسية . وعلى الرغم من أن رئيس الدولة هو الرئيس الأعلى لها ، لكنه قلما يتدخل في إدارة الشؤون الخارجية باستثناء الأنظمة الشمولية . ويبقى رئيس الدولة في جميع الأحوال يمثل بلاده في المسائل الخارجية ، وهو المسؤول نظريا وعمليا عن السياسية الخارجية لبلاده ، والإشراف عليها ، لكن هذا الإشراف تختلف درجته بحسب شخصية رئيس الحكومة ؛ فثمة رئيس حكومة يرسم الخطوط الأساسية لوزير الخارجية ، ويترك له التفاصيل ، وثمة رئيس يعهد المسؤولية أساسا وتفصيلاً ، بناءً على ثقته بوزير الخارجية . ووزير الخارجية هو رئيس البعثات الدبلوماسية لبلاده في الخارج ، فهو يصدر التوجيهات والتعليمات إلى ممثلي دولته هناك ، ويتلقى منهم الأخبار والتقارير بمختلف أنواعها ، وهو بدوره يوحدها وينقلها إلى الحكومة . في المسائل السياسية الهامة يعرض وزير الخارجية آراءه على مجلس الوزراء بغية تقرير الحكومة للسياسة التي تود اتباعها . كما أن وزير الخارجية يتولى اختيار ممثلي دولته في الخارج ، وهو الرئيس الدبلوماسي والإداري لوزارته ، وهو الذي يتصل بممثلي الدول الأجنبية في بلاده لغرض تبادل المعلومات ، والتفاوض معهم في الشؤون التي تهم الطرفين ، والعمل على إيجاد علاقات حسنة معهم .

وأما السياسة الدولية ، فمن المعروف أن كل دولة تعمل من أجل حماية أمنها الخارجي أو الوطني ، وما يجسدان من قيم ومصالح حيوية ، من أجل ذلك تدخل الدول المستقلة تفاعلات سياسة ذات مدلولات مختلفة ، وتتحدد محصلة هذه

(١) للمزيد حول مفهوم السياسة الخارجية : أنظر محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ص٧-١٢ .

التفاعلات في ضوء مدى تنافس أو تشابه مصالحها أساساً . فمن ناحية تندفع الدولة ، لتباين مصالحها ، إلى السعي نحو تكييف بيئتها الخارجية وبالشكل الإيجابي الذي يسهل عليها عملية الدفاع عن مصالحها ، ولهذه الغاية تلجأ عبر صيغ مختلفة إلى إيقاع التأثير السياسي على غيرها ، ولأن هذا التأثير يقابله ، كقاعدة ، تأثير مقابل ، تدخل الدول المتفاعلة مع بعض في صراع متباين النسب والدرجات .

ومن ناحية ثانية ، يدفع تشابه أو اختلاف المصالح بالدول إلى التعاون في ميادين مختلفة ، وذلك انطلاقا من إدراكها لنوعية الفوائد المشتركة المترتبة على مثل هذا التعاون ، وعليه تجسد ظاهرة السياسة الدولية واقعاً مزدوجاً من تفاعلات تتميز بخصائص الصراع والتعاون . من هنا يمكن القول إن ظاهرة السياسة الدولية هي محصلة التفاعل السياسي الدولي ، التي تنطوي في آن واحد ،على نوع من الصراع والتعاون بين دولتين أو أكثر ، وذات التأثير السياسي في سلوك الأطراف المتفاعلة والنظام السياسي الدولي . .

فالدول عندما تتصل وتتفاعل مع بعضها تكوّن حركتها المتفاعلة ظاهرة السياسة الدولية ، وعليه تبدأ حدود هذه الظاهرة ، عندما تتقابل خصوصا السياسات الخارجية للوحدات السياسية وتتفاعل ، سلباً أو إيجاباً ، لذلك تعتبر السياسة الدولية بمثابة محصلة للسياسات الخارجية للدول وامتداد لها .

قد يثير هذا الترابط بين السياستين الانطباع بعدم اختلافهما عن بعض من حيث المعنى وطريقة الدراسة ، ومما لاشك أن اعتماد السياستين «الخارجية والدولية» على بعض يعرقل عملية التمييز الواقعي بينهما . لكن يمكن القول في ضوء ما تقدم إن السياسة الخارجية هي سلوك الدولة الخارجي مع الدول الأخرى ، في حين إن السياسية الدولية تشتمل على جميع العلاقات السياسية وغير السياسية ، الرسمية وغير الرسمية ، التي تربط بين جميع الوحدات الدولية ، في مرحلة تاريخية معينة ، وفي ضوئه تجسد ظاهرة العلاقات الدولية علاقة دولية ذات أبعاد أكثر شمولية واتساعا من ظواهر السياسة الخارجية والسياسة الدولية .

ومن جهة أخرى ، فإن التنظيم الدولي يتكون من مجموعة وحدات مقسمة إلى مجموعتين :

أولا) اللاعبون الأساسيون : الدول والمنظمات الدولية.

أ) **الدول** : تعتبر الركيزة الأساسية في التنظيم الدولي والفاعل المهم في السياسة الدولية . وتتمتع الدول بالسيادة التي تعتبر عنصراً أساسياً من عناصر وجودها ، ويميزها عن بقية المؤسسات السياسية الأخرى للدولة . وعلى أساس قوة الدولة يمكن تصنيف الدول إلى دول عظمى وأخرى كبرى ، ودول متوسطة ودول صغرى . ومع أنه من الصعب وضع معايير واحدة يعتمد عليها في تلك التصنيفات من حيث القوة العسكرية أو الاقتصادية أو الجيوبوليتيكية أو السياسية ، إلا أنه بات من الطبيعي التأكيد على أن القوتين العسكرية والاقتصادية هما ركيزتان أساسيتان في تصنيف قوة الدولة . (١)

ب) **المنظمات الدولية** : تتمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية وبالسلطة التي قد تتجاوز سلطة الدول ، مما يمكنها من اعتبارها لاعبا رئيسيا في التنظيم الدولي . وتزداد أهمية المنظمات الدولية بالشخصية القانونية والصلاحيات التي تتمتع بها ، وتمكنها من لعب دور رئيسي في التنظيم الدولي . وقد تتمكن بعض المنظمات الدولية من التوقيع على اتفاقيات ومعاهدات ، وحل النزاعات الدولية من خلال لعب دور الوسيط بين الدول المتنازعة التي عجزت عن حل الخلافات فيما بينها . وقد تلعب المنظمات الدولية دورا في تطور القانون الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية ومؤسسات دولية كالبنك الدولي للانماء والتعمير . ويمكن القول إن تأثير المنظمات الدولية على دول العام الثالث أكثر بكثير من تأثيرها على الدول الغربية والمتقدمة ؛ لأنها تقدم لها بعض ما تعجز عن الحصول عليه مباشرة في علاقاتها الدولية . ويرى مارسيل ميرل ، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة السوربون الفرنسية ، أنه من أجل تفعيل دور المنظمات الدولية فإنه عليها أن تلعب دورا محددا ومستقلا عن إرادة الدول المكونة لها . (٢)

---

(١) سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، عمان ، مكتبة وائل ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٥٠-٥٢ .

(٢) مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة حسن نافعة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦ ، ص ٣٦٤ .

ومن أهم المنظمات الدولية :

عصبة الأمم League of Nations

تشكلت كمنظمة دولية في عام ١٩١٩ عقب الحرب العالمية الأولى من أجل المحافظة على الأمن الجماعي الدولي ، ومنع نشوب حرب عالمية أخرى ، على أساس أن من أسباب الحرب العالمية الأولى كان عدم وجود نظام دولي يحمي السلام العالمي ، ولهذا فقد اعتبرت جزءا من معاهدة فرساي للسلام . وتشكلت لجنة الميثاق من مندوبين عن الدول الكبرى ، كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان ، ومندوب واحد عن الدول العشر الأخرى ، وكان مقرها في جنيف .

وتعتمد فلسفة العصبة على الأمن الجماعي ، والتدخل الدولي الناجح ، وحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية . إلا أنها فشلت في التعامل مع قضايا الاحتلال الألماني والإيطالي والياباني في الثلاثينات ، حيث لم تنجح في تسوية تلك الصراعات ؛ ولذلك فقد انهارت هذه المنظمة ، إلا أنها تعتبر تجربة رائدة من حيث الأهداف الدولية التي سعت إلى تحقيقها .

ويعزو البعض انهيار عصبة الأمم إلى عدم انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إليها ، وافتقارها لروح الأمن الجماعي والإرادة العالمية لإشراك دول أخرى في أعمال جماعية . وقد زادت نسبة المخاطر الكبيرة التي تعرضت لها البشرية ؛ لأن الدول القوية في العصبة كانت واثقة من قدرتها المحافظة على نفسها ، ولم تهتم لعمل أي إجراء ضد مخاطر لا تشكل تهديدات مباشرة لها ، كالاعتداء الذي تعرضت له منشوريا عام ١٩٣١ من اليابان ، وإثيوبيا عام ١٩٣٥ من إيطاليا . كما أن الدول الضعيفة لم تكن تمتلك نفس حقوق الدول القوية ، والتعويضات القاسية التي فرضت على ألمانيا بأن تدفع تعويضات للمدنيين مما جعلها تعاني مشكلات اقتصادية كبيرة أعاقت تشكيل حكومة ديمقراطية ، وهي الظروف التي أدت إلى وصول هتلر الذي رفض معاهدة فرساي ونتائجها .(١)

وتميزت العصبة بثلاث ميزات :

١ . أنها كانت هيئة دولية تشتمل على هيكلية ثلاثية مكونة من ثلاثة أجهزة ، هي :

---

(١) روبرت كانتور ، **السياسة الدولية المعاصرة** ، ترجمة أحمد جمال ظاهر ، عمان ، مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠٥ .

مجلس العصبة ، والجمعية العامة ، والأمانة العامة ، أما المحكمة الدائمة للعدل الدولي ومنظمة العمل الدولية فقد كانتا جهازين شبه مستقلين عن العصبة .

٢ . أن العصبة كانت تكتل حكومات تتصف باتجاه عالمي ، ويسعى لتوفير المساواة بين أعضائه .

٣ . أن العصبة كانت طريقة لتنظيم المجتمع الدولي .(١)

وكان من نتائج العصبة فرضُ الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى نظام الانتداب على الدول العربية في المشرق العربي . وخلال الحرب العالمية الثانية انهارت عصبة الأمم ، وبدأت دول الحلفاء التي انتصرت في الحرب تفكر في إقامة تنظيم دولي جديد ، وهو منظمة الأمم المتحدة .

الأمم المتحدة United Nations

تأسست بعد الحرب العالمية الثانية ؛ نتيجة للنظام العالمي الجديد الذي ظهر بعد الحرب ، ولعلاج سلبيات عصبة الأمم التي عجزت عن خل الخلافات بين الدول مما أدى إلى نشوب الحرب الثانية . وتعتبر الأمم المتحدة نسخة معدلة عن عصبة الأمم . واقترح الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت تسمية المنظمة بـ «الأمم المتحدة» . وكان أول استعمال لهذا التعبير في ١ يناير/ كانون الثاني **١٩٤٢** بإعلان قيام منظمة الأمم المتحدة . واجتمع ممثلو فرنسا ، الصين ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي ، ليضعوا الخطط المترتبة عن مؤتمر دومبارتون أوكس . وبعد المباحثات ظهرت اقتراحات تلخص أغراض المنظمة ، عضويتها وأعضاءها ، بالإضافة إلى الترتيبات للمحافظة على السلم العالمي والأمن والتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي . هذه الاقتراحات تم مناقشتها من قبل الحكومات والأفراد المختصين حول العالم .

وفي **٢٥** إبريل/نيسان عام **١٩٤٥** عقد مؤتمر الأمم المتحدة بحضور ممثلين عن خمسين دولة ، ومنظمات وهيئات عالمية في مدينة سان فرانسيسكو . ووقعت تلك الدول على ميثاق المنظمة بعد شهرين ، وبالتحديد في **٢٦** يونيو/حزيران ، في بولندا ، التي لم تكن حاضرة في ذلك المؤتمر ، لكنها وقعت عليه بعد ذلك لتكون حصيلة

---

(١) محمد المجذوب ، **التنظيم الدولي** ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٥ ـ١٣٦ .

الموقعين على الميثاق ٥١ بلدا . ظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٤٥ بعد تصديق الدستور من قبل الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن– جمهورية الصين ، فرنسا ، الاتحاد السوفييتي ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة– وبأغلبية من الموقعين الآخرين الـ٤٦ . وتم اختيار نيويورك مقرا لها ، وتم بناء المقر بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٠ بجانب النهر الشرقي على أرض اشتريت بـ٨,٥ مليون دولار تبرعا من الابن جون دي روكيفيلر . فتح مقر الأمم المتحدة رسميا في ٩ يناير/كانون الثاني عام ١٩٥١ . تحت اتفاقية خاصة مع الولايات المتحدة منحت بعض الامتيازات والحصانات الدبلوماسية .

بينما قبع المقر الرئيسي للأمم المتحدة في مدينة نيويورك ، كانت له وكالات رئيسية واقعة في جنيف في سويسرا ، لاهاي في هولندا ، فينا في النمسا ، وفي أماكن أخرى .

ودعا ميثاق الأمم المتحدة إلى التعاون الدولي لتحقيق السلام العالمي ، وجاء في أهداف الأمم المتحدة :[1]

١– حفظ السلام والأمن الدولي .

٢– تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ القاضي بتسوية النزاعات بين الشعوب ، وبأن يكون لها حق تقرير مصيرها «اتخاذ التدابير الملائمة لتعزيز السلام العالمي» .

٣– تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا ، وتشجيع كل ذلك بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو اللون أو الدين .

٤– جعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة .

ومن أهداف الأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق :

١ . قيام الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها .

٢ . تنفيذ الأعضاء التزامات الميثاق بحسن نية .

٣ . فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

(١) روبرت كانتور ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ .

٤ . امتناع الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها .
٥ . تقديم العون من قبل الدول الأعضاء للأمم المتحدة في الأعمال التي تتخذها .
٦ . العمل على أن تسير الدول غير الأعضاء على مبادىء الأمم المتحدة .

وقسمت العضوية بين الأعضاء المؤسسين (الذين اشتركوا في مؤتمر سان فرانسيسكو والدول التي وقعت على تصريح الأمم المتحدة الصادر في الأول من شهر يناير / كانون الثاني ١٩٤٢) وعددها ٥١ دولة . والدول الجدد المحبة للسلام (وتوافق على الالتزامات التي يتضمنها الميثاق . وبلغ عدد الأعضاء حاليا (٢٠٠٨) ١٩٢ دولة .

ونصت المادة السابعة من الميثاق على أن للأمم المتحدة ستة أجهزة رئيسة ، هي : الجمعية العامة ، ومجلس الأمن الدولي ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوصاية ، ومحكمة العدل الدولية ، والأمانة العامة .(١)

حق الاعتراض الفيتو Veto

ظهر هذا المصطلح في مؤتمر يالطا (Yalta) في الاتحاد السوفيتي في ١٩٤٥/٢/١١ الذي ضم الرئيس الأمريكي روزفلت والسوفيتي ستالين ورئيس الوزراء البريطاني تشرتشل ، حيث اتفقوا على تغيير طريقة الأصوات التي كانت قائمة من قبل في عهد عصبة الأمم المتحدة (الإجماع المطلق) ، والأخذ بنظام الأغلبية في مجلس الأمن الدولي الذي يعني عدم الحق في الاعتراض على قرارات المجلس للأعضاء غير الدائمين ـ وحق الأعضاء الدائمين في الاعتراض فقط ـ وهو ما أطلق عليه حق الفيتو أو النقض .

وأعطى الحق للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة – روسيا – فرنسا – بريطانيا – الصين) في الاعتراض على قرارات المجلس التي كان من الممكن أن تصدر لولا استخدام تلك الدول هذا الحق . ومع أن الدول الصغرى عارضت في المؤتمر الدولي الذي انعقد في سان فرانسيسكو القرار ؛ لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين الدول ، إلا أن الدول الكبرى أصرت على تبنيه . ونصت المادة (٢٧) من ميثاق الأمم المتحدة على حق أي دولة من الدول الخمس الدائمة العضوية في الاعتراض على أية قضية تعرض على مجلس الأمن الدولي .

---

(١) للمزيد من المعلومات عن الأمم المتحدة انظر : محمد المجذوب ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٧ ـ ٣٥٦ .

وتفرق المادة (٢٧) من ميثاق الأمم المتحدة بين المسائل الإجرائية التي يصدرها المجلس بموافقة تسعة من أعضائها من أصل (١٥) دولة ـ عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين ـ دون النظر إلى طبيعة عضوية تلك الدول ، وبين المسائل الموضوعية التي تصدر قرارات المجلس بشأنها بموافقة تسعة من أعضائها ، بشرط أن يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة (الدول الخمس) .

وقد استعملته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي عشرات المرات لمنع صدور قرارات لا توافق عليها في مجلس الأمن الدولي . وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أوصت في دورتها ١٩٤٨ بعدم إساءة استعمال الدول الخمس الدائمة العضوية لحق النقض .

وشلت سياسة حق النقض مجلس الأمن الدولي من القيام بدوره بشكل فعال ، بسبب اعتراض بعض أعضاء المجلس الخمسة الدائمين على قرارات المجلس .

ثانياً: اللاعبون الثانويون : المنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات.

أ) **المنظمات غير الحكومية** : تتألف من تجمعات وحركات وليس من دول ، ولا تهدف إلى تحقيق الربح المادي ، وتكون عادة خارج الإطار الرسمي الحكومي . وقد تبادر بعض الجماعات المحلية وبدعم خارجي من قبل منظمات دولية في إنشاء المنظمات غير الحكومية ، من دون توجيهات رسمية من السلطات المحلية . كما أنها تقيم علاقات مع منظمات غير حكومية بدول أخرى تتشابه معها بالأهداف والتوجهات (كمنظمات الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان) ، وفي مثل هذه الحالة يصبح تأثيرها في النظام الدولي من خلال قوة تجمع عدة منظمات غير حكومية العاملة بنفس المجال ، على قضايا دولية معينة ،كقضايا البيئة والديمقراطية والحريات العامة . ولقد تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية بالعقدين الماضيين ، مما سمح لها بممارسة أدوار أكبر على الصعيد الدولي . وبما أنها لا تملك وضعا قانونيا دوليا ، فهي تخضع للتشريعات الصادرة عن دولة المقر . وتقوم بجمع التبرعات من مجموعة متنوعة من المصادر ، بهدف مساندة مشروعات في بلدان العالم النامية . وتكون هذه المنظمات –أحياناً– منظمات متخصصة ، حيث تركز على مجالات بعينها ، مثل : الرعاية الصحية ، أو

الزراعة ، أو جهود الإغاثة في حالات الطوارئ ، أو البيئة ، أو التعليم ، أو الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان ، أو مزيج من هذه المجالات . ومن أهم تلك المنظمات : منظمة معونة العمل ActionAid البريطانية ، وهيئة كير الدولية الأمريكية ، ومنظمة Helvetas السويسرية ، وأطباء بلا حدود الفرنسية ، وأوكسفام البريطانية ، ومنظمة هيومن رايتس وتش الأمريكية التي التي نشأت عام ١٩٨٨ ، واستقطبت عددا من الأكاديميين والمختصين والأسماء المعروفة بنقدها للسياسة الرسمية الأمريكية ، ولهذا فهي مستقلة عن الإدارة الأمريكية .

ب) **الشركات المتعددة الجنسيات** : وهي الشركات العملاقة العالمية التي تعمل في أكثر من دولة . أطلق عليها في بداية ظهورها الشركات متعددة الجنسيات Multinational Company ، حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة ، كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة ، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة ، على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country . إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة ، وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries . وفي مرحلة لاحقة ، استخدم كلمة Transnational بدلاً من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلاً من كلمة Enterprise ، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول ، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي . ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات ، حيث تتعدى القوميات ؛ ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل ، فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة ، وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra National . وتساهم من خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته ، وتعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة . فقد بلغ حجم الاستثمار الدولي المتدفق في العالم عام ٢٠٠٣ ، أكثر من ٣٠٠ مليار دولار والتي تدفقت في مختلف مناطق العالم . وتنفذ الشركات المتعددة الجنسيات الجزء الأكبر من الاستثمارات الدولية سنويا . كما أن معظم استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات تتركز في الدول

المتقدمة ، حيث تستحوذ هذه الدول على ٨٥٪ من النشاط الاستثماري لتلك الشركات ، بينما لا تحصل الدول النامية سوى على نسبة ١٥٪ فقط من النشاط الاستثماري لتلك الشركات .

وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالصفات التالية :

١ . **ضخامة الحجم** : تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها ، وتمثل كيانات اقتصادية عـمـلاقـة . ومن المؤشـرات التي تدل على هذا ، حـجم رأس المال ، وحـجم استثماراتها ، وتنوع إنتاجها ، وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها ، والشبكات التسويقية التي تملكها ، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير . فعلى سبيل المثال فإن شركة ميتسوبيشي اليابانية ، بلغت إيراداتها ١٨٤ ،٤ مليار دولار عام **١٩٩٥** ، وحصلت على المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العـالم . والتي يصل أجـمـالي إيراداتهـا نحـو ٤٤٪ من الناتج المحلي الإجـمـالي العالمي . كذلك تستحوذ هذه الشركات على نحو ٨٠٪ من حجم المبيعات على المستوى العالمي . وحققت الشركات المتعددة الجنسيات معدلات نمو مرتفعة تجاوزت ١٠٪ سنوياً ، أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية .

٢ . **ازدياد درجة تنوع الأنشطة** : تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالتنوع الكبير في أنشطتها . فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة ، ويرجع هذا التنوع إلى رغـبـة الإدارة العليا في تقليل احـتـمـالات الخسارة ، من حيـث إنهـا إذا خسـرت في نشـاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . ونتيـجـة لذلك تتـشعـب الأنشطة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات قطاعيـاً وجغرافياً .

٣ . **الانتشار الجغرافي - الأسواق** : من الخصائص التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي ، خارج الدولة الأم ، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق ، وفروع وشركات تابعة لها في أنحاء العالم . وساعدها في ذلك انتشار التقدم التكنولوجي العالمي في مجال المعلومات والاتصالات . وتكفي الإشارة إلى أن شركة ABB السويسرية تسيطر حالياً على أكثر من ١٣٠٠ شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم ، مع العلم

أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة .

٤ . **القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم** : إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم ، وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي . على الرغم من ضخامة الاستثمارات الدولية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات ، فإن أكثر من ثلثي استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبي (كإنجلترا وألمانيا وفرنسا) وسويسرا واليابان . ويعود هذا التركز إلى : المناخ الجاذب لهذه النوعية من الاستثمارات ،وارتفاع العائد على الاستثمارات ، وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة والتي تتحقق عادة من خلال انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وإنتاجيته .

٥ . **إقامة التحالفات الاستراتيجية** : وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات ، والتي تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة ، وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية . إن هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة ، والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات . إن التحالفات الاستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر ، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحاف شكل الاندماج ، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم . ومن الأمثلة على هذا التعاون التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاثة شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية ، وهي بول الفرنسية Bull و TCL البريطانية و سمنز الألمانية ، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي -أيضاً- إلى شركات تابعة مشتركة للشركات متعددة الجنسيات . وكل هذا يمثل صيغاً للتعاون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية تدخل في التحالف الاستراتيجي الذي يتم الاتفاق عليه .

٦ . **المزايا الاحتكارية** : تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية ، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه

الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم ، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة . وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ، ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها . وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات ، هي : التمويل ، والإدارة ، والتكنولوجيا ، والتسويق . وتنبع المزايا التمويلية من توافر موارد عالية كبيرة لدى الشركة المتعددة الجنسية ، وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية ؛ نظراً لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي .

المبحث الرابع: نظريات العلاقات الدولية

مفهوم النظرية في العلاقات الدولية

النظرية هي عبارة عن تعريف لمجموعة محددة من المفاهيم المطلقة ذات علاقات وتأثيرات فيما بينها . وتفهم هذه التأثيرات يساعد على إدراك الصعوبات والتعقيدات التي تزخر بها العلاقات الدولية . وهي ـ أيضا ـ مجموعة من المفاهيم والفرضيات والقوانين المرتبطة عضوياً ومنطقياً ببعضها البعض ، والتي تستطيع من خلال هذا الترابط العضوي أن تقدم تفسيراً مقنعاً ومحدداً للظاهرة التي تتناولها بالتحليل .

ونظريات العلاقات الدولية متشعبة بعد أن كانت النظريات التقليدية تحتكر النشاطات الفكرية . فإننا نشهد الآن تشعبات كثيرة في بناء النظرية ، ولهذا طالب البعض بتوحيد الجهود للوصول إلى نظرية عامة واحدة في العلاقات الدولية .

أهمية النظرية في العلاقات الدولية

من الصعب تحديد العوامل التي تؤدي إلى أية ظاهرة في العلاقات الدولية دون وجود نظرية . ولقد امتازت الدراسات في العلاقات الدولية بتركيزها على «الدولة» في تفهم طبيعة العلاقات الدولية وطرق تطورها عبر التاريخ . والعلاقات الدولية هي عبارة عن مجموعة العلاقات القائمة ما بين الوحدات السياسية التي تتصف بمميزات عامة ، منها : الوحدة السياسية ، والاستقلال ، والسيادة .

وإذا كان سلوك الدولة هو عبارة عن مجموعة سلوك أفرادها وسياسة الجماعات التي تسيطر عليها ، فإن القرارات التي تؤخذ من قبل المسؤولين فيها وطريقة تنفيذها تشكل المنحى الذي تسلكه سياسة الدولة . وشكل هذا القول يعطي أهمية كبيرة لصانعي القرارات وسلوكهم الفردي في التأثير على العلاقات الدولية ، ويقلل من أهمية الظروف الخارجية التي تؤثر هي -أيضاً- وليس الأفراد فقط على العلاقات الدولية .

وتساعد النظرية في العلاقات الدولية في تصنيف الأحداث المهمة حسب العوامل المتشابهة كي تستخدم في تفسير ما يقع في المستقبل . كما أن النظرية تساهم في الانتباه لوجود الاختلافات والصراعات عند تكرار الأحداث .

الاختلافات في نظريات العلاقات الدولية

لم يتفق الباحثون على نظرية واحدة في العلاقات الدولية ، وبات وجود نظريات مختلفة في العلاقات الدولية أمرا طبيعيا ، على الرغم من وجود العديد من النقاط المشتركة بين النظريات . وهناك أربع نقاط أساسية اختلفت فيها النظريات : [١]

الأولى : هو الهدف ومجال البحث ، حيث تركز الخلافات على طبيعة الموضوع الذي يتم تحليله ، والظواهر التي يجب دراستها في مجال العلاقات الدولية في تحدي المنظمات الدولية ، والمؤسسات ما وراء القومية البيئية ، وصانعي السياسة الخارجية .

الثانية : في الفرق بين نظريات هي الهدف من البحث السياسي والاجتماعي ، ما هي الأسباب الكامنة وراء الإجراءات النظرية؟ لأن الهدف من البحث هو العثور على طرق تجعل السياسة الدولية أكثر عدلا واتزانا .

الثالثة : من الفروق تركز على الأساليب الملائمة لدراسة العلاقات الدولية . واهتمت المدرسة التقليدية بالاستخدام النسبي للتاريخ والقانون والفلسفة ، بينما دافعت المدرسة السلوكية عند تحديد المفاهيم العلمية ، بما في ذلك تحديد كميات المتغيرات ، واختبار الفرضيات ، وبناء النماذج للكشف عن واقع النظام الدولي .

النقطة الرابعة : عن الخلافات في وجهات نظر نظريات العلاقات الدولية ، تركز على ما إذا كانت كل نظرية ترى العلاقات الدولية على أنها متميزة أو مرتبطة

---

(1) Scott Burchill, Ibid, pp.13-14.

بمجالات أخرى ، أو تطرح تساؤلات عما إذا كان هناك فرق بين دراسة العلاقات الدولية عن العلوم السياسية وعلم الاجتماع والفلسفة السياسية .

أ) النظريات التقليدية

ظهرت تحليلات نظرية مختلفة ومتشعبة في العلاقات الدولية ؛ وذلك بسبب التعقيدات الموجودة في العلاقات الدولية واتساع آفاقها وميادينها المختلفة . ومن أهم هذه النظريات الفرعية : (١)

* نظريات القوة أو النظريات الواقعية Power Theories أو Realism .
* نظرية توازن القوى الدولي ، كنظرية توازن الرعب النووي Nuclear Balance of Terror .
* نظريات الأمن الجماعي Collective Security .
* نظريات اتخاذ القرارات الخارجية Foreign Policy Decision Making .
* نظرية التفاوض والمساومة Negotiation and bargaining .
* نظرية المباريات Game Theory ونظرية المحاكاة Simulation .
* نظرية التبعية Dependence .
* النظرية السلوكية Behaviouralism .
* نظريات الاعتماد الدولي المتبادل Inter - Dependence .

وسوف نركز على نظرية القوة ، ونظرية النظم في التحليل الدولي ، ونظرية اتخاذ القرارات الخارجية ، ونظرية المباريات أو اللعبة ، ونظرية التبعية ، ونظرية السلوكية .

نظرية القوة أو الواقعية Realism / Power Theory

فرضت نظرية القوة نفسها بعد الحرب العالمية الأولى بسبب تفاقم الصراعات الدولية ، واتجاه بعض القوى الكبرى إلى خلق مراكز قوة تستطيع بثقلها وتأثيرها أن تصنع واقعاً دولياً يلتقي مع مصالحها ، ويحقق لها التفوق على خصومها ، دون الاهتمام بمضاعفات هذه السياسة على توازن النظام الدولي واستقراره . وبرزت النظرية

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ، **النظريات السياسية الدولية** ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٦ - ٢٨ .

من خلال فشل المباديء التحررية في الحفاظ على السلام في أوروبا . وتأخذ النظرية الدولة محوراً لتحليلاتها ، وتعتبرها بمثابة النواة الأساسية في السلوك الدولي ، والركيزة التي يستند عليها النظام الدولي . ولا تعتقد هذه النظرية بوجود توافق في المصالح القومية الأساسية لدول الأطراف في النظام الدولي ، بل إن التناقضات في المصالح هي التي تؤدي إلى الصراعات الدولية ، وإلى وقوع حروب عندما تفشل أساليب التسوية السلمية في حل جذورها وأسبابها . ولهذا فإن القوة هي التي تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في تقرير مجرى الصراعات ، وتحديد نتائجها النهائية .(١)

وليست القوة العسكرية هي القوة التي تمثلها هذه النظرية فقط ، بل هي كل ما تمتلكه الدولة من وسائل الإكراه المادي ، وهي القوة القومية National Power بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها مثل : السكان ، الموارد الطبيعية ، الموقع الاستراتيجي ، مستوى التطور التكنولوجي ، الجهاز الإنتاجي ، نظام الحكم وسياساته ، الزعامة السياسية والإيديولوجية والدبلوماسية ، الدعاية ، الرأي العام ، مستوى التسلح . . . إلخ .

ويعتبر إي . إتش . كار (E.H. Carr) وهانز مورجانثو (Hans Morgenthau) ، من أبرز المنظرين الذين بحثوا في النظرية ودافعوا عنها . وهاجم كار في كتابه «أزمة العشرين سنة ١٩٣٩ ـ The Twenty Years, Crisis 1939» الذي نشره عشية الحرب العالمية الثانية ، المدرسة التحررية التي أسماها «اليوتوبية» لعدم واقعيتها وفشلها في إبعاد خطر الحرب عن أوروبا . وقال إنه من الخطأ أن يتم دراسة السياسة الدولية على أساس رغبة خيالية في ما نريده للعالم ، وليس في ما هو فعلا موجود ؛ لأن الانشغال في الرغبة العاطفية في منع الحرب أغفل التوجه الحقيقي للدول نحو الاستعداد لها ، وأن الأحداث التي حصلت منذ عام ١٩٣١ ، كشفت بوضوح عدم كفاية الطموح الخالص لأن يكون أساسا لعالم يتعلق بالسياسات الدولية» .(٢)

وانتقد كار تجاهل المدرسة التحررية للقوة في تحليلاتها للعلاقات الدولية ؛ لأنه حسب رأيه فإن الأسباب الرئيسية للحروب كان مصدرها القوة ، وأن التحرريين اهتموا بإزالة كوارث الحرب ، ولكنهم أهملوا في بحث الأسباب التي تؤدي إلى خوضها . ووجد كار بأنه من الممكن تشكيل نظام عالمي جديد يعتمد على القوة بدلا من

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ ـ ٤٦ .

(2) Scott Burchill ,Ibid., p. 72.

الأخلاق . وأنه من الممكن تحقيق السلام العالمي عندما تكون القوة المهيمنة «مقبولة بشكل عام على أنها متسامحة وغير قمعية» . وأن القوة تعتبر ضرورية لكل نظام سياسي ، ولهذا فإن الصراع بين الدول يعتبر أمرا طبيعيا في إطار النظام الدولي .

وأما مورجانثو ، فقد سرد في كتابه «السياسة بين الأمم (Politics Among Nations) ستة مبادىء أساسية للواقعية السياسية :[1]

١ . إن السياسات تخضع لقوانين موضوعية لها جذور في الطبيعة الإنسانية ، وتلك القوانين لا تتغير عبر الزمان . ويمكن لنظرية سياسية في العلاقات الدولية أن تستند على تلك القوانين ، التي تزود باليقين والثقة في التكهن بالسلوك المنطقي السياسي .

٢ . إن المفتاح لفهم السياسات الدولية هو عبارة عن مفهوم المصلحة المحدد في مصطلحات القوة ، والإشارة إلى هذا المفهوم يمكن من رؤية السياسات على أنها بيئة عمل مستقلة ذاتيا . وأن المصلحة المحددة وفقا لمصطلحات القوة تعكس السلوك الحقيقي لرجال السياسة ، وتحمي ضد مظاهر سوء الفهم الشعبية للسياسة الخارجية للدولة ، وهي دوافع رجال السياسة والمواقف الإيديولوجية .

٣ . إن أشكال وطبيعة قوة الدولة سوف تتباين مع الزمان والمكان والمضمون ، لكن مفهوم المصلحة يبقى ثابتا . إن البيئة السياسية والثقافية والاستراتيجية سوف تحدد بشكل واسع أشكال القوة التي تختارها الدولة .

٤ . إن المبادىء الأخلاقية العالمية لا توجه سلوك الدولة ، مع أن سلوك الدولة سوف يتضمن بالتأكيد مضامين معنوية وخلقية . وإذا كان الأفراد يتأثرون بالقواعد الأخلاقية ، إلا أن الدول ليست كذلك . وإن محاولة إيضاح السلوك الدولي للدول لا يركز على المبادىء الأخلاقية التي قيل إنها تدعم سلوك السياسة الخارجية .

٥ . لا توجد مجموعة من المبادىء الأخلاقية متفقاً عليها عالميا ، على الرغم من أن بعض الدول قد تلجأ أحيانا إلى تبطين سلوكها بتعبيرات خارجية ، كالدفاع عن حقوق الإنسان . وإن استخدام سلوك خارجي أخلاقي يهدف إلى منح فائدة شرعية وزيادة المصالح الوطنية للدولة ؛ لأن «المصلحة هي المعيار الدائم الذي من خلاله يجب الحكم على العمل السياسي وتوجيهه» .

(1) Ibid. p.79.

٦ . يعتبر الجو السياسي من الناحية الفكرية مستقلا عن البيئة المتعلقة بالاهتمام الإنساني ، سواء كان قانونيا أو أخلاقيا أو اقتصاديا . وتكون السياسة الدولية متميزة عن المجالات الأخرى في سلوك الدولة . ويرى مورجانثو أن «الواقعية السياسية» لا تطابق بين التطلعات الأخلاقية أو المعنوية لدولة معينة القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون (كالدين) ، وإذا وضعنا السياسات الدولية في إطار يعرف المصلحة بأنها القوة فبإمكاننا أن نحكم على سلوك الآخرين بمثل حكمنا على سلوكنا .(١)

أهداف النظرية:

حدد أنصار نظرية القوة أهدافها بما يلي :

١ . عدم التمكن من حدوث هيمنة كلية .

٢ . المحافظة على العناصر المؤسسة للنظام والنظام نفسه .

٣ . الحقيقة والاستقرار والأمن المشترك في النظام الدولي .

٤ . تدعيم وإطالة أمد السلام من خلال الحرب الرادعة ، وإشعار المعتدي بأنه إذا اختار سياسة التوسع فهذا يؤدي إلى تشكيل تحالف ضده .

٥ . تحقيق توازن القوى ، عن طريق سياسة فرق تسد ، والتي تهدف إلى إضعاف الطرف الأقوى .

٦ . التعويضات الإقليمية بعد الحرب .

٧ . خلق دول عازلة .

٨ . إقامة التحالفات بين الدول الصديقة ومناطق النفوذ والتوسع الاستعماري .

٩ . تحقيق سباق التسلح الذي من الممكن أن يؤدي إلى الحرب .(٢)

وبرأي مورجانثو فإن الصراع من أجل القوة ظاهرة قديمة وحديثة ، وإن التجربة التاريخية أثبتت صحة وجودها كحقيقة ثابتة تؤثر في سلوك الدول مهما تباينت أوضاعها السياسية والاقتصادية . وإن ظاهرة الصراع على القوة السياسية الدولية تعتبر

---

(١) جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص ٧٠ ، و Hans Morganthau, **Politics Among Nations**, New Yourk, Alfred Kaopf, 1960. و Stanley Hoffman, Contemporary Theory in International Relations, N.J., Prentice Hall, 1960.

(٢) جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

امتدادا لما يحدث من واقع السياسات الداخلية للدول . ولأن الجانبين محكوم عليهما بالصراع على القوة والحصول عليها ، وإنه من أجل إلغاء الأسباب التي تدفع داخليا وخارجيا الحصول على القوة لا بد من تصفيته من جذوره . وهذا غير ممكن برأي مورجانثو ؛ لأن التجربة التاريخية أثبتت أن القوة تبقى ظاهرة إنسانية مستمرة ، ويقول : «أليست السياسات الداخلية والدولية إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من أجل القوة ، وتختلف أعراضها في المجالين كنتيجة لاختلاف الأوضاع الأخلاقية والسياسية والاجتماعية التي توجد في كل منهما» .(١)

ويرى مورجانثو أنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية ـ كالحصول على مصادر للمواد الأولية ، أو السيطرة على الطرق البحرية ، أو إجراء تغييرات إقليمية ـ فإنها تتطلب باستمرار السيطرة على سلوك الآخرين من خلال التأثير على عقولهم . وأن الصراع من أجل القوة هو ظاهرة شاملة زماناً ومكاناً . وأن التجربة التاريخية أقامت الدليل على صحة وجودها كحقيقة مستقرة ثابتة تتحكم في سلوك الدول مهما تباينت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وأن ظاهرة الصراع على القوة السياسية الدولية هي عبارة عن امتداد لما يحدث في واقع السياسات الداخلية للدول ؛ لأن كلاهما محكوم عليه بالصراع . ويرى مورجانثو بأن السياسة الدولية هي عبارة عن عملية توفيق بين المصالح القومية للدول ، وبأن فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم ـ كما لا تعني الحرب ـ ولكنها تقوم على افتراض وجود صراع مستمر وتهديد بالحرب . وبأن هذه الصراعات يمكن التقليل من أخطائها عن طريق التوفيق بين المصالح المتنازعة بالإجراءات الدبلوماسية . وأن المبادىء الأخلاقية العامة لا يمكن أن تنطبق على تصرفات الدول بصورة مجردة ، وإنما يجب أن تخضع المقاييس الأخلاقية لظروف الزمان والمكان ، ويستبعد أي مقارنة بين الأخلاقيات الفردية والأخلاقيات الدولية ، لأن الذي يحكم على الأخلاقيات الدولية ويجد مضامينها هو مقدار ما تسهم في تدعيم أهداف السياسة الخارجية للدولة ، فإذا كانت الأخلاقيات الدولية ؛ عائقاً أمام أهدافها أصبح لا معنى للتقيّد بها . والدول التي تعتقد بأن الوضع الراهن يبعدها عن الحرب فإنها تكون أكثر استعداداً للتفاهم حول مصير الوضع الراهن ؛ وأما

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٨١٠ .

الدول التي يعجبها الوضع الراهن فإنها لا تلتزم بالإقناع بسيادة الوضع الراهن ؛ لأنه يعتبر نقضاً لمصالحها . فهي تبذل الجهود من أجل تبديل الوضع الراهن ؛ بشكل يتلاءم مع أهدافها الوطنية ، والطريق الرئيس الذي يقودها لتحقيق هذه الغاية هو سياسة القوة (ألمانيا وفرنسا خلال الحرب العالمية الأولى – فرنسا موافقة وألمانيا متذمرة) . وتجاهل مورجانثو الاعتبارات الاقتصادية في تشكيل السياسة الخارجية للدول ، وتأثير الرأسمالية على النظام الدولي .

ومن الذين بحثوا في نظرية القوة ـ أيضا ـ أرنولد ولفرز (Wolfers Arnold) ،[(١)] الذي عالج قضية مهمة قامت عليها نظرية القوة ، وهي العلاقة بين القوة والأهداف . ويقول بأن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاته ، وإنما هي وسيلة أو أداء لتحقيق أهداف أبعد منها . ودون ربط القوة بالأهداف يصبح من الصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانات القوة القومية تقترب من مستوى الأهداف الخارجية التي تختارها لنفسها . وإذا كانت الأهداف تعتبر محوراً مهماً في تحديد ذلك المستوى من إمكانات القوة اللازمة لتحقيقها فإنه ـ وبالمثل ـ فإن الرصيد المتاح للدولة من إمكانات القوة هذه يتحكم هو الآخر في تقرير الأهداف واختيارها ؛ إذ لا يمكن لزعامة عاقلة أن تندفع إلى تبني أهداف تدرك مسبقاً تعذر تحقيقها بسبب ضآلة موارد القوة التي يمكن أن تساندها في مرحلة التنفيذ الفعلي .

ويرى ولفرز بأن الاختلاف في الأهداف الخارجية بين الدول هو ظاهرة طبيعية ؛ لأنه من الصعب أن يكون هدف الدول الفاعلة في السياسة الدولية واحد . إلا أنه قد يحدث نوع من الالتقاء والتوافق في أهداف بعض الدول . ـ وبرأي ولفرز ـ فإن هذا يأتي نتيجة ضغوط أو تفاعلات أو تطورات دولية ، كذلك فإن اختلاف الأهداف يمكن أن يحدث نتيجة لتفاوت ضغوط الواقع الداخلي في كل دولة ؛ لأن هناك قوى تتفاعل في الداخل ويؤدي تفاعلها إلى بلورة احتياجات الدولة . وبالتالي تعزيز الأهداف التي تتوخاها من سياستها الخارجية ، مثل الرغبة في التوسع ، أو السيطرة على الأسواق الخارجية ، أو الدفاع عن القيم والمعتقدات القومية ، أو حماية الشرعية الدولية ، أو

---

(١) إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .

التأكيد على مبدأ العدالة وحكم القانون . وقسم ولفرز الأهداف القومية للدول إلى ثلاثة أنواع :[١]

* أهداف التوسع القومي Goals of National Self-Extension .
* أهداف البقاء القومي Goal of National Self -Preservation .
* أهداف تحمل معنى إنكار الذات القوميةGoals of National Self- Abnegation .

وفي المقابل ، عالج أورجانسكي (Organski) تحولات القوة :[٢] إذ قال إن القوة متغيرة ومستقلة بشكل مستمر وذلك لأسباب داخلية وخارجية ، ولتطور التكنولوجيا في معدل التغييرات الدولية للقوة . واهتم أورجانسكي بديناميكية القوة وتحولاتها ، وأثر العامل التكنولوجي بالذات عليها ، حيث توصل إلى نظرية تحولات القوة Theory of Power Transition . واهتمت هذه النظرية بشكل خاص بدور التصنيع في زيادة فعالية القوة القومية للدول . وبرأي أورجانسكي فإن تحولات القوة مر بثلاثة مراحل رئيسية هي :[٣]

١ . مرحلة القوة الكامنة Stage of Potential Power .
٢ . المرحلة الانتقالية Stage of Transitional .
٣ . مرحلة نضج القوة Stage of Power Maturity .

ففي مرحلة القوة الكامنة ينخفض الناتج الصناعي أو حتى ينعدم ، وتقل المهارات الغنية ، وتهبط القدرات الإنتاجية وتتدنى المستويات المعيشية ، ويكون الطابع الزراعي هو الغالب على اقتصاديات الدولة ، ويعيش نسبة كبيرة من سكان الدول في الريف . وتتضاءل فعالية مؤسسات الحكم التي تكون إما في يد قوة أجنبية أو محتكرة على طبقة أرستقراطية صغيرة . وتكون الولاءات المحلية الضيقة هي المسيطرة ، والمشاعر القومية ضعيفة . وتمتاز كذلك بعدم وجود مؤسسات نشطة تتولى تنظيم الموارد البشرية والمالية في الدولة . كما تكون قوة الدولة في هذه المرحلة مستقرة ، ولكنها في أدنى مستوياتها .

وفي المرحلة الانتقالية في تحولات القوة تكون الدولة على أبواب الانتقال من مرحلة ما قبل التصنيع إلى مرحلة التصنيع ، وتزداد قوتها بسرعة . وتحدث في هذه

---

(١) المرجع نفسه ، ص٧٠ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ٨٦ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٧ .

المرحلة تحولات مهمة مثل تحول نسبة كبيرة من السكان من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي والخدمات ، ولهذا فهم يهاجرون إلى المدن الصناعية ، وترتفع الإنتاجية ويزداد الدخل القومي ، وتتحسن مستويات المعيشة ، وتنخفض معدلات الوفيات ، وتزداد معدلات النمو السكاني ، وتتدعم سيطرة الأجهزة الحكومية المركزية وتزداد قوتها ، وتنمو المؤسسات البيروقراطية ، ويتسع حجم تأثيرها على الرأي العام ، ويزداد معها المشاركة الشعبية سواء كان نظام الحكم ديمقراطيا أو دكتاتوريا . وتزداد المشاعر القومية التي تأخذ أحياناً في التعبير عن نفسها تجاه الدول الخارجية مظهراً عدوانياً . ويرى أورجانسكي بأن هذه التغييرات الأساسية تضاعف من قدرة الدولة على التأثير في الدول الأخرى . ويكون مدى تلك الزيادات في القوة مرهوناً بالسرعة التي تسير بها معدلات التصنيع .[١]

وأما في المرحلة الثالثة ـ وهي مرحلة نضج القوة ـ فإنها تحدث عندما تصبح الدول صناعية بالكامل ، وتتطور التكنولوجيا فيها ، وتزداد الكفاءة الاقتصادية بدرجة عالية ، وترتفع معدلات الدخل القومي ، وتصل كفاءة الأجهزة الحكومية إلى ذروتها . وتتحسن الأحوال الاجتماعية والظروف المعيشية للسكان . ويقول أورجانسكي إن القوة في هذه المرحلة من الممكن أن تتدهور بعد أن وصلت إلى مرحلة النضج ؛ وذلك بسبب دخول دول أخرى في ـ الوقت نفسه ـ المرحلة الثانية أي المرحلة الانتقالية مما يعني تضييق الهوة بين الدول الصناعية والدول الزراعية المختلفة . وهذا يعني أن الدول الصناعية قد فقدت جزءاً كبيراً من التأثير والنفوذ الذي كانت تمتلكه في المراحل السابقة .

وعلى هذا الأساس فإن أورجانسكي يقسم الدول بمقياس القوة والسلوك المساند للسلام الدولي إلى الفئات الأربع التالية :

١ . فئة الدول القوية والقانعة .

٢ . فئة الدول القوية وغير قانعة .

٣ . فئة الدول الضعيفة والقانعة .

٤ . فئة الدول الضعيفة وغير القانعة .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٨٨ .

نقد النظرية

يعتقد منتقدو هذه النظرية بأنها غامضة ، ولا تخضع لتفسيرات موضوعية ؛ لأنها لا تجد حدودا تمنع استعمال القوة ، ولا تؤدي سوى الدفاع عن الأمر الواقع Statu que ؛ لأن تفسيرات المصلحة الوطنية ـ التي تعتبر المعيار الرئيسي للنظرية ـ لا تخضع لأية تفسيرات موضوعية ، وإنه لا توجد حدود تمنع استعمال القوة ، وإن البحث عن المصلحة الوطنية لا يستفاد منه إلا من قبل الدول العظمى التي تمتلك فعلا القوة .

كما أن إعطاء الشرعية لهذه النظرية ساهم في تبرير سياسات القوة ، وبعض السياسيين اعتمدوا على الواقعية السياسية التي تبرر سياستهم ضد الدول الأخرى من أجل إعطائهم شرعية التدخل العسكري بحجة الدفاع عن المصالح ، كما فعلت الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق في منتصف عام ٢٠٠٣ .

ومع أن الواقعيين ليسوا أول من كتب حول العلاقات الدولية ، إلا أنهم كانوا أول من أعطى تصورا شاملا عن النظام الدولي القائم بعد الحرب العالمية الثانية .

نظرية النظم في التحليل الدولي Systems Theory

تعتبر هذه النظرية ، التي يطلق عليها البعض (نظرية الانسياق الدولية) من أهم النظريات التي لاقت قبولا في الأوساط الأكاديمية ، على أساس أنها الرد المباشر على إخفاق النظريات والمناهج الحديثة التقليدية في التوصل إلى إطار علمي ملائم لتحليل السلوك الدولي خلال الظروف الطبيعية أو ظروف الأزمات . وبسبب ارتباطها بالنظم السياسية للدول ـ اللاعب الرئيس ـ في العلاقات الدولية . وترى موسوعة العلوم السياسية أن معظم النظم تتفق بصورة عامة في ما بينها على عدة خصائص أساسية منها :(١)

- أن النظام هو عبارة عن وحدة عضوية متحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمرين ، وهذا التغيير يمتد إلى الملامح العامة للنظام أو لهيكله التنظيمي أو النمط الوظيفي ، سواء ما يتعلق بالمضمون أو الإجراءات ، أو سلوكياته ونماذج العلاقات المتبادلة بين أطرافه .
- إن كل نظام سياسي يتأثر بالمؤثرات الداخلية (Inputs) ، والمخرجات (Outputs) ،

(١) موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص٨٠٨ .

قد تكون نواتج أحد النظم هي نفسها المؤثرات التي تؤثر في تفاعل نظام آخر . وبعض تلك المؤثرات من الممكن أن تكون ذات طبيعة استراتيجية وحاسمة في تقرير الكيفية التي يتفاعل بها النظام .

* إن النظام قد يكون متماسكا ومحكما في تكوينه ، أي على درجة كبيرة من التماسك والانضباط الذاتي ، أو قد يكون مفككا ويواجه من عدم انضباط العلاقات بين أطرافه . وتوجد حدود تفصل بين النظام السياسي وبيئته الخارجية التي يتفاعل معها وتؤثر فيه ؛ لأن البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تبرز حاجات وتحديات بعض القوى التي تدفع باتجاه التغيير ، وبحسب إدراك النظام للحاجة إلى التغيير فإنه تتحدد مقدرته على التكيف والاستجابة للتحديات . إن النظام هو عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تتولى إبلاغ الحقائق والمعلومات إلى أطرافه أو إلى أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة فيه .

وطور كل من الأمريكيين ديفيد إيستون (David Easton) وغبريال الموند (Gabriel Almond) ، والفرنسيين ومارسيل ميرل (Marcel Merle) وآرون (Aron) نظرية النظام الاجتماعي في دراسة العلاقات الدولية ، وقدمت هذه النظرية عدة مفاهيم مهمة ، منها ما ذكره أستاذ العلوم السياسية في جامعة السوربون ميرل عن أهمية اعتناق مفهوم «النظام العالمي» في العلاقات الدولية على أساس أن النظام العالمي هو «مجموعة العلاقات التي يعرفها الأشخاص الدوليون كالدول والمنظمات الدولية والقوى الوطنية» ، وأن بيئة النظام تضم عدة عناصر اقتصادية ديمغرافية وإيديولوجية تؤثر في هيكلة وطبيعة النظام العالمي .[١]

ويرى أستاذ العلاقات الدولية ريتشارد روزكرينس (Rosecrance Richard) بأن الميزة الأساسية لمنهاج النظم في التحليل الدولي هو أنه استطاع أن يربط بين المداخل النظرية الرئيسة المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية بكثير من العمق والشمول . وأن نظرية النظم تصنع حقائق القوة وما تقود إليه من تحولات في اعتبارها ، وهي تنظر بكثير من الاهتمام إلى توازن القوى كأداة مهمة داخل النظام الدولي في مواجهة عوامل الاختلال التي تفرزها قوى المصادر المختلفة . ولكن على الرغم من الأهمية

---

(1) Marcel Merle, **Sociologie des Relations Internationales**, Paris, A. Colin, 1974,p118.

وريمون حداد ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢-٢٠٣

الكبيرة التي تعرف بها نظرية النظم لعوامل القوة ، إلا أنها لا تسلم بأنها هي وحدها التي تسبب الاستقرار أو عدم الاستقرار في النظام الدولي .

وأما ماكليلاند (Macliland) ، فإنه يرى أن النظام الدولي هو نظام متعدد الأبعاد ، على أساس أن الدول ترتبط مع بعضها بمجموعة ضخمة من العلاقات على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية . وهذه العلاقات تتفاعل في إطار ما يسمى بالحاجة والاستجابة . وأن ما يحدث من وقائع في النظام الدولي يأتي من مصادر رئيسة للدول المؤثرة في النظام الدولي ، كالرأي العام ، والجماعات الضاغطة ، والأحزاب السياسية . وهذا يعني بأن تحليل النظم لا يركز فقط على علاقة الدولة مع النظام الدولي ، وإنما يشمل علاقة القوى الداخلية في الدول بالنظام الدولي .

وبحث روزكرينس ، في مفهوم النظم الدولية المستقرة وغير المستقرة في ضوء الاستقرار التاريخي لتطور النظم السياسي العالمي . وتناول في تحليله تسعة نماذج من النظم الدولية التي ظهرت في أوروبا الغربية في الفترة ما بين ١٧٤٠ - ,١٩٦٠ وتابع تطور التغييرات الجوهرية التي طرأت على مضمون الأهداف والوسائل الدبلوماسية التي سار عليها كل نظام . وتوصل في النهاية إلى تقسيم النماذج التسعة إلى نموذجين رئيسيين للنظم الدولية :

النظم الدولية المستقرة والنظم الدولية غير المستقرة

ووجد أن عملية الاستقرار ترتبط بشكل أساسي في الاعتبارات التالية :[١]

١ . التأثيرات الداخلية في النظام الدولي التي تمثل عامل إرباك لأسلوب أدائه الطبيعي .
٢ . الضوابط المنظمة التي تقوم بعمل رد الفعل في مواجهة التأثير السلبي لعوامل الإرباك الطارئة ، مثل : الانتماءات المذهبية ، انعدام الشعور بالأمن ، التضارب في المصالح القومية .
٣ . القيود البيئية التي تؤثر ـ أيضاً ـ في نمط استجابة النظام الدولي لهذه المدخلات السلبية .
٤ . الاستجابات النهائية التي تصدر عن النظام ، والتي يحدد بها موقفه من كل تلك التغييرات .

(١) إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .

وحسب رأي روزكرينس ، فإن الحكم على نظام دولي بأنه يميل إلى الاستقرار والتوازن أو إلى عدم الاستقرار والتوازن يعتمد على أيهما أقوى ، هل هي عوامل الإرباك والاختلال أو عوامل التنظيم والتحكيم؟ ويصل في النهاية إلى القول بأنه من خلال دراسته للفترات التي يتميز بها النظام الدولي بالاستقرار النسبي لاحظ ما يلي :

أ . أن عوامل الخلل والإرباك كانت أقل في حجم تأثيرها وقوتها من عوامل التنظيم والحكم داخل النظام الدولي .

ب . أن النظم الحاكمة في معظم الدول الرئيسة كانت قانعة وبشكل كبير بالأمر الدولي القائم ، وأنها كانت مستعدة لحل الصراعات والمشاكل مع الدول الأخرى بعيداً عن الحرب .

ج . باستثناء فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن للعوامل المذهبية تأثير فعال على الاتجاهات السياسية للدول الأطراف في النظام الدولي .

د . أن الضوابط البيئية كانت كافية لاختصاص التوترات القائمة ، وتطبيق دائرة الخلل والخلافات .

هـ . أن الأطماع الامبريالية ـ إن وجدت ـ كان من الممكن حلها عن طريق توزيع أو إعادة توزيع مناطق النفوذ الاستعمارية وبالشكل الذي يأخذ في الاعتبار جميع مصالح الأطراف المعنية .

و . وأنه في النظم الدولية المستقرة يكون هناك تركيز واضح على الوسائل التقليدية المستخدمة في عمليات التفاوض الدبلوماسي .[١]

وأما موقف كابلان (Kaplan) في التحليل النظمي ـ والذي يعتبر من أكثر المحللين الذين حاولوا وضع إطار متكامل لنظرية النظم في التحليل الدولي ـ فإنه يعتمد على النظم الدولية الحقيقية والنظم الدولية الافتراضية . ووضع تصميم ستة أنظمة دولية نظرية لكل منها خصائصها ومقوماتها ومتغيراتها التي يتحكم فيها نظام توازن القوى (نظام القطبية الثنائية الهشة ، نظام القطبية المحكمة ، النظام الدولي الهرمي ، نظام وحدة الفيتو) إلا أنه حدد كذلك المتغيرات التي تتحكم في التفاعلات الدولية بخمسة متغيرات :[٢]

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٥٥ – ١٥٦ .

١ . **القواعد الأساسية** : وهي التي تسهم في خلق النماذج السلوكية الضرورية لتحقيق التوازن داخل النظام الدولي .
٢ . **قواعد الانشغال** : وهي التي تعبر عن طبيعة التحولات التي تطرأ على النظام الدولي ، وتؤدي به للانشغال من شكل إلى آخر .
٣ . المتغيرات المتعلقة بخصائص الأطراف الفاعلة في النظام الدولي .
٤ . المتغيرات المتعلقة بالإمكانات المتاحة لدى الأطراف الفاعلة في النظام الدولي ، وتشمل بالأساس مستويات التسلح ، والتكنولوجيا ، وغيرها من عناصر القوة .
٥ . المتحيزات المتعلقة بالمعلومات ، والتي تؤثر بقوة في اتجاه عمليات الاتصال داخل النظام الدولي .

ويعترف كابلان بأن نظام توازن القوى ونظام القطبية الثنائية الهشة هما ـ فقط ـ النظامان الوحيدان اللذان تحققا عبر التاريخ . أما الأنظمة الأربعة الأخرى فهي نظم افتراضية . ويرى بأن المحالفات في نظام توازن القوى الدولي كانت هي الجهاز الدولي الرئيس في اتخاذ القرارات داخل النظام . وأن الأطراف القومية (الدول) هي التي قامت بتنفيذ تلك القرارات داخل النظام . وأن المسؤولية في تنفيذ القرارات كانت قومية وليس تنظيمات غير قومية .[1]

أما نظام الفيتو فإنه لا يوجد للأطراف العالمية دور أو نفوذ فيه ، بل تتميز المصالح بالتعارض ، على الرغم من عدم إمكانية حدوث صراعات بين الأطراف حماية للتعايش السلمي . كما أن هذا النظام يمتلك عناصره القادرة على التدمير المتبادل ، وبما يساعد في النهاية على استقرار نظام وحدة الفيتو واستمراره .

تقييم نظرية النظم

لقد ذكرنا إيجابيات هذه النظرية من وجهة نظر مؤيديها على أساس أنها نظرية شاملة وقادرة على ربط حقائق السياسة الدولية المتداخلة ببعضها في وحدة عضوية متكاملة . ومع ذلك فإن بعض الانتقادات توجه إلى هذه النظرية منها :[2]

(١) المرجع نفسه ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١٧٠ ـ ١٧٤ .

١ . أن التفاعلات المعقدة التي تحدث داخل النظم الدولية على مختلف مستوياتها تجعل من الصعب رصدها وتعقبها كلها ، وتحديد دوافعها الأولية ، والتوصل من خلالها إلى الأسباب الحقيقية التي تكمن في خلفية سلوك كل واحد من أطراف النظم الدولية واستجاباته لردود فعله . أي باختصار أنه إذا كان التفاعل المستمر هو الأساس الذي تبنى هذه النظرية عليه ، فإن هذا يعني الوصول إلى ظاهرة مركبة وشديدة التعقيد ، بحيث يصبح من الصعب فصل عناصرها ومكوناتها الأساسية عن الفرعية . إلى جانب وجود العديد من الأطراف المتداخلين في عمليات التفاعل ، سواء كانت الأطراف دولاً قومية أو تحالفات عسكرية أو سياسية ، نظماً دولية إقليمية أو منظمات فوق قومية أو منظمات عالمية أو جماعات ، إلى جانب وجود معاملات وعلاقات دولية غير حكومية يكون لها تأثير على العلاقات الدولية .

٢ . إذا كان قياس وتقييم عمليات التفاعل والاتصال داخل النظم الدولية يشكل صعوبة وعملية كبيرة ، فإن الصعوبة الأخرى التي قد تواجه الباحث هي الصعوبة المتعلقة بمدى كفاية ما هو متاح من حقائق ومعلومات للمحللين في إطار مفاهيم نظرية النظم وأفكارها الرئيسية ، ومن هذه الصعوبات :

مدى توفر مصادر المعلومات الرسمية وغير الرسمية ، ومدى حجم ونوعية الحقائق المتوافرة عن مختلف عمليات الاتصال المتبادل بين أطراف النظم الدولية ، والتي تعطي المعلومات عن مستويات الإدراك والتصور والانطباعات المتبادلة ، ودرجة دقة تلك المعلومات ، أي مدى صحتها وتطابقها للواقع الذي في الماضي والحاضر ، وكيفية ربط تلك المعلومات مع بعضها البعض ، وإذا لم تكتمل جميع العناصر السابقة فإن التحليل النهائي لا يعطي نتائج دقيقة وواقعية .

إذاً المشاكل التي يواجهها الباحثون في هذه النظرية ، هو كيفية التغلب على هذه الصعوبات ، خاصة وأن :

أ . هناك حقائق معينة تفضل بعض الدول أن تبقيها سرية لأسباب أمنية أو سياسية أو أخلاقية ، وغيابها عن دائرة التحليل يؤثر على النتيجة .

ب . اتجاه بعض الأطراف الدولية ـ وعن عمد ـ إلى تقديم بعض الحقائق بطريقة مشوهة ؛ من أجل نقل انطباعات نفسية أو إيحاءات معينة لتبرير تصرفات دولية معينة . والسؤال كيف يمكن نقل هذه الحقائق عن إطار التشويه؟

٣ . مشكلة المتغيرات البيئية الخارجية ، وكيفية الاستدلال عليها وتقييمها وربطها بما يحدث داخل النظام الدولي ، وكيفية ترتيب المتغيرات البيئية والادعاء فيما بعد بأن ما يحدث عنه تغييرات داخل النظام الدولي العام يكون ناتجاً بالأساس تحت ضغط متغير معين أو مجموعة معينة من هذه التغييرات البيئية .

وفي النهاية ، فإن نظرية النظم ، على الرغم من جاذبيتها النظرية الشديدة ، إلا أنها ما تزال غير كافية كأداء للتحليل الشامل ، والحقائق المعقدة التي يتكون منها الواقع السياسي .

نظرية اتخاذ القرارات الخارجية Foreign Decision Making Theory

تعالج هذه النظرية التفاعلات التي تقوم بها الدول مع المؤثرات التي تأتيها وتؤثر عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره . ولقيت هذه النظرية قبولا كبيرا على أساس أنها قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية ؛ وذلك لأنها تشتمل على جميع العناصر والمتغيرات الأساسية التي تحدد حركة الدول ، وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه كل دولة لنفسها وتبنى عليه تصرفاتها الدولية .[١]

ويشير ريتشارد سنايدر (Richard Snyder) إلى أن تصرفات الدولة وسياستها الخارجية يكون نابعا عن وجهة نظر ورؤية واضعي القرارات الخارجية ، وحسب فهمهم للقضايا الخارجية وللمصلحة القومية لدولهم . ولهذا حسب ما يرى سنايدر فإن نظرية اتخاذ القرارات الخارجية تختلف عن غيرها من نظريات العلاقات الدولية ؛ لأن النظريات الأخرى تركز على تفسير السلوك الدولي ليس في إبعاده الواقعية ولكن في إطار ما يجب أن يكون .

إن الدولة القومية (National State) تعتبر دائما أهم وحدة سياسية مسؤولة في النظام الدولي ؛ لأن القرارات السياسية تستهدف الدفاع عن الدولة القومية واتجاهاتها ومصالحها ، وإن الدولة مازالت القوة الأساسية في السياسة الدولية على الرغم من وجود المنظمات الدولية فوق القومية التي لها تأثير وتقف وراء بعض التفاعلات الدولية الأخرى .

إن النظرية تجمع فيها عدة مستويات للتحليل في مشروع واحد متكامل ؛ لأنها

(١) موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٨٠٦ .

تحاول أن تتصدى بالتحليل لجمع العوامل النفسية التي لها علاقة بشخصية صانع القرارات السياسية ، وتؤثر على الطريقة التي يتخذ بها قراراته . وتحاول نظرية اتخاذ القرارات الخارجية -أيضا- تحليل أثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية (كمتغيرات للبيئة) التي تؤخذ تلك القرارات الخارجية فيها .

ويرى دين برويت (Dean Pruitt) أن السلوك الدولي بتركيزه على سلوك الأفراد المسؤولين عند اتخاذ القرارات السياسية الخارجية ، فإنه من الممكن تطبيق مباديء ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المترابط لحقائق السياسة الدولية ، على أساس أن السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة . ويربط برويت بين المؤثرات السيكولوجية الذاتية والموقف الاجتماعي الذي يتفاعل معه متخذ القرارات الخارجية .

إن كثرة عدد المتغيرات التي تبحث فيها نظرية القرارات الخارجية قد تخدم كأساس لربط العديد من النظريات السياسية الدولية الأخرى مع بعضها البعض . (كنظريات الاتصال ، والتفاوض ، والمساومة ، والتهديد ، والصراع ، . . . إلخ) .

كما تهتم النظرية في البحث في التفاعل الذي يتم بين الدول والمؤثرات الخارجية ، وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات الخارجية للدول . ويرى البعض أن هذه النظرية هي إطار فكري أكثر من كونه نظرية علمية متكاملة . وتناول ثلاثة باحثين رئيسيين هم : هولستي (Holsti) وبرويت (Pruitt) وريتشارد سنايدر (Snyder) ، هذه النظرية ، وسوف نتناول موقف هولستي منها .

يرى هولستي أن الموقف الذي تتخذ القرارات الخارجية في إطاره يتطلب النظر في جميع المتغيرات الداخلية والخارجية ، التاريخية والمعاصرة التي لها علاقة بالقضايا التي تعالج بالقرارات الصادرة عنها . وأنه من الصعب معرفة الأهمية التي يتمتع بها كل متغير منها على الموقف الخارجي ؛ لأن التقييم النسبي لتلك الأهمية يخضع لظروف لا واحد من هذه المواقف . إلاّ أنه قد يكون من المفيد لأغراض التحليل التوصل إلى تحديد لقائمة المتغيرات الرئيسة التي تدخل في تكوين رؤية أطراف المواقف الخارجية لها ، وفي اختيار أهدافهم واستجاباتهم السلوكية في مواجهتها .

ويحدد هولستي تصوره لدور كل واحد من تلك المتغيرات ، وتأثيره على عملية اتخاذ القرارات الخارجية في نطاقها ، من خلال المتغيرات التالية :[١]

(١) إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠٦ .

أولاً : الصور والاتجاهات والقيم والمباديء والمعتقدات الشخصية كعنصر أساسي في تعريف الموقف الخارجي ورؤيته . وذلك على أساس :

١ . الكيفية التي تتحدد فيها الأهداف القومية في مواقف السياسة الخارجية ، والكيفية التي يختار على أساسها من بين البدائل السلوكية الفريدة ، والمنافسة التي تخلقها أو التي تنميها تلك المواقف ، يحكمها ويقررها تصورات واضعي السياسة الخارجية للبيئة التي تحيط بهم وللواقع الذي يتعاملون معه . وفي مجال اتخاذ القرارات الخارجية فإن أهمية البيئة الداخلية والخارجية تكون في الكيفية التي يتم بها تصورها من قبل الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة الخارجية ، وهذا التصور قد يكون دقيقاً وقريباً من الواقع أو مختلفاً عنه كليةً . وكلما كانت المواقف معقدة فإن احتمال اختلاف التفسيرات وتعدد التصورات بين أطراف هذه المواقف يكون ممكناً أكثر منه عندما تكون المواقف عادية . ويرى هولستي أنه مهما كان إلمام واضع السياسة الخارجية بالموقف الذي يتعامل معه ، إلا أنه يظل احتمال ألاّ يتمكن من معرفة كافة العناصر ذات العلاقة بالموقف السياسي ، وتبقى هناك فجوة تتسع وتضيق حسب الظروف بين الموقف كما هو والموقف الذي يتصوره متخذ القرارات . ويعود السبب إلى وجود عوائق مادية أمام تدفق المعلومات على أجهزة اتخاذ القرارات الخارجية ، إما لضيق الوقت أو لأخطاء في أسلوب عمل أجهزة الاتصالات أو الرقابة ، أو ضعف أجهزة المخابرات التي تتولى تجميع الحقائق الأساسية المرتبطة بالموقف الخارجي ، أو عدم وجود جهاز من المستشارين الأكفاء ، وإلى الميل إلى التركيز على بعض عناصر الموقف لالتقائها أكثر مع تحيزات واضع القرار الخارجي واتجاهاته ومعتقداته ، مما يؤدي إلى التركيز على جانب معين من الحقائق والمعلومات التي تتطابق مع هذه المتحيزات الشخصية المسبقة ، وهذه كما يقول هولستي عوائق سيكولوجية تحول دون رؤية الموقف الخارجي وتفسيره في الإطار الصحيح .

٢ . الاتجاهات

الاتجاهات ـ برأي هولتسي ـ هي عبارة عن منطلقات تقييمية عامة لتلك الحقائق أو الظروف أو المواقف التي يتعامل معها واضع القرارات أو يراها من منظوره الخاص . وإن واضعي السياسة الخارجية يكونون دائماً تحت التأثير المباشر أو غير المباشر لبعض

الاتجاهات المسبقة التي يحتفظون بها عن الأطراف الأخرى في تلك المواقف ، والتي تأتي من مشاعر العداء أو الود أو الثقة أو الشك . ويكون غالباً لهذه الاتجاهات أثرها الواضح في تحديد الكيفية التي يستجيب بها واضعو السياسات لتصرفات الدول الأخرى .

٢ . القيم والمعتقدات

لأن القيم هي نتيجة عملية التنشئة السياسية ، وتتأثر بظروف البيئة الاجتماعية ، والخبرات والتجارب التي يمر بها الأفراد ويحصلون عليها . وما ينطبق على الفرد العادي ينطبق على واضع السياسة الخارجية ، ومثلاً : فإن المجتمعات الغربية فيها بعض القيم الأساسية المسيطرة التي من الصعب أن يتجاهلها أي جهاز اتخاذ قرارات خارجية ، كالحرية الفردية ، وحق تقرير المصير .

وأما المعتقدات : فهي أفكار وفرضيات يحتفظ بها واضع السياسات أو متخذ القرارات ، مثل : الاعتقاد بتفوق جنس بشري على جنس آخر ، أو نظام سياسي على نظام آخر . .إلخ ، فمثلاً اعتقاد الغرب بأن الإيديولوجيات الشيوعية هي التي تؤدي إلى عدم التعايش العالمي ، أو اعتقاد الصين أنها مستهدفة بالتآمر الغربي .

٣ . المذاهب والأيديولوجيات :

المذاهب ـ برأي هولستي ـ هي مجموعة من المعتقدات الواضحة والمحدودة التي تحاول أن تفسر الواقع ، وأن توفر إحساساً بالهدف لأي تصرف سياسي . ومن الممكن أن يتبع نطاق المذهب وتتعدد عناصره وأبعاده ويشكل أيديولوجية ، التي يتجاوز تأثيرها تقرير الأهداف أو السلوك إلى التأثير العميق في رؤية واضعي القرارات الخارجية وتلوينها بصبغة محددة .

٤ . السمات الشخصية والمتغيرات السيكولوجية :

يرى هولستي أنه في بعض الأحيان يكون المركز السياسي الشخصي لمتخذ القرارات أو مكانته وهيبته عنصراً هاماً من عناصر رؤيته وتعريفه للموقف الخارجي . ولهذا فإن بعض القرارات الخارجية تكون وجهتها الرئيسة معالجة مشكلة سياسية داخلية (كتدهور النفوذ السياسي ، أو التناقص في شعبية رئيس الدولة) أكثر منها

التصرف حيال الموقف الخارجي . ويعتقد هولستي أنه لا يكفي في تحليل رؤية متخذي القرارات الخارجية التركيز على الصور والانطباعات والقيم والمذاهب والمعتقدات والدوافع الخاصة فقط ؛ بل لا بد من تحليل البعد السيكولوجي لتلك السياسات .

ثانياً : هيكل النظام الدولي وطبيعة الظروف الدولية السائدة كأحد العناصر الداخلة في تعريف الموقف الخارجي . يعتقد هولستي أن طبيعة النظام السياسي الدولي وخصائصه يشكل عنصراً رئيساً من عناصر تعريف الموقف الخارجي ورؤية الواقع . ففي نظام دولي قائم على فكرة القضية (أي تمحور الدول حول عدد من الأقطاب ومراكز القوة الدولية الرئيسية) فإن واضعي السياسات الخارجية يكونون أميل إلى الاقتناع بأن أمن دولهم لا يمكن أن يتحقق بشكل فعال الآن خلال الانضواء تحت لواء المحالفات الدولية التي تنزعها تلك الأقطاب .

ثالثاً : أبعاد الدور القومي في السياسة الدولية : يعتقد هولستي بأن موقف صانعي السياسة الخارجية من النظام الدولي يكون ـ في أحيان كثيرة ـ مرتبطاً بإدراكهم للأدوار التي تضع بها دولهم في السياسة الدولية ، فهم إما أن يكونوا دولا محايدة ، أو دولا عظمى لا نفوذ قوياً لها ، أو شركاء في بعض المحالفات الدولية ، أو يعتنقون نفس المعتقدات الإيديولوجية .

رابعاً : عامل الاحتياجات القومية : يقول هولستي إنه في بعض الأحيان تتحدد الأهداف الخارجية نتيجة التزام واضعي السياسات الخارجية بالعمل على تلبية احتياجات قومية معينة ، وهذه الاحتياجات القومية قد تظهر بسبب اعتبارات جغرافية أو سكانية أو اقتصادية ، والتي تتعلق بظروف دولهم الخاصة والاستجابة لهذه الاحتياجات ، فهي تأتي من خلال دخول تلك الدول في علاقات معينة مع بعض الدول الأخرى . مثل قوة الدولة ونفوذها وحجمها وسكانها ومواردها الطبيعية كل ذلك يؤثر على تطورها الاجتماعي والاقتصادي ، وعلى تحديد احتياجاتها من الدول الأجنبية .

خامساً : الرأي العام : يرى هولستي أن الرأي العام يختلف تأثيره من نظام سياسي لآخر ، ولهذا فإنه يعتقد بأن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية موجود وذو فعالية عند المجتمعات التي يتاح فيها للرأي العام الحصول على معلومات عن الخارج . ويوجد عندها المؤسسات السياسية التي فيها مشاركة شعبية واسعة . ويستبعد هولستي الفرضيات التي تقول بأن السياسة الخارجية تأتي نتيجة لردود فعل ضغوطات داخلية .

وفي النهاية فإن هولستي يقول بأن اتخاذ القرارات الخارجية وتعريف الأهداف عملية ليست سهلة ؛ بل هي معقدة ، وتلعب في متغيرات مختلفة ، ولهذا ـ كما يرى ـ فإنه من الصعب التنبؤ بدقة حول الكيفية التي يحتمل أو يؤثر بها كل واحد من هذه المتغيرات على المتغيرات الأخرى .[١]

وعلى الرغم من أهمية النظرية إلا أنها أثارت العديد من المشاكل عند التطبيق ، منها :[٢]

١- مشكلة الحقائق التي هي الأساس في إقامة التوقعات التي تبنى عليها القرارات من حيث :

مدى كفاية المتاح من المعلومات لأغراض التحليل والتقييم واستخلاص الأحكام النهائية ، ومدى الثقة في المصادر المختلفة التي تأتي المعلومات من خلالها ، وكيفية التوصل إلى الطريقة التي تم بها فعلا تفسير تلك المعلومات وربطها بعناصر الموقفين الداخلي والخارجي .

إن تحقيق الأهداف التي يريد متخذو القرارات تحقيقها يكون صعبا من الناحية الواقعية ؛ بسبب الاختلاف الذي يحدث بين الأهداف المعلنة والأهداف الحقيقية التي تتبناها الدول . كما أن الوضع النفسي لصانع القرار الخارجي يجعل من الصعب التوصل إلى قواعد موضوعية تكون قابلة للتطبيق في المواقف الدولية . وجود صعوبة في تتبع ورصد التفاعلات المستمرة التي تتم على جميع المستويات بين أطراف المواقف الخارجية ، والتي تحدد عناصر موقفهم منها وتؤثر في توقعاتهم . وكذلك

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٢١٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

صعوبة تقييم الدور الذي تسهم به المؤثرات التنظيمية والبيروقراطية في عملية اتخاذ القرارات الخارجية .

نظرية المباريات أو اللعبة في السياسة الخارجية Game Theory

نظرية المباريات أو اللعبة هي مفهوم رياضي لدراسة صناعة القرار السياسي للصراع بين الدول ، من خلال البحث في كيفية معالجة القضايا عن طريق إعطاء افتراضات محددة لحل تلك القضايا بين الدول ، ويتم التعبير عن ذلك من خلال نموذج رقمي . ولذلك فهي عبارة عن تفسير لحالة نموذج معد للتحليل لتقرير حل المشكلة وتمثيلها على شكل مصفوفة مرتبطة مع المدخلات ، كما هو موضح في الشكل :

-50 +50	+100 +100
100 100	50 50

ويلاحظ أن كل لاعب لديه خياران ، مع إعطاء أربعة مدخلات . وهذا النظام الثنائي واضح ومشابه للواقع ؛ فمن الممكن تضمين استراتيجيتين في المصفوفة الواحدة ، كما أنه من الممكن إنتاج أكثر من أربعة مخرجات . وترتبط القيم الرقمية بالمخرجات ، وفي العادة يمكن قراءة لاعب واحد في صف الجانب السفلي الأيسر (أو الجانب الجنوبي الغربي) بينما اللاعبين الآخرين يتم وضعهم في الشمال الغربي . ومن المهم ملاحظة أن كل لاعب يجب أن ينسب نفسه إلى استراتيجية دون معرفة ما على الآخرين اتباعه من استراتيجيات .[١]

(1) Graham Evans and Jeffrey Newnham , Ibid., p.189.

وفي هذه النظرية من المفترض أن يبحث اللاعبون عن زيادة في مكاسبهم أو التقليل من خسائرهم ؛ بمعنى آخر باستخدام نسبة التحليل الاجتماعي المعرفي في مصطلحات الاقتصاديين ، ومع الأفكار في الزيادة أو الإنقاص منها ، وفي لغة نظرية اللعبة يعود هذا النظام في التصرف العقلاني إلى مبدأ تقليل الخسارة .

وعند تطبيق هذا المبدأ يمكن الوصول إلى استراتيجية في حال أن تكون وضعية اللعبة عند (المجموع = صفراً) . والذي يمكن تعريفه عند جمع عناصر المصفوفة والحصول على القيمة صفر كما هو موضح في الرسم . والمكسب لأحد الأطراف يعتبر خسارة للطرف الآخر . وتصنف هذه الألعاب ـ والمعروفة بتنوع المدخلات ـ من خلال لعبة المجموع الصفري ، وباستخدام الصيغة الرياضية يمكن تصنيف الصنف الثاني بالمجموع غير الصفري أو الألعاب متنوعة المجموع ، وباستخدام الصيغة النفسية يمكن دمج حوافز الألعاب . ويواجه اللاعبون مخرجات يمكن أن يخسروا أو يكسبوا فيها ؛ حيث تتشارك عملية الدمج في البدائل في الصراع النقي .

وتقوم هذه النظرية على افتراض أن الصراعات بين الدول تنقسم إلى فئتين رئيسيتين : صراعات تنافسية Competitive ، وصراعات غير تنافسية Non-Competitive . وأما الصراعات التي تكون مصالح أطرافها متعارضة فإن الفائدة التي يحققها أحد الأطراف تكون بالمقابل خسارة للطرف الآخر ، وإنه إذا استطاع طرف أن يحقق نجاحا في البداية ثم يأتي بهزيمة فيما بعد فإن النتيجة النهائية تكون صفرا . ولهذا أطلق على هذه الحالة من الصراع نظرية المبارياتZero -Sum Game . أما في الحالة الثانية التي تكون مواقف الصراع غير تنافسية ، فإن مصالح جميع الأطراف لا تكون متناقضة أو متعارضة بنفس المستوى ، وإنما من الممكن أن تكون متداخلة إلى حد يسمح بالمساومة وتقديم التنازلات المتبادلة من أجل الوصول في النهاية إلى حل وسط يرضي الطرفين ، أو تكون نتيجة المساومات ليست صفرا كما هي في الصراعات التنافسية ، ولهذا يطلق عليها Non Zero-Sum Game . ولهذا فإن نظرية المباريات أو اللعبة ، هي مفهوم رياضي لدراسة صناعة القرار السياسي للصراع بين الدول . ولذلك فهي عادة حالة من نموذج معد للتحليل من أجل حل المشكلة وتمثيلها على شكل رياضي مرتبطة مع المدخلات - كما هو موضح في الشكل .(١)

(1) Graham Evans and Jeffrey Newnham , Ibid., p.189.

إضافة إلى ما سبق فإن الشخصيات الموضوعة التي تتحرك بها اللعبة من المفترض أن تتم بدون معرفة مسبقة لما سيقوم به الطرف الآخر .

وعلى الرغم من أهمية النظرية إلا أنه وجه إليها انتقادات كثيرة ، منها :[١]

١- بعض الصراعات من غير الممكن تطبيق قواعد نظرية المباريات عليها كالصراعات الأيدلوجية ، والعنصرية ، والثقافية .

٢- إن النظرية وضعت بشكل خاص لتحليل المواقف الصراعية التنافسية بين طرفين فقط ، أما في الحالات التي يتعدد فيها الأطراف المتنافسة فإن صورة الموقف تختلف ويتعثر تطبيق قواعد اللعبة حسب ما تفرضه نظرية المباريات ، ولهذا فإن نظرية المباريات لم تقدم الكثير في مجال الصراعات الدولية المتعددة الأطراف .

٣- إنه من الصعب أن يكون سلوك الأطراف المتصارعة في مواقفها محصورا في إطار بديلين اثنين فقط ، وهما : إما الكسب ، أو الخسارة .

٤- إن تطبيق النظرية في الظروف الدولية المعاصرة يمنع الاتفاق بين الدول والمجموعات ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، ويجعل إمكانية تعايشها مع بعضها البعض أمرا صعبا .

نظرية التبعية Dependence

ظهرت هذه النظرية لدى الماركسيين الجدد في العالم على أساس أن التخلف في دول العالم الثالث لا يعود لأسباب داخلية واقتصادية محلية ، وإنما في وجوده «داخل منظومة عالمية واحدة ، يحكمها استغلال المركز للأطراف . لأن المركز هو الذي يضم النواة الأساسية في النظام الرأسمالي . حيث تتحدد مصالح الدول الصناعية والشركات عبر الوطنية . أما الأطراف فهي تشكل الدول والشعوب المستغلة في العالم الثالث» .[٢]

وكان الباحثون في أمريكا اللاتينية هم أول من اهتم بهذه النظرية من أجل إيجاد علاقة بين التنمية والتخلف الذي تشهده دول أمريكا اللاتينية . ومن الباحثين في السياسات الإمبريالية هناك دراسة باران وسويزي ، (Baran & Sweezy) اللذين اهتما بدراسة هيمنة الولايات المتحدة على مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الأوروبية

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٧٦٧ .

(٢) ريمون حداد ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

وإحلالها محل ذلك النفوذ . وكان التركيز على أسباب استمرار الامبريالية رغم عملية انحسار الاستعمار . وأبرز باران وسويزي دور الولايات المتحدة العسكري والاقتصادي في دعم الامبريالية العلمية المعاصرة من خلال أهميتها العسكرية وارتباط الاقتصاد العالمي والنظام النقدي العالمي بالدولار الأمريكي .

ومن أنصار هذه النظرية ـ أيضا ـ ماغدوف (Magdoff) وجاليه (Jallee) وبولنتزاس (Plulontzas) . ويرى جاليه أن السبب الأساسي في استمرار الإمبريالية هو في سياسة الدول الصناعية الكبرى لضمان حصولها على الموارد الأولية ومن دول العالم الثالث . ويعتقد أنصار هذه النظرية بوجود تبادل متكافيء بين الدول الصناعية المتطورة وبين الدول النامية ، ولهذا فإن سمير أمين وغونثر فرانك (G.Frank) يريا أن التنمية والتطور في الدول الرأسمالية قائم على أساس استعباد واستغلال دول العالم الثالث ، وأن العلاقات القائمة بين الطرفين تؤدي إلى زيادة التطور والتقدم لدى الدول الصناعية ، وزيادة التخلف لدور دول العالم الثالث .[١]

النظرية السلوكية Behaviouralism

تعتمد هذه المدرسة على قواعد سلوك الأفراد على أساس أنها عبارة عن اعتدال طبيعي بتصرف المجموعات ثم تصرف الدول والمنظمات الدولية . ويرى أنصار المدرسة أن سلوك الأفراد يؤثر في تكوين الجماعات ، وأن سلوك الجماعات يؤثر في الدول ، وأن سلوك الدول يؤثر في المنظمات الدولية والمجتمع الدولي .

وتتلخص قواعد المدرسة السلوكية في[٢] :

١ . البحث عن التناسق والتماثل ، أي الانطلاق من فرضية وجود انتظام في السلوكية موضع الدرس .
٢ . الأخذ بالدقة المنهجية والمقاييس المحددة .
٣ . الانطلاق من اقتراحات يمكن التحقق منها .
٤ . يمكن الأخذ بفرضيات على أساس أنها قواعد طالما لم يثبت عدم صحتها .
٥ . دمج علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع والرياضيات مع العلاقات الدولية .

أفراد ← جماعات ← دول ← منظمات دولية ← مجتمع دولي

---

(١) المرجع نفسه ، ص ١٨١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٤ .

ويرى الباحثون أن أفضل أنواع المناهج المستعملة في المدرسة السلوكية هي التحليل المقارن ، والتحليل الكمي القائم على القياس الكمي ، و تحليل المضمون . واعتمدت السلوكية على دراسة مقارنة لنظريات كثيرة كنظرية اتخاذ القرار ، التي تعتبر أفضل النظريات بالنسبة للسلوكية ، ونظرية اللعبة ، ونظرية النظم ، ونظرية الاندماج .

ب) النظريات الحديثة

ظهرت نظريات حديثة في العلاقات الدولية في العقدين الماضيين ، وهي ما أطلق عليها نظريات المدرسة النقدية أو ما بعد الوضعية . كنظريات الليبرالية الجديدة ، الواقعية الجديدة ، الخضر ، النقدية ، البنيوية ، النسوية ، وما بعد الحداثة . وانصب اهتمامها على العلاقات بين الدول على الصعيد الاقتصادي المتبادل ، وعلاقات السياسة والتبعية ، والأشكال الجديدة من الهوية والمواطنة السياسية وأنظمة الحكم . وعلى الدول ، الشركات متعددة الجنسية ، أسواق المال ، المنظمات الحكومية وغير الحكومية . والعولمة ، حقوق الإنسان ، التدخل والسيادة ، الحفاظ على البيئة ، الجريمة المنظمة . والمواضيع الأخلاقية والفلسفية . وسوف نتناول أربعة من تلك النظريات الحديثة .

نظرية الليبرالية الجديدة Neo-liberalism

تعتبر نظرية الليبرالية / التحررية من أقدم النظريات في العلاقات الدولية وأكثرها تأثيرا ؛ حيث سيطرت حوالي نصف قرن على دراسة العلاقات الدولية ، إلا أنه زاد الاهتمام بالنظرية في السنوات الأخيرة ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . واهتمت النظرية بشكل خاص بالعلاقات الاقتصادية كعامل مؤثر وفعال في السياسة العالمية ، منطلقة من الاعتقاد بأن على الأفراد أن يتحرروا من قوة الدولة ، وهو ما كان قد دعا إليه آدم سميث (Adam Smith) وريكاردو (Rhcardo) من قبل ، وساد منذ القرن الثامن عشر والتاسع عشر من قبل أنصار المدرسة الليبرالية . ويرى الفكر التحرري أن نظام الحرب قد نشأ من أجل الإبقاء على قوة الدولة وصانعي السلاح ، ولمصلحة رجال الدولة . وأن «الحروب تعطي الحكومات أعذارا لرفع الضرائب ، وتوسيع

جهازها البيروقراطي ، وبالتالي زيادة تحكمها في مواطنيها» .[١]

وقد تنجم النزاعات الدولية عند إقامة حواجز غير طبيعية بين الدول ، مما يؤثر على التجارة الحرة والأسواق العالمية . ولهذا فإنه «لو سمح للتجارة أن تستجيب للمدى العالمي وفقا لقدراتها ، فإنها سوف تقتلع نظام الحرب وتحدث ثورة في الحالة غير الحضارية للحكومات» ، وأن التجارة العالمية من شأنها أن تنهي الحروب بين الدول .[٢]

وإلى جانب دفاع هذه النظرية عن الديمقراطية والتجارة الحرة ، فإنها اهتمت بالدفاع عن حقوق الإنسان ، ورأت أن شرعية الأنظمة السياسية الداخلية ترتكز بشكل كبير على المحافظة على القانون واحترام الدولة لحقوق المواطنين .

وتقوم الليبرالية الجديدة على ثلاثة محاور : الوظيفية والوظيفية الجديدة Functionalism ، Neo -Functionalism وعبر القومية Transnationalism ، والتعاون Co-operation . وتؤكد التحررية على قضية تأثير السياسات الداخلية على العلاقات الدولية ، وعلى أساس أن المجتمع الديمقراطي الذي تصان فيه الحريات المدنية ، ويطبق سياسة السوق الحرة ، يمكن أن يخدم السلام العالمي . ولا شك أن العولمة قد قوبلت بارتياح من قبل أنصار التحررية ؛ لأنها قوضت سيادة الدولة ، وأزالت العقبات أمام التجارة الدولية . ومن أنصار النظرية الليبرالية الحديثة المفكر الأمريكي فوكوياما (Fukuyama) ، (عالجنا معظم أفكاره في الفصل الثاني المخصص للفكر السياسي) ، الذي يرى أن انهيار الشيوعية أثبت أن الديمقراطية التحررية لا يوجد لها منافس إيديولوجي . وأن نهاية الصراع بين الشرق والغرب قد أكد أن «الرأسمالية تعتبر الصيغة النهائية التي لا بد أن يصل إليها الجنس البشري» ، وأنها تشكل عددا من التحديات في العلاقات الدولية على أساس :[٣]

أولا : أن التطور السياسي والاقتصادي العالمي ينتهي دائما عند ديمقراطية رأسمالية تحررية ، وأن العالم غير الغربي يكافح لتقليد المسار الغربي نحو التحديث .

ثانيا : يرى فوكوياما أن الغرب هو المعيار الأخلاقي والسياسي كأداة قياس أمام الآخرين ليحذوا حذوها في تطور مجتمعاتهم .

---

(1) Scott Burchill , Ibid. , p. 32.

(2) Ibid. p.40 .

(3) Ibid. p.30.

ثالثا : يعتقد أن انتشار الرأسمالية في العالم أصبح ممكنا ، ولم تعد هناك مقاومة من قبل الآخرين للنموذج الرأسمالي الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة .

رابعا : يرى أن التقدم في التاريخ الإنساني يقاس من خلال استبعاد النزاع العالمي ، وتبني مباديء الشرعية التي تطورت عبر الزمن في الأنظمة السياسية المحلية . ويشكل ذلك مدخلا في العلاقات الدولية ، على أساس أن السلوك الخارجي للدول يظهر من خلال تفحص الممارسات التي تقوم بها تلك الدول ، وأن «الدول الغربية تتحاشى استخدام القوة في علاقاتها مع الآخرين» .

خامسا : يؤكد فوكاياما على أن انتشار الأنظمة السياسية الديمقراطية في العالم من شأنه أن يبعد خطر الصراعات الدولية . على أساس أن اعتراف الأمم بشرعية وجود بعضها البعض في ظل أنظمة ديمقراطية سوف يؤثر في نزعة الدول نحو الحرب طالما أن جميع الدول تعترف بتلك الشرعية .

الواقعية الجديدة Neo-realism

تطورت نظرية الواقعية في العلاقات الدولية في العقدين الماضيين ، ويعتبر كينيث والتز (Kenneth Waltz) من أشهر مفكريها ، وقدم في دراسته بعنوان «الواقعية الجديدة» مفهوما متطورا للنظرية ؛ إذ استعرض في مطلع دراسته المكاسب التي تحققت في الاقتصاد السياسي من قبل الفيزيوقراطيين (Physiocrats) أي الذين نادوا بحرية الصناعة والتجارة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ؛ لأنهم كانوا قادرين على تحقيق نمو اقتصادي ، وميزوا الاقتصاد عن المجتمع والدولة . وطرح سؤالا عن الأسباب التي تجعل الدول تمارس سياسة خارجية موحدة تقريبا ، على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية الداخلية . وأجاب بأن سلوك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة ـ وهما دولتان تختلفان كلية من حيث أنظمتهما السياسية إلا أن سلوكهم الخارجي ، من حيث سعي كل منهما لامتلاك القوة العسكرية وبسط النفوذ والتنافس على المصالح -كانت متشابهة ، وأن السبب ـ حسب رأي والتز ـ يعود إلى القيود النظامية (Systemic Constrains) على كل دولة أكثر من الأسباب الداخلية . وتلك القيود النظامية تتجانس مع سلوك السياسة الخارجية من خلال تداخل مصالح الدول مع سلوكها الدبلوماسي . ولا شك أن تركيز والتز على القيود النظامية هو أهم ما جاء من تطور في الواقعية الجديدة .

تختلف الواقعية الجديدة عن التقليدية في مفهوم القوة ؛ ففي الوقت الذي يرى مورغانثو في واقعيته التقليدية أن القوة متأصلة في طبيعة البشر ، فإن الواقعيين الجدد أمثال والتز أشاروا إلى الحالة الفوضوية في الساحة الدولية التي تفرض تجميع القوة كمطلب أساسي للدول .

ومن جهة ثانية ، فإن والتز يرى بأن السياسات الدولية يمكن التفكير بها كنظام ذي هيكل واحد ، بينما الواقعية التقليدية فقد كانت غير قادرة على إعطاء مفهوم للنظام الدولي بتلك الطريقة ؛ لأنها كانت محدودة لمنهجيتها السلوكية التي توضح النتائج السياسة من خلال فحص الأجزاء المكونة للأنظمة السياسية . ولهذا فإن مميزات وتداخلات الوحدات السلوكية تعتبر السبب المباشر للأحداث السياسية .(١)

ويرى والتز أن النظام الدولي يوجد فيه ثلاثة مميزات رئيسة : المباديء المتحكمة في النظام ، وطبيعة الوحدات التي يتكون منها النظام . وتوزيع قدرات الوحدات في النظام . ويعتقد أن طبيعة الوحدات في النظام السياسي متشابهة ، أي أن جميع الدول في النظام الدولي متشابهة عمليا من خلال الضوابط التي تؤثر على هذا النظام .

وإلى جانب والتز ، يعتبر البريطاني باري بوزان (Barry Buzan) ورتشارد ليتل (Richard Little) وشارلز جونز (Charles Jones) ، من أنصار النظرية الواقعية الجديدة ، التي أطلقوا عليها الواقعية التركيبية أو البنيوية Structural Realism ، التي ربطت بين الواقعية وفكرة المجتمع الدولي ونظرية العلاقات الدولية وتاريخ العالم . وأدخلت الواقعية البنيوية بعض أفكار الليبرالية كالعلاقات الاقتصادية ، والتحول من تفسير العلاقات الدولية استنادا إلى الطبيعة البشرية إلى تفسيرها على أساس البنية الفوضوية ، في النظام العالمي ومركزية الدولة ، وتداخل الدول في علاقاتها مع بعضها البعض غير المنسجمة مع فكرة المجتمع الدولي الحديث . ويرى بوزان أن قوة النظرية الواقعية تأتي من مصدرين :

الأول : قدرتها على تفسير الوقائع الدولية .

الثاني : قدرتها على استيعاب الأبعاد الجديدة في النظريات المختلفة .

وربط بين وجود علاقة بين الأنظمة الدولية والمجتمع الدولي ، ويستنتج من ذلك

(1) Scott Burchill , Realism and Neo -Realism , Ibid.,p. 90.

بأن الدول عليها أن تطور قوانين ومواثيق وأشكالاً من الاعتراف المتبادل ، وإلى إيجاد نظام دولي يتماشى مع احتياجات الدول . ولم يؤيد بوزان فكرة الطبيعة البشرية كتفسير لاستمرار العلاقات الدولية ، ويرى أن «الفوضى» أو عدم وجود الدولة أفضل لتفسير العلاقات بين الدول .(١)

كما أن الواقعيين الجدد ينظرون بشك إلى الدور الذي يلعبه الاقتصاد العالمي كظاهرة عالمية في العلاقات الدولية . ويشيرون إلى بعض المناطق المهمة دوليا ، إلا أنها لم تتأثر بالاقتصاد العالمي ، كمنطقة الشرق الأوسط ودول أمريكا اللاتينية ، وإفريقيا . ويقولون إن نسبة التشابك الاقتصادي العالمي منخفضة ، وبأن الأسواق المالية العالمية قد أصبحت عالمية نتيجة لبعض الهزات التي حدثت في السبعينات ، والتقدم في تكنولوجيا المعلومات . وأنها كانت في مطلع القرن العشرين مندمجة كما هي الآن . وينتقد الواقعيون الجدد النظرية التحررية في دعوتها إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي أكبر حجما من قبل ، ويقولون بأن معظم الاقتصاديات الكبرى ـ كالاقتصاد الأمريكي ـ تقوم بمعظم نشاطاتها في السوق المحلي وليس العالمي ، وأن نسبة ٩٠٪ من الاقتصاد الأمريكي قائم على أساس التعامل الداخلي ، وخدمة السوق الاستهلاكي المحلي ، وليس السوق التصديرية العالمية .

ولهذا فإن الواقعية الجديدة ترى أن القوة العسكرية للدول أكثر فاعلية وتأثيرا في التكيف مع السياسات الدولية من الاقتصاد العالمي ، وأن «الأحداث الأكثر أهمية في السياسات الدولية تكون بسبب الاختلافات في قدرات الدول ، وليس من خلال القوى الاقتصادية العاملة عبر الدول» ، وأن التشابك الاقتصادي بين الدول الأوروبية لم يمنع من حدوث الحرب العالمية الأولى والثانية ، ولم يمنع من تفتيت يوغسلافيا .(٢)

نظرية الخضر Green

تعد سياسة الخضر من أحدث النظريات السياسية ، وظهرت كقوة سياسية مهمة في العديد من الدول منذ منتصف السبعينات . وتتألف سياسة الخضر من مجموعتين

---

(١) وليد عبد الحي ، مذكرات غير منشورة «**دراسات متقدمة في العلاقات الدولية**» لطلبة الدراسات العليا ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٣ .

(2) Scott Burchill, Ibid., 2001,p. 96.

من الأفكار والمؤلفات :[١]

١ . المؤلفات الخاصة بالنظرية السياسية للخضر .

٢ . المؤلفات الخاصة بالبيئة العالمية .

ولا بد من التمييز في هذا الإطار بين سياسة الخضر وحركة الحفاظ على البيئة ؛ لأن الأخيرة تقبل البنى السياسية والاقتصادية الموجودة في السياسة العالمية ، إلا أنها تسعى للتخلص من مشاكل البيئة ضمن هذه البنى ، أما الخضر فيعتبرون أن هذه البنى هي السبب الرئيسي للأزمة البيئية ، وبالتالي يجب التخلص منها .

وظهرت في مطلع التسعينات من القرن الماضي بعض المؤلفات تناولت المباديء الأساسية للخضر ، مثل كتابات وولفغانغ ساش (Wolfgang Sachs) وبراتاب تشاترجي (Pratap Chatterjee) وماثياس فنغر (Mathias Finge) وإكرسلي (Eckersley) ودوبسون (Dobdson) . وركزت مؤلفاتهم على قضيتين رئيسيتين هما : أن التطور هو السبب الأساسي للمشاكل البيئية في العالم ، وعلى ضرورة حماية البيئة . ويقول ساش : «في السابق كان أنصار حركة الحفاظ على البيئة يدعون لتبني قيم جماعية جديدة ، أما الآن ، فإنهم يدعون إلى تبني استراتيجيات إدارية أفضل . وبينما كانوا في الماضي يدافعون عن الديمقراطية والاستقلال الذاتي ، فهم الآن يدعمون القوى العالمية للحكومات والمؤسسات والعلوم»[٢] .

عناصر الفكر السياسي للخضر :

١ . التركيز على البيئة :

يركز أنصار الخضر على البيئة ، ويرون العالم على أنه مكون من علاقات متداخلة بدلا من أن يكون مكونا من كيانات منفردة ، ولذلك ليس هناك مقياس مقنع للتمييز بدقة بين البشر وغير البشر . ولهذا فهم يرفضون التركيز على الإنسان ؛ لأن هذا التركيز برأيهم قد يؤدي إلى نتائج مدمرة للبيئة ، وأنه من حق جميع الكائنات أن

---

(1) Matthew Paterson , **Green Politics: Theories of International Relations**, Tavistock & Rochdale, England, 2nd. Ed., 2001,pp 277- 278.

(2) W. Sachs ,ed. **Global Ecology; A New Arena of Political Conflict**, London , 1993 ,p.15.

تتمتع بشيء من الاستقلالية ، ضمن العلاقات البيئية التي توجد فيها ، وبالتالي فإن البشر غير أحرار في السيطرة على بقية العالم . وهذه الخاصية تقوم على أربعة أفكار :

أولا : تعترف بالمجموعة الكاملة من المصالح الإنسانية في العالم غير البشري .

ثانيا : أنها تعترف بمصالح المجتمع غير البشري .

ثالثا : أنها تعترف بمصالح الأجيال القادمة من البشر وغير البشر .

رابعا : تتبنى وجهة نظر كلية وليس جزئية ، وهذا يعني أنها تقدر الجماعات البشرية وفصائل الكائنات الحية ، والأنظمة البيئية ، والمجال البيئي ككل .

٢. تقييد النمو، وما بعد النمو : [١]

يؤمن الخضر بإيجاد قيود على النمو في المجتمعات الإنسانية ؛ فيرون أن النمو الاقتصادي والنمو السكاني في المجتمعات البشرية يؤدي إلى وجود سلسلة مترابطة من الأزمات ، وهذا النمو يؤدي إلى استنفاذ المصادر اللازمة لتوفير الغذاء للبشر ، أو للمواد الخام لمتابعة النمو الصناعي .

ويهتم الخضر بثلاث حقائق رئيسية ، وهي :

١ . الحلول التقنية لن تؤدي إلى نتيجة ؛ فهي قد تؤجل الأزمة ، ولكنها لن تمنع حدوثها نهائيا .

٢ . الطبيعة المستمرة للنمو تعني أن المخاطر التي تراكمت على مدى فترة زمنية طويلة يمكن أن تؤدي إلى كارثة مفاجئة .

٣ . إن المشاكل المصاحبة للنمو مترابطة فيما بينها كلها ، وأن حل مشكلة تلوث واحدة قد يغير الوسط الذي حدث فيه التلوث ، ولكنه لن يقلل من التلوث بشكل عام .

الخضر والسياسة العالمية : [٢]

يعتبر الخضر أن الدولة الحديثة هي مؤسسة سياسية ضرورية ، وهم يبينون أن التركيز على البيئة يتطلب إزالة المركزية من الدولة ، وفي المقابل أن تكون المركزية على المستويين الإقليمي والعالمي . وينظر الخضر للعلاقات الدولية على أنها مجموعة واسعة

---

(1) Ibid.,p.282.

(2) Ibid., P.286.

من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والمتعددة بين الدول مع التركيز على حماية البيئة . وركزت إكرسلي (Eckersley) ـ أحد أنصار الخضر ـ على البيئة كمحدد سياسي في العلاقات الدولية ، وإلى وجود أشكال جديدة من البنى السياسية العالمية تركز على البيئة من أجل حماية الطبيعة .[١]

بينما رفض دوبدسون (Dobdson) التركيز على الإنسان فقط ، ويرى أن الأزمة البيئية الحديثة تعود بسبب النمو الاقتصادي الذي حدث خلال القرنين الماضيين . وما يميز الخضر عن الآخرين هو فهمهم المحدد لطبيعة الأزمة البيئية ، وليس لاعتقادهم بوجود هذه الأزمة ، ويفسر الخضر السياسة العالمية على أساس «البيئة العالمية» .

وتهتم نظرية الخضر في وصف حالة المجتمعات البشرية في التأثير على البيئة والخوف من تدميرها ، على أساس أن رفض سياسة التدمير يعود لأسباب أخلاقية ، وأن بقاء المجتمعات البشرية مرتبط بالمحافظة على الطبيعة .

وفيما يتعلق بالعلاقات الدولية ، فإن الخضر يركزون على كيفية مساهمة البنى السياسية الموجودة عالميا في تدمير البيئة ، ويطالبون بإصلاح تلك البنى السياسية لمنع هذا الدمار عن طريق خلق علاقات بشرية مستدامة مع كوكب الأرض ، وأن تحقيق ذلك يتطلب تضافر الجهود الدولية ، وتلاشي الحدود الدولية بين الأنظمة ، وإيجاد هوية عالمية متجانسة . إلا أن ذلك لا يعني أن الخضر يؤيدون فكرة المجتمع العالمي ، بل إنهم يجدونها غير منطقية . وتتشارك نظرية الخضر مع العديد من النظريات النقدية الأخرى في العلاقات الدولية ؛ فهي تشارك حركة المساواة بين الجنسين (Feminism) في رفض التمييز بين الحقيقة وقيمتها ، ومع نظرية ما بعد البنيوية (Poststructuralism) من خلال قيامها بمحاولات واضحة لدمج الاهتمامات المعيارية والتفسيرية ، ومع الحداثة (Modernist) في سعيهم لفهم العالم من أجل القدرة على تحسينه .[٢]

وتعتبر سياسة الخضر نظرية نقدية أكثر منها نظرية حل المشاكل في العلاقات الدولية ، وهي تهدف إلى أن تكون نظرية تفسيرية ، أي أنها تحاول أن تقوم بتفسير مجموعة معينة من الظواهر والمشاكل الدولية ، وتبحث في أنواع التغيرات السياسية العالمية الضرورية لحل تلك المشاكل ، وعلى العلاقات بين الإنسانية والطبيعة ، وتبني

---

(1) Ibid. p.286.

(2) Ibid., p. 299 .

أخلاقيات وقيما تركز على المحافظة على تلك العلاقة ، وتفسر العلاقات الدولية من خلال تفسير الأزمات البيئية التي تواجه البشرية .

نظرية الأنثوية (الجندر) أو المساواة بين الجنسين Feminism

تهتم هذه النظرية التي ظهرت خلال الحرب الباردة بدور الجنس (Gender) كمتغير ومكون للعلاقات الدولية ؛ بسبب عدم إعطاء المرأة حقها في السياسة الدولية . وتركز النظرية على دور المرأة في أدبيات العلاقات الدولية ، وفي صنع القرارات الدولية . وعبر عنها المجتمع الدولي من خلال دعوة الأمم المتحدة للمساواة بين الرجل والمرأة في العقد الذي أطلق على سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ بعقد النساء ؛ إذ انعقد خلاله أربعة مؤتمرات دولية لدعم الحركة النسائية العالمية . وأصبحت قضايا تحرير المرأة وحماية مصالحها وتحقيق المساواة بين الجنسين على رأس أولويات المؤتمرات الدولية . وتطور الأمر إلى أن طلب وزراء خارجية ١٤ دولة في تشرين أول / أكتوبر ١٩٩٩ من أمين عام الأمم المتحدة ـ كوفي عنان ـ إيجاد معايير دولية تنهي السيطرة على المرأة ، وتؤدي إلى حمايتها من التمييز وسيطرة الرجل عليها . وأصبحت قضايا المرأة على رأس أولويات السياسة الخارجية لبعض الدول . وقامت مادلين أولبريت (Madeleine Albright) ـ وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة ـ بجهود كبيرة في هذا المجال . كما رأت سينثيا انلو (Cynthia Enloe) ـ إحدى العاملات في مجال الدفاع عن المرأة ـ في عام ١٩٨٩ أن السياسة الدولية تتأثر بشكل كبير في العلاقات بين الجنسين ، وأن تلك العلاقات تكمل العلاقات الدولية . كما تناولت مساهمة المرأة في السياسة من خلال مشاركة شخصيات نسوية كأنديرا غاندي (Andira Ghandi) ومارغريت تاتشر (Margret Tatcher) . وأثار كل من ريتشارد برايس (Richard Price) وكريستيان روس ـ سميت (Christian Reus- Smit) تأثير المساواة على العلاقات الدولية . وزاد الاهتمام في التسعينات من القرن الماضي في المساواة بين الجنسين وقضايا المرأة . ونشرت العشرات من الدراسات في المجلات المتخصصة في العلاقات الدولية بمواضيع تخص المرأة وقضاياها ، وظهر الباحثون المختصون في تلك القضايا ، والتي ربطوها بالسياسات الخارجية للدول وبالأمن والاقتصاد السياسي .

واهتم أنصار هذه النظرية بالتأكيد على أن المشروع الكلي للعلاقات الدولية مبني

على أساس الجنس ، بما قي ذلك الجيوش ورأس المال وممارسات سيادة الدولة تاريخيا . وأن الدول استثنت النساء من الحياة السياسية المحلية والدولية ، وكرست على أن العلاقات الدولية تخص الرجال من خلال السيطرة على النساء .(١)

ولهذا فإن النظرية تدعو إلى تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في العلاقات الدولية ، وإزالة التمييز في الوظائف القائمة على الجنس في المنظمات الدولية ، وعدم استثناء المرأة من لعب دور في السياسات العالمية . ومع أنه في عام ١٩٩٩ ، كانت هناك ١٤ امرأة يعملن كوزيرات خارجية لبلدانهن ، مما يدل على حدوث بعض التغيير في إسناد وظائف عليا في السياسة الخارجية في العالم ، إلا أن دعاة النظرية لا يكتفون بذلك ، ويؤكدون على أن المرأة مضطهدة ، وما زالت تابعة للرجل ، وليست شريكة في صنع القرارات السياسية .

ومن جهة ثانية ، فإن بعض أنصار النظرية يرى أنه تم استبعاد المرأة عن عمد في لعب دور في العلاقات الدولية ، علما أنهن كن دائما جزءا من النظام الدولي ، وأن النساء إما غائبات عن الأنشطة السياسية العالمية ، أو أنهن لا علاقة لهن بما يدور من حولهن في المجتمع الدولي . مع العلم أنه عادة ما تكون المرأة من أكثر الفئات التي تدفع ثمن الحروب والصراعات الدولية ، وأن المرأة قد تساعد أفضل من الرجل في حل المشاكل الدولية ، كالسلام العالمي والفقر والتلوث والبيئة . كما أشار المنادون بالمساواة إلى أهمية عمل المرأة في الدولة والاستراتيجيات المؤسسية في ظل تصاعد العولمة ؛ فقد ظهر أن العولمة الاقتصادية زادت من استخدام العمالة الأنثوية ، وأن ١٪ من موارد العالم وثرواته يقمن به ٦٠ ٪ من النساء ، وأن العولمة الاقتصادية زادت من تفاقم عدم المساواة بين الرجل والمرأة ، ومن تقليص خدمات الرفاه الاجتماعي التي كانت تقدمها الدول لمجتمعاتها ، والتي كانت المرأة أحد المستفيدين الرئيسيين منها . كما أثرت العولمة بشكل سلبي على المرأة ، من خلال زيادة النمو في تجارة البغاء والسياحة الجنسية ، التي تكون مصدراً للعملات الأجنبية والدخل القومي للدول .(٢)

---

(1) Jacqui True , **Feminism: Theories of International Relations** , Tavistock & Rochdale, England, 2nd. Ed., 2001,pp.237.

(2) Ibid., P.240

ويرى المنادون بالمساواة ـ أمثال آن تيكر (Ann Tickner) وكريستين سيلفيستر (Christine Sylvester) ـ أن قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية مرتبط بوجود المرأة نفسها وبطبيعة سلوكها ، مما يعني وجود فروقات بينها وبين الرجل في القرارات الدولية .

ووجهت انتقادات لهذه النظرية ، منها : أن تحليل الجنس يجعل الأشكال الأخرى للظلم السائدة في العلاقات الدولية . وانتقدت تشاندرا موهانتي (Chandra Mohanty) مؤيدي المساواة بين الجنسين الغربيين ؛ لأنهم ساووا بين مشاكل المرأة في الدول الغربية مع مشاكل المرأة في الدول النامية ، من دون أن يراعوا الخصائص التاريخية والثقافية والجغرافية لكل من الطرفين .[1]

المبحث الخامس: موضوعات في العلاقات الدولية

العولمة Globalization

هي ترجمة للكلمة الإنجليزية Globalization والفرنسية Mondialisation ، فالكلمة تعني وضع الشيء على مستوى عالمي ، أو تعميم خاص وطني ليصبح عالميا . أو هي مسعى لإزالة الحدود والموانع ما بين الدول للسماح بحرية الأفكار والثقافات والأموال والسلع دون قيود تفرضها السيادة الوطنية أو الخصوصيات القومية . فالعولمة تجد جذورها في المساعي المتواصلة لوضع قواعد قانون دولي عام ومنظمات دولية تسمو على القوانين الوطنية ، وتعبر عما هو مشترك بين المجتمعات والدول . ومن جهة أخرى ، لا بد من تبيان مفارقة يحتويها مصطلح العولمة ، فإذا كان مفهوم العولمة هو تجاوز الحدود والخصوصيات ، فإن مسيرة العولمة تزامنت مع تفجر حروب وصراعات دولية وأهلية ، بل تزامنت مع مزيد من تشرذم العالم ثقافيا وأيديولوجيا . هذه المفارقة عكستها كتابات اثنين من المفكرين السياسيين الأمريكيين الذين تصدوا لتحليل المتغيرات الدولية ما بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وهما : فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ ، وصمويل هنتنجتون ، في كتابه صدام الحضارات .(المشار لهما سابقا) .

---

(1) Ibid., P. 290.

ويرى البعض ، كبول كيركبرايد ، أن العولمة مرت بأربع مراحل ، وهي :

١ . العولمة قبل الحداثة ، ما بين بداية التاريخ وعصر النهضة .

٢ . العولمة في ظل الحداثة الجديدة ١٥٠٠ ـ ١٨٠٠ .

٣ . العولمة الحديثة ١٨٥٠ ـ ١٩٥٤ .

٤ . العولمة المعاصرة ١٩٥٤ وحتى الآن .[١]

والبعض يرى بأن العولمة موجودة في جذور النظام الرأسمالي ، بل هي المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الرأسمالي . وحسب رأي جوناثان فريدمان (J.Friedman) ، على أساس أن البنى المعولمة ليست جديدة على النسق الرأسمالي العالمي الراهن ، فالشركات التجارية الأوروبية انتشرت ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر ، وارتبطت بها نظم تجارية في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا مع الإمبراطوريات الكبرى . ويدعم هذا الرأي رونالد روبرتسون (Ronald Robertson) الذي يضع خمس مراحل تاريخية للعولمة منطلقها بدايات القرن الخامس عشر ، وهذه المراحل هي : المرحلة الجنينية ، مرحلة النشوء ،مرحلة الانطلاق ، مرحلة الصراع من أجل الهيمنة ، وأخيرا مرحلة عدم اليقين .[٢]

وانتشر مصطلح العولمة في بداية الثمانينات في الولايات المتحدة كمصطلح اقتصادي وتقني قبل أن يتطور إلى مفهوم سياسي وثقافي ، وأصبحت العولمة شائعة في المفاهيم السياسية الحديثة ، وانقسم الموقف منها بين مؤيد ومعارض ، أو على الأقل بين مراقب ينتظر نهاية العاصفة التي أثارتها هذه الظاهرة وبين متحمس لنظام عالمي جديد لا يعرف جوهر مكنوناته ولا مخاطر أبعاده . ولهذا فقد بات من الطبيعي أن تتباين وجهات النظر حول العولمة ، وتختلف بسبب اتساع مضامينها السياسية والثقافية . وهذه الشمولية تكفي لتبرير التباين القائم حول العولمة ، مما يؤكد ضرورة إخضاعها للبحث العلمي الذي يقبل الرأي والرأي الآخر ، من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة ، آخذين بعين الاعتبار بأنه من الخطأ إطلاق الأحكام الحتمية والقطعية على هذه الظاهرة السياسية الحديثة ، من خلال الموقف المسبق من الظواهر السياسية

---

(١) بول كيركبرايد ، **العولمة : الضغوط الخارجية** ، ترجمة ، رياض الأبرش ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٣ ، ص . ٣٠ .

(2) Ronald Robertson, **Globalization Social Theory and Global Culture** Sage Publication, London-New Delhi 1996.

الأخرى كالاستعمار والإمبريالية والهيمنة والتبعية ، لأنها ـ أي العولمة ـ ما زالت قيد البحث ليس عند المفكرين في العالم الثالث ـ فقط ـ بل حتى لدى الدول الغربية المختلفة أساسا فيما بينها على تحديد فوائد ومخاطر العولمة عليها .

ومن أجل فهم أفضل للعولمة ، لا بد من إيضاح النقاط التالية :

أولاً : إنه من الطبيعي عدم الاتفاق على تعريف موحد للعولمة ؛ لأنها ظاهرة ما زالت قيد التشكيل والتكوين ، ولا يوجد تحديد واحد لها ، إذ يعرفها كل باحث من حيث موقعه السياسي وثقافته وإيديولوجيته . فهي من الناحية الاقتصادية تعني «انتشار رأسمالية السوق الحرة إلى كل دولة تقريبا في العالم ، وانفتاح اقتصاد كل دولة مع الدول الأخرى ، وإلغاء القوانين الكونية المعارضة له» . ومن الجانب السياسي والاجتماعي : «فهي مرحلة جديدة في العلاقات الدولية ، وتأتي كظاهرة متطورة ومكملة لظاهرة الاستعمار والامبريالية ، يحدث فيها تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج ، ويتم فيها ـ كما يقول أحد المفكرين العرب ـ ربط المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية وإنسانية» .

وفي هذا المجال ، فإن المفكر العربي المغربي د . محمد عابد الجابري يعرفها على أساس أنها : «العولمة هي عبارة عن مرحلة ما بعد الاستعمار ، تؤدي إلى توحيد الاستهلاك وخلق عادات استهلاكية على نطاق عالمي ، وتزايد التشابك والترابط بين الدول والمجتمعات ، والتفاعل فيما بينها على جميع الأصعدة والمستويات» .

ثانياً : إنه لا بد من أجل الإجابة على الأسئلة والإشكاليات حول العولمة من تحديد لمفهوم ظاهرة العولمة ، ونعني به المفهوم الحديث ؛ لأن ظاهرة دمج العالم في منظومة واحدة هو مفهوم قديم قدم الإمبراطورية الرومانية التي كانت تسيطر على العالم ، وتعتبر البحر المتوسط بحيرة داخل الإمبراطورية ، وروما عاصمة العالم ، لدى الفكر السياسي الرواقي .

وتطور المفهوم إلى المرحلة الاستعمارية والإمبريالية والإمبراطوريات الرأسمالية التجارية كهولندا وإسبانيا ، والإمبراطوريات الاستعمارية السياسية والاقتصادية كبريطانيا وفرنسا ، وكانت القوة هي السبيل الأساسي لبناء تلك الإمبراطوريات والتي أدت إلى اكتشاف أمريكا ، وتعميم أنماط العلاقات الرأسمالية ، والاستقطاب المتزايد بداخل النظام الرأسمالي الواحد .

وتعرف العولمة الاقتصادية على أنها : «العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق

في الدول المختلفة تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميكيات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتكنولوجيا ، وهي ظاهرة ليست جديدة ، ولكنها استمرار للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة من الزمن» .(١)

إلا أن الأمريكي توماس فريدمان يعرفها على أنها : «العولمة هي نظام دولي جديد يعتمد على التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة تنشأ عنها سوق عالمية واحدة . ولهذا فإن العولمة ظاهرة اقتصادية تكنولوجية بالأساس»(٢) .

إن التركيز على البعد الاقتصادي والتكنولوجي للعولمة لا يعني عدم ارتباطها بالجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية ، ولهذا يمكن تحديد مظاهر العولمة بأنها :(٣)

١ . تقصير المسافات الجغرافية بين الدول ، وسهولة السفر عبر وسائل نقل أسرع وأحدث ؛ مما خلق نظاما عالميا جديدا للإنسانية .
٢ . ظهور ثورة علمية وتكنولوجية في مجال الاتصالات المتمثلة بالتلفون والفاكس والبريد الإلكتروني ؛ مما أدى إلى تقريب المجتمعات البشرية من بعضها البعض .
٣ . انبثاق ثقافة عالمية جديدة قائمة على اعتبار اللغة الإنجليزية لغة مشتركة للتفاهم الدولي ، على أساس أنها لغة الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة ، واندماج وتكامل المجتمعات البشرية والنقابات في الاقتصاد الدولي .
٤ . الاتجاه نحو النزعة العالمية ، إذ أصبحت المجتمعات البشرية أكثر تفاعلا فيما بينها .
٥ . عولمة الحرب ؛ حيث أصبح السلاح المتطور يثير المخاوف من إبادة الجنس البشري ؛ مما دفع بالدول العظمى في البحث عن وسائل سلمية لحل خلافاتها .

---

(١) جراهام تومبسون ، تحديد موقع العولمة ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، اليونسكو ، العدد ١٦٠ ، يونيو / حزيران ١٩٩٩ ، ص ١٠ .

(٢) توماس فريدمان ، في محاضرة له في القاهرة في ٢٠٠٠/٧/٧ ، أوردها محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٥١ .

(3) Sulay Man Yang , Conceptualising Globalization , **The American Journal of Islamic Social Science** , vol. 15,no 36 , 1998, pp129-130.

ويرى بعض الباحثين في العولمة بأنها بمثابة استعمار جديد وتطور للامبريالية ، ومن هؤلاء كنيث والتـز الذي يرى أن العـولمة هي : «بدعـة التسعـينيـات» ، وأنهـا مصنوعة في أمريكا ، وأنها تستخدم القوة العسكرية وحدها لكي تطبق العولمة على العالم .[1]

ولم تصل تلك المحاولات إلى ظاهرة العولمة الموجودة حالياً ، والتي نجحت في تجسيد نشوء شبكات اتصال عالمية تربط جميع الاقتصاديات في البلدان المختلفة وتخضعها لحركة واحدة ضمن ثلاث منظومات رئيسة تتحكم في النظام العالمي ، وهذه المنظومات الثلاث ـ كما يقول برهان غليون ـ هي :

الأولى : المنظومة المالية : (دولار أمريكي وبورصات عالمية واحدة) .

الثانية : المنظومة الإعلامية : حيث هناك شبكات إعلامية تتحكم في طبيعة المادة الإعلامية التي نريد إيصالها للجمهور ، والذي يستطيع عبر القنوات الفضائية مشاهدة نفس ما هو موجود في بقية أنحاء العالم ولمتابعة الحدث مباشرة .

الثالثة : المنظومة المعلوماتية : التي تجسرها بكل معالمها شبكة الإنترنت للمعلومات .

وهذه المنظومات سوف تؤدي إلى زيادة الاندماج العالمي على عدة أصعدة . وبذلك يمكن القول إن العولمة ستؤدي إلى مشاركة البشرية في نمط إنتاج واحد ، التأثر بثقافة ووسائل إعلام دولية ، وبأزمات اقتصادية ، أو بأوبئة صحية ، أو مسائل اجتماعية وأخلاقية واحدة كالجريمة ، وتهريب المخدرات ، وغسل الأموال ، إلخ . مما يعني أن العولمة جعلت البشرية تشعر أنها تعيش في عالم واحد وموحد كما قال (مكلوهان) ، صاحب أول محاولة مهمة عن العولمة ، الذي قال إن العالم أصبح قرية كونية واحدة . ولهذا فإن العولمة تبشر بمرحلة جديدة للنظام العالمي نقيض للمرحلة السابقة .

ثالثاً : هل العولمة ظاهرة حتمية ؟ مما يعني بأنه لا جدوى من مقاومتها ، وأنه من الأفضل الدخول إليها بالشروط المفروضة والمجحفة بحق الآخرين ، وأن ذلك خير من البقاء في عزلة تامة بعيداً عنها ؟

وللإجابة على ذلك ، لا بد من الاعتراف بأن العولمة تعني هيمنة القوى الغربية ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة ـ على الشعوب الأخرى ، مما يعني الانصياع لنظام عالمي جديد بكل ما يترتب على ذلك من احتواء وهيمنة وتبعية لتلك القوى .

(١) د . محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ٦٥٢ .

ولهذا فمما لا شك فيه أن العولمة ـ مثلها مثل أي ظاهرة سياسية ـ فيها السلبيات والإيجابيات . فإذا كانت الثورة الصناعية ـ ولا تزال ـ حاملة للاستقطاب والسيطرة الاستعمارية ، ولم تقلل من قيمها المكتسبة المادية والمعنوية التي ارتبطت بإنجازها ، ولم تمنع الشعوب الأخرى ـ حتى التي خضعت للاستعمار ـ من جعل التصنيع والثورة الصناعية مطلباً وطنياً تحاول تحقيقه والولوج إليه ، فكذلك العولمة ، فإننا لا نستطيع أن نرفضها أو نقبلها بناءً على ما تقدمه من متطلبات ونتائج مستقبلية ، بل لا بد من البحث في سلبياتها وإيجابياتها وقبولها من حيث الموقع الجغرافي والدولي الذي تقف فيه كل دولة .

ويقول الكسندر كينغ (Alexander King) ـ أحد مؤسسي نادي روما ـ عن مستقبل العولمة : «إننا وسط مخاض طويل وشاق سيؤدي إلى ميلاد مجتمع معولم ، لا نستطيع أن نتكهن الآن بهيكلته المحتملة» من الممكن أن تؤدي إلى فوضى عالمية ، أو كما وضعها أحد الكتاب أن «حضارة الفوضى» مبنية على ازدياد البطالة ، إنعدام الأمن ، تدهور البيئة ، تفشي الأمراض الفتاكة المعدية ، انتشار الرشوة والفساد ، وحروب طائفية ووثنية ، وانتشار ظاهرة العنف . ومن الممكن أن يتحول الإنسان إلى رقم مكشوف يفقد حريته الشخصية وتنكشف جميع أسراره .(١)

وسوف تتغير وظيفة الدولة في ظل العولمة من دولة تتمتع بالسيادة على أرضها وشعبها ، إلى دول تقدم الخدمات للشركات متعددة الجنسيات كالطرق والموانيء والمطارات (البنية التحتية) . وفي المقابل سيؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة بين نقل ومستشفيات ومدارس وجامعات إلخ . . مما سينعكس بشكل سلبي على قطاعات واسعة من الشعوب حتى في الدول المتقدمة ، وستؤدي إلى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء . كما أن الفارق بين دخل الدول الصناعية الغنية والدول الفقيرة تضاعف من (٦٠) ضعفاً في الثمانينات إلى (٩٠) ضعفاً في التسعينات . وعلى الجانب الثقافي ، فإن العولمة سوف تؤدي إلى هيمنة ثقافة معينة على شعوب العالم . خاصة أن الثقافة المسيطرة ـ كما يقول أحد المفكرين العرب ـ لا تحتل موقعها المتفوق بسبب تفوق منظومات قيمة أخلاقية أو

(1) Alexander King, Contains information about Alexander King's autobiography '**Let the cat turn round: one man's traverse of the Twentieth century**' published by CPTM, November 2006.

دينية ، بل لأنها ثقافات المجتمعات المسيطرة لأسباب عسكرية واقتصادية وسياسية . وهذا يعني أن تلك السيطرة لا علاقة لها بأي مدلولات أخلاقية ، بل على العكس فهي قيم مرفوضة من قبل الشعوب إلا أن الإنسان يجد نفسه سعيداً بتقليدها أو التأثر بها . خاصة أن تلك الثقافة المسيطرة ارتبطت كذلك بالنخب المؤهلة في العالم الثالث مما يؤهلها لأن تكون أكثر تأثيرا على شعوبها ، مما يدفع تلك الشعوب للتأثر بها ، على أساس أنها ثقافة النخب لديها وليس ثقافة أجنبية بعيدة عن ثقافتها .

وفي المقابل فإن العولمة تفتح فرصاً كبيرة لتحرير الإنسانية من القيود المفروضة عليها ؛ لأن تدفق المعلومات والتكنولوجيا والاختراعات عبر القارات يقدم لكل فرد فرصة للتقدم والتحرر من قيود الدولة التي يعيش فيها ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الفرص مرتبطة بالسياسات العامة التي تتبناها الدول الغربية والتي تستطيع أن تتحكم بالتوقعات الرئيسة التي أشرنا إليها . ولهذا فإن نتائج العولمة الإيجابية لن تظهر بشكل واضح إلا في المجتمعات الغربية ، وتستفيد منها بعض النخب القليلة في مجتمعات الدول الفقيرة . ويكفي القول إن أكثر من (٥٠٪) من سكان المعمورة لا يستعملون الهاتف العادي الذي مضى على اكتشافه أكثر من مئة عام . كما أن اهتمام العولمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان من الممكن أن تستفيد منها شعوب الدول التسلطية ، لكي تقوم المنظمات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان والحريات بالدفاع عن حقوق تلك الشعوب المقهورة . وإن كان من المشكوك فيه أن تقوم الدول الكبرى التي تتزعم العولمة بالدفاع الحقيقي عن الديمقراطية والحريات في دول العالم الثالث إذا شعرت أن تلك السياسة سوف تؤثر على مصالحها . وهذا ما توصل إليه المفكر الأمريكي اليساري نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) ، الذي علق على الشعارات المثالية التي تطرحها العولمة بقوله : «إن مثلاً كالديمقراطية والسوق الحر هي مثل جيدة طالما أن هناك ضمانة بفوز الذين يجب أن يفوزوا بعدم معارضة مصالحنا . أما إذا حاولت جموع الرعاع رفع رؤوسها فيجب أن يضربوا إلى أن يخضعوا بشكل كامل . وإذا تأثرت امتيازاتنا فسرعان ما نقذف بالتجارة الحرة إلى الجحيم» .

رابعاً : إذا كانت العولمة قد أصبحت ظاهرة حتمية فإن السؤال هو أين موقعنا نحن العرب منها؟ وما هي انعكاساتها على قضايانا السياسية والثقافية ؟ وذلك من أجل التحصين أمام المخاطر التي من الممكن أن تجلبه على العرب ، خاصة أنها قادمة من مجتمعات متقدمة حضاريا ، ومتجهة إلى مجتمعات نامية أو متخلفة وذات

ثقافات وحضارات وتوجهات متناقضة مع معظم المفاهيم التي تنادي بها العولمة ، كالديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، واقتصاد السوق الحر .

ولهذا فإن العولمة هي عبارة عن العملية التي تنحل بها وكالات الدولة المركزية والشروط العائدة لها لصالح بناء من العلاقات العالمية بدلا من أن تكون وطنية .

كما أصبح المصطلح شائعا بوجه خاص في الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) ، وفي الدراسات الثقافية ؛ إذ أدرك علماء الاقتصاد مغزى اقتصاديات التدرج كقياس لتطور تحديث الإنتاج فيما بعد الثورة الصناعية في أوروبا . وكذلك فإن التحليل الماركسي القائم على الفهم الضروري للطبيعة الجوهرية للرأسمالية كان نقيضاً للعولمة الاقتصادية .

وفي دراسات سياسية حديثة كانت أفكار العولمة هامة في التفكير حول الإيديولوجية والسلوك السياسي لتعبر عن قضايا مختلفة كالاقتصاد السياسي وحقوق الإنسان . وأشار كتاب مثل هينجيوت ١٩٩١ وفوكوياما ١٩٩٢ إلى عولمة الليبرالية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة . وعزز هذا الانفتاح الثقافي السياسي الميل الذي أشير له سابقاً ؛ حيث أظهر ميلاً نحو التفكير بتعبيرات الرأسمالية كنموذج مهيمن . وعرفت هذه الثقافة التي هي ضمن السياسية (المعاصرة) في أماكن مثل أوروبا الشرقية وإفريقيا الجنوبية كتعزيز للشمال الليبرالي . بينما في تعبيرات البيئة وحقوق الإنسان كان الدليل واضحاً للحاجة لرموز عالمية للسلوك ، وفي حالة خلق النظام السابق يمكن أن تذكر لتدعم الإطار التنموي للعولمة السياسية .

وفي المقابل سيؤدي إلى تقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة بين نقل ومستشفيات ومدارس وجامعات . .إلخ مما سينعكس بشكل سلبي على قطاعات واسعة من الشعوب حتى في الدول المتقدمة ، فقد أدى ذلك إلى انخفاض الرعاية الاجتماعية في بريطانيا ، فمن أصل كل ٣ أطفال بريطانيين ينشأ طفل فقير . وأدت إلى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء ، مما دفع شعوب أوروبا إلى التصويت للأحزاب الاشتراكية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا) لعلها تنفذها من وجود ٥٠ مليون فقير في بلدانها ، و٢٠ مليون عاطل عن العمل في عام ١٩٩٧ .

وبالنسبة للعرب ، فإن العولمة سوف تؤدي إلى تفكيك النظام الإقليمي العربي ، على الرغم من أن هذا النظام قد ارتبط من نشأته بقضية الوحدة العربية والتضامن

العربي ، والصراع العربي – الإسرائيلي . إلا أن العولمة سوف تؤدي إلى خطر التفكك ، ليس على صعيد الدولة القطرية العربية فقط ، بل على الإنسان العربي نفسه على أساس أن العولمة سوف تؤثر على الأسرة والعشيرة أيضاً ، إلى جانب انهيار الدولة القومية ومفهومها لصالح الارتباط بالنظام العالمي الجديد في ظل العولمة ، أو الدخول في تكتلات إقليمية ودولية على حساب التعاون العربي ، والسماح للمنظمات الدولية بمراقبة الاضطهاد الديني ، وانتهاكات حقوق الإنسان ، والدفاع عن الأقليات .(١)

الإرهاب Terrorism

الإرهاب كلمة مشتقة من الفعل أرهب ، يقال أرهب أي خوف وأفزع . ويعود استعمالها إبان الثورة الفرنسية للدلالة على ممارسات حكم الجمهورية الجاكوبية ما بين عامي ١٧٩٣ ـ ١٧٩٤ ضد الملكية والبرجوازية الفرنسية . وزاد استعمال مصطلح الإرهاب في السنوات الماضية ، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن ، عندما طالبت الولايات المتحدة بشن حرب دولية على الإرهاب ؛ إلا أن المجتمع الدولي ، لم يتفق على تعريف واحد ومحدد لمفهوم الإرهاب بسبب اختلاف المعايير بين الدول وتباين وجهات النظر حوله ، ففي الوقت الذي تصف فيه بعض الدول الممارسات المسلحة لمنظمات سياسية بالمقاتلين ، تصفهم دول أخرى بالإرهاب .

ويلاحظ أن العنف عندما يقترن بعمل مستحسن ومؤيد من البعض فإنه يكون عملا مشروعا ، وإذا اقترن بعمل قبيح فإنه يكون غير مشروع ويسمى بالإرهاب . ويقيم العمل من حيث وجود الشخص نفسه ، فإذا أيد الفعل سماه عملا مشروعا وبطوليا ، وإذا وقف ضد العمل يطلق عليه الإرهاب . ولهذا فإن البعض لا يفرق بين الحق في المقاومة المشروعة ضد الاحتلال والاستعمار ، وحق تقرير المصير الذي أيدته عصبة الأمم والأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، والإرهاب الذي انتقده المجتمع الدولي .

وطرح الإرهاب كقضية دولية لأول مرة في عام ١٩٣٧ ، أمام عصبة الأمم . كما

---

(١) السيد ياسين ، **في مفهوم العولمة** ، من ندوة العرب والعولمة ، تحرير أسامة الخولي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ ، ص ٢٧ .

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ثلاث عشرة اتفاقية دولية ، منها اتفاقية رقم ١٥١٤ سنة ١٩٦٠ ، الخاصة بمنح البلدان والشعوب المستعمرة استقلالها . والتوصية رقم ٣١٠٣ سنة ١٩٧٣ ، بخصوص المباديء المتعلقة بوضع المقاتلين الذين يقاتلون الاستعمار والاحتلال الأجنبي . وفي عام ١٩٧٩ ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإرهاب دون التوصل إلى تعريف محدد ، إلا أنها وافقت على تحديد جانب من جوانب الموضوع «إن من أهم الأسباب الجوهرية للإرهاب هو استمرار الاستعمار في السيطرة و الهيمنة على الأقاليم التي كانت خاضعة له يوما ، وإنكار حق الشعوب في تقرير مصيرها» (١) .

وبذلك تكون قد فرقت بين الإرهاب وبين الأعمال المشروعة التي تقوم بها حركات التحرر الوطني .

ومع أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترفت عدة مرات بحق الشعب الفلسطيني في استرجاع حقوقه بجميع الوسائل بما فيها الكفاح المسلح . إلا أن استخدام العنف والتهديد باستخدامه ممنوع على الدول إلا في حالة الدفاع الشرعي ، ولكنه جائز وقانوني بالنسبة للشعوب التي تخضع للاستعمار والاحتلال الأجنبي ، بل طلبت الأمم المتحدة من الدول تقديم الدعم للشعوب التي تكافح في سبيل حق تقرير المصير .

وكانت الولايات المتحدة قد دعت إلى عقد مؤتمر لمكافحة الإرهاب في شرم الشيخ ١٩٩٦ لإدانة الأعمال المسلحة التي كانت بعض التنظيمات الفلسطينية قد قامت بها ، ودعت في المؤتمر إلى التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب .

ولهذا فإن الإرهاب هو : «عنف يستخدم أو يهدد باستخدامه ببواعث عدوانية ، تبث الرعب بين الناس ، وتعرض حياة الأبرياء للخطر ، سواء قامت به دولة أو مجموعة أو فرد ، وذلك لتحقيق مصالح أنانية ذاتية خاصة غير مشروعة» . وعرفت موسوعة العلوم السياسية الإرهاب الدولي بأنه «نوع من العنف غير المبرر و غير المشروع بالمقياسين الأخلاقي و القانوني الذي يتخطى الحدود السياسية للدول» .(٢)

ومن جهة أخرى من الممكن أن يكون العنف أحد السباب التي قد تؤدي إلى الإرهاب ؛ لأن الإرهاب قد يكون لأسباب إجرامية وليس سياسية ، ويكون عن طريق

---

(١) الإرهاب وأبعاده ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، عمّان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، العدد ٢٢ ، السنة السابعة شتاء ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ ، ص ١٤٦

(٢) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٦٣٧ .

استخدام العنف ضد الأشخاص الأبرياء . وأصبح الإرهاب مرادفا لأعمال العنف التي تنفذ لتحقيق أغراض سياسية . بينما تعتبر السلطات البريطانية الجيش الجمهوري الإيرلندي منظمة إرهابية فإنها تحظى بتأييد كبير من قبل المواطنين في إيرلندا الشمالية بصفتها حركة سياسية تناضل لإنهاء الحكم البريطاني . وهو بذلك يختلف كليا عن حالات اللجوء إلى القوة المسلحة أو العنف السياسي بهدف مقاومة الإرهاب الواقع والتحرر من السيطرة الأجنبية بكل أشكالها وتطبيق حق تقرير المصير .(١)

وهناك فرق بين الإرهاب الدولي وحركات التحرير الوطنية التي تقوم بها الشعوب المستعمرة ضد الاستعمار و الاحتلال الأجنبي لأراضيها . و من صفات الإرهاب الدولي :

١- أن الصبغة السياسة تطغى على الإرهاب الدولي .

٢- أن الأطراف التي تمارسه ليست حكومية على الرغم من إمكانية حصول بعضها على دعم حكومي غير مباشر ، و تقوم بعض الدول بممارسة ما أطلق عليه بإرهاب الدولة ، و تعتبر إسرائيل من أكثر الدول التي تمارس إرهاب الدولة .

٣- إن انتشار الإرهاب الدولي مؤشر على وجود أزمة ضمير يعيشها النظام السياسي الدولي .

وقد ازداد عدد الحركات الإرهابية في العالم ، ووصلت إلى حوالي ٤٠٠ شبكة إرهابية منتشرة في أكثر من ٦٠ دولة ، ومنها (منظمة الجيش الأحمر اليابانية ، منظمة الألوية الحمراء الإيطالية ، منظمة الجيش الجمهوري الايرلندي ، ومنظمة بادر ماينهوف الألمانية ، ومنظمتا كاخ وكاهانا الإرهابيتان الصهيونيتان) .

ولهذا فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة انعقادها الحادية والثلاثين في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٦ قراراً ضد الإرهاب الدولي ، جاء فيه : «إن الجمعية العامة عبرت عن بالغ قلقها إزاء تزايد ممارسات الإرهاب الدولي التي تعرض للخطر أرواحا بشرية» . كما اتخذت في دورتها التاسعة و الثلاثين ١٩٨٤ قراراً آخر بخصوص عدم جواز سياسة الإرهاب الصادرة عن الدولة أو أية أعمال أخرى تصدر عن الدول . وصدر بيان عن قمة طوكيو للدول الصناعية الكبرى السبعة (الولايات

---

(١) الإرهاب وأبعاده ، مجلة دراسات شرق اوسطية ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

المتحدة ، فرنسا ، بريطانا ، إيطاليا ، ألمانيا ، كندا ، و اليابان) في شهر أيار/ مايو ١٩٨٦ أدان الإرهاب الدولي بجميع صوره ، كما أدان كل من يدعمه من منظمات أو حكومات دون تسمية طرف معين . و لعبت الولايات المتحدة دوراً مهما في صدور البيان . كما شنت حملة دولية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ .

أسباب الإرهاب

من الصعب توحيد الأسباب والدوافع التي تقف وراء الإرهاب ؛ لأنه يختلف من حالة إلى أخرى ، إلا أن هناك أسبابا مشتركة لمعظم الحالات التي يمارس فيها ، وهي : (١)

١- ممارسات الاحتلال والاستعمار للشعوب المضطهدة .
٢- وجود عصابات مسلحة مدعومة من بعض الدول تقوم بتجارة المخدرات والسلاح وتبييض الأموال .
٣- أسباب إيديولوجية عدوانية ضد الطرف الآخر .
٤- التعصب الكبير لأسباب دينية أو عرقية أو قومية .
٥- ممارسة سياسات تمييز عنصرية على الصعيدين الوطني والدولي ، وازدواجية المعايير الدولية .
٦- الفقر ، والبطالة ، والحرمان ، وعدم الشعور بالاستقلال .
٧ ـ عدم الانتماء ، والشعور بالقهر والظلم والتهميش السياسي .

ويعتبر الفنزويلي ايلتش راميريز سانشيز (Ilich Ramirez Sanchez) الملقب بكارلوس من أشهر من أطلق عليهم لقب (إرهابي دولي) منذ أن قاد ستة أشخاص عام ١٩٧٥ في فينا ، وأخذ رهائن وزراء النفط الذين كانوا يحضرون اجتماعات منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك ، والذي يقضي حكما بالسجن المؤبد في أحد السجون الفرنسية .

---

(١) الإرهاب وأبعاده ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

الدبلوماسية والمفاوضات الدبلوماسية

Diplomacy & Diplomatic Negotiations

الدبلوماسية كلمة يونانية الأصل مشتقة من Diploma وتعني الوثيقة . ثم استخدمها الرومان للإشارة إلى الوثيقة المطوية أو المكاتبة التي تطوى وتمنح امتيازا لحامله . وتعني الدبلوماسية إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات التي يجريها السفراء والمبعوثون والبعثات الدبلوماسية . وللمصطلح استعمالات عديدة ، فقد يستعمل للدلالة على المهنة التي يمارسها الدبلوماسي ، أو على الهيئات التي تتولى تصريف الشؤون الخارجية للدولة . كما تستعمل في وصف مؤتمرات واجتماعات ، كأن يقال دبلوماسية القمة ، أو دبلوماسية المؤتمرات . ولهذا فإن الدبلوماسية مرتبطة بالسياسة الخارجية للدول أكثر من الشؤون الداخلية ، على أساس أنها إحدى الوسائل لتنفيذ السياسة الخارجية . ولعل أكثر المعاني شيوعا للدبلوماسية هي الإشارة بها إلى المفاوضات ، حتى قيل في تعريف آخر للدبلوماسية بأنها فن المفاوضة ، باعتبار التفاوض وسيلة من وسائل تسوية النزاعات الدولية .

وأما المفاوضات فهي تهدف إلى صياغة اتفاق مشترك بين أطراف الصراع من أجل تحقيق مصالح متبادلة . كما أن التفاوض هو عملية مساومة تتم بين الأطراف المتفاوضة التي قد تختلف في الأهداف والقدرات والمصالح لتحقيق أكبر قدر ممكن من المكتسبات والفوائد . ولهذا فإن المتفاوضين يحاولون إيجاد قاعدة مقبولة لهم ، يستندون فيها إلى التوزيع النسبي للمنافع والمخاطر عند التوصل إلى اتفاق فيما بينهم . ويمثل التفاوض أداة مهمة ورئيسية في مجال تقييد استخدام العنف كأسلوب لحل الصراعات بين دولهم . ويهدفون في النهاية إلى تحقيق اتفاق يضمن المصالح لكل منهم وإبعاد خطر الحرب أو استمرار الصراع ، والاتفاق على حل يضمن الحد الأدنى أو قاسماً مشتركاً من المصالح بينهم .

وترتهن العملية التفاوضية بمدى النجاح الذي يمكن لعمليات المساومة المتبادلة أن تنجزه في مجال إرضاء الجانب الأكبر من مصالح وحاجات كل طرف من الأطراف المشاركة في المفاوضات .[١]

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٨٠٢ .

وتعتمد النظرية التفاوضية في العلاقات الدولية على عدة فرضيات :

١ . لا بد من التمييز بين الحوار Dialogue المفاوضات Negotiation ؛ لأن الحوار يسبق عادة التفاوض ويمهد له (مثل الحوار المصري ـ الإسرائيلي الذي سبق مفاوضات كامب ديفيد ١٩٧٨ ، ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية ١٩٧٩) . ومن الممكن أن يفشل الحوار ولا يؤدي إلى مفاوضات ، كما حدث في الحوار العربي ـ الأوروبي في السبعينات من القرن الماضي الذي لم يصل إلى مفاوضات .

٢ . ترى النظرية التفاوضية أن صورة القوة في العلاقات الدولية تشكل عاملا مؤثرا في تعميق الميل نحو التفاوض أو إفشاله ؛ لأن وجود اختلال كبير في توزيع القوة بين طرفي التفاوض يؤدي إلى عدم استمرار التفاوض أو البدء به ؛ لأن الطرف الأقوى لن يكون بحاجة إلى المساومة والتفاوض ؛ فهو يستطيع أن يفرض شروطه بالقوة على الطرف الضعيف دون الاهتمام بردود فعل الخصم الضعيف ، كما أن الطرف الضعيف يبتعد عن التفاوض ؛ لأنه يخشى من التورط في مساومات مع الطرف الأقوى يكون هو الخاسر فيها .

٣ . ترى النظرية التفاوضية أنه عندما تتعارض فيها المصالح تماما أو تتداخل ليس من الممكن حدوث مساومة متبادلة التي تعتبر أنها جوهر العملية التفاوضية ، وأنه في مثل هذه الحالة التي تتناقض فيها المصالح بشكل كامل تصبح أداة حل النزاع من المساومة بأسلوب التفاوض الدبلوماسي إلى الخيارات الأخرى المبنية على الإكراه والقسر ، أما في حالة المصالح المتداخلة فهناك مصالح مشتركة بين الأطراف المتفاوضة أكثر من كونها متعارضة وفي مثل هذه الحالة فإنهم لا يحسون بحاجتهم إلى المساومة بقدر حاجتهم إلى التنسيق والاتفاق .

٤ . تفترض النظرية التفاوضية أنه في حال حدوث المساومات الدبلوماسية في مناخ من حسن النية (Good Faith) فإن هذا يعني أن الأهداف المعلنة للمتفاوضين سوف يتم تفسيرها على أساس أنها تمثل ما يريدون تحقيقه في نهاية الأمر . ولهذا فإن النظرية التفاوضية تفترض أن أهداف كل طرف سوف تجري متابعتها بطريقة واقعية للحصول على أعلى درجة ممكنة من القبول بها .

٥ . تفترض النظرية التفاوضية أن عنصر الاتصال (Communications) يعتبر عنصرا رئيسا وحيويا في عملية المساومة الدبلوماسية ، ولا بد أن يعرف كل طرف أن

الهدف من الاتصال هو محاولة إقناع الطرف الآخر بأن مصلحته لا تكمن فيما يفكر فيه وحده إنما قد تكون في التعرف على ما يدور في فكر الطرف الآخر، ويأتي ذلك من خلال تزويده بالمعلومات والإيضاحات والاحتمالات المختلفة التي من الممكن اتخاذها في المفاوضات والمساومات التفاوضية التي تظهر بصورتين :

أ . **المساومات التصالحية أو التوافقية** (Accommodative Bargaining) التي من الممكن استخدمها في حالات ومواقف النزاعات الدولية العادية .

ب . **المساومات القسرية** (Coercive Bargaining) والتي تتم في أجواء مشحونة بالتهديد واستعمال القوة والابتزاز الذي تحاول الأطراف القوية فرضه على الطرف الضعيف .[١]

ولهذا فإن المفاوضات هي العملية التي بواسطتها تتفاعل العوامل السياسية الكبيرة من أجل إنجاز عدد من الأهداف يمكن تحقيقها ـ فقط ـ أو بشكل أكثر فعالية بواسطة اتفاق مشترك . وإذا كانت الدولة لديها القدرة والرغبة للخروج بنتيجة أفضل عن طريق وسائل أخرى فإنه عندها لا حاجة للمفاوضات ، وإلى هذا الحد فإن الأطراف التي تدخل في عملية التفاوض تعترف ضمنيا بأن مصالحها مكملة لبعضها البعض .

ويرى فرد شارلز أكلي (Fred Charles Iklé) ـ أحد أهم من بحث في المفاوضات ـ بأنه في الإمكان إيجاد خمس فئات عند البحث عن الأسباب التي تجعل الأطراف المتفاوضة ، تتفاوض للحصول على نتائج :

* **أولها** : من أجل تحديد اتفاقية سارية المفعول في الوقت الحاضر بينها حيث كان للتفاهم الأصلي وقت محدد ، وبهذه الطريقة فإن اتفاقيات Salt II كانت تمديدا أو امتدادا لاتفاقيات Salt I .
* **ثانيها** : تطبيع العلاقات فيما يتعلق بوقت إعادة العلاقات الدبلوماسية .
* **ثالثها** : اتفاقيات إعادة التوزيع التي تتضمن المواقع التي اتفق الطرفان على تغيير

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٨٠٣ ، و Jack Saweyer ,and Harold Gutzkow, **Bargaining and Negotiation in International Relations**, in Hebert Keleman (ed.,)International Behavior , **A Social Psychological Analysis**, N.Y , Holt Rinehart 1965.

معين فيها . وهذا النوع من الاتفاقيات شائعة الاستعمال بعد نهاية حالة الحرب ، حيث إن الأطراف في النزاع قد تعمل بهذه الاتفاقيات .

* **رابعها** : الاتفاقيات التجديدية التي يمكن التوصل إليها لإيجاد عوامل جديدة ،فعلى سبيل المثال : وافق المؤتمرون في سان فرانسيكو على تأسيس الأمم المتحدة .

وأخيرا ، يمكن الدخول في المفاوضات لأسباب يسميها أكلي (Ikle) «المنافع الجانبية» فقد تقوم الأطراف بالتفاوض ببساطة من أجل تحديد أوضح لمفهوم أهداف بعضها البعض ، ولعمل دعاية لأنفسها ولوضعها . فاتفاقية وقف إطلاق النار يمكن القول عنها بأنها من أجل تطبيع العلاقات بين المتحاربين ، وبرغم ذلك ، وأثناء مفاوضات مثل تلك الهدنة ، فإن قبول خط وقف إطلاق النار يتضمن تغييراً على الأرض مما يعني بأن إعادة التوزيع قد حدثت وعلى نحو متساو . ومن الممكن للأطراف المتفاوضة تجديد اتفاقية ما من أجل إدخال فقرات جديدة ، وبالتالي فإنها تصبح اتفاقية تجديدية ، ومن الممكن ـ أيضا ـ العمل على إعادة توزيع القيم عند إعادة التفاوض للتوصل إلى اتفاقيات .

إن هذا ممكن على الأرجح عند اشتراك العوامل في مساومات التعرفة الجمركية ، إذ إن الجوهر فيها هو تجديد وضع تعرفة متفق عليها من قبل ، ولكن مع إعادة توزيع في نفس الوقت وعمليات التفاوض للحصول على منافع جانبية يمكن أن تكون ضمنية في العمليات الأربع الأخرى .

وعادة ما تبدأ المفاوضات الرسمية ببيان للوضع من قبل الأطراف ، وأحيانا قد يسبق هذه الرسميات تفاوض حول من هم المشمولون في المفاوضات كأطراف ، وحتى عن الترتيبات المادية للاجتماعات ، ومتى ما أصبح الأطراف على علم بمطالب الآخرين ، تصبح عندها ثلاثة اختيارات متوفرة :

١- قبول الاتفاقية بالشروط المتوفرة ؛ بمعنى القبول حول الشروط التي يقدمها الطرف الآخر .

٢- محاولة تحسين الشروط المتوفرة عن طريق المساومة .

٣- قطع المفاوضات لعدم قبول أي من الاختيارات السابقة .

إن الوسيلة الأساسية في المفاوضات هي أن يحاول الطرف المفاوض إقناع الآخرين جميعهم بأن عرضه الحالي هو الأفضل المتوفر ولا يوجد فائدة من المساومة

حول الشروط التي يريدها . إن التصرف الفعلي الذي يتم بواسطته تعديل أو تطوير النتائج هو جوهر عملية المساومة ، وهناك العديد من الوسائل الممكن استعمالها للوصول إلى المساومة .

وقد يكون من الممكن التوصل إلى اتفاقية عن طريق تحديد وقت نهائي أو تاريخ نهائي للشروط المعروضة ، أو بإعطاء الانطباع بأن هذه الشروط قد تصبح أشد وأقسى إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق .

إن الشيء المختلف في عملية التفاوض هو الطريقة التي يتم فيها تعريف القضايا من قبل الأطراف المشاركة ، إن فهم وإدراك القضايا يمكن أن يحدد احتمالية حدوث المفاوضات بغض النظر عن نجاحها أو لا . وكقانون عام ،فإنه كلما صغر الاختلاف في القضية زادت فرصة نجاح المفاوضات ، وعلى العكس ، كلما كان النظر للقضايا على أنها مسائل أساسية تتعلق بالمبدأ كان التنازل والتسوية أصعب أحيانا . قد تقوم الأطراف بمعالجة القضايا عن قصد لجعل الاتفاق أسهل أو أصعب ، حيث إن توسعة القضايا لتصبح مسائل مبدأ هي الأكثر وضوحا ، إذا اتفق الأطراف من ناحية المبدأ من البداية ، فإن ذلك العائق يزول ويمكن التصرف بالتفاصيل أثناء المساومة . وأحيانا قد تقوم الأطراف بربط القضايا مع بعضها البعض لتكون المفاوضات بناءة ، وذلك -على سبيل المثال- بطرح تنازلات متبادلة من الطرفين ، أو لجعلها مدمرة بتوسيع المواضيع المطروحة للنقاش من أجل ذلك الضغط . إن الطريقة التي يتم فيها فهم القضايا من جانب الطرفين لها على الأرجح تأثير هام على نتيجة المفاوضات ، وكلما توسعت بنية مجال القضية صغرت فرص النجاح ، ولكن الفوائد تكون أعظم إذا نجحت المفاوضات . وعلى العكس من ذلك ، فإن التقليل من مجال القضية يزيد من فرص النجاح ، ولكنه يقلل من أهمية ما اتفق عليه ، وإذا فشلت المفاوضات في الحالة الأخيرة فإن فرص إحيائها في وقت لاحق تكون بالتأكيد أكبر . إن هذا النوع من التدرجية يبقى حالة متكررة دائما .

إن القضية الكاملة للعلاقة بين القدرة والتفاوض هي قضية معقدة ، أحيانا قد يتم تبسيطها بالقول المأثور إن على الأطراف البحث «للتفاوض من موقع قوة» ، حيث إن هذا القول المأثور يظهر بأنه من الناحية المنطقية صحيح ، وبالفحص الدقيق مع ذلك فإنه يبدو بأن النصيحة خاطئة . فقد لاحظ كنيث بولدنغ (Kenneth Boulding) عام ١٩٦٢ بأن الأطراف «تملي» أكثر من أنها «تفاوض» من موقع قوة .

لأن وضع التفاوت أو الاختلاف يكون مرجحا أكثر للمساعدة في التوصل إلى نجاح في المفاوضات من الاختلاف في القوة .

ومن الضروري دائما التفريق بين الصداقة والعداوة في المفاوضات ؛ لأن المفاوضات بين الأطراف الأصدقاء تكون على الأرجح أكثر توافقا منها عندما تكون الأطراف معادية لبعضها . والتوافق بين الأصدقاء يظهر بشكل مرجح أكثر موقف «التفاوض بثقة طيبة أو بنية طيبة» . ومن ناحية جوهرية فإن هذا النقل المأخوذ من المفهوم القانوني الدولي يعني التفاوض برغبة قوية حقيقية للتوصل إلى اتفاق ، وليس التفاوض للحصول على «الفوائد/ المنافع الجانبية» وبشكل أكثر خصوصية .

إن التفاوض «بنية طيبة» يتضمن عدم الاحتفاظ بموقف متشدد قد ينفي الاتفاق وقبول القانون الرئيس في التوافق ، وهو الرغبة في القيام بتنازلات من أجل ضمان الاتفاق ، وفي أكثر الأحيان فإن الاتفاق يتم التوصل إليه عبر التسوية والتنازل . إذا كانت هناك رغبة في عدم انهيار المفاوضات وللوصول إلى تسوية بين الأطراف تتفق الأطراف إلى انسحاب جزئي من مواقفها الأولية ، وهذا الانسحاب لا يحتاج لأن يكون متماثلا ، ومن غير الشائع لطرف أن يظهر إذعانه للمطالب المطلوبة منه دون الطلب بتعويض أو بدل مقابل مناسب .

إن النقطة الأساسية بشأن التسوية -كما أشار بولدنغ (Boulding- هي أن على جميع الأطراف فهم أن تكلفة النزاع المتواصل هي أكثر من تكاليف الحد من المطالب .

التسوية في الحقيقة هي عملية من خطوتين :

* **الأولى** : هي أن على الأطراف سحب بعض من مطالبها لتفضيلها الاستمرار في الوضع الراهن .
* **الثانية** : القيام بالمساومة بعملها هذا على الشروط الفعلية للتسوية .

يمكن تسمية هاتين المرحلتين : «الالتزام بالتسوية» و«مساومات التسوية» كل بما يخصه ، إن البيئة المادية التي تحدث بشأنها المفاوضات يمكن أن تكون هامة .

حقوق الإنسان Human Rights

لعبت قضية حقوق الإنسان دورا مهما في العلاقات الدولية ، واهتم ميثاق الأمم المتحدة بضرورة احترام حقوق الإنسان دون التمييز العنصري على أساس الجنس أو الدين أو اللغة أو العرق . وجاء أول تعريف دولي لحقوق الإنسان في «الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان» الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر / كانون أول ١٩٤٨ . وأعيد التركيز على حقوق الإنسان في اتفاقيتين دوليتين هما اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والثانية اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ، اللتين صدرتا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦٦ . وتتحمل كل دولة ـ حسب الاتفاقية ـ مسؤولية اتخاذ الخطوات الضرورية التي تكفل تطبيق ما جاء في الاتفاقية .

ومن أهم ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : الحق في الحرية والعمل والتمتع بظروف عمل عادية ، والحق في تشكيل النقابات العمالية والانضمام اليها ، وحق كل فرد في الأمن الجماعي ، وحق الأسرة في الحماية والمساعدة ، والحق في الحصول على مستوى معيشي ملائم ، والحق في التعليم والمشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بمزايا التقدم العلمي . ونصت اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية ـ وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ على حماية الحق في الحياة للإنسان ، وتحريم التعذيب والمعاملة غير الإنسانية للأفراد ، وتحريم العبودية وتجارة الرق والاعتقال ، وتؤكد الاتفاقية على حرية التنقل وحركة الأفراد داخل البلاد أو في الخارج ، وحظر استعمال أية دعاية للحرب أو مساندة للكراهية ، وحماية الأقليات .(١)

ولذلك فمن الملاحظ أن القرن العشرين قد شهد عددا من الحركات زادت من قبول حقوق الإنسان بصورة كلية في هذا العالم بحيث إن هناك كثيرا من النقاش حول مكانة حقوق الإنسان في المجتمع الدولي .

التدخلات الإنسانية Humanitarian Intervention

عند حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في دولة ما قد يقوم المجتمع الدولي بتقديم المساعدات لوقف تلك الانتهاكات ، على الرغم من أن بعض القانونيين يعتبرونها بأنها تدخل في الشؤون الداخلية للدول . ولا بد من التمييز بين المساعدات الإنسانية ـ التي تأتي ضمن موافقة الدولة التي تتلقى هذه المساعدات ـ والتدخل الإنساني الذي يأتي لحماية الأفراد في الدول ولكن دون موافقة تلك الدولة . وبعبارة أخرى فإن التدخل الإنساني يتضمن قضايا التنظيم الدولي على أساس إنساني ، بحيث يكون الهدف هنا هو الوقاية ومنع انتشار المعاناة أو الموت لدى المجتمع الإنساني .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٧٨٧ ـ ٧٨٨ .

وهناك الكثير من مجالات التدخل الإنساني في مجال القانون الدولي ، ولكن ليس بشكل يهدد القانون الدولي . حيث إن بعض المفكرين يعتقدون أنها قد تؤثر على أساس هذه المنظمات لأنها تعتبر تدخلا في شؤون البلد ، وانتهاكاً لسيادته ، ولذلك لا يوجد داع للتدخل .

ومنذ نشوء الأنظمة السياسية الحديثة ، فإن العلماء والباحثين قد بحثوا في الظروف التي من الممكن أن يسمح من خلالها للدول لكي تتدخل في شؤون الدول الأخرى . فهناك معايير ترتبط بذلك ، حيث إن الظروف تكون معيارية وطبيعية ولا تعتبر تدخلاً للدولة المساعدة ، فمن ذلك يكون هناك سماح ولا يوجد هناك انتقال لسيادة الدولة المقدمة لها المساعدات . مع أن هذه القضية ما زالت تواجه الكثير من الخلافات القانونية والسياسية .

وحاول ميثاق الأمم المتحدة تصحيح ذلك الوضع ، بحيث جدد الظروف المواتية لحدوث أو تقديم المساعدات الإنسانية عن طريق خلق توازن بين قضايا السيادة وقضية المساعدة الإنسانية . وتم اعتبار مبدأ عدم التدخل هو أساس العلاقات الدولية عند قيام العلاقات بين الدول . ولكن المسألة تغيرت الآن ، حيث إن هناك اتجاهات تعارض التدخل الإنساني ؛ حتى لا تستغلها بعض الدول لكي تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتصبح بمثابة حصان طروادة .

وشهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تراجعا في هذا المضمار من خلال محاولة المحافظة على انتهاكات تهدد الإنسانية في بعض المناطق . مثل حماية الأكراد في شمال العراق بعد الحرب الإيرانية العراقية عام ١٩٩١ ، وفي الصومال والبوسنة وليبيريا ورواندا وهاييتي ، وغيرها .

ويشير بعضهم إلى ناحية أخرى ضمن قضية المساعدات الإنسانية ، حيث إنه مع عدم نجاح الإجراءات فإن هناك اتجاهاً نحو جعل البيئة أكثر أماناً لكي تدعم التدخل الإنساني بدلاً من الخوض في إجراءات الحرب لدى أي منطقة أو دولة . ولذلك فإن هناك بحثاً عن الظروف الدولية المناسبة ، كالحديث عن حماية حقوق الإنسان دون الخوض في قضايا السيادة .

اللاجئون Refugees

يعرف اللاجيء بأنه كل شخص أجبر على ترك وطنه أو دولته التي يقيم فيها

لأسباب قهرية ، ولا يستطيع العودة للعيش في وطنه بظروف طبيعية . وظهرت مشكلة اللاجئين خلال الحروب المختلفة (الأهلية والاستعمارية والعالمية) التي ظهرت في القرن العشرين ، مما جعل الأمم المتحدة تنشيء مفوضية خاصة تعنى بشؤون اللاجئين . ويلاحظ أن معظم اللاجئين ـ الذين بلغ عددهم في عام ٢٠٠٣ حوالي ٣٠ مليوناً – موزعين على الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تنتشر فيها ظاهرة اللاجئين السياسيين . ومعظم أسباب اللجوء في العالم تعود لأسباب سياسية ، أو بسبب الحروب ، أو لاضطهاد سياسي أو استيطاني ، أو كوارث طبيعية .

ورغم أن قضية اللاجئين لا تعتبر من ظواهر القرن العشرين ـ فقط ـ إلا أنها تضاعفت مع زيادة الحروب الإيديولوجية والصراعات الإثنية التي ظهرت في القرن الماضي . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، فقد تحملت الأمم المتحدة مسؤولية لاجئي الحروب ، وتم تأسيس اللجنة (المفوضية) السامية العليا للأمم المتحدة سنة ١٩٥١ ، التي قدمت الحماية المؤقتة للاجئين .

ويهتم المكتب بشكل رئيس بالتنسيق مع الدول الأعضاء من أجل إيجاد حلول دائمة للاجئين . وإضافة لذلك ، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وأعمال اللاجئين تقدم الإغاثة لأكثر من ستة ملايين لاجيء فلسطيني ممن أبعدوا عن وطنهم نتيجة للصراع العربي – الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين . وتنطبق شروط اللاجيء على الأفراد والجماعات . وهناك المهاجرون لأسباب اقتصادية ، وضحايا القتال المسلح ، ولهذا فإنه من الصعب التمييز بين الهجرة لأسباب سياسية أو لصعوبة المعيشة أو لظروف اقتصادية ؛ و ذلك لأن البحث عن حياة أفضل كثيرا ما يرتبط بالمعتقدات ؛ لأن الحريات السياسية قد تكون مرتبطة مع تحسين الوضع الاقتصادي . وأعطت منظمة الوحدة الإفريقية تصنيفا للاجيء بأنه لأسباب إنسانية (ضحايا الحروب ، و الإرهاب ، و الفوضى ، و غيرها من التقلبات الاجتماعية والعرقية) .

حوار الشمال- الجنوب North -South Dialogue

مصطلح تقسيمي استخدم في العلاقات الدولية لتحديد أحد أكثر التقسيمات انتشارا في النظام الثنائي القطبية في القرن العشرين ، واستمر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

ومنذ أوائل الستينات ، بدأت الدول في العالم الثالث (الجنوب) باستخدام أغلبيتها

المتنامية في الأمم المتحدة للضغط لصالح جلب اهتمام أكبر لطموحاتها ومصالحها الاقتصادية والسياسية . وانعقد تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر التجارة والتنمية في عام ١٩٦٤ ، وكان علماء الاقتصاد الجنوبيون أمثال بريبيش (Prebisch) ، هم الذين وفروا الإطار المنطقي لسلسلة من الطلبات لمعاهدة جديدة حول التجارة العالمية ، والتي رافقت عمليات مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية . وكانت الشروط التي اعتمدت عليها العلاقات الاقتصادية بين الشمال - الجنوب غير متكافئة .

ومن داخل دول الشمال ، فإن أكثر التغيرات المنتظمة الرئيسة كان مرافقا لفقدان الولايات المتحدة لقدرات الدولة المسيطرة لتحديد النتائج المرجوة . وشاركت الولايات المتحدة دول الاتحاد الأوروبي واليابان في الوقوف كتكتل للدول الصناعية الكبرى في وجه الدول الفقيرة في الجنوب .

وانتقل هذا المفهوم إلى المفاوضات بين دول الشمال الغنية و دول الجنوب الفقيرة . وأصبح الحوار يتم تحت مظلة الأمم المتحدة ، بين مجموعة الـ ٧٧ التي تضم الدول النامية ، وتمثل ٨٠٪ من سكان العالم ولا تملك سوى ٢٠٪ (دول الجنوب) ، وبين الدول الصناعية الغربية التي تمثل ٢٠٪ من سكان العالم ، وتملك ٨٠٪ (دول الشمال) . وتميزت دول الشمال بالخصائص التالية :

١- تتركز فيها القوة الاقتصادية و العسكرية .

٢- تسيطر دول الشمال على التكنولوجيا العالمية و تملك (٩٠٪) من الصناعات العالمية .

٣- تتركز فيها التجارة الدولية .

٤- تتركز فيها معظم الشركات متعددة الجنسيات ، و تتحكم في الغذاء العالمي .

إلا أنه بعد سنوات من المفاوضات لم يتوصل إلى أية حلول للمشاكل التي تواجه دول الجنوب ، ولهذا فقد توقف الحوار .(١)

الردع Deterrence والردع النووي Nuclear Deterrent والتعايش السلمي Peaceful Coexistence

الردع عبارة عن التدابير التي تقوم بها الدول حماية لنفسها من الاعتداءات الخارجية التي قد تتعرض لها ، عن طريق توصيل التهديد إلى العدو ، والتصميم على

(١) د . علي الدين هلال (إشراف) مرجع سابق ، ص ٣٤٨ .

الانتقام منه بشكل واضح . وأوضح الجنرال الفرنسي أندريه بوفر (A. Beaufre) في كتابه (الردع والاستراتيجية) الهدف من الردع بأنه : «تمكين أي قوة معادية من اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية ؛ أي جعل العدو يتصرف في الموقف تحت دافع من شعوره بوجود تهديد قوي ضده ، وبالتالي فإن النتيجة المستهدفة تكون نفسية في الأساس ، ويتعذر تحقيقها بغير الالتجاء إلى التهديد» .(١)

وظهر اصطلاح الردع نتيجة لظهور السلاح النووي ، وإن كان مفهوم الردع موجودا في العلاقات الدولية منذ القدم . وهناك ثلاثة عناصر رئيسة تعطي للردع قوة وتأثيرا ، وهي :(٢)

١- توافر المقدرة على الثأر .

٢- التصميم على استعمال تلك المقدرة في ظروف بعيدة عن احتمال المساومة أو التراجع .

٣- أن تكون القدرة الثأرية قوية ، بحيث يمكنها أن تلحق بالعدو ضررا كبيرا أكثر مما يتوقعه من قيامه بالضربة الأولى .

وتطورت سياسة الردع لتصل إلى سياسة السباق على التسلح ، وحرب النجوم بين موسكو وواشنطن وحلفي وارسو والناتو . وبما أن التهديد باستعمال السلاح النووي في سياسة الردع بين دولتين تملكانه يعني خسارة وتدمير الدولتين ، فإن من يبدأ الضربة الأولى لا يعني أنه سيكسب الحرب . (٣)

وأما الردع النووي ، فقد عملت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بسبب زيادة الخوف من احتمال استعمال السلاح النووي خلال الحرب الباردة ، ومن أجل إحلال الأمن الدولي ، على سياسة الردع النووي ، من خلال «توازن الرعب» . وعرف بويريير (Poirier) مفهوم الردع بأنه : «نمط وقائي له هدف منع احتمال التحرك عسكريا من خلال تهديدات بانتقامات نووية يتم حسابها بشكل يجعل من نتائجها المادية المحتملة تمثل خطرا غير مقبول قياسا للأهداف السياسية التي يبغي التوصل إليها من مبادرته العدوانية» (٤)

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٧١١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٧١٢ .

(3) Ian Mclean , **Oxford Concise Dictionary Politics** , Oxford University Press , 1995.p.136.

(4) 1L. Poirier, "**Des strategies Nucleaires**", Bruxelles, complexye, 1988, p.217-218

أوردها ريمون حداد ، «**العلاقات الدولية**» ، بيروت ، دار الحقيقة ، ٢٠٠٠ ص١١٨ .

وبعد ظهور الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ، وقيام نظام ثنائي القطبية بين الكتلتين لشرقية والغربية ، ظهر مصطلح توازن الرعب النووي أو الردع النووي المتبادل . وهذا يعني أن باستطاعة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تدمير بعضهما البعض تدميرا كاملا في حال وقوع حرب نووية ، مما يجبرهما على الابتعاد عن الحرب .

واستطاعت فكرة الردع النووي أن تؤثر تأثيرا مهما على العلاقات الدولية من حيث :[١]

١- إن القوى العسكرية الكبرى في المجتمع الدولي استطاعت أن تجري عملية تجسيد متبادل بنسب الخوف من المخاطر التي يمكن أن تحدثها استعمال الأسلحة النووية في الحرب بينهما .

٢- إن زيادة فعالية الردع النووي المتبادل وتدعيم إمكاناته أدت إلى تضاؤل احتمالات وقوع الحرب النووية ، ولم يعد من المتصور وقوع حرب نووية إلا بطريق الخطأ ، خوفا من النتائج التي يُمكن أن تحدثها على الطرفين .

٣- إن فعالية الردع النووي قد ساهمت في خلق نوع من الاستقرار العسكري النسبي في بعض المناطق التي تعاني من التوترات والقلاقل السياسية ، وحد من قدرة الدول الكبرى على التدخل العسكري المباشر في بعض مناطق المواجهة في العالم ؛ بسبب الخطورة من انعكاس هذا التدخل على الدول العظمى الأخرى .

٤- إن الشعور المتبادل من الرعب من استعمال السلاح النووي خلق نوعا من التضامن غير المباشر بين تلك القوى .

ولخص الرئيس السوفيتي السابق نيكيتا خروتشوف (Nikita Khrushchev) الخوف من استعمال السلاح النووي مع الولايات المتحدة بأن بلاده سوف تنتصر في أي نزاع مسلح مع الولايات المتحدة ولكن بعد موتها ؛ على أساس أن القوتين العظميين يملكان أسلحة دمار شامل . وتطورت مذاهب سياسة الردع النووي من «الرد الكلي» إلى «الدفاع المحكم» ، واستمرت سياسة الردع النووي حتى مطلع الثمانينات ، حيث حلت حرب النجوم محل سياسة الردع النووي في السباق على التسلح بين واشنطن وموسكو .

وحدثت خلال الحرب الباردة أزمات عصفت بالأمن والاستقرار الدولي ، وكادت

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٧٦٣ .

أن تؤدي إلى المواجهة النووية ، وذلك خلال الحرب الكورية ١٩٥٠ ، وأزمة صواريخ خليج الخنازير في كوبا ١٩٦٢ . وركزت الكتلتان الغربية والشرقية ـ في تلك المرحلة ـ على التوازن الاستراتيجي الذي يعني مبدأ القدرة على التدمير بالضربة الأولى (First Strike Capability) ؛ مما جعل موسكو تتخوف من الخطر الذي يحمله الهجوم المفاجيء الواحد منها على الآخر . ومنع ميزان الرعب والخوف من استعمال السلاح النووي من حدوث حروب نووية بين المعسكرين . ولكن على الرغم من وجود الخوف والرعب من استعمال السلاح النووي فإن ذلك لم يردع الدول العظمى من الاستمرار في سباق التسلح .

كما برز مصطلح التعايش السلمي خلال الحرب الباردة ، و أول من دعا إليها رئيس الوزراء السوفيتي الأسبق نيكينا خروتشوف في موسكو خلال انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي في شباط ١٩٥٦ . وأراد الزعيم السوفيتي توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة من أجل إحداث انفراج في العلاقات بين القوتين العظمتين . و يدعو هذا المبدأ إلى إبعاد خطر الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وإحلال سياسة التعايش السلمي بين المعسكرين الشرقي و الغربي . وكانت تلك السياسة بداية تحول مهم في النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث مهدت الطريق للبدء بمرحلة جديدة من العلاقات و الحوار بين المعسكرين .

وكانت الماركسية ترى أن الصراع هو القوة المحركة للتطور التاريخي ، و أن الصراع الطبقي في المجتمعات أساس تطور النظام الاجتماعي ، والحرب بين العقيدتين الاشتراكية والرأسمالية أمر طبيعي من المستحيل تجنبه ، فإن انهيار الرأسمالية هو أمر حتمي لانتصار الشيوعية . وتلك المباديء هي التي جعلت السوفيت يتصلبون في مواقفهم في عهد ستالين ضد الولايات المتحدة ، إلا أنه عندما جاء خروشوف إلى السلطة في منتصف الخمسينات غيَّر تلك السياسة ، وراجع تلك المباديء من أجل الابتعاد عن خطر المواجهة مع الولايات المتحدة في ظل الحرب الباردة ؛ لأن الحرب النووية كانت تعني تدميراً للقوتين العظميتين .

ومن نتائج سياسة التعايش السلمي على الصعيد الدولي ، ما يلي :[١]

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ٧٧٨ ـ ٧٧٩ .

١- ابتعاد خطر الحرب النووية بين الكتلتين ، و أن المواجهة لم تعد تركز على أدوات العنف و الصراع ، بقدر ما تركز على أدوات التنافس السلمي في المجالات الاقتصادية و التكنولوجية .

٢- أضعفت سياسة التعايش السلمي المبررات التي كان المعسكر الغربي يسوقها ضد المعسكر الشرقي خلال الحرب الباردة ، و بدأت بعض الدول الغربية تراجع سياستها تجاه السوفيت ؛ مما أدى إلى فشل سياسة الأحلاف الغربية إلا في الشرق الأوسط و جنوب شرقي آسيا التي نشأت في تلك الفترة .

٣- مهدت سياسة التعايش السلمي إلى إمكانية عقد لقاءات قمة بصورة دورية بين قادة المعسكرين الغربي و الشرقي للتفاوض حول القضايا الدولية و تدعيم التعاون بينهم .

٤- ساهمت في خلق أجواء ملائمة للتعاون بين المعسكرين داخل المنظمات الدولية المهتمة بالقضايا الدولية ، وفي التوقيع على اتفاقيات دولية تخدم السلام العالمي كمعاهدة الحظر الجزئي ١٩٦٣ ، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ١٩٦٨ ، والتوقيع على معاهدة الحد من سباق الأسلحة الاستراتيجية ١٩٧٢ .

٥- خففت سياسة التعايش السلمي من الحملات الدعائية بين المعسكرين ، وحملات التشهير السياسي المتبادلة بين الطرفين .

توازن القوى Balance of Power

يعتبر من أقدم المفاهيم في العلاقات الدولية ، و يعني التوازن في مستوى القوى بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي خلال الحرب الباردة . ومن الممكن أن يصبح توازن القوى سياسة متبعة بين الدول كأساس للعلاقات بينها . ولهذا فإن توازن القوى يهتم بكيفية تعامل الدول مع مشاكل الأمن الدولي من خلال التحالفات التي تقيمها . ونظام توازن القوى هو بناء من علاقات القوة يعتمد على الحفاظ على الذات (Low of Self-Preservation) .

ويعرف المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي (Arnold Twinbi) توازن القوى بأنه : «نظام يعبر عن الديناميكيات السياسية التي تتفاعل في المجتمعات الدولية التي تقوم على وجود عدد من الدول المستقلة ، و تتركز غايتها في الإبقاء على مستوى محدود من القوة السياسية المتاحة لكل منها ، و في الأحوال التي تتجه فيها إحدى تلك

الدول إلى تجاوز ذلك المستوى المحدود المسموح به تتولد ردود فعل تلقائية تدفع الآخرين إلى مقاومة ذلك التهديد ، و تكون تلك الضغوط أعنف ما يكون بالنسبة للدول التي تشكل محور هذا التوازن و تقع في مركزه بالنسبة للأطراف الأخرى التي تقع على هامشه» .(١)

ويعتبر الكثيرون مصطلح توازن القوى الأقرب إلى النظرية السياسية في العلاقات الدولية . وعلى أية حال ، فإن معناه غير واضح على الإطلاق ، ويفسح المجال للعديد من التفسيرات . فعلى سبيل المثال ، يذكر مارتن ويت (Martin Wight) تسعة معاني لهذا المصطلح :(٢)

١ . توزيع متساوٍ للقوة .
٢ . مبدأ توزيع القوة بالتساوي .
٣ . التوزيع الموجود للقوة ، أي توزيع محتمل للقوة .
٤ . مبدأ التصعيد المتساوي في القوة للقوى العظمى على حساب الضعيف .
٥ . مبدأ ضرورة امتلاك كم من القوة لتفادي خطر الخلل في توزيع القوة .
٦ . دور خاص في الحفاظ على التوزيع المتساوي للقوة .
٧ . ميزة خاصة في توزيع القوة الموجودة .
٨ . السيادة .
٩ . هدف متأصل في السياسة الدولية لإبراز التوزيع المتساوي في القوة .

ويمثل مؤتمر فيينّا عام ١٨١٥ والنظام الذي انبثق عنه خلال القرن التّاسع عشر أكبر تعبير واضح للتّوازن في التّاريخ الدّوليّ . وهكذا ، فإن أكثر المعاني قبولاً لهذا المصطلح هو عندما يرتبط بعملية اكتساب السيطرة لدولة ما أو مجموعة من الدول ، بمعنى أن تسن القوانين للدول الأخرى . وهو مرتبط بالاستقلال بشكل واضح ، ويتمثل في الحفاظ على تعددية سليمة بين الدول ومعارضة السيطرة بوجه خاص والتغير بوجه عام .

إن توازن القوى ـ باعتباره سياسة ونظاما ـ لا يمكن فصله عن التاريخ الدبلوماسي للعالم الحديث . واعتبرت عصبة الأمم محاولة للإحلال محله ؛ إذ ابتكر مبدأ الإجماع

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٦٧٨ .

(2) Graham Evans, & Jeffrey Newnham , Ibid., p.41-42.

لتفادي الحاجة إلى التوازن . ويرى العديد من الواقعيين أن غياب المفهوم في فترة ما بين الحربين العالميتين هو السبب الذي أدى إلى الحرب العالمية الثانية . ومنذ عام ١٩٤٥ لم يستطع النظام العالمي أن يوضح مفهوم القوة بسهولة فيما يخص مفاهيم الثنائية القطبية والتعددية القطبية التي حلت محله . وعلى أية حال ، فإن أصداءه لا زالت عامة في الدبلوماسية ، وخصوصاً في «توازن الرعب» . ويتفق الكثير من العلماء أن تغير الفاعلين الدوليين في السياسة الدولية قد أدى إلى تجاهل هذا المفهوم . وأصبح الآن يستخدم كتعبير صحفي أكثر منه كنظرية للسلوك الدولي .

ويرى هيدلي بول (Hedley Bull) أن سياسة توازن القوى لها وظائف إيجابية في النظام الدولي الحديث :[(١)]

١ . استطاع منع النظام من أن يتحول إلى السيطرة العالمية من خلال الإخضاع .

٢ . استطاع توازن القوى المحلي من حماية استقلال الدول في بعض المناطق من استحواذها من قبل قوة غالبة .

٣ . عرض الشروط التي تستطيع فيها المؤسسات الأخرى في النظام العالمي من الاعتماد عليها ، كالدبلوماسية ، والحرب ، والقانون الدولي .

ومع أهمية تحليل بول ، إلا أنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار أنه فيما يتعلق بالوظيفة الأولى فإن السيطرة والتوازن قد وجدا جنباً إلى جنب في سياسة الدول ، وبالرغم من أن النظام ككل لم يتحول إلى السيطرة العالمية ، إلا أن بعض أجزاء منه كانت قد تحولت فعلاً . وهكذا ، فإن الإمبريالية الأوروبية قد ظهرت خلال نفس الفترة التي تميزت بإدارة توازن القوى . أما فيما يتعلق بالوظيفة الثانية ، فإن العديد من الدول فقدت استقلالها كنتيجة لذلك ، ومثال على ذلك تقسيم بولندا في القرن الثامن عشر وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩ . أما الوظيفة الثالثة ، فبالرغم من أنها قد قدمت الشروط اللازمة للتقليل من الفوضوية ، إلا أن الحرب بقيت سمة مميزة للنظام العالمي في القرن الماضي ، وأصبحت وظيفتها أما إعادة التوازن أو إعادة تنظيمه . ولهذا فقد أصبح الفعل ورد الفعل ، التحدي والرد عليه ، الاستياء والرضا ، كلها عبارة عن أفكار رئيسة مرتبطة بالنظام العالمي . فهي تفترض بشكل واضح بعض المعتقدات المشتركة بين الأطراف ، خاصة فيما يتعلق بطبيعة ودور وشرعية الدولة في ظل النظام

(1) Ibid. p.43.

غير المستقر إلى الآن . إن التوازن البسيط بين دولتين (الثنائية القطبية) يحتمل أن يكون أقل استقراراً من التوازن المعقد (المتعدد القطبية) . وسبب ذلك التغير المفاجيء الذي قد يؤدي إلى زيادة قوة أحد القطبين بصورة مثيرة (مثال على ذلك نجاح القمر الصناعي السوفيتي في ١٩٥٧ وصدى ذلك في الولايات المتحدة) فهذا بإمكانه أن يدمر التوازن إذا لم يتم تصحيحه فورا . أما الأنظمة المتعددة القطبية فهي على استعداد لتحمل هذه المفاجئات . وبالفعل ، فمرونة الانحياز والدبلوماسية هما خاصيتان هامتان ؛ إذ إنه في ظل هذا النظام على الدول أن تكون قادرة على التغيير بغض النظر عن الصلات الأيديولوجية (التحالف السوفيتي ـ النازي عام ١٩٣٩ مثال على ذلك) . فالدول يجب أن تكون على استعداد للتخلي عن حليف سابق عند تغير الظروف . كما أنه لا بد من ملاحظة احتمال أن ينتج النظام تدرجا تقسم فيه الدول إلى ثلاثة أقسام : قوى عظمى ، وقوى وسطى ، وقوى صغرى . مما يظهر أن جميع الدول متساوية ، لكن في الواقع فإنها غير متساوية .

وإلى جانب توازن القوى ، هناك توازن الرعب Balance of terror الذي تستطيع فيه دولتان تهديد بعضهما البعض بالدمار . وليس بالضرورة أن تكون المقدرة على الدمار كلية ، لكن يجب أن تكون غير متوقعة بالنسبة للأطراف المعنية . وبالإضافة إلى ذلك ، أن يكون التوازن ثابتا بحيث لا يستطيع أي طرف أن يتفادى نتائج هذا الدمار بالضربة الأولى وبدون إنذار . وتكون الحالة الموصوفة بتوازن الرعب فاعلة بين دولتين أثناء فترة الحرب الباردة ، وكانت تعود إلى توازن الرعب النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق . وباعتبار مدى الرعب حالة نسبية ؛ فإن أي تهديد بالعقاب سيؤتي نفس النتيجة .

الوفاق الدولي International Détente

ظهر هذا المصطلح في السبعينيات للدلالة على خفض حدة الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، بعد التوقيع على اتفاقية (سولت Solt في عام ١٩٧٢) ، التي أدت إلى حدوث انفراج دولي في العلاقات بين المعسكرين الغربي و الشرقي . وتأكد الطرفان أن سياسة الحرب الباردة من الممكن أن تؤدي إلى حرب نووية بينهما ، و لن يكون أحدهما منتصرا بل ستكون الخسارة للطرفين ، و لهذا فقد تطورت العلاقات بين موسكو وواشنطن ، ووقعت اتفاقيات الحد من التسلح بينهما ،

وارتفع التبادل التجاري ، و تمخضت العلاقات إلى أن وصلت في عام ١٩٧٥ إلى قمتها عندما وقعت اتفاقية هلسنكي للأمن و التعاون الأوروبي .[١]

ويتبر هنري كيسنجر (Henry Kissinger) وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon (1969-1974) مهندس الوفاق الدولي ؛ بسبب الدور الكبير الذي لعبه في بناء العلاقات بين بلاده و الاتحاد السوفيتي . ومن الأسباب التي دفعت كيسنجر لاختيار هذه السياسة :[٢]

١ . اعتقاده بوجود تحولات مهمة حدثت للنظام العالمي ، كالنفوذ السياسي الدولي للقوتين العظميين ، و عدم الانضباط داخل التحالفات الدولية ، و تعدد مراكز القوة الدولية مع تنامي تأثيرات دول العالم الثالث في السياسة الدولية .

٢ . كان على الولايات المتحدة أن تختار ما بين السعي لإفشال تلك التحولات لكي لا تتنامى وتشكل خطراً عليها ، أو العمل باتجاه ملاءمة قوى التغيير مع الأوضاع الدولية القائمة و احتواء أخطارها عن طريق سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفيتي . واختار كيسنجر الخيار الثاني ، حيث ركز على أساس أهمية الاتفاق المشترك بين أطرافه الرئيسيين .

ورأى كيسنجر أن سياسة الوفاق الدولي مع الاتحاد السوفيتي لا بد أن تستند للمباديء التالية :

أ- وجوب تركيز المفاوضات بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي على المشكلات الموجودة بينهما ، والتي تمنع تطور العلاقات .

ب- ضرورة الاعتدال في سباق التسلح بين واشنطن و موسكو .

ج- إقناع الطرفين بأن من مصلحتهما تحقيق الاستقرار في النظام العالمي .

د- التأكيد على أن الاتحاد السوفيتي مسؤول ـ مثله مثل الولايات المتحدة – عن تحقيق الوفاق الدولي .

هـ- معاقبة الاتحاد السوفيتي عن أي انتهاك قد يرتكبه و يؤثر على سياسة الوفاق الدولي .

---

(1) Iain Mclean , Ibid., p.136.

(٢) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٨١٢ .

وتقدّم كيسنجر في عام ١٩٧٠ بخطة إلى الكونجرس حدد فيها السياسة الأمريكية المقترحة في مرحلة الوفاق الدولي . وركزت الخطة على ثلاثة أهداف رئيسية :

١- تحقيق السلام من خلال المشاركة مع الاتحاد السوفيتي في صنعه .

٢- الامتناع عن التدخل العسكري المباشر في الصراعات الإقليمية (مبدأ نيكسون) .

٣- التركيز على مبدأ حل المشكلات الدولية بأسلوب التفاوض ، أو كما أسماها كيسنجر : (Era of Negotiation) .

وبدأت الولايات المتحدة تتجه في سياستها نحو الوفاق مع الاتحاد السوفيتي عن طريق التفاوض لحل المشاكل معه ، و لكن من مركز القوة ، و مع استمرار سباق التسلح .

وفي المقابل رحب الاتحاد السوفيتي بالموقف الأمريكي الذي اختاره نيكسون / كيسنجر ، وتمخضت الاتصالات عن اجتماع قمة عقد بين الرئيس السوفيتي ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev مع نيكسون Nixon في موسكو في مايو ١٩٧٢ . وصدرت وثيقة موسكو التي أكدت على أنه لا بديل بين المعسكرين سوى التعايش السلمي ، وتجنب المواجهات المسلحة ، ومنع نشوب الحرب النووية ، ومواصلة الجهود لوقف سباق التسلح بينهما .

ومع أن سياسة الوفاق الدولي تطورت بين المعسكرين الشرقي و الغربي في السنوات الخمس الأولى من عقد السبعينات ، ووقعت اتفاقيات للتعاون المشترك بينهما ، إلا أنه في فترة ١٩٧٥-١٩٨٥ تراجعت سياسة الوفاق الدولي ؛ بسبب التحولات الجديدة التي شهدها العالم بعد تحرير فيتنام الجنوبية من القوات الأمريكية ، و توحيدها مع فيتنام الشمالية الشيوعية ، وسقوط أثيوبيا تحت نظام ماركسي حليف للسوفيت بعد أن كان النظام السابق من أكبر حلفاء أمريكا ، واحتلال السوفيت لأفغانستان ١٩٧٩ ، والثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ وطرد النفوذ الأمريكي منها . هذه التفاعلات و غيرها أدت إلى تراجع سياسة الوفاق بين المعسكرين ، وإلى نصب صواريخ بيرشينغ٢ ، وكروز في أراضي ست دول أوروبية ، رداً على قيام السوفيت بتنصيب صواريخ جديدة من طراز إس إس ٢٠ في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا . ورفض الكونجرس التصديق على معاهدة سولت الثانية الموقعة بين الرئيس جيمي كارتر Jemmy Carter وبريجينيف في فينا عام ١٩٧٩ . و تطور

الموقف الأمريكي العدائي للسوفيت إلى حد اتهام الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Regan) للاتحاد السوفيتي بأنه إمبراطور الشر ، وأنه يساند حركات الإرهاب الدولية .

وتراجعت بذلك سياسة الوفاق الدولي في تلك الفترة ، و لكنها عادت من جديد بعد وصول ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev) للسلطة في موسكو عام ١٩٨٦ خلفا للرئيس كونستانتين تشيرنينكو (Konstantin Cherneinko) ولقاءاته مع ريغان في السنوات الأخيرة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي . و بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، فقد الوفاق الدولي أية قيمة له ؛ بسبب قيام نظام عالمي جديد ، تقوده الولايات المتحدة ، وهو نظام أحادي القطبية .(١)

الإدارة الدولية Governance

وإدارة الأزمات الدولية International Crisis Management

ظهر مصطلح الإدارة الدولية في أواخر الثمانينات من القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وسقوط نظرية الثنائية القطبية و الحرب الباردة ، و زيادة دور الشركات غير الوطنية ، والدخول في نظام العولمة الاقتصادية . وبرز هذا المفهوم ليعطي بعداً جديداً لنظريات العلاقات الدولية . و مع أن المصطلح هو أقرب إلى الحكومة ، إلا أن مضمونه أقرب إلى الإدارة الدولية .

ويضع ستوكر (G. Stoker) في دراسته عن «الإدارة الدولية» خمسة مقترحات متداخلة :(٢)

١- إن الإدارة الدولية تتطلب مجموعة مؤسسات و أشخاص لا ينتمون جميعاً إلى دائرة الحكومة ، بدلاً من وجود دولة موحدة يحل محلها مراكز السلطة لمصلحة تنظيم ما بين حكومي أو ما بين سلطات محلية أو إقليمية .

٢- وتصبح الحدود و المسؤوليات أقل وضوحا ، خاصة في مجال العمل الاجتماعي والاقتصادي ، و تراجع نفوذ الدولة و رغبتها بتحويل القطاع العام الذي يسيطر عليه القطاع الخاص .

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ص ٨١٢ ـ ٨١٤ .

(٢) ريمون حداد ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ .

٣- تعكس الإدارة الدولية اعتبارا متبادلاً بين سلطات المؤسسات المترابطة في العمل الجماعي ، من دون قدرة القطاع العام أو القطاع الخاص على اعتلال كل ما يريد وحده لكي يحل المشاكل التي تواجه الدولة .
٤- تطلب الإدارة الدولية تبرعات واسعة من الأشخاص المستقلين لتحقيق الأهداف المشتركة .
٥- تنطلق الإدارة الدولية من مبدأ قدرة العمل من دون الخضوع لسلطة الدولة ، مما يؤدي إلى أن تقوم الدولة باستخدام التقنيات الجديرة لإدارة العمل الجماعي كالتصنيف ، و التنسيق ، والتأثير ، والتوجيه ، و الإدماج ، والتنظيم .

وترى الإدارة الدولية وجود مجتمع عالمي مترابط بتفاعلات عالمية ، على حساب اختصاصات الدول الوطنية .

وأما إدارة الأزمة الدولية فقد عرفتها موسوعة العلوم السياسية بأنها : «الصورة الدراماتيكية و الأشد كثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي ، والتي تتوقف دون نقطة الحرب الساخنة ،و تؤدي الأزمة الدولية بطبيعتها إلى تنشيط احتمال الحرب» .[١]

ومن صفات الأزمة الدولية :
١- أن جوهر الأزمة الدولية يكمن في صعوبة التنبؤ بمجرياتها ، وذلك لسببين :[٢]
أ- عدم قدرة أطرافها على التحكم الكامل فيها .
ب- عدم وجود معلومات كاملة يمكن الاعتماد عليها في التعرف بدقة على الأهداف و النوايا التي تضمرها أطراف الأزمة الدولية لبعضها البعض .
٢- أن مناخ الأزمة الدولية يمتليء عادة بالتهديدات المتبادلة باستعمال القوة ، والتوترات النفسية و العاطفية .
٣- أنه في ظروف الأزمة الدولية تميل أطرافها إلى المبالغة في تصوير المخاطر و تضخيمها .

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٦٣٦ .
(٢) المرجع نفسه .

٤- أن طبيعة النظام السياسي الدولي تؤثر في العملية التساومية في ظروف الأزمة الدولية ؛ لأن النظام الدولي المتعدد الأقطاب يستطيع أن يناور في خيارات التحالف ، أما في النظام الثنائي القطبي فإن خيارات التحالف تكون أقل بالمقارنة مع النظام المتعدد الأقطاب .

القانون الدولي International Law والتدخل Intervention

يجسد القانون الدولي المعايير السلوكية بين الدول ، ويستطيع أن يخدم مصالح الدول من خلال الالتزام بالواجبات القانونية الشرعية فيما بينها . وأما القانون الدولي العام فهو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات في المجتمع الدولي من خلال تنظيم وضبط سلوك الدول في علاقاتها مع بعضها البعض . وتطور القانون الدولي مع انتهاء الحرب العالمية الأولى عندما لم يعد كما كان في الماضي قانونا للأمم ، وإنما أصبح قانونا دوليا بالمعنى الواسع . وشهد تطورا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية ـ خاصة في فروعه ـ وأصبح هناك القانون الدولي لحقوق الإنسان ، والقانون الدولي للبيئة ، والقانون الدولي للبحار ، والقانون الدولي الجنائي .

ودخل مفهوم التدخل في القانون الدولي الذي يحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، على الرغم من أن سياسة التدخل كانت سمة أساسية من سمات العلاقات الدولية . والتدخل يغلب عليه تدخل قوات عسكرية ، وإنزال قوات أجنبية إلى دولة بشكل مباشر ، أو فرض حصار شامل على دولة ما ، لتحقيق أهداف معينة تتناقض مع أهداف الدولة المعتدى عليها .

وهناك أوجه مختلفة للتدخل ، بدءاً من الاحتلال العسكري للدول النامية و التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية ، من قبل الدول الاستعمارية . ومن أمثلة التدخل :

- التدخل الاستعماري البريطاني في الأردن وفلسطين و مصر و العراق .
- التدخل البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ضد مصر عام ١٩٥٦ .
- التدخل الأمريكي في فيتنام ١٩٧١ - ١٩٧٥ .
- التدخل السوفيتي في المجر ١٩٥٦ وفي أفغانستان ١٩٧٩ .
- التدخل الأمريكي في أفغانستان ٢٠٠١ .
- الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية .

- التدخل الفرنسي في ساحل العاج ٢٠٠٣ .
- الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق ٢٠٠٣ .

و من أمثلة الأدوات المستخدمة في التدخل في العلاقات الدولية :[(١)]

١- التدخل أو التغلغل و الانتشار عن طريق استغلال الأدوات المذهبية والمعتقدات الدينية الموجودة في دولة ما ، و تقوم الدولة الأجنبية بالتدخل حماية للأقليات أو بحجة الدفاع عنهم .
٢- التوسع في تقديم المساعدات العسكرية و الاقتصادية الخارجية ، مما يجعل هناك مبرراً للتدخل بحجة حماية مصالح مهددة في الدولة ، وأحيانا يكون التدخل لتهديد مسار الاقتصاد الوطني أو التحكم في الموارد الاقتصادية لتلك الدولة .
٣- إن تحولات حدثت في ترابطات المصالح الدولية ، أثرت عمليا في إخراج بعض القضايا التي كان ينظر إليها بأنها من صميم الاختصاص الداخلي للدول التي تحولت إلى تدخلات خارجية متزايدة .

السياسات العالمية World Politics

على خلاف السياسات الدولية أو العلاقات الدولية ، فإن هذا المصطلح لم يؤكد على أسبقية العلاقات والمعاملات ، وبدلاً من ذلك فإن هذا المصطلح يستخدم في الإشارة إلى النشاطات المتعلقة بسيناريوهات الحرب والسلام والأمن والنظام الداخلي في النماذج الداخلية والكلاسيكية في مركزية الدولة . ومنظور السياسات العالمية محدّد ومعرّف بشكل دقيق في مؤلفات كيوهين وناي (Keohane & Nye) (وخاصة في كتاب العلاقات الخارجية والسياسات العالمية Transactional Relations and World Politics في عام ١٩٧٢) حيث ناقشا رأي الدولة ، وما يرتبط بها من هواجس بالنسبة للنظام الداخلي ، وأعطيا إطارا تحليليا لفهم العالم المعاصر . ولم يكن هذا مجرداً أو من قبيل دلالات ألفاظ ، وإنما يدل على تغيير عميق في هيكل وإجراءات ومادة الموضوع في الستينيات والسبعينيات . وأشار المؤلفان إلى أن كثيرا من مشاريع العمل لها دورة سنوية أكبر من إجمالي الإنتاج القومي (GNP- Gross National Product) للعديد من أعضاء هيئة الأمم المتحدة . كما أن المؤسسات المالية الخاصة والكبيرة يمكنها تثبيط عزم السياسات المالية للدول ذات السيطرة والهيمنة القوية .

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٦٧٣ .

ولهذا تصبح التعديلات المادية لازمة للنموذج الأصلي للسياسات الدولية إذا كان يلزم التمسك بهذه التطورات . ومصطلح السياسات العالمية (World Polities) تصبح الغاية منه التوسع في حدود البحث والاستفسار بعيدا عن حدود العلاقات داخل الدول ونحو التعرف على التطورات العالمية التي هي في الواقع وراء الاتجاه التقليدي .(١)

وبهذه الطريقة يتعيّن الجمع ما بين النظام العالمي واتجاهات المجتمع العالمي لجلب الانتباه إلى شبكة العلاقات المعقدة والمتزايدة القائمة ما بين الجهات غير الحكومية . بينما السياسات الدولية تختص أساسا بالعلاقات ما بين الحكومات التي فيها صراعات على المصالح . وتتميز السياسات العالمية بتعددية الأطراف والقضايا (٢) .

الحكومة العالمية والمجتمع العالمي Global Governance & World Society

يعبر مصطلح الحكومة العالمية عن مركزية السلطة الموحدة العالمية ، التي تملك صلاحيات قانونية وتنفيذية وقدرات على استخدام القوة . ويمكن للمجتمع الدولي أن يوافق على تسوية النزاعات عن طريق القضاء بموجب قانون عالمي . وخلق سلطة عالمية يعني نزع أسلحة الدول ، ويصبح هدفها الأساسي ومعتقدها هو حفظ السلام والنظام الدولي . ومثل هذه المشاريع قد تقدمت ـ عموما ـ كحلول للمشاكل الفوضوية كإدارة القوة في العلاقات الدولية . وفي الواقع يمكن القول إن الحكومة العالمية هي الحل الصحيح الوحيد من الناحية النظرية لهذه المشاكل ، طالما أن البدائل التقليدية وميزان القوة والأمن الجماعي هي في أحسن الأحوال ليست إلا حلولا جزئية ، وفي أسوأ الأحوال مجرد نظم مقنعة تقوم بممارسة مطلقة على المصلحة القومية .(٣)

ولذلك يصبح من غير المستهجن أن فكرة الدولة العالمية الواحدة قد أصبحت مغرية ومضللة في تاريخ الفكر الدولي وعلى مستوى عملي أكثر ، ويمكن تصور واقعيتها بطريقتين : فهي قد تتحقق إما عن طريق الهزيمة العسكرية على شكل سلطة أو سيادة عالمية واحدة ، أو عن طريق الموافقة والتعاون في خطوط التناظر الوظيفي الداخلي أو المحلي . ويرى أن الإمبراطورية الرومانية هي أوضح مثال تاريخي للطريقة

---

(1) Graham Evans and Jeffrey Newnham , p.578.

(٢) محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

(3) Graham Evans and Jeffrey Newnham , Ibid., p.575.

الأولى ، بينما عصبة الأمم (League of Nations) وهيئة الأمم المتحدة (United Nations) غالبا ما يتم تقديمها كنماذج أصلية للطريقة الثانية .

وارتبط المصطلح حديثا مع المستشار الألماني (Willy Brandt) ، الذي أراد ـ خلال الحرب الباردة ـ أن يشجع نمو نظم متعددة الجوانب في تنظيم وطرق الإدارة لتشجيع الاتكال المتبادل والتطور المستمر . ونشرت تقارير رئيسية فيما يتعلق بتلك المسؤولية المشتركة في التسعينات ، كمبادرة ستوكهولم للأمن العالمي عام ١٩٩١ ، وتقرير الجوار العالمي الخاص بنا (Our Global Neighbourhood) الصادر عن لجنة الحكومة العالمية عام (١٩٩٥) .

ويجب عدم الخلط بين مفهومي السيطرة العالمية والحكومة العالمية ، والتي تتضمن سلطة واحدة أو موحدة ، ولا تركز -أيضاً- على العلاقات بين الحكومات . وبدلاً من ذلك فهي تشمل مشاركة المنظمات غير الحكومية (NGOs) ، والتعاونيات الدولية (NNCs) ، والحركات الوطنية ، ووسائل الإعلام العالمية ، وأسواق رأس المال العالمية . ولا يوجد نموذج واحد أو شكل للسيطرة العالمية ، فهي تصور كعملية ديناميكية معقدة لصنع القرار ، وتغطي مدى واسعاً لقضايا ومشاكل المناطق . والمفهوم غير واضح ، ولكن اندفاعه الأساسي هو حركة بعيدة عن اللامركزية . ويركز على حقوق السيادة والواجبات في عدم التدخل ، وإلى إقامة نظام إداري تعاوني ورضائي أكثر ، يقوم على احترام المباديء الديمقراطية ، والسوق الحرة ، والإيمان بالإنسانية والمصير المشترك . ويوجد تطوران حديثان ـ على وجه الخصوص ـ مرتبطان بفكرة التأكيد المتزايد على التدخل الإنساني وانخراط الأمم المتحدة في نشر القيم الديمقراطية . وفيما يتعلق بالأخيرة ، فقد شقت الأمم المتحدة طريقاً جديداً عام ١٩٩٥ عندما نظمت وراقبت الانتخابات النهائية في بعض الدول كناميبيا . وبعد نجاح تلك المبادرة ، راقبت لاحقاً انتخابات نيجاراغوا وهاييتي عام ١٩٩٠ ، وأنغولا ١٩٩٢ وكمبوديا ١٩٩٣ ، والسلفادور وجنوب إفريقيا وموزمبيق ١٩٩٤ ، وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة في ١٩٩٥ . وتم إيجاد تقسيم في المساعدة الانتخابية ضمن دائرة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في عام ١٩٩٢ . وقدمت مساعدة تقنية ما بين إبريل ١٩٩٢ ومايو ١٩٩٥ في أمور انتخابية في ٥٥ دولة ، ويعتبر هذا نمواً ميدانياً ضمن الأمم المتحدة ، ومساهمة هامة في السيطرة العالمية الجيدة .[١]

(1) Op. Cit.,p.200.

وأما مصطلح المجتمع العالمي ، فقد ظهر في منتصف القرن العشرين تحت عنوان «منظور المجتمع العالمي World Society Perspective» مستمدة من كتابات الدبلوماسي والعالم الأسترالي جون بيرتون (John W. Burton) . وحاول بيرتون أن يقدم أفكاره عن العلاقات الدولية وعن نقده للاتجاهات التقليدية المتعارف عليها ، وتوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات عن اتجاهات الدولة المركزية في العلاقات الدولية . وفي هذا المجال ، قام بيرتون بمطابقة نموذج تقليدي ـ وهو نموذج كرة بلياردو ـ وطابقه مع نموذج بيت العنكبوت (Cobweb) ، ورأى ضرورة استبداله . وباستعمال تناظر طاولة البليارد (Analogy of the Billiard Table) أكد بيرتون على مفاهيم السيادة ، واقترح فيها إجراء فصل سريع ما بين السياسات المحلية من جهة والسياسات العالمية من جهة أخرى . كما أن كرة البليارد أكدت على فكرة الإقليمية (Territoriality) كرمز لاتجاه مركزية الدولة . وبالتأكيد على أهمية الصفقات ما بين مجموعة العاملين ، رأى بيرتون أن الخرائط التقليدية ليست مناسبة ، وأن فكرة بيت العنكبوت ذي الأبعاد الثلاثة هو أكثر تماثلا ومساواة في الشكل مع سياسات عالمية معقدة ومتزايدة . وفي أعماله الأولى لم يحاول بيرتون أن يرفض مفهوم القوة كفكرة تنظيمية مركزية في نظام استرجاع المعلومات في العلاقات الدولية ، وهو ـ بالتالي ـ ربط موديل كرة البليارد مع القوة ، مقترحا أن الثاني منهما هو بمثابة صفة للأول . وعلاوة على ذلك ، وفي رأي بيرتون ورأي العديد ممن اتبعوه أن المغالاة في التأكيد على القوة يؤدي إلى ما يطلق عليه «استراتيجيات الهزيمة الذاتية» (Self-Defeating Strategies) بالاستناد إلى مثل هذه الأدوات القسرية ، مثل : الإعاقة عن موازين القوة . ولهذا السبب أصبح بيرتون مشتركا في الاتجاهات غير القسرية والتعاونية لمشاكل الصراع . وهذا أدى بانتقاداته هذه إلى أن أطلق عليه - المثالي أو المثالي المحدث . ومن المؤكد أن إنكار ورفض القوة بالكامل لدى بيرتون وأتباعه حرمهم من الوصول إلى المعرفة الحديثة الفنية التي حاولت إعطاء فهم جديد وأفضل للمفاهيم المهنية في نظام استرجاع المعلومات في العلاقات الدولية .[١]

وبقيت إمكانية وجود مجتمع عالمي ميدانا مهما في التحليل . وأصبحت نظرية بيرتون من أكثر النظريات الاجتماعية في هذا المجال . وقد رفض أن يرتبط بالقواعد

(1) Ibid.,p.579

التقليدية للمعرفة الأكاديمية ، وقد تركت له الحرية في مزج التحليل والوصفة والحقيقة والقيمة والنظرية بالممارسة ، بطريقة تعطي الآخرين القلائل فرصة الرغبة والتصور لمحاولة ذلك .

القطبية الأحادية Unipolarity والثنائية Bipolarity والتعددية Multi- Polarity

القطبية الأحادية هي نوع من أنواع النظام العالمي ، حيث تتمركز الموارد في دولةواحدة ، أوفي مجموعة متجانسة من الدول تقود النظام الدولي بأكمله ، كما حدث عندما هيمنت ألمانيا على أوروبا في عهد بسمارك ١٨٧٢ - ١٨٩٠ ، أو عندما سادت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى ١٩١٩ - ١٩٣٢ . أو بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ إذ مارست الولايات المتحدة دورا قياديا في النظام الدولي مع عدم وجود قوى أخرى تنافسها كروسيا الاتحادية أو الصين . كما أنها تمتلك قوة عسكرية واقتصادية معا ، في حين أن تلك الدول تملك واحدة منها ولا تملكهما معا . على الرغم من أن أمريكا تعاني من أزمة اقتصادية أو لا تستطيع - كما يعتقد البعض - أن تقود العالم .

ويسير النسق العالمي منذ ١٩٩١ نحو نظام أحادي القطبية ، ولكن ذلك لا يعني أن الأحادية هي عبارة عن هيمنة أمريكية على العالم ، بل هي هيمنة النظام الرأسمالي الغربي الذي يضم أمريكا وأوروبا واليابان مع المنظمات الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي .[١] وهذا يتفق مع ما توقعه فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ» بأن المنظومة الرأسمالية الليبرالية العالمية هي التي سوف تقود العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي .

وأما القطبية الثنائية ، فقد ارتبط المصطلح بالحرب الباردة عندما كان النظام السياسي العالمي يتمحور حول قطبين : الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة الأمريكية وكان النظام الدولي ـ في ذلك الوقت ـ يركز على مصطلحات القوة والأنظمة السياسية والإيديولوجيات ، ويدور حول كتلتين أساسيتين هما : الكتلة الشرقية ، والكتلة الغربية ، وكان محكوما بمصالح تلك القوتين العظميين . هذا

(١) موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٦٤٨ .

النموذج يتضمن تصورا بسيطا للتوازن ، ومع ذلك فمن الخطأ الخلط ما بين الثنائية القطبية ونظام توازن القوى ، كما يفعل بعض المنظرين . وهذه البساطة في النموذج يتم التقليل منها عادة عن طريق تحديدها بالصلابة أو المرونة . وقد وجدت الثنائية القطبية في مقابل التعددية ، حيث يكون النظام محكوما بواسطة عدد من القوى المركزية المستقلة في صنع القرار ، والتي ـ ليست من الضروري ـ أن تكون مرتبطة وبشكل مباشر مع التوازن بين القوى العظمى . وبالتالي ، عادة ما يقال إن العلاقات الدولية كانت ثنائية القطبية منذ الخمسينيات ، وهذا مهد الطريق إلى التعددية القطبية في الستينيات . ويقال إن هذا التحول كان قد ظهر بالتوافق مع درجة التماسك/ التجزئة بين كتل القوة .

وترتبط الثنائية القطبية بالمعادلة الصفرية التي تدور حول التوازن العسكري (مكسبي هو خسارتك) ، بينما تركز التعددية القطبية الانتباه على أمثلة للتفاعل حيث يكون الناتج غير مفاجيء أو ذا بعد واحد ويتلاءم مع الشؤون الأمنية . وأحد الطرق لإبراز ذلك هي القول إن الثنائية ـ غالباً ـ تتعلق بقضايا الشرق والغرب كأساس للنظام العالمي ، بينما ترى مناهج التعددية القطبية مجموعة أوسع وأغنى من القضايا متضمنة حوار الشمال والجنوب ، كواحد من النقاط الحرجة على خريطة العلاقات الدولية .(1)

وأما نظام القطبية الثنائية الهشة فقد يقوم طرف قائد بدور القطب الرئيس في كل تكتل دولي ، إلى جانب أن النظام متعدد الأدوار ، والوظائف ، والمسؤوليات ، إلى حد يمكن القول فيه بأن نظام القضية السياسية تتميز بدرجة من التعقيد في طبيعة علاقته وتفاعلاته أعلى بكثير من نظام توازن القوى الدولي . كما أن طريقة عمل نظام القطبية السياسية الهشة يرتبط بشكل كبير بالخصائص التنظيمية الداخلية لهذه التكتلات فوق القومية . وهذا يعني بأنه إذا كانت العلاقات في كل كتلة تلتزم بقاعدة التسلسل الهرمي ، فإن عضوية هذه التكتلات تصبح جامدة ، أي أن إمكانية التغيير في حجم العضوية يصبح محدوداً . والسبب في ذلك ـ برأي كابلان ـ أن علاقات التحالف في التكتلات الهرمية تقوم على مبدأ التكامل الوظيفي للتسهيلات والموارد المتاحة لأعضائها . وهو ما يجعل من إمكانية الانسحاب للأطراف غير القيادية

(1) Graham Evans , and Jeffrey Newnham , Op. Cit., p 566.

خسارة لا تحتمل ، أما إذا كان التنظيم الداخلي للكتل الدولية لا يتقيد بمبدأ التسلسل القيادي ، فإن نظام القضية الثنائية الهشة يكون مشابهاً في هذه الحالة نظام توازن القوى الدولي الذي يسمح بتغيير علاقة التحالف .

وباعتقاد كابلان فإن نظام القطبية الثنائية الهشة يسمح بوجود تكتلات دولية أخرى ، إلاّ أن تلك التكتلات تكون قوتها ونفوذها أقل بكثير من التكتلين الرئيستين ؛ لأن التكتلات الأخرى لا تؤثر كثيراً في مجرى الصراعات التي تحدث بين الكتلتين الرئيستين ، وهذا يختلف عن نظام توازن القوى ؛ إذ يكون للدولة المسيطرة على زمام ميزان القوى القدرة على ترجيح كفة الصراع .(١)

أما نظام القطبية الثنائية المحكمة فإنها تتشابه ـ وتختلف أحياناً ـ عن القطبية الهشة ؛ لأن نظام القطبية الثنائية المحكمة لا يكون فيه أي دور للأطراف غير المنتمية أو غير المنحازة ، مع العلم أنه كان لها دور في نظام القطبية الهشة . كما أن الأطراف العالمية تفقد دورها ـ أيضاً ـ في القطبية المحكمة ؛ لأنها لا تستطيع أن تعين وراءها الدول غير المنحازة التي لم يعد لها وجود ، ولأن القاعدة في نظام القضية الثنائية المحكمة هي أن يكون طرفاً منتمياً إلى أي من الكتلتين ، أو تفقد قوميته المؤثرة في النظام الدولي ، إلى جانب أن الأطراف العالمية لا يعد لها دور كوسيط في نزاعات الكتلتين .

وفي نظام القطبية المحكمة فإن النظام الدولي كله يعاني من فقدان الشعور بالتضامن ؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن أدوات تخفيف التكامل تتوقف عن أداء دورها في ربط أطراف النظام الدولي ببعضهم مثل ما يحدث في نظام القطبية الهشة .

ومع ظهور قوى نووية جديدة ، كالصين و فرنسا و بريطانيا ، أصبح يطلق على النظام (قطبية متعددة) ، أو نظام متعدد القطبية Polycentrism أو Multi- Polarity . وهو يعني تعدد الأقطاب في وجود مجموعة من الدول المهمة على الصعيد الدولي من حيث القوة العسكرية . ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ، خرجت أصوات من الدول الصناعية ـ كفرنسا ـ تطالب بوجود نظام عالمي جديد قائم على تعددية قطبية ، وليس نظام القطب الواحد ، ولقي هذا الاقتراح تأييدا من قبل روسيا الاتحادية والصين الشعبية .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ص ١٥٦ ـ١٥٧ .

ومن الممكن أن يقود نسق القطبية الأحادية إلى تعدد قطبي في المستقبل ؛ بسبب الخلافات التي ظهرت بين المعسكر الرأسمالي بشأن التدخل في العراق .

النظام الدولي الجديد New World Order

تنسب هذه العبارة ـ في الاستعمال الجديد لها ـ إلى الرئيس جورج بوش الأب ، الذي ذكرها في أعقاب الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب (أغسطس) من العام ١٩٩٠ . في خطاب له أمام جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي في الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ . وتحدث الرئيس بوش عن خمسة مبادىء يجب أن تشكل الإطار العام لنظام عالمي متطور يكون «أكبر وأقوى في ملاحظة العدالة ، وأكثر أمنا في بحثه عن السلام ، وعهدا يمكن فيه لشعوب العالم ـ في الشرق وفي الغرب في الشمال وفي الجنوب ـ أن تزدهر وتعيش بوئام» .

إلا أن الرئيس بوش لم يفصح في خطابه عن طبيعة هذا النظام وما الجديد فيه ، ولكنه أشار إلى تعاون أكبر للقوة العظمى ، وإلى تقوية الأمم المتحدة ودورها في النظام العالمي الجديد ، وإلى بزوغ نظام عالمي جديد أكثر استقرارا وأكثر عدالة من النظام الثنائي القطبية الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة .

ولعبت الأحداث الدولية الهامة ـ التي وقعت ما بين ١٩٨٩ وأوائل التسعينات من انهيار الاتحاد السوفيتي ، والكتلة الشرقية ، وحائط برلين ـ دورا مهما في تكوين العهد الجديد بزعامة الولايات المتحدة . وتحول الاتحاد السوفيتي إلى روسيا الاتحادية ، وتكونت رابطة كومنولث الدول المستقلة التي كانت أعضاء في الاتحاد السوفيتي ، واستقلت دول البلطيق الثلاث ، كما استقلت جمهورية جورجيا التي رفضت الدخول لرابطة الكومنولث للدول المستقلة ، وانهارت أنظمة الحكم في أوروبا الشرقية ، وحدثت فيها تحولات وابتعدت عن روسيا الاتحادية . وبعد أن كان المجتمع الدولي يتصف بثنائي القطبية ومنقسماً إلى قسمين : تكتل شرقي (وارسو) بقيادة الاتحاد السوفيتي ، وتكتل غربي بقيادة الناتو / الولايات المتحدة الأمريكية ـ انهار هذا النظام ، وبدأت تظهر أنماط جديدة للتحالفات الدولية ، خاصة من قبل دول أوروبا الشرقية كبولندا وتشيكوسولفاكيا التي تجزأت إلى دولتين : التشيك ، والسلوفاك والمجر . وبدأت هذه الدول بالدخول إلى التجمعات الغربية الرأسمالية كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ؛ مما أحدث فراغا أمنيا في وسط وشرق أوروبا . وظهرت من

جديد بعض القوميات التي كانت قد اختفت بعد الحرب الثانية ؛ حيث تفككت دول أخرى غير الاتحاد السوفيتي مثل : يوغسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا .

كما أن الدول التي كانت حليفة للاتحاد السوفيتي ـ كالهند وبعض الدول العربية كسوريا ـ أصبحت تبحث عن تحالفات جديدة ، وتفردت الولايات المتحدة باحتلال قمة النظام الدولي ، وباتت القطب الدولي الأوحد بعد أن كان ثنائي القطبية منذ الحرب العالمية الثانية .

وتغير نمط القطبية الدولية بعد أن انفردت الولايات المتحدة بالقوة العسكرية الفاعلة التي جعلتها تقود النظام الدولي ، وانتقل من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية . ويتوقع حدوث تحول في المستقبل في النظام العالمي ليصبح متعدد الأقطاب ، مع إمكانية أن تحل التكنولوجيا والقوة الاقتصادية محل القوة العسكرية في الاستقطاب الدولي . وذلك بعد ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة كالنافتا ، والتكتل الباسيفيكي ، والسارك ، والأسيان ، وظهور العولمة والشركات العابرة للقارات ، وزيادة دور صندوق النقد الدولي ، والوكالات الدولية ، واحتمال حدوث نزاعات دولية ذات بعد اقتصادي لاختلاف المصالح الاقتصادية بين الدول الفاعلة في النظام العالمي ، كما حدث بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .

ومن آثار النظام العالمي الجديد تهميش مكانة العالم الثالث داخل النظام الدولي ؛ حيث لم تعد دول العالم الثالث وحركة عدم الانحياز تلعب دورا مهما كما كانت عليه خلال الحرب الباردة . وقد أدى تهميش دور حركة عدم الانحياز ، إلى إضعاف دول العالم الثالث ؛ بسبب توقف المساعدات التي كانت تتلقاها من المعسكرين الشرقي والغربي .

ومن أهم صفات النظام الدولي الجديد :(١)

- انتهاء الحرب الباردة .
- رغبة الدول العظمى في التعاون .
- اعتبار الأمم المتحدة الإطار المناسب للتعاون .
- تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم .
- إضعاف دور دول العالم الثالث .
- تحول الصراع الدولي من صراع إيديولوجي إلى صراع اقتصادي .

(١) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٨٧٨ .

المبحث السادس: تفاعلات العلاقات الدولية

أولا: الحرب والعلاقات الصراعية

١. أسباب الحروب وآثارها

الحرب عبارة عن صراع مسلح بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية . وتعتبر الحروب من أقدم الوسائل المستخدمة في العلاقات بين الشعوب والدول كأحد الوسائل لحماية المصالح والدفاع عنها ، أو لحسم الصراع . وعرفت الإنسانية الحروب منذ بدء الخليقة ، وتنوعت أسبابها وآثارها ، حتى قبل نشأة الدولة الحديثة . وكانت الشعوب تغزو بعضها البعض طمعا في زيادة قوتها واحتلال مناطق نفوذ جديدة . واعتبرت الحروب السمة الرئيسة في العلاقات الدولية . ويعرف المنظر العسكري الألماني كارل كلاوزفتز (Carl Clausewitz) الحرب على أنها : «امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، وعمل عنف يقصد منه إجبار خصومنا على الخضوع لإرادتنا» .[١]

وتعني الحرب حرفيا أي عمل لا يتوافق مع حالة السلم . وبموجب القانون الدولي ، فإن لدى الدول الحق في اللجوء إلى الحرب عندما ترى ذلك ضروريا . إن الكابح الرئيس لهذا التصرف هو بالتالي قوانين الحروب ، ويجب أن يتم عمل التمييز بين القوانين التي تحكم سلوك الحرب والقوانين التي تحكم اللجوء للنزاع . وقبل إيجاد المؤسسات الدولية العالمية في القرن العشرين (عصبة الأمم ، ومنظمة الأمم المتحدة) كان هناك مقدار لا بأس به من التفسير الذاتي لهذا المفهوم ، وكانت الدول تقرر بنفسها الأسباب التي تجعلها تخوض الحرب . وعندما تعلن الحرب بين الأطراف فإن العلاقة تتغير من السلم إلى الحرب .

ومن الممكن إدراك الفروقات والاختلافات بين الدول التي تؤدي إلى الحروب ، بطريقة يمكن فهم وشرح مظاهر العنف بينها . ويبدو هذا واضحا في التحليل الذي أجراه وولتز (Waltz) في عام ١٩٥٩ ، إذ قام بدراسة الظاهرة من خلال مستويات نفسية واجتماعية وسياسية ، ووجد أن لعالم النفس اهتماماً في الحرب كدالة حسيّة ، بينما العالم في الجنس البشري (الأنثروبولوجي) قد ينظر في الأسباب التي

---

(١) **موسوعة السياسة** ، الجزء الثاني ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ ، ص ١٧٠ .

تدفع ثقافات معينة نحو تشجيع العدوان . وقد استرعى علم الاجتماع الأذهان إلى الدلائل الإيجابية التي يمكن للعنف أن يلعبها ضمن الأنظمة السياسية . كما أن علماء السياسة قد سعوا من خلال تحليلاتهم السياسية و تحليلات النظم إلى فحص النواحي الجزئية و الكلية للحرب .

ومن أجل فهم أفضل للعلاقة بين علم الاجتماع والحرب ، فإنه يجب عدم اعتبار الحرب بالضرورة على أنها شكل من أشكال الاختلال الوظيفي المجتمعي . كما أن الحرب في النظام الدولي ليست بالضرورة مثل مرض من أمراض الجهاز البيولوجي ؛ فالصراع والخوف من الحرب غالبا ما استخدم في توحيد وتكامل الدول . وفي مثل هذه الظروف والحالات فإن البحث عن الأعداء يساعد في حفظ و زيادة تماسك ووحدة الجماعة . ويمكن للجماعات السياسية في داخل الدولة استخدام التهديد بالحرب لبسط سيطرتهم على الحياة السياسية والاقتصادية للدولة . كما أن العنف يمكن استخدامه لخلق دول جديدة . و قد تحقق في القرن التاسع عشر توحيد ألمانيا عن طريق إلحاق الهزيمة بدول مجاورة مثل الدانمرك والنمسا وفرنسا . هذا مع العلم بأن النظريات الماركسية تعتبر حروب التحرير الوطني مفيدة . والفكرة التي تقول إن العنف والحرب هما جزءان جوهريان و أصيلان للنظام الدولي هي الطابع المميز للواقعية .

وعلى الرغم من هذه المتغيرات يبقى كل من العنف و الحرب أساسيين ، وبإدراك مفهوم الواقعية ، بأن الحرب هي متغير نظامي بشكل من أشكال الاستمرار ، فقد أدّى ذلك إلى البحث عن نوع من أنواع التحسن في العلاقات الدولية . وكما أشار كلود Claude في عام ١٩٦٢ بأن ميزان القوى ليس أصلا وسيلة من وسائل منع الحرب ، ولكنه بالأصح وسيلة من وسائل الحفظ الهيكلي الذي يسمح في حالات معينة باستخدام القوة . وإذا ما اعترفنا بأن العنف والحرب يمكن اعتبارهما على المدى الطويل بأنهما عبارة عن حوادث أو وقائع منتظمة في النظام العالمي ، فإن شدتهما ما زالت تتنامى وتتزايد . وهكذا فان الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩١٨ و١٩٣٩ - ١٩٤٥ قد قتلتا أكثر من ستين ٦٠ مليون شخص من المشاركين الرئيسين فيهما . وهناك أكثر من ثمانية ملايين جندي و مليون مدني قتلوا في الحرب العالمية الأولى ، وسبعة عشر مليونا تقريبا من الجنود ، وخمسة وثلاثين مليون مدني قد قتلا في الحرب العالمية الثانية .(١)

(1) Graham Evans and Jeffrey Newnham , Op. Cit., p.566.

ومع أن نظام هيئة الأمم قد فرض بعض القيود الأخرى على استعمال القوة فإنه مازال مسموحا بها تحت مبدأ الدفاع عن النفس . و بموجب المادة (٥١) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة يحق للدول استعمال إجراءات الدفاع عن النفس إلى أن يوافق مجلس الأمن على الرد بشكل جماعي ضد أي إخلال بالأمن والسلم .

وشهد القرن الماضي تغيرات هامة في قوانين الحرب سواء تلك التي تحكم سلوك الحرب أو الأخرى التي تحكم اللجوء للنزاع ، فإن قانون المعاهدات ـ الموجود في ميثاق الأمم المتحدة ـ يرسم خطا واضحا ما بين الاستعمال القانوني وغير القانوني للقوة . فالقرار المعمول به الآن يحدد بأن استعمال القوة يتم فقط دفاعا عن النفس ، وفي غياب الوسائل الأكثر تأثيرا على قرار النزاع فإن الدول ستلجأ إلى القوة . وفي نفس الوقت زاد من صعوبة تطبيق قوانين الحرب ، بالإضافة إلى انتشار حالات التدخل الخارجي في الحروب الأهلية . وانتشرت بشكل واسع في القرن العشرين بعض النزاعات المتداخلة إقليميا مثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي .

وتحليل أسباب الحرب يختلف من عصر لآخر ، كما أن الحروب تصنف حسب الدوافع والأهداف ، فهناك الحروب الاقتصادية ، والأهلية ، والعقائدية ، والاستعمارية . وهناك حروب عرضية أو غير مقصودة (Accidental War) ، وحرب نفسية (Psychological Warfare) ، وحرب دولية (International War) ، وحرب إيديولوجية (Ideological Warfare) . وشهدت ظاهرة الحروب نشوء المجتمعات الإنسانية ، مما جعل المدارس الفكرية تتباين حول تلك الأهداف والدوافع . ونشأت مدارس تبرر الحرب لأسباب بيولوجية ونفسية قائمة على أساس الخوف والطمع الطبيعي لدى الإنسان . ومدارس بررت الحرب لطبيعة المؤسسات الحاكمة كالأنظمة المستبدة ودعوتها لتقوية نفوذها وسيطرتها . ورأت بعض المدارس أن أسباب الحرب تعود لظهور الدولة القومية ، ومحاولة كل دولة تقوية نفسها عن طريق القوة الاستعمارية والهيمنة على قوميات وأمم أخرى .

٢ . الحروب وأنواعها

الحرب الشاملة Total War

هي حرب تقوم بين الدول ، وتستخدم فيها جميع الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافها ، وتتضمن :[١]

١ . مشاركة جميع أو معظم المواطنين في المجهود الحربي .

٢ . استخدام الأسلحة الحديثة ذات المقدرة التدميرية الكبيرة .

٣ . مشاركة معظم الدول فيها .

٤ . مطالبة الطرف المنتصر باستسلام الطرف المنهزم دون شروط .

٥ . تفرض الدولة المنتصرة بإعادة ترتيب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة المنهزمة حسب رؤيتها .

الحرب المحدودة Limited War

الحرب المحدودة هي عبارة عن «صراع تم تحجيمه إقليميا في نطاق ضيق ، وفيه تقبل أطرافه بتخفيض إرادتها ـ وبناء على اتفاق سابق ـ أن تبقى الموارد العسكرية المستخدمة في خوض هذه الحرب ضمن حدود ضيقة» .

ومع أن القوى الكبرى لا تشجع مثل هذه الحروب حتى لا تؤثر على مصالحها ، إلا أن بعض الدول الكبرى قد تدعم الحرب المحدودة بشرط أن تكون بعيدة عنها . وكما جاء في موسوعة العلوم السياسية ، فإن الحرب المحدودة هي عملية مساومة ، القصد منها اختبار إرادة الطرف الآخر وإرهاقه والضغط عليه لإرغامه على التفاوض الذي يتيح إنهاء الأعمال العدائية المسلحة .[٢]

الحرب التقليدية Conventional War

تستخدم فيها الأسلحة التقليدية وليس أسلحة الدمار الشامل أو النووية والبيولوجية . وتكون عادة بين دول الجوار التي تتنازع فيما بينها على الحدود أو الموارد الطبيعية ، وهي الأكثر حدوثا في الصراعات الدولية . والفرق بين الحرب المحدودة والحروب التقليدية هو عدم توافر الأسلحة وأدوات الحرب في الحرب الباردة ، والتي

(١) علي الدين هلال (إشراف) و نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٣ .

(٢) **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص ٧٦٥ .

تساهم في إثارتها والاستمرار فيها . كما أن الحروب المحدودة قد تشارك فيها أطراف تعتمد في تسليحها على قوى دولية أكبر منها ، ولهذا فإنها تبقى محدودة ؛ بسبب عدم قدرة المشاركين فيها على استعمال الأسلحة إلا من خلال ما تحصل عليه من قوى أجنبية أقوى منها .

وكذلك يوجد فرق بين الحروب الإقليمية التي تكون صراعا محددا في إطار جغرافي واحد ـ ولكن قد يستعمل فيها جميع أنواع الأسلحة ـ وبين الحرب المحدودة التي تكون محدودة بسبب المكان ، وأيضا لمحدودية الأسلحة المستخدمة فيها ، كما أنه لا يستخدم في الحرب المحدودة الأسلحة النووية . ومن خلال موافقة الدول العظمى ، يستعيض أطراف الحرب المحدودة عن الأسلحة النووية بالأسلحة التقليدية .

وتتلخص خصائص الحرب المحدودة فيما يلي :(١)

١- أنه لا يستخدم فيها الأسلحة التدميرية ، ولا تهاجم المناطق المدنية .
٢- يكون الصراع عادة ما بين دول صغيرة نسبيا وغير مؤثرة في النظام العالمي ، ولا تشارك فيها الدول الكبرى .
٣- لا يستخدم فيها الأسلحة النووية ، وغالبا ما تكون في مكان جغرافي واحد .
٤- إن الحرب المحدودة تنتهي غالبا إلى نتائج غير حاسمة ، ودون أن يتمكن أطرافها من تسجيل انتصار واضح فيها ، وإن أقصى ما يمكن الحصول عليه هو حل وسطي يحقق بعض أهدافها .
٥- قد يستعمل في الحرب المحدودة الهجوم الجوي لتحقيق مكاسب على الطرف الثاني ، إلا أن ذلك لا يحقق سوى نتائج محدودة ، (استخدام أمريكا السلاح الجوي في فيتنام) .
٦- إنه بسبب عدم قدرة الأطراف على استعمال الأسلحة النووية ؛ فمن الممكن أن تكون البدائل ، وهي الانتقام الاستراتيجي المحدود عن طريق الأهداف الاستراتيجية التي يراد تدميرها ، محدودة النطاق .
٧- تكون إجراءات وقف الحرب المحدودة في إطار المنظمات الدولية للحفاظ على الأهداف السياسية للمتحاربين ، وإنهاء الحرب .

---

(١) د . علي الدين هلال (مشرف) ونيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤ . ومرجع **موسوعة العلوم السياسية** ، المرجع نفسه ، ص٧٦٥ .

الحرب العرضية Accidental War

يستعمل هذا المصطلح من الحروب للدلالة على مفهومين :

أولهما : عند حدوث حرب «بالصدفة» من خلال القيام بعمل عنف لا تقصده الدولة التي تقوم به ، أو مجموعة من خلال القيام بأعمال عنف ضد نوايا القيادة السياسية التي لا ترغب القيام به ، مما يؤدي إلى الحرب العرضية .

ثانيهما : قد تحدث الحرب العرضية لأن فردا أو مجموعة من الأطراف ، قد يسيئون الموقف السياسي ، ويستخدمون العنف ضد دولة أخرى .

وكلمة «عرضي» ، في المعنى الثاني ، تتم ملاحظتها على أساس أنها نتيجة لسوء إدراك وليس لخلل فني أو خلل في تسلسل القيادة . وسوء الإدراك هذا ، يمكن أن يكون في فترات مسؤولا عن التوتر النفسي بين القادة السياسيين وكبار مستشاريهم . ولقد عرف علماء التاريخ والسياسة الأزمة الأوروبية في صيف عام ١٩١٤ كمثال على الخصائص الكثيرة للحرب العرضية في كلا المفهومين المستخدمين هنا .

إن قدوم الأسلحة النووية قد زاد وبشكل كبير من الاهتمام بمنع الحرب العرضية ، وكذلك فإن نظريات و إجراءات مراقبة التسلح موجهة للتخفيف من بواعث الهجوم وإعادة التأكيد للقوى المتصارعة ـ وخصوصا في أوقات الأزمات ـ بأن بإمكانهم التغلب على الموقف دون اللجوء للحرب .

حرب الاستنزاف War of Attrition

تعني حرب الاستنزاف الاستراتيجية التي اتبعها الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ، الذين تحولوا من سياسة الإبادة (التدمير الكامل والسريع لقوات العدو) إلى سياسة الاستنزاف . إن حروب الاستنزاف تمتد في العادة فترة طويلة ، ويتم فيها وضع كامل موارد الدولة تحت تصرف العسكريين . وتركز حرب الاستنزاف على قضية استنزاف تدريجي لقوة العدو من أجل إرهاقه وإضعافه . ومن الممكن أن يكون مجال حرب الاستنزاف جميع القطاعات الاستراتيجية ، أو قد تقتصر على قطاعات معينة لتدميرها لعدم القدرة على استعمالها والاستفادة منها .

ومن مباديء حرب الاستنزاف التي تؤثر على إدارة الحرب ونتائجها :(١)

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٨١ .

١- الاستفادة من جميع الخصائص الجيوبوليتيكية التي يتيحها الإقليم الذي تدور فوقه حرب الاستنزاف .

٢- أن تدار الحرب على أساس انتقائي مدروس ، يميز بين تلك القطاعات الاستراتيجية التي يؤدي تدميرها التدريجي إلى الإجهاز التام على قوى الخصم من أجل إقناعه بعدم جدوى الاستمرار في مواجهة لا فائدة منها ، وبين إهدار الإمكانات المتاحة لهذه الحرب في مواجهات جانبية لا قيمة لها على مجرى الصراع .

٣- المحافظة المستمرة على وضوح الرؤية السياسية إلى أن تحقق الأهداف النهائية لحرب الاستنزاف من خلال عدم إعطاء الفرصة للخصم لاستعادة قدراته وتماسكه ، وإفقاده زمام المبادرة ، وتضييق دائرة اختياراته ؛ لحرمانه من القدرة على اتخاذ القرارات المؤثرة .

٤- الاهتمام بالعوامل النفسية التي تقترن بالتطبيق الفعال لاستراتيجية حرب الاستنزاف ، وهذا يفسر السبب في انهيار قوى عسكرية متفوقة في مواجهة قوى أضعف منها .

ومن الممكن أن تخاض حرب الاستنزاف من قبل حكومات أو منظمات مسلحة تقاوم الاستعمار (الفيتكونج ضد حكومة فيتنام الجنوبية) . والحرب التي خاضتها مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ضد القوات الإسرائيلية التي احتلت سيناء بعد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، والحرب العراقية الإيرانية في الفترة من عام ١٩٨٠-١٩٨٩ التي أظهرت جميع الصفات التي أشير إليها أعلاه ، وحتى تقريبا الإنهاك الكلي للطرفين .

الحرب النفسية Psychological Warfare

أصبحت الحرب النفسية سمة أساسية من سمات الصراعات والحروب بين الأقطار ، وأداة تستعملها الدول في دعم تحركاتها الدبلوماسية والعسكرية في المجتمع الدولي . واستعمل الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى الحرب النفسية عن طريق بث الدعايات من أجل التأثير على شعوب الدول المعادية ، إلا أن هتلر تفنن في استعمال الحرب النفسية خلال الحرب العالمية الثانية ؛ إذ استطاعت ألمانيا النازية التركيز على النتائج التي ستحققها من دعايتها في سياستها الخارجية ؛ لأن هدف الدعاية هو التأثير على سياسات وسلوك الخصم . وكما قال وزير الدعاية والأنباء الألماني النازي

جوزيف غوبلز (J. Goebbeels) ، بأن الدعاية هي ذراع الحرب ، ومن الممكن تدمير العدو ، وأكد على أهمية الحرب النفسية في التأثير النفسي خلال الحرب .

وليس من الضرورة أن تستعمل الحرب النفسية خلال الحرب فقط ؛ فقد استعملها المعسكران الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة ، من خلال بث الدعايات والدعايات المضادة ضد كل منهما . واستعمل المعسكران سياسة خلق الانطباع لدى الرأي العام العالمي بأن كل طرف هو الذي يدافع عن المثل الإنسانية والسلام العالمي .

ولا شك أن الحرب النفسية الغربية ـ وبالذات الأمريكية ـ قد لعبت دورا مهما في انهيار الاتحاد السوفيتي ؛ بسبب تركيزه على الشعوب السوفيتية بأنها كانت تعيش في دولة غير ديمقراطية ، وهي محرومة من كل ما حققه الإنسان في الغرب . واستعملت الولايات المتحدة عشرات الإذاعات ووسائل الإعلام الأخرى للتأثير على مواطني أوروبا الشرقية ، كما استعملت وسائل الإعلام الأمريكية الحرب النفسية في حربها ضد العراق التي خاضتها في شهر آذار / مارس ٢٠٠٣ .

الحرب الباردة Cold War

ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية ليدل على العلاقات بين أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة هي الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي . وأول من استعمله وولتر ليبمان (Walter Lippman) في مقالاته التي نشرها في كتاب تحت اسم الحرب الباردة . واستمر هذا المفهوم حتى سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ .

وكانت استراتيجية أمريكا خلال الحرب الباردة تطبيق سياسة الاحتواء للدول المعادية لها كالاتحاد السوفيتي بجدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية (الناتو) . وتطورت تلك السياسة فيما بعد إلى انتهاج سياسة الانتقام الشامل وسياسة الاحتواء . وكانت الولايات المتحدة تهدف من خلال سياسة الاحتواء إلى تكثيف الضغوط على الكتلة الشرقية وأنظمتها لكي تنهار . وقاد وزير خارجية الولايات المتحدة في تلك الفترة ـ فوستر دالاس (Foster Dallas) ـ سياسة حافة الهاوية مع الاتحاد السوفيتي ، عن طريق التهديد باستعمال السلاح النووي ضده إذا حاول أن يبسط نفوذه في مناطق نفوذها .

أما الموقف السوفيتي فقد اهتم مع بداية الحرب الباردة بتثبيت نفوذه وسيطرته في

أوروبا الشرقية عن طريق الاتفاقيات الثنائية التي وقعها مع تلك الدول لكي تضمن له الهيمنة والولاء المطلق . وطور السوفييت سياستهم عن طريق إيجاد حلف جماعي (وارسو) يضم إلى جانبه دول أوروبا الشرقية لمواجهة الولايات المتحدة وحلف الناتو .

واستمرت القوتان العظميان في هذه الفترة بتدعيم قوتهما النووية ، وتنويع وسائل الردع الاستراتيجي . وأدت الحرب الباردة إلى زيادة سياسة الاستقطاب الدولي الذي أطلق عليه القطبية الثنائية . وقسمت المواقف السياسية بين الدول على أساس إيديولوجي ؛ مما جعل البعض يصف الحرب الباردة بأنها حرب عقائدية بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية . وقد ساد تصوران رئيسيان في النظام العالمي خلال الحرب الباردة :(١)

١- اعتقاد الاتحاد السوفيتي أن الدول الغربية الرأسمالية كانت آيلة للسقوط والانهيار بسبب الخلافات والتناقضات الحادة فيها ، والفراغ السياسي والعقائدي الذي عانت منه تلك الدول بسبب الحرب .

٢- اعتقاد الدول الغربية أن الاتحاد السوفيتي محكوم بأنظمة مستبدة «بالحديد والنار» ، وإطلاق مصطلح «ما وراء الستار الحديدي» على الاتحاد السوفيتي ، وأن شعوب دول أوروبا الشرقية كانت ترغب في الخروج من الهيمنة السوفيتية .

حرب العصابات Guerrilla Warfare

حرب العصابات أو (الغوريلا) مأخوذة حرفياً من استخدامها الأصلي في حرب القوات الإسبانية غير النظامية التي خاضتها في حرب (Peninsular) عام ١٨٠٨-١٨١٤ ضد القوات الفرنسية الغازية . وخلال القرن التاسع عشر استمر هذا النوع من الحرب غير النظامية مستخدما مع الحرب التقليدية . حيث كان من الممكن أن يتحول جيش نظامي مهزوم إلى تكتيكات حرب العصابات ليبقى في مواجهة مع الأعداء .

وطورت حرب العصابات من خصائصها التقنية ، وتغيرت شخصيتها فيما بعد بحيث أصبحت النموذج الأساسي للأحزاب والعصابات التي تبحث عن تغيرات ثورية في داخل الدولة أو المنطقة . وخاصة الحرب التي قادها الزعيم الصيني ماوتسي

(١) المرجع السابق ، ص ص ٦٨٣ - ٦٨٤ .

تونغ (Mao Tsi Tong) في الحرب الشعبية ، ضد قوات الاحتلال الياباني وضد القوات النظامية للإمبراطور الصيني . والتي استعملها الزعيم الكوبي فيديل كاسترو (Fidel Castro) وتشي جيفارا (Ché Guvara) في كوبا ضد القوات النظامية بقيادة الدكتاتور روبين فولجنيكو باتيستا (Rubén Fulgencio Batista) ، وفي مناطق أخرى في أدغال أمريكا اللاتينية . كما استعملها الفيتكونغ في فيتنام ضد القوات الأمريكية الغازية والمتحالفة مع القوات النظامية في فيتنام الجنوبية . واستعملتها جبهة التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، وعدة حركات وطنية إفريقية ضد الاستعمار الأوروبي لنيل استقلال الدول الإفريقية ، واستعملها الفلسطينيون في نضالهم ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين .

حرب التحرير الوطني War of National Liberation

حرب التحرير الوطني أسلوب خاضته شعوب المستعمرات في بلدان العالم الثالث لنيل الاستقلال من الدول الاستعمارية والتحرر من الحكم الأجنبي . ولا شك أن الحروب التي تكون لكسر هذه السلسة من التبعية و تحرير الجماهير لها ما يبررها على الإطلاق في النظام الدولي ؛ مما يدفع بعض الأطراف الدولية لتقديم الدعم المادي والعسكري والسياسي لها . وفي الوقت الذي نظرت فيه الدول الغربية لحروب التحرير الوطني أنها حروب أهلية وحاولت أن تفشلها ، نظرت الدول الشيوعية لهذه الحروب على أنها حروب شرعية لا بد من تقديم الدعم لها . وأكد البروتوكول الأول (أي الاتفاقية) في معاهدات جنيف عام ١٩٤٩ ، والموقّع في عام ١٩٧٧ ، على أن الصراعات المسلحة التي يقاتل فيها الناس ضد السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية ـ وهم يمارسون حقهم في تقرير المصير ـ يجب بل ينبغي اعتبارها حروبا دولية لغرض تطبيق قوانين الحرب على وجه العموم . ومن بين ١٦٣ دولة وقعت على معاهدة جنيف عام ١٩٤٩ هنالك ٥٩ دولة فقط وقعت على هذا التعريف لحرب التحرير . وإذا كانت حروب التحرير الوطني مصنفة كحروب دولية لا حروبا أهلية عند ذلك يصبح التدخل الخارجي له ما يبرره بموجب صيغة موسّعة من صيغ التحدي الذاتي . وكقاعدة عامة يكون التدخل الخارجي ممنوعاً في الحروب الأهلية ، حيث هناك عدم تطابق واضح ونزاع ما بين الدول الغربية والأخرى بشأن شرعية أو قانونية التدخل الفعّال في حروب التحرير الوطني . وتبنّت الجمعية العامة

للأمم المتحدة موقفاً مشابها ، وعارضت النظرة الغربية لحركات التحرير .[١]

الصراع الدولي International Conflict

يعتبر مفهوم الصراع الدولي من سمات العلاقات الدولية بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والتاريخية ، وهو يعني تنافساً بين الأطراف الدولية على مصالح قديمة أو حالية أو مستقبلية . ويعرف الصراع على أنه «موقف تنافسي معين يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة ، كما يكون كل منهم مضطرا ـ أيضا ـ لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر».[٢] .

ويكون الصراع كأحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات أو الدول . وقد يحدث عندما «يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة ، سواء كانت تلك الأهداف حقيقية أو متصورة ، أو حول الموارد المحدودة» . يكون الصراع «نتيجة لعدم التوافق في المصالح مما يؤدي إلى استجابات بديلة للمشكلات السياسية الرئيسة» . [٣]

ولهذا فإن الصراع يتضمن المرتكزات الثلاثة التالية :

١- يتعلق بالموقف الصراعي ذاته ، وفيه يعبر مفهوم الصراع عن موقف له سماته المحددة ، من خلال وجود تناقض في المصالح ، وإدراك أطراف الصراع بوجود هذا التناقض ، وتبني أحد الأطراف موقفا لا يتفق مع رغبات الطرف الآخر بل يتصادم معه .

٢- يختص بأطراف الموقف الصراعي من حيث التمييز في الموقف الصراعي بين مستويات ثلاثة : المستوى الفردي الذي يتعلق بالصراعات الفردية ، والصراع بين جماعات ، أو الصراع بين الدول (الدولي) .

٣- يختص بالصراع الدولي ، حيث تتسع دائرة الصراع لتشمل النظريات والتفسيرات

(1) Graham Evans , and Jeffrey Newnham ,Op. Cit., p.568.

(2) Robert North, "Conflict Political **Aspect" in International Encyclopaedia of the Social Sciences** (IESS) the Macmillan Company and the free Press, P. 228

(3) Mohammad Abu Nimr, **"Conflict Resolution" Cairo: National Centre for Middle East Studies**, p. 2-3

المختلفة للصراع الدولي ، كنظريات القوة وصنع القرار ، والنظم والاتصالات .[(١)]

وتوجد نظرات عديدة في العلاقات الدولية تناولت الصراع الدولي منها : مداخل سيكولوجية وإيديولوجية ، ومدخل المصالح ،وسباق التسلح ، والنظام السياسي والجيوبوليتكي والسوسيولوجي والبيئي ، وكلها تؤدي إلى النتيجتين التاليتين :

النتيجة الأولى : إن الصراع الدولي هو ظاهرة مركبة معقدة من حيث مكوناتها وأبعادها ومستوياتها ؛ ولهذا فإنه من الصعب تفسيرها اعتمادا على متغير واحد ، مما يعني أهمية الاعتماد على رؤية متكاملة للصراع تفهم وتحلل الظاهرة الصراعية بكامل أبعادها .

النتيجة الثانية : تتعلق بمصادر الصراع الدولي وأسبابه على أساس أن تنافس الأطراف المتصارعة وتطلعاتهم هي من أجل زيادة قوتهم والسيطرة على الموارد التي تجعلهم يحتفظون بتلك القوة ، مما يؤدي إلى زيادة التنافس والصراع بين الأطراف .[(٢)]

وتتم إدارة الصراع الدولي من خلال استمرار المنافسة ، أو التوفيق بين الأطراف المتنافسة على حل القضية المتنازع عليها ، أو تجنب تصعيد الصراع واستمرار الاتصالات الدبلوماسية ، أو حل الصراع من خلال التعاون ثم التسوية .

العدوان Aggression

يوجد لهذا المصطلح عدة معان ؛ فهو يستخدم في القانون الدولي وفي المنظمات الدولية كمفهوم وكسلوك محرم . واستخدم مصطلح «العدوان» للتفريق بين الحروب العادلة وغير العادلة ، وبين القوة الشرعية وغير الشرعية . ويشير إلى الهجوم غير الشرعي وغير المبرر ، أو غير الأخلاقي ، أو إلى التدخل من قبل دولة أو عملائها في دولة أخرى ؛ ولهذا فهو يعتبر «هجوميا» أكثر منه «دفاعيا» .

ولا بد من التفريق بين ما هو اعتداء مباشر(مثل العدوان الثلاثي على مصر عام (١٩٥٦) ، والعدوان الإسرائيلي على الدول العربية عام (١٩٦٧) ، وعلى لبنان عام (١٩٨٢) . وما هو اعتداء غير مباشر (مثل : طلعات التجسس الأمريكية بطائرات يو

(١) منير بدوي ، «تحليل الصراع الدولي» في كتاب **اتجاهات حديثة في علم السياسة** ، تحرير د . محمود اسماعيل محمد ، القاهرة ، المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة العالمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، ١٩٩١ ، ص ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٢) منير بدوي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٠ .

تو (U2) فوق الاتحاد السوفيتي بين الأعوام (١٩٥٥ و١٩٦٠) .

وإن صعوبة التعريف والنقص الواضح لمعيار دولي عام لم يمنع استخدامه كمفهوم رئيسي في نظريات التغير السلمي . ومع محاولات القانون الدولي تنظيم سلوك الدول ، وإيجاد طرق متفق عليها عالميا لتعزيز المصالح الوطنية ، فإن هناك جهودا تبذل لتعريف «العدوان» . وبُنيت معاهدة عصبة الأمم على أساس الاعتقاد بأن :[١]

١ . العدوان يسهل تعريفه .

٢ . يتمكن المجتمع الدولي من الاتفاق للوقوف ضد مرتكبيه .

وخلا ميثاق الأمم المتحدة من تعريف لهذا المصطلح ، وأحيل تعريفه إلى مجلس الأمن الدولي . وهذا اعتراف ضمني من قبل المشرعين الدوليين للحاجة إلى واقعية سياسية في المنظمة الجديدة . وقرر مجلس الأمن تسميتها «أعمالاً عدوانية» . لذا ، فإن غزو كوريا الجنوبية لكوريا الشمالية في حزيران ١٩٥٠ ، وبغياب الممثل السوفيتي ، اعتبر ضمن هذه الفئة ، وكذلك الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

(1) Mohammad Abu Nimr, Op., cit, p. 11.

المراجع :

أولاً : المراجع العربية

١ . إبراهيم أبراش ، **أصول الفكر السياسي** ، غزة ، مكتبة ومطبعة دار المنارة ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٦ .

٢ . إبراهيم بوتشيش ، حول مسألة نهاية التاريخ : تأملات في أطروحة فوكوياما ، **مجلة أبحاث ودراسات** ، عن شبكة الإنترنت www.hajr.us

٣ . ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ، الطبعة الرابعة ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٨١ .

٤ . ابن عبد ربه ، **اللؤلؤة الأولى من العقد الفريد** ، دار الكتاب العربي ، **١٩٨٢** .

٥ . ابن منظور ، **معجم لسان العرب** ، المجلد الثاني ، بولاق ، المطبعة الأميرية ، ١٨٨٩ .

٦ . أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي ، **سراج الملوك** ، حققه وضبطه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد فتحي أبو بكر ، تقديم د . شوقي ضيف ، المجلد الثاني ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ط١ ، ١٩٩٩ .

٧ . أحمد بن الداية ، **الفلسفة السياسية عند العرب** ، الجزائر ، الشركة الوطنية ، ط٢ ، ١٩٨٠ .

٨ . أحمد جمال ظاهر ، **دراسات في الفلسفة السياسية** ، إربد ، مكتبة الكندي ، ١٩٨٨ .

٩ . أحمد درغام ومحمد محفوظ ، **دراسات في الفلسفة السياسية** ، دار المعارف ، دمشق ، ١٩٨٤ .

١٠ . أحمد علي عجيبة ، **دراسات في الديانة الوثنية القديمة** ، ط١ ، القاهرة ، دار الآفاق العربية ، ٢٠٠٤م .

١١ . أحمد كمال أبو المجد ، الحوار بين الحضارات والظلال القاتمة لحوادث الحادي عشر من سبتمبر ، **مجلة شؤون عربية** ، منشورات جامعة الدول العربية ، العدد ١٠٩ ، ربيع ٢٠٠٢ .

١٢ . أحمد كمال أبو المجد ، حوار في دافوس حول الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية ، **مجلة وجهات نظر** ، العدد الرابع عشر – مارس ٢٠٠٠ .

١٣ . أحمد مبارك البغدادي ، **الفكر السياسي عند أبي الحسن الماوردي** ، الكويت ، مؤسسة الشراع للنشر ، ١٩٨٤ .
١٤ . أحمد محمدالأصبحي ، **الفكر السياسي العربي الحديث والمعاصر** ، أربعة أجزاء ، عمان ، دار البشير ومؤسسة الرسالة ، ٢٠٠٠ .
١٥ . الإرهاب وأبعاده ، **مجلة دراسات شرق أوسطية** ، العدد ٢٢ ، السنة السابعة شتاء ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ٢٠٠٣ .
١٦ . إسماعيل صبري مقلد ، **النظريات السياسية الدولية** ، الكويت ،ذات السلاسل ، ١٩٨٧ .
١٧ . **أفلاطون (جمهورية)** ، ترجمة حنا خباز ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٦٩ .
١٨ . أفلاطون ، **آخر أيام سقراط** ، ترجمة أحمد الشيباني ، بيروت ، دار الكاتب العربي ، (من دون تاريخ) .
١٩ . ألبرت حوراني ، **الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ ـ ١٩٣٩)** ، ترجمة كريم عزقول ، بيروت ، دار النهار للنشر ، الطبعة الرابعة ،,١٩٨٦
٢٠ . إميل برهييه ، **تاريخ الفلسفة ـ الفلسفة اليونانية** ، ترجمة جورج طرابيشي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ .
٢١ . أنطوني جيدنز ، ترجمة شوقي جلال ، **بعيدا عن اليسار واليمين : مستقبل السياسيات الراديكالية** ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، أكتوبر ٢٠٠٢ .
٢٢ . برتراند بادي ، **الدولتان : الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام** ، ترجمة نخلة فريفر ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ١٩٩٦ .
٢٣ . بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، **المدخل في علم السياسة** ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٢ .
٢٤ . بول كيركبرايد و كارين ورد ، ترجمة هشام الدجاني ، **العولمة : الديناميكية الداخلية** ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٣ .
٢٥ . بول كيركبرايد ، ترجمة رياض الأبرش ، **العولمة : الضغوط الخارجية** ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٣ .
٢٦ . تركي الحمد ، صراع الثقافات بين السياسة والتاريخ ، **مجلة شؤون عربية** ، جامعة الدول العربية ، العدد ١٠٩ ، ربيع ٢٠٠٠ .
٢٧ . توماس فريدمان ، في محاضرة له في القاهرة في ٢٠٠٠/٧/٧ ، أوردها محمد

السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، جامعة القاهرة ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠٠٢ .

٢٨ . جابريل الموند ، **السياسة المقارنة** ، القاهرة ،دراسات في النظم السياسية العالمية ، ١٩٩٢ .

٢٩ . جان توشار ، وآخرون ، **تاريخ الفكر السياسي** ، ترجمة علي مقلد ، بيروت ، الدار العالمية ، ١٩٨١ .

٣٠ . جان جاك شوفالييه ، **تاريخ الفكر السياسي** ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩١ .

٣١ . جراهام تومبسون ، تحديد موقع العولمة ، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية** ، اليونسكو ، العدد ١٦٠ ، يونيو / حزيران ١٩٩٩ .

٣٢ . جورج سباين ، **تطور الفكر السياسي** ، ترجمة حسن جلال العمروسي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧١ .

٣٣ . جون ستيوارت ميل ، **أسس الليبرالية السياسية** ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٦ .

٣٤ . جون كولر ، **الفكر الشرقي القديم** ، ترجمة : كامل يوسف حسين ، مراجعة : د .إمام عبد الفتاح إمام (الكويت : سلسلة عالم المعرفة : ١٩٩ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٥ .

٣٥ . جيمس دورتي وروبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت ، دار كاظمة للنشر والترجمة ، ١٩٨٥ .

٣٦ . جيمس هنري بريستيد ، **فجر الضمير** ، ترجمة : د . سليم حسن ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ .

٣٧ . حامد ربيع ، **التراث الإسلامي ووظيفته في بناء النظرية السياسية** ، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، د .ت .

٣٨ . حامد عبد الله ربيع ، **مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي** ، الجزء الثاني ، تحرير سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٣٩ . حامد عبد الماجد ، **الوظيفة العقدية للدولة الإسلامية** : دراسة منهجية في

النظرية السياسية ، القاهرة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، **١٩٩٣** .
٤٠ . حسن صعب ، علم **السياسة** ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ .
٤١ . حسن نافعة و محمد شوقي عبد العال ، **التنظيم الدولي** ، قسم العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، **٢٠٠٤** .
٤٢ . حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، **٢٠٠٥** .
٤٣ . حورية توفيق مجاهد ، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده** ، القاهرة : مكتبةالأنجلو المصرية ، ١٩٨٦ .
٤٤ . خالد عبيدات ، **الفكر العربي : وصف ونقد وانطلاق** ، عمان ،الحرتاوي ، ٢٠٠٧ .
٤٥ . خير الدين يوجه سوي ، **تطور الفكر السياسي عند أهل السنة** ، عمان ، دار البشير ، **١٩٩٣** .
٤٦ . دي كرسبسني وكيفيث مينوج : ترجمة نصار عبد الله ، **أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة** ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية ، **١٩٩٦** .
٤٧ . ديوان الخنساء ، وأحمد الشايب ، **تاريخ الشعر السياسي** ، القاهرة ، **١٩٥٣** .
٤٨ . روبرت أ . دال ، **التحليل السياسي الحديث** ، الطبعة الخامسة ، ترجمة علا أبو زيد ، القاهرة ، مركز الأهرام ، **١٩٩٣** .
٤٩ . روبرت كانتور ، **السياسة الدولية المعاصرة** ، ترجمةأحمد جمال ظاهر ، مركز الكتب الأردني ، **١٩٨٩** .
٥٠ . ريمون حداد ، **العلاقات الدولية** ، بيروت ، دار الحقيقية ، **٢٠٠٠** .
٥١ . ساطع الحصري ، **الأعمال الكاملة** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، **١٩٩٩** .
٥٢ . سالم البيض ، من الاستشراق إلى نهاية التاريخ : الفكر الغربي والآخر ، **مجلة المستقبل العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢١١ ، سبتمبر ١٩٩٦ .
٥٣ . سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، عمان ، مكتبة وائل ، **٢٠٠٤** .
٥٤ . سعدون الساموك ، **موسوعة الأديان والمعتقدات الدينية** ، الجزء الثاني ،

ط١ ، الرياض ، دارالمناهج ، ١٤٢٢هـ .
٥٥ . سمير أمين ، تحديات العولمة ، **مجلة شؤون الأوسط** ، بيروت ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد ٧١ ، ١٩٩٨ .
٥٦ . السيد ياسين ، **في مفهوم العولمة** ، من ندوة العرب والعولمة ، تحرير أسامة الخولي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ .
٥٧ . السيد يسين ، **العالمية والعولمة** ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢ .
٥٨ . سيف الدين عبد الفتاح ، **الاتجاهات الحديثة في الفكر السياسي الإسلامي** ؛ (في) : د .علي الدين هلال ، د .محمود إسماعيل محمد (تحرير) ، اتجاهات حديثة في علم السياسة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للجامعات- اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، ١٩٩٩ .
٥٩ . صدقه يحيى فاضل ، **الفكر السياسي الغربي العالمي** ، جدة ،مكتبة مصباح ، ١٩٨٩ .
٦٠ . صموئيل هنتنجتون ، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** ، ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف ، الجماهيرية العربية الليبية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩ .
٦١ . طارق البشري ، **بين العروبة والإسلام** ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٨ .
٦٢ . طارق البشري ، **الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر** ، دار الشروق ، ١٩٩٦ .
٦٣ . عاكف يوسف صوفان ، **المنظمات الإقليمية والدولية** ، القاهرة ،دار الأحمدي للنشر ، ٢٠٠٨ .
٦٤ . عبد الإله بلقزيز ، العولمة والممانعة ، دراسة في المسألة الثقافية ، **سلسلة المعرفة للجميع** ، عدد ٤ (فبراير ١٩٩٩) ، الرباط ، منشورات رمسيس .
٦٥ . عبد الخبير محمود عطا محروس ، **مقدمة في العلوم السياسية** ، قسم العلوم السياسية ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٤ .
٦٦ . عبد الرحمن ابن خلدون ، **مقدمة ابن خلدون** ، تحقيق حامد أحمد طاهر ، ط١ ، القاهرة : دار الفجر للتراث ، ٢٠٠٤ .
٦٧ . عبد السلام بن عبد العالي ، **الفلسفة السياسية عند الفارابي** ، بيروت ، دار

الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ .
٦٨ . عبد الغفار رشاد ، **قضايا في السياسة المقارنة** ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، بجامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .
٦٩ . عبد الكريم عُلوان ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، عمان ، المكتبة القانونية ، ٢٠٠١ .
٧٠ . عبد المجيد العزام ومحمود الزعبي ، **دراسات في علم السياسة** ، إربد ، (من دون دار نشر) ، ١٩٨٨ .
٧١ . عبد المنعم محفوظ ونعمان أحمد الخطيب ، **مباديء في النظم السياسية** ، عمان ، دار الفرقان ، ١٩٨٧ .
٧٢ . عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ .
٧٣ . عدنان السيد حسين ، **تطور الفكر السياسي من الاشتراكية إلى الليبرالية الجديدة** ، بيروت ، دار أمواج ، ٢٠٠٢ .
٧٤ . علاء حمروش ، **تاريخ الفلسفة السياسية** ، القاهرة ، دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٨٦ .
٧٥ . علي الدين هلال (إشراف) **معجم المصطلحات السياسية** ، مركز الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .
٧٦ . علي أومليل ، **الفكر السياسي العربي** ، قراءة في أعمال علي أومليل ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٥ .
٧٧ . علي ظريف الأعظمي ، **تاريخ الدولة الفارسية في العراق** ، بغداد ، مطبعة الفرات ، ١٩٢٧ .
٧٨ . علي عبد الواحد وافي ، **الأسفار المقدسة في الديانات السابقة للإسلام** ، القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، ٢٠٠٣ .
٧٩ . فرانسيس فوكوياما ، **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، ترجمة حسين أحمد أمين ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣ .
٨٠ . فرانك بيلي ، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤ .
٨١ . فضل الله محمد إسماعيل ، **رواد الفكر السياسي الغربي الحديث** ، جامعة

الإسكندرية ، ٢٠٠٦ .
٨٢ . قسطنطين زريق ، **الوعي القومي** ، الطبعة الثانية ، بيروت ،منشورات دار المكشوف ، ١٩٤٠ .
٨٣ . قمر الدين خان ، **ابن تيمية** ، ترجمة وتعليق ، أحمد مبارك البغدادي ، الكويت ، مكتبة الفلاح ، ١٩٨٥ .
٨٤ . كامل سعفان ، **معتقدات آسيوية : العراق- فارس- الهند- الصين- اليابان** ، ط١ ، القاهرة : دار الندى ، ١٩٩٩ .
٨٥ . كمال المنوفي ، **نظريات النظم السياسية** ، الكويت ـ وكالة المطبوعات ، ١٩٨٥ .
٨٦ . مارسيل بريلو ، **علم السياسة** ، ترجمة محمد برجاوي ، بيروت ،منشورات عويدات ، ١٩٨٣ .
٨٧ . مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة حسن نافعة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦ .
٨٨ . مارغريت روتن ، **تاريخ بابل** ، ترجمة : زينة عازار وميشيل أبي فاضل ، ط٢ ، بيروت-باريس : منشورات عويدات ، ١٩٨٤ .
٨٩ . محمد أحمد قاسم جعفر ، **النظم السياسية والقانون الدستوري** ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ .
٩٠ . محمد جلال شرف ، وعلي عبد المعطي محمد ، **الفكر السياسي في الإسلام ، شخصيات ومذاهب** ، الإسكندرية ، دار المعرفة ، ٢٠٠٠ .
٩١ . محمد حسين أبو العلا ، **دكتاتورية العولمة : قراءة تحليلية في فكر المثقف** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٤ .
٩٢ . محمد خروبات ، **الفكر الإسلامي المعاصر** ، كلية الآداب ، (أي جامعة؟؟) مراكش ، ١٩٩٨ .
٩٣ . محمد زاهي بشير المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة** ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ١٩٩٤ .
٩٤ . محمد سعدي ، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٦ .

٩٥ . محمد شوقي الزين ، **تأويلات وتفكيكات : فصول في الفكر العربي المعاصر** ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٢ .
٩٦ . محمد عابد الجابري ، **قضايا في الفكر المعاصر** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧ .
٩٧ . محمد عبد الكريم عتوم ، **النظرية السياسية المعاصرة للشيعة** ، عمان ،دار البشير ، ١٩٨٨ .
٩٨ . محمد عزيز نظمي سالم ، **الفكر السياسي في الإسلام** ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٦ .
٩٩ . محمد عمارة ، **الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، تيارات الفكر الإسلامي** ، القاهرة ، دار المستقبل ، ١٩٨٣ .
١٠٠ . محمد فؤاد شبل ، **الفكر السياسي** ، الجزء الأول ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .
١٠١ . محمود شلتوت ، **الإسلام عقيدة وشريعة** ، القاهرة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ .
١٠٢ . محي الدين عيمور ، حوار الحضارات : تواصل لا صراع ، **مجلة شؤون عربية** ، العدد ١٠٩ ، ربيع ٢٠٠٢ ، منشورات جامعة الدول العربية .
١٠٣ . مصطفى محمود منجود ، **اتجاهات الفكر السياسي الإسلامي في قرن** ، حولية أمتي في العالم : (الأمة في قرن : عدد خاص) ، الكتاب الثاني ، القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٢ .
١٠٤ . ملحم قربان ، **المنهجية والسياسة** ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٣ .
١٠٥ . ملحم قربان ، **محاضرات الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى** ، الجامعة اللبنانية ، كلية الحقوق ، ١٩٦٧ .
١٠٦ . منير بدوي ، «**تحليل الصراع الدولي**» **من كتاب اتجاهات حديثة في علم السياسة** ، تحرير د . محمود إسماعيل محمد ، المجلس الأعلى للجامعات ، اللجنة العالمية للعلوم السياسية والإدارة العامة : القاهرة ،١٩٩١ .
١٠٧ . مهدي محفوظ ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث** ، ط١ ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩٠ .
١٠٨ . موريس دوفرجيه ، **مدخل إلى علم السياسة** ، ترجمة سامي الدروبي

وجمال الأناسي ، دار دمشق (من دون سنة نشر) .
١٠٩ . **موسوعة السياسة** ، الجزء الثاني ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ .
١١٠ . **موسوعة العلوم السياسية** ، الجزء الأول ، جامعة الكويت ، ١٩٩٤ .
١١١ . ميكافيلي ، **الأمير** ، تعريب خيري حماد ، بيروت ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، ١٩٦٠ .
١١٢ . ناجي علوش (تحرير) **ساطع الحصري المفكر والداعية والنموذج** في كتاب «الحركة القومية العربية في مائة عام» ، دار الشروق ، ١٩٩٧ .
١١٣ . نادية محمود مصطفى وآخرون ، **المقدمة العامة لمشروع العلاقات الدولية في الإسلام** ، تقديم : د .طه جابر العلواني ، القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩٦ .
١١٤ . نادية مصطفى (تحرير) **علم السياسة : مراجعات نظرية ومناهجية ، قسم العلوم السياسية** ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .
١١٥ . نصر محمد عارف ، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة** ، عمان ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، ٢٠٠٦ .
١١٦ . نصر محمد عارف ، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية** ، مقاربة إبستمولوجية ، فرجينيا ، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية ، ١٩٩٨ .
١١٧ . نعمان أحمدالخطيب ، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستور** ، عمان ، مكتبة دار الثقافة للنشر ، ١٩٩٩ .
١١٨ . نورمان فان شرنبرغ ، **فرص العولمة : الأقوياء سيزدادون قوة** ، تعريب حسين عمران ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ٢٠٠٢ .
١١٩ . هـ . ج . كريل ، **الفكر الصيني من كونفوشيوس إلى ماو تسي تونغ** ، ترجمة : عبد الحميد سليم ، مراجعة : علي أدهم ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .
١٢٠ . هاشم يحيى الملاح ، أرنولد توينبي وصدام الحضارات ، **مجلة دراسات فلسفية** ، العدد الثالث ، تموز- أيلول ، السنة الثالثة ، ٢٠٠١ .
١٢١ . هاني فارس ، **قسطنطين زريق ، ٦٥ عاما من العطاء** ، تحرير أنيس صايغ ،

بيروت ، مكتبة بيسان للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦ .
١٢٢ . هشام أحمد عوض جعفر ، **الأبعاد السياسية رؤية معرفية** ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، فيرجينيا ، ١٩٩٥ .
١٢٣ . هورست كلينكل ، **حمورابي البابلي وعصره** ، ترجمة : محمد وحيد خياطه ، ط١ ، دمشق : دار المنارة لدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٩٠ .
١٢٤ . هوميروس ، **الإلياذة** ، ترجمة دريني خشبة ، بيروت ، دار العودة .
١٢٥ . ول ديورانت ، **قصة الحضارة** ، المجلد الثاني (٤/٣) ، الجزء الرابع : الشرق الأقصى - الصين ، ترجمة : محمد بدران ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ .
١٢٦ . وليد عبد الحي ، مذكرات غير منشورة «**دراسات متقدمة في العلاقات الدولية**» لطلبة الدراسات العليا ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٣ .
١٢٧ . يزيد صايغ ، **العولمة الناقصة : التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط** ، دراسات عالمية ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد ٢٨ ، ٢٠٠٠ .
١٢٨ . يوسف القرضاوي ، **خطابنا الإسلامي في عصر العولمة** ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٤ .
١٢٩ . يوسف إيبش ، **الفلسفة السياسية الإسلامية** ، بيروت ، دار الحمراء ، ١٩٩٠ .

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Alexander King, Contains information about Alexander King's autobiography 'Let the cat turn round: one man's traverse of the Twentieth century' published by CPTM, November 2006.
2. Alexander Wendt, **Anarchy is What States Make of it ; The Social Construction of Power Politics**, International Organization, Vol.6, no2, 1992.
3. Books, New York,1992.
4. Christian Reus-Smit, **Constructivism, Theories of International Relations**, Tavistock & Rochdale, England, 2nd. Ed., 2001.

5. Clark, Lan, **Globalization And Fragmentation International Relation In Twentieth Century**, NY: Oxford University Press INC,1997.
6. David M.Olson, **Democratic Legislative Inst**., A Comparative View, New York, Comparative Politics Press , M.Sharpe, 1994.
7. Dunis Duclos, **La Cosmocratie** ,Nouvelle Classe Plametaire , Le Monde Diplomatique , Aout 1997.
8. Elfstrom, Gerard, **New Challenges for Political Philosophy**, Macmillan Haundmills, 1997.
9. Francis Fukyama, **The End of History and the Last Man** , Avon.
10. Hans Morganthau, **Politics Among Nations**, New York, Alfred A. Knof, 1978.
11. Harry Eckstien "**Unfinished Business ; Reflections on the Scope of Comparative Politics**", Comparative Politics Studies, vol31. no.4,Washngton, August, 1998.
12. Howrd Wiarda (ed), New **Directions in Comparative Politics** , Boulder, Westview Press.
13. Iain Mclean, **Oxford Concise Dictionary of Politics** , Oxford University Press, 1995
14. Jacqui True, **Feminism, Theories of International Relations**, Tavistock & Rochdale, England, 2nd. Ed., 2001.
15. Karl Marx, Capital , Encyclopedia Britannica , London, 1991.
16. L .Poirier , **Des strategies Nucleaires** , Bruxelles,complexye,1988.
17. Le monde diplomatique, Aout 1997.
18. Les Oeuvres Completes de Montesquieu, **Lettres Personelles de Montesquieu** , edt., Tom Premier.
19. Maccallum, Gerald, C., **Political Philosophy**, Prentice - Hall, Engle word cliffs N.J, 1987.
20. Marcel Merle, **Sociologie des Relations Internationales**, Paris, A. Colin, 1974.
21. Matthew Paterson, Green Politics, **Theories of International Relations**, Tavistock & Rochdale, England, 2nd. Ed., 2001.

22. Mohammad Abu Nimr, **Conflict Resolution** , Cairo: National Centre for Middle East Studies.
23. Morrice, David, **Philosophy, Science, and Ideology in Political thought**, Macmillan, London, 1996.
24. Petrella, **Le retour des Conqurants "Le Mond diplomatique**: Mai 1995, Paris.
25. Richard Devetak, **Critical Theory, Theories of International Relations**, Tavistock & Rochdale, England, 2nd. Ed., 2001.
26. Richard Devetak, **Postmodernism, Theories of International Relations**, Tavistock & Rochdale, England, 2nd. Ed., 2001.
27. Robert J. Jackson, and Doreen Jackson, **An Introduction to Political Science**, third ed., Prentice Hall Allyn & Bacon Canada, Scarborough, Ontario, 2000.
28. Robert North, **Conflict Political Aspect in International Encyclopaedia of the Social Sciences** (IESS), the Macmillan Company and the free Press.
29. Rod Hague, Martin Harrop & Shaun Breslin, **Comparative Government & Politics, An Introduction** , London , Macmillan Press , LTD, 4th ed. , 1998.
30. Ronald Robertson, **Globalization Social Theory and Global Culture Sage Publication**, London-New Delhi, 1996.
31. Sammuel. P.Hantington, "**Conflict of civilizations**", Foreign Affairs, 16 (1993) .
32. Scott Burchill, **Theories of International Relations**, Tavistock and Rochdale, England, 2001.
33. Stanley Hoffman, **Contemporary Theory in International Relations**, N.J., Prentice Hall, 1960.
34. Stanley Kurtz, **The Future of "History" Francis Fukuyama VS. Samual P. Huntington**, EBSCOHO.
35. Strauss, Leo & Cropey Joseph, **History of Political Philosophy**, The University of Chicago Press, Chicago, 1980.

36. Sulay Man Yang, **Conceptualising Globalization**, The American Journal of Islamic Social Science , vol. 15, no 36 , 1998.
37. Vandan,A, **Theory of International Politics**, Vikas Publishing House, New Delhi, 1999.
38. W. Sachs , ed. **Global Ecology: A New Arena of Political Conflict**, London, 1993.